



جامعة الجزائر 3



كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

مبدأ السلم والمصالحة الوطنية في سياسة الجزائر الإقليمية: الأزمة الليبية أنموذجا 2011-2025

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات إقليمية

إشراف الأستاذ الدكتور:

اعمر بوريشة

إعداد الطالبة:

وفاء حامدي الشريف

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الأصلية	الصفة
أ.د أمينة إيجر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	رئيسا
أ.د اعمر بوريشة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	مشرفا ومقررا
د. أمال بوساحة	أستاذ محاضر - أ	جامعة الجزائر 3	ممتحنا
د. فاطمة الزهراء وزان	أستاذ محاضر - أ	جامعة الجزائر 3	ممتحنا
د. لخضر بوالطمين	أستاذ محاضر - أ	جامعة سطيف 2	ممتحنا
د. عشور قشي	أستاذ محاضر - أ	جامعة تيزي وزو	ممتحنا

السنة الجامعية: 1445/1446 هـ - 2024/2025 م



جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم الدراسات الدولية



مبدأ السلم والمصالحة الوطنية في سياسة الجزائر
الإقليمية: الأزمة الليبية أنموذجا 2011-2025

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات إقليمية

إشراف الأستاذ الدكتور:

اعمر بوريشة

إعداد الطالبة:

وفاء حامدي الشريف

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الأصلية	الصفة
أ.د أمينة إيجر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	رئيسا
أ.د اعمر بوريشة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	مشرفا ومقررا
د. أمال بوساحة	أستاذ محاضر - أ	جامعة الجزائر 3	ممتحنا
د. فاطمة الزهراء وزان	أستاذ محاضر - أ	جامعة الجزائر 3	ممتحنا
د. لخضر بوالطمين	أستاذ محاضر - أ	جامعة سطيف 2	ممتحنا
د. عشور قشي	أستاذ محاضر - أ	جامعة تيزي وزو	ممتحنا

السنة الجامعية: 1445/1446 هـ - 2024/2025 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا رُحِّسُوا لَكُمْ وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَأَمْرَ الرَّسُولِ وَأُولَئِكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۚ فَإِذَا فَرَغْتُمْ مِنْ شَأْنِكُمْ فَأَصْبَحُوا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ أَلْفًا مِائَةً ۖ وَسَبْعًا ۚ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ الْغَنَاءُ الْمُبِينُ ۝ (59)»

سُورَةُ الْبَقَرَةِ

وَقَالَ حَزْرٌ وَجَدَ:

«وَالَّذِينَ ظَنَنَّا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ الْفٰٔسِقِينَ ۖ فَأَصْحٰٓبُ الْبَيْتِ ۖ فَإِذَا بَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ ۖ فَقَالُوا ۖ إِنَّا نَحْنُ الْمُؤْمِنُونَ ۖ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ الْغَنَاءُ الْمُبِينُ ۝ (9)»

سُورَةُ الْبَقَرَةِ (9)

إهداء

إلى روح أبي الذي لم أره يوما، لكنه كان حاضرا في أحلامي ودعواتي، وفي كل لحظة
سعت فيها لتحقيق ذاتي،

إلى أمي الغالية، منبع الحب والتضحية، التي كانت لي وطنا يحتضني مهما اشتدت الظروف،
إلى زوجي العزيز، رفيق الروح، أبي الثاني وسندي الأول، الذي كان معي في كل
خطوة، يحمل همومي كما يحمل أحلامي،

إلى أختي العزيزة، نصفي الآخر وصديقتي الأبدية، التي جعلت كل الصعاب أهون مجبها وقربها،
إلى ابني حبيب الله، شعلة الأمل في حياتي ونبض قلبي، وسبب سعيي لبناء غد أفضل،
وإلى أبناء أختي الأحبة، الذين أضاءوا حياتي ببراءتهم وحبهم، وأضفوا على حياتي طعم
البراءة والنقاء،

إلى جميع ضحايا المأساة الوطنية، وإلى كل من عانى ويلات العنف والإرهاب والتطرف، أرفع هذا العمل
بصدق وإخلاص، داعية أبناء وطني إلى التآخي والتسامح، الذي يجمعهم الدين والماضي
والحاضر والمستقبل المشترك،

أتقدم بهذا الجهد العلمي راجية من الله العليّ القدير أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن
يكون مساهمة علمية بناءة تسهم في مواجهة آفة الإرهاب، التي تهدد ركائز وأسس دولتنا،
كما أتمنى أن يكون هذا العمل لبنة في طريق تعزيز الاستقرار والتنمية ببلادنا، وأن يلهم
صانعي القرار والمجتمع للوقوف صفا واحدا، من أجل تحقيق النجاح والتقدم والرفق لهذه الأمة.

شكر وعرفان

الحمد لله ربّ العالمين الذي خلق الإنسان وعلمه ما لم يعلم، فله الفضل على ما أنعم
وتفضلّ، وأحمده على توفيقه لي لإتمام هذا العمل، مراجعة أن تحقق الفائدة المرجوة منها،
وإنّ من دواعي الامتنان والعرفان أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ المشرف
على هذه الأطروحة، الذي لم يخل عليّ بدعمه ومساندته، فكان نعم المرشد والمعين،
كما أشكر جميع أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة سطيف 2،
وجامعة الجزائر 3، كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة
على ملاحظاتهم البناءة التي أسهمت في تجويد هذا البحث،
وإن كل جهد مبذول في سبيل العلم لا يكتمل إلا بفضل الله، ثم بفضل كل
من أسهم فيه، فجزى الله خيراً كل من كان له دور في هذا العمل . . .
وفاء حامدي الشريف

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي والنظري للمصالحة الوطنية

المبحث الأول: المصالحة الوطنية: مقاربة معرفية

المطلب الأول: الوثام المدني والمصالحة الوطنية لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: أهداف وشروط المصالحة الوطنية

المطلب الثالث: أنواع المصالحة الوطنية

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للمصالحة الوطنية

المطلب الأول: النظرية الليبرالية

المطلب الثاني: مقاربة الأمن الإنساني

المطلب الثالث: النظرية البنائية

الفصل الثاني: تجربة المصالحة الوطنية في الجزائر بين النظرية و التطبيق

المبحث الأول: المصالحة الوطنية في المنظور السياسي والاجتماعي والثقافي الجزائري

المطلب الأول: الأبعاد السياسية للمصالحة الوطنية

المطلب الثاني: الأبعاد الاجتماعية للمصالحة الوطنية

المطلب الثالث: الأبعاد الثقافية للمصالحة الوطنية

المبحث الثاني: الإطار التاريخي للأزمة الجزائرية و فكرة تبني فكرة المصالحة الوطنية

المطلب الأول: الإطار التاريخي للأزمة الجزائرية

المطلب الثاني: فكرة تبني المصالحة الوطنية

المبحث الثالث: أبعديات المصالحة الوطنية في الجزائر من قانون الرحمة إلى المصالحة الوطنية

المطلب الأول: قانون الرحمة

المطلب الثاني: قانون الوثام المدني

المطلب الثالث: قانون المصالحة الوطنية

المبحث الرابع: المصالحة الوطنية في الجزائر و دورها في تحقيق الأمن و الاستقرار الوطني

المطلب الأول: المصالحة الوطنية كخيار استراتيجي لتحقيق الأمن الوطني

المطلب الثاني: دور المصالحة الوطنية في تحقيق الأمن الداخلي

المطلب الثالث: دور المصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي

الفصل الثالث: الأزمة الليبية: قراءة في الأسباب والتداعيات

المبحث الأول: الخلفيات الداخلية والخارجية للأزمة الليبية

المطلب الأول: الخلفيات الداخلية للأزمة الليبية

المطلب الثاني: الخلفيات الخارجية للأزمة الليبية

المبحث الثاني: توصيف الأزمة الليبية وأسبابها

المطلب الأول: توصيف الأزمة الليبية

المطلب الثاني: أسباب الأزمة الليبية

المبحث الثالث: التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية

المطلب الأول: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية للأزمة الليبية

المطلب الثالث: التدخلات الإقليمية في الأزمة الليبية

المطلب الرابع: المواقف الإقليمية تجاه الأزمة الليبية وأثرها على دول الجوار

المبحث الرابع: التداعيات الدولية للأزمة الليبية

المطلب الأول: انعكاسات الأزمة الليبية على مصالح القوى الإقليمية الكبرى في منطقة الساحل

(الجزائر)

المطلب الثاني: التدخلات الدولية في الأزمة الليبية

المطلب الثالث: المواقف الدولية حيال الأزمة الليبية وأثرها على دول الجوار

المطلب الرابع: الجهود الدولية لحل الأزمة - ضرورة المصالحة الوطنية -

الفصل الرابع: معالم وقيم السلام والسلم والمصالحة الوطنية

المبحث الأول: المكونات الجوهرية والعناصر الفاعلة في تحقيق المصالحة الوطنية

المطلب الأول: المكونات الأساسية للسلم والمصالحة الوطنية

المطلب الثاني: العناصر الداعمة للمصالحة الوطنية

المطلب الثالث: التجارب التاريخية: الاستفادة من الدروس المستخلصة من تجارب المصالحة الوطنية السابقة

المبحث الثاني: أهداف مشروع المصالحة الوطنية بالجزائر

المطلب الأول: الأهداف السياسية لمشروع المصالحة الوطنية

المطلب الثاني: الأهداف الاجتماعية لمشروع المصالحة الوطنية

المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية لمشروع المصالحة الوطنية

المبحث الثالث: دور الجزائر في ترسيخ مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا

المطلب الأول: الأسس التاريخية للعلاقات الجزائرية الليبية وأثرها على مساعي المصالحة الوطنية

المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية في دعم المصالحة الوطنية الليبية: المبادئ والأهداف

المطلب الثالث: الوساطة الجزائرية: الآليات والدور الدبلوماسي في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية

المطلب الرابع: التحديات الإقليمية والدولية أمام الجزائر في دعم المصالحة الوطنية الليبية

المبحث الرابع: أوجه التشابه والاختلاف بين المصالحتين الجزائرية والليبية

المطلب الأول: مقارنة الخلفيات التاريخية والسياسية لكل من المصالحتين

المطلب الثاني: تحليل نقاط التقاء التجريبتين من حيث الأدوات والأساليب المستخدمة

المطلب الثالث: استعراض الاختلافات المتعلقة بالخصوصية الثقافية والسياسية لكل دولة

المطلب الرابع: الدروس المستفادة من التجريتين لتعزيز المصالحات الإقليمية

المطلب الخامس: النتائج المتوقعة للدور الجزائري في إنجاح مشروع المصالحة الوطنية

الليبية

الخاتمة

مقدمة

يُعد كل من السلم والمصالحة الوطنية من الركائز الأساسية التي تبنى عليها الدول طموحاتها نحو تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والتنمية المستدامة في مختلف المجالات، ففي خضم التحولات التاريخية والتحديات التي تواجهها المجتمعات، تنبثق الحاجة إلى إعادة النظر في أسس العيش المشترك والتعايش السلمي، كإطار ضروري يضمن تجاوز الأزمات والنزاعات، وفي هذا الإطار تعد الجزائر من بين الدول التي شكلت تجربتها التاريخية أنموذجاً متميزاً في التعامل مع الأزمات الداخلية والإقليمية، فبعد أن عانت خلال تسعينيات القرن الماضي من أزمة داخلية عُرفت بـ "العشرية السوداء"، استطاعت الجزائر أن تنهض من تلك المحنة عبر تبني ميثاق السلم والمصالحة الوطنية عام 2005، هذا الميثاق لم يكن مجرد أداة سياسية لحل نزاع داخلي، بل هو نهج متكامل استند إلى معالجة جذور الأزمة وفتح باب المصالحة الاجتماعية وترسيخ قيم الحوار والوفاق الوطني، هذه التجربة الفريدة من نوعها جعلت الجزائر تستفيد من نجاحها الداخلي لتطوير رؤى واستراتيجيات تستجيب للتحديات الإقليمية والدولية.

وتعتبر فترة "العشرية السوداء"، تلك الفترة التي شهدت انتشار العنف المسلح، وتزايد الاحتقان السياسي وتفكك الروابط الاجتماعية، هذه الأزمة لم تقتصر آثارها على الخسائر البشرية الفادحة فحسب، بل طالت الاقتصاد الوطني والنسيج الاجتماعي، وفرضت تحديات عميقة على الدولة الجزائرية في سبيل إعادة بناء ثقة المواطن بمؤسساتها، وفي مواجهة هذه الظروف العصيبة، كان لا بد من طرح رؤية شاملة للخروج من الأزمة واستعادة الأمن والاستقرار.

يعتبر ميثاق السلم والمصالحة الوطنية مشروعاً وطنياً متكاملاً استهدف معالجة جذور الأزمة ومداواة جراح المجتمع الجزائري، فقد تبنى الميثاق مقاربة مزدوجة تقوم على المصالحة مع الماضي من جهة، واستشراف مستقبل مبني على قيم التسامح والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى، وتمثل هذه القيم ركيزة أساسية لأي عملية إصلاحية تهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية، وتحقيق الأمن بمفهومه الشامل، بدءاً من الأمن المادي، وصولاً إلى الأمن الثقافي والفكري.

وفي ظل محيط إقليمي متوتر، برزت الأزمة الليبية كواحدة من أكثر النزاعات تعقيداً وتأثيراً على الأمن والاستقرار بشمال أفريقيا ومنطقة الساحل، فمنذ سقوط النظام الليبي عام 2011 غرقت ليبيا في

دواماً من الفوضى الأمنية والسياسية نتيجة تفكك المؤسسات وغياب الدولة المركزية، خاصة في ظل تنامي التدخلات الخارجية وتصاعد التهديدات الإرهابية هنا برزت الجزائر كلاعب إقليمي محوري، ساعٍ لتطبيق مبدأ السلم والمصالحة الوطنية الذي أثبت فعاليته داخليا وإقليميا لضمان وحدة ليبيا وسيادتها، ففهم سياسة الجزائر تجاه ليبيا يتطلب الغوص في عمق المبادئ التي شكلت هذه السياسة والتعرف على الاستراتيجيات التي تبنتها لضمان أمنها القومي من جهة، والإسهام في استقرار المنطقة من جهة أخرى، كما أن دراسة هذه التجربة تبرز دور الجزائر كفاعل إقليمي يسعى لتحقيق التوازن في بيئة سياسية وأمنية شديدة التعقيد.

2- أهمية الموضوع

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة الجزائر الناجحة في المصالحة الوطنية، ودورها كفاعل إقليمي في تعزيز السلم والاستقرار بمنطقة شمال أفريقيا، خاصة في ظل التحديات الأمنية الراهنة، وبالتالي تنطوي الدراسة على أهمية علمية وأخرى عملية.

أ- **الأهمية العلمية:** تساهم هذه الدراسة في توسيع الفهم حول التطبيقات النظرية لمبدأي السلم والمصالحة الوطنية في السياسة الإقليمية وتحديدًا في السياق الجزائري، ودراسة دور الجزائر في تحقيق الاستقرار الإقليمي وكيفية تعامل السياسة الخارجية الجزائرية مع الأزمات الإقليمية، كما أنها تساعد على توفير فهم أعمق لمفهوم الحلول السلمية في النزاعات وتفتح أفق البحث في كيفية نقل مبادئ الحوكمة الرشيدة من المستوى الداخلي إلى المستوى الإقليمي.

ب- **الأهمية العملية:** توضح هذه الدراسة كيفية تطبيق مبدأ السلم والمصالحة الوطنية في حل الأزمة الليبية، من خلال إبراز أهمية الحلول السلمية في معالجة النزاعات المسلحة والصراعات السياسية، وتساهم في رسم السياسات الخارجية لبعض الدول الإقليمية التي قد تواجه تحديات مشابهة للأزمة الليبية، خصوصا من خلال تقديم الجزائر كأنموذج في استخدام مبدأي السلم والمصالحة الوطنية كأساس للدبلوماسية الإقليمية، وتقدم الدراسة إشارة إلى كيفية تعزيز التعاون بين الدول المجاورة المتأثرة بالأزمات

الإقليمية، وتسهم في تطوير استراتيجيات عمل مشتركة تهدف إلى استقرار المنطقة عبر الحلول السلمية والحوار السياسي.

من خلال فهم موقف الجزائر في الأزمة الليبية يمكن للباحثين وصناع القرار الاستفادة من هذه المقاربة السلمية في إدارة الأزمات المستقبلية، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

3- أسباب اختيار الموضوع

يعد موضوع الدراسة أحد القضايا الهامة التي تستدعي المعالجة في ظل الظروف الراهنة، ويرجع اختيار هذه الدراسة الموسومة بـ : "مبدأ السلم والمصالحة الوطنية في سياسة الجزائر الإقليمية: الأزمة الليبية أنموذجاً" استناداً إلى مجموعة من العوامل، منها ما يرتبط بعوامل موضوعية تعكس أهمية الطرفين الزمني والمكاني للقضية، ومنها ما يعود إلى عوامل ذاتية مرتبطة برؤية الباحث واهتمامه الشخصي بالمجال المدروس.

أ- الأسباب الموضوعية: يمكن حصرها فيما يلي:

- الأهمية الإقليمية للأزمة الليبية: تعد الأزمة الليبية من أبرز القضايا الإقليمية التي تؤثر بشكل كبير على الأمن والاستقرار بمنطقة شمال أفريقيا والساحل، لذلك من المهم دراسة دور الجزائر في حل هذه الأزمة بالنظر إلى موقعها الجغرافي وأثرها على استقرار المنطقة.
- دور الجزائر كوسيط إقليمي: يساهم تحليل دور الجزائر في حل الأزمة الليبية على فهم قيادتها في إدارة الأزمات الإقليمية.

وفي ظل الأزمات المتعددة بمنطقة شمال أفريقيا، فإن الحاجة إلى حلول سلمية وأدوات دبلوماسية للتعامل مع النزاعات تعتبر ضرورية جداً، كما تعتبر دراسة كيفية تطبيق الجزائر لهذا المبدأ عاملاً مساعداً في تسليط الضوء على الأساليب الناجحة التي يمكن تبنيها في المستقبل.

ب- الأسباب الذاتية: أما فيما يتعلق بالأسباب الذاتية لاختيار هذا الموضوع تعود بالأساس إلى:

- اهتمام الباحثة بالتحديات الإقليمية خاصة دور الجزائر في معالجة مختلف القضايا الأمنية، ومن بين هذه القضايا الأزمة الليبية، وأيضاً اهتمام خاص بكيفية تطبيق مبدأ السلم والمصالحة الوطنية في سياقات

مختلفة، سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي، كما أن تجربة الجزائر في هذا المجال تعد نموذجا مميّزا يستحق استكشافه وتحليله، بالإضافة إلى الرغبة في تطوير مهارات التحليل الاستراتيجي وتوظيف الأدوات المعرفية لفهم كيفية تأثير السياسات الداخلية للدول على محيطها الإقليمي، بما في ذلك معالجة الأزمات، مع العلم أن هذا الموضوع قد يعكس تحديات كبيرة في العلاقات الدولية والسياسة الإقليمية، ولهذا تظهر فيه فرصة للإسهام في الأدبيات الأكاديمية، وإضافة ذات قيمة علمية مضافة من خلال دراسته بعمق.

- الرغبة في تكوين رصيد فكري معرفي حول المصالحة الوطنية بشكل عام وكيفية تصدير ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بليبيا بشكل خاص.

- الميل إلى دراسة المواضيع المتعلقة بالدراسات الإقليمية وبالتالي فموضوع المصالحة الوطنية بليبيا ينسجم مع الميول البحثية.

- الرغبة الشديدة في الإصلاح والمساعدة في تحقيق الحكم الصالح بوضع حلول جدية آنية واستراتيجيات واضحة، وخلق منظومة لتحقيق الاستقرار السياسي بآلياته السلمية.

4-أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى دراسة إمكانية تطبيق المصالحة الوطنية كوسيلة سلمية لحل النزاعات واستعادة السلم في الدول الأفريقية التي تعاني من عدم الاستقرار مع التركيز على الأزمة الليبية كنموذج للدراسة.

5-الإشكالية

تعتبر الأزمة الليبية من بين أبرز التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه منطقة شمال أفريقيا في العصر الحديث، حيث أنها أسفرت عن تفكك الدولة الليبية وانتشار الفوضى والصراعات الداخلية بين مختلف الأطراف السياسية والفصائل المسلحة، في هذا السياق برزت الجزائر كداعم رئيسي للحلول السلمية بالمنطقة، مستفيدة من تجربتها الناجحة في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية التي طبقتها داخليا خلال العشرية السوداء، ومع ذلك يبقى التساؤل حول مدى فاعلية هذه التجربة في معالجة الأزمات

الإقليمية المعقدة مثل الأزمة الليبية، وبالتالي من خلال هذه الدراسة سيتم معالجة الإشكالية التالية: كيف

يساهم مبدأ السلم والمصالحة الوطنية لسياسة الجزائر الإقليمية في بناء ثقافة الأمن والسلم بليبيا؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية ينبغي طرح مجموعة من الأسئلة الجزئية كما يلي:

- ما المقصود بالوئام المدني والمصالحة الوطنية؟ وما هي شروطها وتصنيفاتها؟
- كيف فسرت المقاربات النظرية المصالحة الوطنية؟
- ما هي أبجديات المصالحة الوطنية؟
- ما هو الإطار التاريخي للأزمة الجزائرية؟ وكيف تبلورت فكرة تبني المصالحة الوطنية؟
- ما هي خلفيات الأزمة الليبية؟ وفيما تمثلت تداعياتها الإقليمية والدولية؟
- فيما يتمثل دور الجزائر في ترسيخ مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا؟ وما هي التحديات التي تواجه هذا الدور؟

6- الفرضيات

للإجابة عن الإشكالية وجب تقديم مجموعة من الفرضيات العلمية، وذلك من خلال تحليل مبدأ السلم

والمصالحة الوطنية وتوضيح إمكانية تطبيقه لحل الأزمة الليبية، والمتمثلة في:

- كلما كانت هناك مصالحة وطنية كلما كان هناك استقرار وسلم مستدام.
- يحتمل أن تكون تجربة الجزائر في السلم والمصالحة الوطنية قابلة للتطبيق بليبيا.
- من الممكن أن تؤدي التدخلات العسكرية والسياسية من قبل القوى الإقليمية والدولية إلى عرقلة جهود الجزائر في تحقيق تسوية سلمية، مما يزيد من تعقيد الوضع بليبيا ويضعف من فرص نجاح الوساطة الجزائرية.
- قد تلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر دورا حاسما في تطبيق مبدأ السلم والمصالحة الوطنية بليبيا.

7- حدود الدراسة

لتحقيق فهم شامل لموضوع الدراسة ومعالجته بدقة، تم وضع حدود الدراسة من الناحية الزمانية والمكانية والموضوعية، ويأتي هذا التحديد كضرورة منهجية لضمان استخلاص نتائج علمية وموضوعية، وسيتم توضيح هذه الحدود في السياق التالي:

أ- الحدود الزمانية: وذلك بحصر موضوع الدراسة ما بين سنة 2011 وهو عام بداية الأزمة الليبية إثر سقوط النظام الليبي، مروراً بالأحداث والتطورات الرئيسية في ليبيا والجزائر وصولاً إلى عام 2025، وهو العام الذي تم تحديده كإطار زمني لمتابعة تأثيرات السياسة الجزائرية المتعلقة بالأزمة الليبية، وتغطي هذه الفترة التطورات الرئيسية التي شهدتها الأزمة الليبية وتأثير مبدأ السلم والمصالحة الوطنية بالجزائر على جهود الوساطة الجزائرية بليبيا، وكيفية تفاعلها مع التحديات السياسية والأمنية بالمنطقة.

ب- الحدود المكانية: تركز الدراسة بشكل رئيسي على دولة الجزائر كونها فاعلاً رئيسياً في السياسة الإقليمية المتعلقة بالأزمة الليبية، ودورها في تطبيق مبدأ السلم والمصالحة الوطنية على المستوى الإقليمي.

ج- الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على مبدأ السلم والمصالحة الوطنية الذي تبنته الجزائر وكيفية تطبيقه في سياق الأزمة الليبية كنموذج تطبيقي، باعتبار أن المادة العلمية حول الموضوع متوفرة وقابلة للبحث والتحليل.

8- أدبيات الدراسة

تُعَدُّ الدراسات السابقة من الركائز العلمية الأساسية التي يعتمد عليها الباحث بعد تحديده لمشكلة البحث واختيارها، فهي تمثل مصدراً غنياً ومهماً للمعرفة، مما يستلزم الاطلاع عليها قبل الشروع في البحث، حيث تُثري الباحث بالمعلومات الضرورية وتساعد على بلورة مشكلة بحثه وتحديد أبعادها بدقة. يُساهم استعراض الدراسات السابقة في تعزيز فهم الباحث لموضوع بحثه، إذ يتيح له الوقوف على ما تم إنجازه من دراسات وأبحاث مماثلة، مما يجنبه تكرار بحوث سابقة ويساعده في تجاوز الصعوبات التي قد يكون الباحثون السابقون قد واجهوها، كما تساهم هذه الدراسات في توجيه الباحث نحو المسار

الصحيح، مستندةً إلى أسس علمية رصينة ومعايير بحثية دقيقة، فضلاً عن دورها في إثراء البحث بالمعارف والنظريات والفرضيات والنتائج التي توصل إليها الباحثون السابقون.

كما تمنح الدراسات السابقة الباحث خبرة واسعة حول الموضوع وأدواته وإجراءاته البحثية، مما يعينه في تطوير أفكاره وصقل منهجيته البحثية، كما توفر له اختبارات وإجراءات يمكن الاستفادة منها دون الحاجة إلى إعادة ابتكارها، والأهم من ذلك فإن الاطلاع على المصادر السابقة يوفر على الباحث الكثير من الجهد والوقت، مما يمكنه من بناء دراسته على أسس علمية متينة.

في المجمل، تُعدُّ الدراسات السابقة دعامة قوية في البحث العلمي، إذ تسهم في سد الفجوات البحثية وتوجيه الباحث نحو إضافة علمية جديدة تسهم في تطور المعرفة في مجاله، واستناداً لهذا المنطلق، نجد أن العديد من الباحثين قد حاولوا التطرق لدراسة كل من المصالحة الوطنية في الجزائر وفي ليبيا من زوايا متعددة، إلا أن الأبحاث التي تناولت موضوع مبدأ السلم والمصالحة الوطنية في سياسة الجزائر الإقليمية وخاصة تطبيق المشروع في ليبيا قليلة جداً، لذا ومن خلال بحثنا في هذا الموضوع، تم الاطلاع على بعض الدراسات ذات الصلة والتي تعتبر من المصادر الأساسية لهذا البحث، نذكر منها:

✓ دراسة لعبد النور منصوري، الصادرة عن دار التنوير، المعنونة بـ: "المصالحة الوطنية في الجزائريين الحل الأمني وأفق الأمن الإنساني". تناولت الدراسة في بدايتها لمحة عن التحولات التي شهدتها البلاد في إطار معالجة تداعيات الأزمة الأمنية التي اندلعت في تسعينيات القرن الماضي، وركزت على تحليل السياسات المتبعة من قبل الدولة الجزائرية، خاصة تلك المتعلقة بالحلول الأمنية والقانونية ومدى فعاليتها في تحقيق السلم الاجتماعي.

كما ركزت الدراسة على التحديات التي واجهتها المبادرات التي أطلقتها الدولة، بدءاً من قانون الرحمة سنة 1995، مروراً بقانون الوثام المدني سنة 1999، إلى أن وصل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية سنة 2005، ومن هنا أشار إلى أن المقاربة الأمنية قد لعبت دوراً محورياً في فرض الاستقرار، ويطرح مفهوم الأمن الإنساني كبديل يعزز المصالحة الوطنية، ويخلص الكتاب إلى أن التجربة الجزائرية في المصالحة

الوطنية قدمت نموذجاً يمكن الاستفادة منه، لكنه يبقى بحاجة إلى مراجعة مستمرة لضمان معالجة الجذور العميقة للأزمة.

كما ركز الدكتور عبد النور منصوري في كتابه هذا على تحليل السياسات الأمنية والتشريعية التي انتهجتها الدولة الجزائرية لمعالجة تداعيات الأزمة الوطنية، أما هذه الأطروحة فتسعى لتقديم رؤية أكثر شمولاً من خلال التطرق إلى الأبعاد السياسية، الاجتماعية والاقتصادية للمصالحة الوطنية، كما تميزت الدراسة بتناول الموضوع وفقاً لعدة مقاربات أخرى من غير مقارنة الأمن الإنساني.

✓ دراسة الدكتور جبير ياسين، الصادرة عن دار الجامعة الجديدة للنشر، المعنونة بـ: "العدالة الانتقالية في ميثاق المصالحة الوطنية الجزائري"، تناول الكتاب موضوع العدالة الانتقالية في الجزائر في إطار ميثاق المصالحة الوطنية الذي تم تبنيه في عام 2005 بعد الحرب الأهلية الجزائرية، اعتمد الكاتب في دراسته على المنهج المقارن، حيث قارن بين تجربة الجزائر وتجارب دول أخرى مثل جنوب أفريقيا وروندا في معالجة آثار النزاعات المسلحة من خلال آليات العدالة الانتقالية، خلصت الدراسة إلى أن الجزائر نجحت في تحقيق نوع من المصالحة الوطنية، لكن العدالة الانتقالية لم تكن شاملة بما فيه الكفاية، خاصة فيما يتعلق بمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والعدالة للضحايا.

أما في دراستنا الحالية، سيتم توسيع هذا التحليل ليشمل دراسة تطبيق مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا، مع مقارنة تنفيذ ميثاق المصالحة الوطنية الجزائري في سياق ليبيا، مع التركيز على تحليل التحديات الخاصة التي قد تواجه ليبيا في تطبيق نموذج الجزائر في المصالحة الوطنية.

✓ أطروحة الدكتور سرحان رعاش المعنونة بـ: تجارب المصالحة الوطنية في العالم المعاصر: دراسة مقارنة بين الجزائر وجنوب إفريقيا.

تناولت هذه الأطروحة تحليلاً مقارناً لنموذجي المصالحة الوطنية في كل من الجزائر وجنوب إفريقيا، تهدف الدراسة إلى إبراز العوامل التي ساهمت في نجاح هذه التجارب، مع التركيز على الأطر القانونية والسياسية والاجتماعية التي تم تبنيها لضمان تحقيق المصالحة والاستقرار.

كما استعرض الباحث تجربة الجزائر في المصالحة الوطنية بعد العشرية السوداء، موضحاً النهج

القائم على الوئام المدني ثم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وكيف أسهم هذا المسار في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومقارنتها بتجربة جنوب إفريقيا التي اعتمدت على لجان الحقيقة والمصالحة بقيادة نيلسون مانديلا، والتي استندت إلى مفهوم العدالة الانتقالية لتحقيق المصالحة بين الأعراق المختلفة.

خلصت الدراسة إلى أن نجاح المصالحة الوطنية يرتبط بعدة عوامل، من بينها الإرادة السياسية، إشراك مختلف الفاعلين في المجتمع، وضمان العدالة الاجتماعية، كما أكدت على أهمية الاستفادة من هذه التجارب في معالجة النزاعات الحالية، خاصة في الدول التي تعاني من أزمات داخلية عميقة. وبينما ركزت دراسة الدكتور سرحان رعاش على المصالحة داخل الدول، فإن دراستنا تسعى إلى دراسة كيف يمكن لنهج الجزائر أن يكون نموذجاً لحل الأزمة الليبية، كما تسعى دراستنا إلى توسيع نطاق المصالحة الوطنية من الإطار الداخلي إلى الإطار الإقليمي.

9- الإطار المنهجي والنظري للدراسة

يساعد الإطار المنهجي والنظري في تقديم الموضوع بأسلوب منظم، حيث تعمل كإطار موجه للفكر يهدف إلى تنظيم البحث ضمن قالب علمي دقيق، بناء على ذلك فقد اعتمدت دراستنا على مجموعة من المناهج والمقاربات النظرية، وهي:

أ- **المنهج الوصفي التحليلي:** هو أحد المناهج البحثية التي تعتمد على دراسة الظواهر والموضوعات كما هي في الواقع، من خلال جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها ثم تحليلها بشكل منهجي للوصول إلى فهم أعمق للعلاقات القائمة بينها، ويتميز هذا المنهج بقدرته على تقديم صورة متكاملة عن الظاهرة محل البحث وذلك من خلال الوصف الدقيق لمكوناتها، ويسمح بدراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية والقانونية دون التدخل في مسارها أو التأثير على نتائجها، يعتمد الباحثون في هذا المنهج على أدوات مثل تحليل الوثائق الرسمية، الدراسات السابقة، المقابلات والاستبيانات، مما يتيح فهماً أعمق للموضوع محل الدراسة. وقد تمت الاستعانة بهذا المنهج من خلال وصف وتحليل ميثاق المصالحة الوطنية في الجزائر من حيث الإطار القانوني والسياسي.

ب- المنهج التاريخي: يعد المنهج التاريخي من المناهج الأساسية في البحث العلمي، حيث يعتمد على دراسة الأحداث والظواهر الماضية وتحليلها من خلال تتبع تطورها عبر الزمن، وذلك بهدف فهم الحاضر والقدرة على توقع المستقبل، يقوم هذا المنهج على جمع المعلومات التاريخية من مصادرها الأصلية، مثل الوثائق الرسمية والسجلات، ثم تحليلها ونقدها للتأكد من صحتها ودقتها، وهو الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل.

فموضوع الدراسة يقتضي منا التطرق لبعض الحوادث التاريخية واستحضارها في سياق الحديث عن التطور التاريخي للمصالحة الوطنية، وكذلك الأزمة الجزائرية والليبية قصد معرفة أصل المشكلة وجذورها.

ج- المنهج المقارن: يعد المنهج المقارن أحد المناهج العلمية التي تهدف إلى تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر أو النظم أو السياسات في بيئات مختلفة، من أجل استخلاص القوانين أو المبادئ العامة التي تحكمها، يعتمد هذا المنهج على مقارنة عنصرين أو أكثر ضمن إطار زمني أو مكاني محدد، مما يساعد في فهم مدى تأثير العوامل المختلفة على تطور الظواهر المدروسة، ويستخدم بشكل واسع في العلوم السياسية والقانونية والاجتماعية، حيث يسمح للباحثين بتحليل تجارب الدول المختلفة، واستخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات وتحسين الأداء المؤسسي.

تم توظيف هذا المنهج من خلال الاعتماد على أوجه التشابه والاختلاف بين المصالحة الوطنية الجزائرية والليبية، ومقارنة الخلفيتين التاريخية والسياسية للبلدين.

اعتمدت هذه الدراسة أساساً على المنهج التحليلي-الوصفي، بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي يقتضي فهم مبدأ السلم والمصالحة الوطنية في السياسة الجزائرية وتحليل انعكاساته إقليمياً، مع اتخاذ الأزمة الليبية كنموذج تطبيقي.

يُوظف المنهج التحليلي لقراءة مكونات السياسة الجزائرية تجاه الأزمات الإقليمية، والكشف عن الخلفيات الفكرية والسياسية التي ساهمت في تبني خيار المصالحة والسلم كآلية إستراتيجية. كما يتم

الاعتماد على هذا المنهج لفهم كيفية إسقاط التجربة الجزائرية على الملف الليبي، وتحليل مواقف الجزائر في ظل التحولات الإقليمية والدولية المحيطة بالأزمة.

من جهة أخرى، يقوم المنهج الوصفي بدوره في تقديم عرض دقيق للحقائق المرتبطة بالسياق الجزائري والليبي، ورصد تفاعلات السياسة الجزائرية مع مختلف المبادرات المتعلقة بالأزمة الليبية، دون الإغفال عن التركيز على السياقات التاريخية والسياسية المؤطرة للموضوع.

وبالتالي، فإن المزج بين الوصف والتحليل يتيح مقارنة علمية متماسكة لفهم أبعاد الدور الجزائري الإقليمي، ضمن ديناميكية تجمع بين التجربة الوطنية في المصالحة ومتطلبات التحرك الإقليمي.

والى جانب المناهج المعتمدة تم الاستعانة بالمقاربات التالية:

- المقاربات النظرية:

أ- **مركب الأمن الإقليمي:** الأمن في إطاره الإقليمي يقصد به تكافل مجموعة من الدول يجمع فيما بينها مجموعة مصالح وأهداف مشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية وعسكرية كوسيلة لبناء وضمان الأمن الإقليمي، وتأسيسا على ذلك فإن الأمن الإقليمي في أبسط معانيه متعلق بأمن مجموعة من الدول مرتبطة ببعضها البعض، ويتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي.

من خلال الدراسة المتعلقة المصالحة الوطنية يعتبر مركب الأمن الإقليمي عنصراً حيوياً في تحليل تأثيرات العلاقات بين الدول الإقليمية على نجاح عملية المصالحة بالجزائر وليبيا، ففي ظل التحديات الأمنية التي تواجهها هذه الدول، سواء من التهديدات الإرهابية أو التدخلات الأجنبية، يعد التعاون الإقليمي في مجال الأمن أمراً ضرورياً لدعم استقرار المصالحة الداخلية، من خلال التعاون بين الجزائر وليبيا في مجال الأمن الإقليمي، يمكن تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو ما يتماشى مع أهداف ميثاق المصالحة الوطنية، في هذا السياق يُمكن استخدام مركب الأمن الإقليمي كأداة لتسليط الضوء على كيفية تأثير التفاعلات الإقليمية على بناء الثقة بين أطراف المصالحة، بما يعزز تطبيق آليات المصالحة الوطنية بشكل فعال في بيئة آمنة ومستقرة.

ب- **نظرية الدور:** في ضوء نظرية الدور، يمكن تفسير السلوك الجزائري تجاه الأزمة الليبية باعتباره تجسيداً واعياً لدور استراتيجي متبلور بعد تجربة السلم والمصالحة الوطنية. فقد عمدت الجزائر إلى توظيف رصيدها التاريخي في إدارة النزاعات الداخلية لتتموقع كفاعل إقليمي يسعى إلى تصدير نموذج "الحل السلمي" و"المصالحة الوطنية" كخيار مبدئي لتسوية النزاعات. فمن هذا المنطلق، رفضت الجزائر كل أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، معتبرة أن الحل لا يمكن أن يكون إلا "ليبياً-ليبياً"، بعيداً عن الوصاية الدولية أو التدخل العسكري، بما ينسجم مع تصورها لدورها كـ"وسيط محايد" و"ضامن لاستقرار المنطقة".

لقد شكلت الأزمة الليبية، في هذا السياق، مسرحاً لاختبار مصداقية الجزائر كقوة إقليمية مسؤولة، تسعى إلى تثبيت دورها في النظام الإقليمي المغاربي والمتوسطي عبر اعتماد مقاربة تقوم على مبادئ السلم، الحوار، وعدم التدخل، انسجاماً مع موروثها الثوري ومبادئها الدبلوماسية التقليدية.

10- صعوبات الدراسة

رغم وجود أدبيات حول السلم والمصالحة، إلا أن الدراسات التي ترتبط مباشرة بين مبدأ المصالحة الجزائرية وتأثيره الإقليمي خصوصاً في الأزمة الليبية قليلة ومحدودة، مما يصعب عملية التوثيق والتحليل المقارن.

صعوبة الوصول إلى مصادر أولية (بعض الوثائق الرسمية، المحاضر الدبلوماسية، أو تفاصيل المبادرات الجزائرية لا تكون منشورة أو متاحة للباحثين).

11- تبرير الخطة

تم تقسيم الدراسة وفقاً لبناء منهجي منتظم، على الشكل التالي:

في **الفصل الأول** المعنون بـ "التأصيل المفاهيمي والنظري للمصالحة الوطنية"، تناول المبحث الأول مقارنة معرفية لكل من المفاهيم الوثام المدني والمصالحة الوطنية لغة واصطلاحاً هذا في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فتم تخصيصه لأهداف وشروط المصالحة الوطنية، والمطلب الثالث، فقد تناول أنواع المصالحة الوطنية، وتضمن المبحث الثاني الأطر النظرية المفسرة للمصالحة الوطنية، يتناول هذا

المبحث في مطلبه الأول النظرية الليبيرالية، أما المطلب الثاني فتم التطرق إلى مقارنة الأمن الإنساني، أما بالنسبة للمطلب الثالث فخصص للنظرية البنائية.

أما **الفصل الثاني** المعنون بـ"تجربة المصالحة الوطنية الجزائرية بين النظرية والتطبيق"، نجد المبحث الأول منه المتضمن المصالحة الوطنية وفق المنظور السياسي والاجتماعي والثقافي، يقدم المطلب الأول منه الأبعاد السياسية للمصالحة الوطنية، أما المطلب الثاني فيتناول الأبعاد الاجتماعية، والمطلب الثالث فتناول الأبعاد الثقافية، في المقابل فإن المبحث الثاني المتضمن الإطار التاريخي للمصالحة الوطنية وفكرة تبني المصالحة الوطنية، نجد المطلب الأول منه يتناول الإطار التاريخي للمصالحة الوطنية والمطلب الثاني يقدم كيفية تبلور فكرة المصالحة الوطنية ثم تبنيها كخيار استراتيجي، أما فيما يخص المبحث الثالث فهو يتناول المبادئ الأولية للمصالحة الوطنية من قانون الرحمة إلى المصالحة الوطنية، فالمطلب الأول منه تطرق إلى قانون الرحمة، والمطلب الثاني فتحدث عن قانون الوئام المدني، أما المطلب الثالث فهو حول قانون المصالحة الوطنية، وأخيرا المبحث الرابع تضمن المصالحة الوطنية في الجزائر و دورها في تحقيق الأمن والاستقرار الوطني، ففي المطلب الأول تم تناول المصالحة الوطنية كخيار استراتيجي لتحقيق الأمن الوطني، وفي المطلب الثاني فتم التطرق إلى دور المصالحة الوطنية في تحقيق الأمن الداخلي، أما المطلب الثالث فتناول دور المصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

أما **الفصل الثالث** المعنون بـ"الأزمة الليبية: دراسة في الأسباب والتداعيات"، نجد المبحث الأول منه المتضمن الخلفيات الداخلية والخارجية للأزمة الليبية، يتطرق للخلفيات الداخلية في مطلبه الأول، بينما يتناول المطلب الثاني الخلفيات الخارجية، وفي المقابل فإن المبحث الثاني المتضمن توصيف الأزمة الليبية وأسبابها، نجد المطلب الأول يتناول التوصيف العام للأزمة الليبية، أما المطلب الثاني فقد خصص لأسباب الجوهريّة للأزمة الليبية، ويتضمن المبحث الثالث الذي هو تحت عنوان التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية مسألة تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي في مطلبه الأول، والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الليبية في مطلبه الثاني، والتدخلات الإقليمية في الأزمة الليبية في مبحثه

الثالث، وأخيرا المواقف الإقليمية حيال الأزمة الليبية وأثرها على دول الجوار كمطلب رابع، أما المبحث الرابع الذي هو تحت عنوان التداعيات الدولية للأزمة الليبية، نجد المطلب الأول منه يتضمن انعكاسات الأزمة الليبية على مصالح القوى الإقليمية الكبرى في منطقة الساحل والمطلب الثاني يتضمن التدخلات الدولية في الأزمة الليبية، أما المطلب الثالث فقد خصص للمواقف الدولية حيال الأزمة الليبية وأثرها على دول الجوار والمطلب الرابع، فقد خصص للجهود الدولية لحل الأزمة الليبية وضرورة المصالحة الوطنية.

أما **الفصل الرابع** المعنون بـ "معالم وقيم السلام والسلم والمصالحة الوطنية"، نجد المبحث الأول منه المتضمن المكونات الجوهرية والعناصر الفاعلة في تحقيق المصالحة الوطنية يتطرق إلى المكونات الأساسية للسلم والمصالحة الوطنية في مطلبه الأول، أما المطلب الثاني فيتناول العناصر الداعمة للمصالحة الوطنية، في حين أن المطلب الثالث تضمن التجارب التاريخية للمصالحة الوطنية (الدروس المستخلصة)، وفي المقابل فإن المبحث الثاني المتضمن أهداف مشروع المصالحة الوطنية الجزائرية نجد المطلب الأول منه يتناول أهدافا سياسية والمطلب الثاني يتناول أهدافا اجتماعية أما المطلب الثالث فيتناول أهدافا اقتصادية، كذلك المبحث الثالث المتضمن دور الجزائر في ترسيخ المشروع في ليبيا، فقد تطرق المطلب الأول منه إلى الأسس التاريخية للعلاقات الجزائرية الليبية وأثرها على مساعي المصالحة الوطنية، والمطلب الثاني تضمن المقاربة الجزائرية في دعم المصالحة الوطنية الليبية من حيث المبادئ والأهداف، أما فيما يخص المطلب الثالث فقد عالج موضوع الوساطة الجزائرية: الآليات والدور الدبلوماسي في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية، والمطلب الرابع منه عالج التحديات الإقليمية والدولية أمام الجزائر في دعم المصالحة الوطنية الليبية، وأخيرا المبحث الرابع تحت عنوان أوجه التشابه والاختلاف بين المصالحتين، بدء من مقارنة الخلفيات التاريخية والسياسية لكل من المصالحتين في مطلبه الأول، وتحليل نقاط التقاء التجريبتين من حيث الأدوات والأساليب المستخدمة في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فقد استعرض الاختلافات المتعلقة بالخصوصيات الثقافية والسياسية للدولتين، والمطلب الرابع تضمن الدروس المستفادة من التجريبتين لتعزيز المصالحات الإقليمية، أما المطلب الخامس فقد تناول النتائج المتوقعة للدور الجزائري في إنجاح مشروع المصالحة الوطنية الليبية.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي

والنظري للمصالحة

الوطنية

تعد المصالحة الوطنية من القضايا المحورية التي تتصدّر اهتمام الدول والمجتمعات التي عانت من صراعات داخلية أو انقسامات سياسية واجتماعية عميقة، فهي تمثل آلية جوهرية لاستعادة الوحدة الوطنية وبناء أسس السلام المستدام.

ويتطلب الحديث عن المصالحة الوطنية تأصيلاً واضحاً لمفاهيمها ومبادئها، حيث يتشابك هذا المفهوم مع مختلف المفاهيم الأخرى، لذا ينبغي التطرق إلى الإطار المعرفي والنظري للمصالحة الوطنية الذي يختلف باختلاف السياقات السياسية والاجتماعية، مما يجعل من الضروري استعراض الاتجاهات الفكرية والنظريات المفسرة المساهمة في بلورة المفهوم.

سيتم في هذا الفصل تناول أبرز التعريفات مع التركيز على الأهداف والتصنيفات الخاصة بالمفهوم، بالإضافة إلى النظريات المفسرة للمصالحة الوطنية وذلك بهدف وضع إطار شامل يتيح فهماً عميقاً لآليات تحقيق المصالحة في مختلف سياقاتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

المبحث الأول: المصالحة الوطنية مقارنة معرفية

تعد المصالحة الوطنية أداة محورية في تحقيق السلم والاستقرار داخل المجتمعات التي شهدت صراعات داخلية أو انقسامات اجتماعية حادة، حيث تسعى إلى ترميم العلاقات المتضررة وتعزيز الوحدة الوطنية، ويهدف هذا المبحث إلى تقديم مقارنة معرفية شاملة للمصالحة الوطنية من زاوية تحليلية واستعراض أبعادها النظرية مع تسليط الضوء على أهميتها كآلية لتحقيق التوازن بين العدالة والواقع.

المطلب الأول: الوئام المدني والمصالحة الوطنية لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف الوئام المدني

1- الوئام المدني لغة: الوئام يعبر عن حالة من الوفاق والسلام، ويتمثل في تحقيق التفاهم بين مجموعة من الأعضاء، حيث يسهم في اتحاد الإرادات وانسجام المشاعر، ويمكن تعريفه على أنه تفاهم متبادل بين الأفراد قائم على تعزيز الروابط الاجتماعية وخلق بيئة من التعاون والتكامل.¹

اشتق مصطلح الوئام من الفعل "وأم" والذي يدل على التوافق والانسجام ويقال: "لولا الوئام -بعد الله سبحانه وتعالى- لهلكت الأنام"، بمعنى لولا التوافق بين الناس في علاقاتهم ومعاملاتهم اليومية لتعرضوا إلى الهلاك والدمار.²

يظهر هذا التعريف الأهمية البالغة للانسجام بين الأفراد ويبرز مفاهيم أساسية للعلاقات الإنسانية القائمة على التماسك الاجتماعي، ومحاولة تقليل النزاعات باعتبار أن التعاون والوفاق هما أساس البقاء المجتمعي.

والموامة "مشتقة من الوئام" والتي تعبر عن حالة من التوافق والانسجام الناشئ عن التكامل بين الأطراف المختلفة التي تجمع بين الأفراد أو المجموعات لتشكيل علاقات منسجمة يسودها التفاهم والألفة،

¹ ابن منظور، معجم لسان العرب، ط2، بيروت: دار الجيل، 1988، ص 139.

² عمراوي خديجة وحشوف لبنى، "الوئام المدني والمصالحة الوطنية كآليتان لتحقيق الاستقرار في الجزائر"، مجلة البحوث

القانونية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، جانفي 2020، ص 307.

هذه الحالة تأتي استجابة لفطرة الإنسان ورغبته في الاستقرار والتوازن في العلاقات الاجتماعية،¹ وعرفت الموسوعة العلمية La rousse "الوئام بأنه يعني الاتفاق والتفاهم".²

2- الوئام المدني اصطلاحاً: تعددت التعريفات الاصطلاحية للوئام المدني وذلك لتعدد المفكرين والباحثين، فكل واحد منهم وجهة نظر تختلف عن الآخر، وسيتم تعريف هذا المصطلح من عدة نواحي وجوانب حسب كل منظور، وهي كالتالي:

التعريف الأول: يعرف الوئام المدني على أنه الإدراك المتوازن لطبيعة الأمور، حيث يعمل على تشجيع التسامح والتكيف بوضوح ومرونة ويعد عنصراً أساسياً للتطور الشخصي، إذ يدعم الانسجام الداخلي من خلال التوافق بين النوايا الشخصية والظروف المحيطة، مما يولد طاقة إيجابية تدعم الانسجام المجتمعي.³

التعريف الثاني: الوئام المدني هو عبارة عن سياسة أمنية تهدف إلى إنهاء النزاعات والصراعات الداخلية بين المواطنين واستعادة الوحدة الوطنية المفقودة، وتتسم هذه السياسة بتركيزها على تجديد الروابط واستعادة الثقة بين الأفراد وإصلاح الأوضاع مع التأكيد على تحقيق العدالة الاجتماعية وإبطال الظلم والتجاوزات.⁴

التعريف الثالث: الوئام المدني هو عبارة عن مجموعة من التدابير الخاصة تهدف إلى توفير حلول

¹ توفيق مدني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل -دراسة تاريخية-، د.م.ن: اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص 296.

² Dictionnaire, la rousse, tome 06, paris, librairie Larousse, 1979, p 856.

³ خديجة عمراوي وحشوف لبنى، مرجع سابق الذكر، ص 307.

⁴ رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، واشنطن: مؤسسة كارنيجي، جانفي 2008، ص 8.

مناسبة للأفراد المتورطين والمتسببين في أعمال إجرامية.¹

إذن، فإن الوئام المدني يفهم كإطار سياسي وأمني يعالج قضايا الأفراد المنضمين إلى أعمال تضر بالنظام العام أو الأمن، ويهدف إلى تحقيق تسوية شاملة توازن بين العدالة والعفو، بما يحقق استقرار المجتمع ويقلل من التوترات الأمنية والاجتماعية.

من خلال التعريفات المقدمة يمكن تقديم تعريف إجرائي للوئام المدني، كالتالي:

الوئام المدني هو نهج عملي يتضمن مجموعة من التدابير القانونية والاجتماعية، تهدف إلى احتواء الأفراد المتورطين في أعمال إرهابية، من خلال تطبيق آليات تشمل التسامح المشروط وإعادة الإدماج المجتمعي، مع التركيز على تعزيز الأمن الوطني وإعادة بناء الثقة والانسجام لتحقيق الوحدة الوطنية.

ثانيا: تعريف المصالحة الوطنية

يعد مفهوم المصالحة الوطنية من المفاهيم الحديثة في حقل العلوم السياسية، نظرا لكونها الحل الأمثل لبعض الصراعات المسلحة، ولعلها شرط مهم في تغيير السلام الراهن إلى سلام مستديم بحيث لا يمكن الحفاظ على السلام دون مصالحة، ويرى أغلب الباحثين أنه لم يكن لهذا المفهوم كل هذا الصيت قبل سنة 1995 عقب النجاح الكبير الذي حققته تجربة المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا، فأصبح بذلك من المفاهيم كثيرة الاستعمال في حقل العلوم السياسية، وبالرغم من عدم وجود توافق في مفاهيم المصالحة الوطنية إلا أن العديد من المحاولات التي تمت في هذا المجال يدفع إلى استعراض مختلف جوانب الموضوع وهو ما سيتناوله الفصل الأول من هذه الدراسة.

1- المصالحة الوطنية لغة واصطلاحا

تعتبر المصالحة الوطنية عبارة عن تركيبة لغوية متكونة من كلمتين، لكل منهما دلالة ومفهوم

¹ لينة بوزيتونة وأيوب لحرش تومي، "التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد

خاص، ولذلك من الضروري أن نقوم بتفكيكها لغويا للوصول إلى المعنى الكامل لها.

- **المصالحة لغة:** المصالحة مشتقة من الفعل صلح أو صالح أو أصلح، وهذه الأفعال تدل على الجمع بين طرفين متنازعين، وتدل على معاني التصحيح والتحسين، وعودة الأمور إلى وضعها الطبيعي¹.(reconsil).

ويمكن تفسير مصطلح المصالحة بالعودة إلى هذا التعريف اللغوي على أنها: "عملية إصلاحية للعلاقات القائمة بين طرفين متنازعين أو أكثر، عبر تبني مجموعة من الآليات كالحوار والتفاهم، مما يؤدي إلى إيقاف النزاع وعودة الطرفين إلى المجلس".

والصلح من صلح يصلح صلاحا بمعنى زال عنه الفساد، والصلاح ضد الفساد، والإصلاح نقيض الإفساد، وأصلح الشيء بعد فساد، بمعنى أقامه، والصلح إنهاء الخصومة وهي المسالمة بعد المنازعة.² وقال "ابن فارس" في موضوع الصلح أنه يعني "إنهاء الخصومة وتسوية النزاعات بين الأفراد المتخاصمين، والصلح مرتبط بالسلام والوفاق بعد النزاع، ويقال صالح أو مصالحة بمعنى أنه قام بإبرام اتفاق من أجل السلام والتعايش".³

نجد في هذا التعريف أن الصلح هو آلية تسعى إلى تسوية الخلافات أو النزاعات بين الأطراف المتخاصمة، كما أن كلمة صلح حسب ابن فارس تدل على فكرة السلام والهدوء بعد الصراع، حيث يتم في الأخير إبرام اتفاق من أجل وقف النزاع الذي يحقق الانسجام بين الأفراد.

ويقال صلح بمعنى ساد الوئام بعد عمل المصالحة أي المسالمة والمصافاة وإزالة جميع أسباب

¹ سرحان رعاش، "تجارب المصالحة الوطنية في العالم المعاصر دراسة مقارنة بين الجزائريين جنوب إفريقيا"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2021-2022، ص 12.

² طه عابدين طه حمد، "الصلح في ضوء القرآن الكريم"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 1، 2009، ص 12-13.

³ جبران مسعود، معجم الرائد، ط 7، لبنان: دار العلم للملايين، 1992، ص 488.

¹ الخصام.

- المصالحة شرعا: هي معاهدة يرفع بها النزاع بين الخصوم ويتوصلان بها إلى الموافقة بين

المتنازعين.²

والمصالحة مطلب شرعي جاء ليحفظ الكليات الخمس (النفس، المال، العرض، العقل والنسل)، لقوله

تعالى: "لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس".³

وقال تعالى: "من عفى وأصلح فأجره على الله إنه لا يحب الظالمين".⁴

وفي صحيح البخاري أن أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"أذهبوا بنا نصلح بينهم".⁵

- المصالحة اصطلاحاً: ولها عدة تعريفات نذكر أهمها:

التعريف الأول: يعرف كل من أسهال و آل المصالحة بأنها المواجهة الضرورية غير المرغوب فيها

القائمة بين الأطراف المتنازعة، والتي تهدف إلى تحقيق التوافق وحل الخلافات في بيئة يتوفر فيها الفهم

المشترك.⁶

لذا فإن المصالحة وفقا لهذا التعريف تدل على المواجهة الحقيقية بين الأطراف المتنازعة، وبالرغم من

أنها غير مرغوب فيها، إلا أنها ضرورية للوصول إل حلول تطبيقية، وتسعى بذلك للتوصل إلى الحلول

¹ عبد الغاني أبو العزم، "معجم الغني"، تم الإطلاع على الموقع يوم: 2024/10/02

<http://www.almaarif.com>

² طه عابدين طه حمد، مرجع سابق الذكر، ص 14.

³ سورة النساء، الآية 144.

⁴ سورة الشورى، الآية 140.

⁵ صحيح البخاري، رقم الحديث 2693.

⁶ عبد النور منصور، المصالحة الوطنية في الجزائر بين الحل الأمني وأفق الأمن الإنساني، الجزائر: دار التنوير،

2013، ص 86.

المشتركة التي تحول النزاعات إلى فرص للتفاهم.

التعريف الثاني: تعرف الموسوعة الفقهية المصالحة عل أنها معاهدة يتم فيها رفع النزاع بين الأطراف

المتخاصمة ويتوصل بها إلى الموافقة بين المختلفين.¹

وتعني كذلك استعادة العلاقة التوافقية التي لا يسبب فيها الطرفين الضرر لبعضهما البعض، وهي

عبارة عن حالة يستطيع من خلالها المتخاصمين رفع الأذى وعدم حصوله من جديد، حيث يتم إلغاء

الانتقام من خياراتهم، ويركز "ليدرش" على أربعة عناصر أساسية للمصالحة وهي: الحقيقة، الرحمة،

العدالة والسلام.²

التعريف الثالث: يعرف قاموس أوكسفورد المصالحة الوطنية على أنها:

between « a » and « b » start a good relations againn (sing) وتعني بدء علاقات

جديدة بين الأطراف المتخاصمة.³

التعريف الرابع: هي عملية إيجاد آليات للتعايش مع خصوم سابقين، وهي ليست بالضرورة دعوة للمحبة

أو العفو أو نسيان الماضي، وإنما هي عملية لبناء جسور التعاون بهدف التفاعل الإيجابي والفعال في

المجتمع، والمساهمة في بناء مجتمع مستقر، بالإضافة إلى تحسين الحياة لجميع الأطراف داخل المجتمع

الواحد أحسن من العيش الذي كان في فترات الانقسام والصراع.⁴

يبين هذا التعريف الدور الفعال الذي تلعبه المصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي

¹ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، الكويت: دار الصفة، 1992، ص 323.

² عبد النور منصور، مرجع سابق الذكر، ص 96.

³ fond Advanced learners dictionary sisc the education oscford nedicated by sally whiner oscford university press, 2000, p 1061 .

⁴ أحمد كربوش، "مكانة الأساليب السلمية في معالجة الأزمة الأمنية في الجزائر: الواقع والآفاق"، أطروحة دكتوراه، كلية

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية، 2018/2017، ص

والسياسي، خاصة في فترة النزاع، ويبرز أهمية التعايش السلمي بين المجموعات، وهذا بدوره قد يعزز قيم التقدم والاستقرار المستدام.

التعريف الخامس: المصالحة هي تعبير عن مرحلة تمر بها الأطراف المتنازعة في بلد ما عندما يدركون أن الصراع لم يعد يعطي نتائج إيجابية، وهذا بفعل عوامل داخلية وخارجية لأن الاستمرار في استخدام الآليات القديمة لا فائدة منها، بل على العكس.

ولهذا تم إعادة النظر بالتفكير في استخدام طرق بديلة لحل الخلافات مثل التفاوض والتفاهم بدلا من القوة والعنف، بمعنى التحول من الاعتماد على المواجهة العنيفة إلى المنهجية المسالمة.¹

- **الوطنية لغة:** الوطنية كلمة مشتقة من أصل لفظ "الوطن" والذي يعرف على أنه: تلك البقعة الجغرافية ذات الحدود الجيو-سياسية المعترف بها، يقطنها أفراد يسمون مواطنين، يقدم لهم الوطن الحقوق التي تضمن لهم حياة كريمة وأمنة مثل الأمن الاجتماعي، وتوفير فرص العمل والخدمات الصحية والتعليم والحرية، وفي مقابل هذا يلتزم المواطنون بأداء واجباتهم اتجاه الوطن بحكم الانتماء له.²

ويعرفها قاموس La rousse على أن الفرد يمتلك صفة المواطن عندما يتم تسجيله رسميا كعضو في مجتمع سياسي لدولة ما، بشرط أن تتوفر فيه بعض الإجراءات القانونية لاكتساب هذه الصفة،³ والوطنية بمعناها اللغوي تعني اتفاق بين طرفين من أجل الاشتراك في شيء ما.⁴

وجاء تعريف الوطن في اللغة العربية بأنه المكان الذي يقيم فيه الإنسان ويستقر فيه وإليه يرجع

¹ أحمد كربوش، مرجع سابق الذكر، الصفحة نفسها.

² عبد العزيز العيادي، "جدلية الوطنية والمواطنة: هاجس الانتماء وحضور الهوية في الفكر الإصلاحية الباديبي"، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 6، عدد خاص، 2022، ص. 286.

³ Larousse, Dictionnaire de la langue Française, Bardas, Paris, 1998, p 34.

⁴ أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط. 1، ج 15، بيروت: دار صادر للطبع والنشر، 2000، ص

انتماؤه.¹

- الوطنية اصطلاحاً: هناك عدة تعريفات يتم ذكرها فيما يلي:

التعريف الأول: الوطنية هي من المفاهيم الغربية المعاصرة وتعني الولاء للوطن من حيث: الرقعة الجغرافية، الجماعة والكيان السياسي علماً ونشيداً، Nationality is belonging to particular nation.²

التعريف الثاني: الوطنية هي التعلق والالتزام ببلد ما، ويرى الفيلسوف "ستيفن ناثانسون" Steven Nathanson أن الوطنية تتضمن مجموعة من المؤشرات وهي كالتالي:

- التضحية من أجل مصلحة الوطن.

- القلق حول الوطن.

- الشعور بالتطابق بين الشخص ووطنه.

- التعلق الخاص بالوطن.³

التعريف الثالث: الوطنية تعني الإحساس بالانتماء إلى الوطن، الذي يتجلى في التعامل الإيجابي مع الآخرين واحترام النظام والقانون والدفاع عنه في جميع الظروف، وهي تعبر عن انتماء وجداني ارتبط بالمكان الذي ولد فيه الإنسان أو الذي انتهى إليه بحكم الجنسية، حيث تتجسد هذه المشاعر في حب الوطن، الاستعداد للتضحية من أجله واعتباره رمزا مقدسا في حياة هذا الإنسان.

- تعريف المصالحة الوطنية:

التعريف الأول: المصالحة الوطنية هي آلية للتوسط بين الأطراف المتخاصمين بهدف حل المشاكل

¹ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط5، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011، ص.1085.

² مصطفى شربال، "المصالحة الوطنية في الجزائر: تحديات وعقبات"، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيوولوجية، المجلد

4، العدد 1 ، 2011، ص 257.

³ سرحان رعاش، مرجع سابق الذكر، ص 14.

والاختلافات عن طريق التراضي لتجنب حدوث الصراعات، بمعنى أنها عملية حقيقية ينصت فيها المتخاصمين إلى بعضهم البعض بجدية أكبر وتسوية مطالبهم.¹

تعريف المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية International Idea والمعنون كالتالي: المصالحة في أعقاب الصراع العنيف.

التعريف الثاني: المصالحة الوطنية هي آلية تهدف إلى إيجاد سبيل للعيش جنبا إلى جنب مع الأعداء السابقين، وهذا لا يعني عودة المحبة بينهم، وإنما العفو عنهم ومحاولة طمس آثار الماضي والتعايش معهم، من أجل توفير جو من الراحة.²

والمقصود بهذا التعريف أن المصالحة هي محاولة إلغاء العوائق والحواجز في الماضي وفتح ملفات وحياة جديدة، وتصحيح ما ترتب من أخطاء وانتهاكات وجرائم جسيمة، والنظر إلى المستقبل بتفاؤل، وهي أيضا آلية تدعو إلى التحول الديمقراطي، وبناء دولة تحترم حقوق الإنسان.

التعريف الثالث: المصالحة الوطنية هي مشروع سياسي وقانوني واجتماعي يهدف إلى مكافحة الجريمة الإرهابية وإعادة السلم للمجتمع، وهذا عن طريق حث الإرهابيين على تسليم أنفسهم، وهذا بمقابل إنهاء المتابعات القضائية والعفو عنهم، وهي شكل من أشكال العدالة الانتقالية الضرورية لمساعدة الأفراد بالانتقال من ماض يسوده الانقسام إلى مستقبل يتشارك فيه الجميع.³

والمصالحة لا تعني محاولة إعادة العلاقات إلى ما كانت عليه، وإنما السعي لإيجاد حلول سلمية

¹ فضيلة حاج محمد، "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور عولمة الأمن و تحولات القوة العالمية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017، ص 100.

² عيسى إسماعيل عطية، "دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية"، مجلة دراسات دولية، العدد 44، 2010، ص 105.

³ نوال مغزيلي، "التجربة الجزائرية الرائدة وتساؤلات في مبادرات بلدان الربيع العربي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 1، العدد 5، ديسمبر 2017، ص 403.

وسطية بين المتخاصمين وإصلاح ما يمكن إصلاحه.¹

وهي اتفاق يجري بين طرفين اثنين أو أكثر بغية تحقيق مصلحة مشتركة، وقد تعني التفاهم بعد

العداوة.²

التعريف الرابع: يرى الأستاذ "مصطفى صويلح" أن المصالحة الوطنية الفعالة هي التي تقوم على مجموعة من العناصر الأساسية، أبرزها وجود حكماء نزهاء وأكفاء من ذوي العدالة ويحظون بالقبول من جميع الأطراف المعنية، كما يجب أن تتضمن المصالحة قبول هذه الأطراف الجلوس سويا في جلسات حوارية متساوية مع إبداء الاستعداد الفعلي للاستماع وتحديد الأهداف البعيدة والمرحلية للمصالحة، إضافة إلى ذلك فإن الأمر قد يتطلب التدقيق والتنظيم لجميع المعطيات وفقا للزمان والمكان، مع الحرص على ضرورة ربط المصالحة بإصلاح شامل يضمن عدم تكرار الاعتداءات على الحقوق الإنسانية.³

يتبين من خلال هذا التعريف الذي جاء به الأستاذ مصطفى صويلح أن وجود حكماء نزهاء وأكفاء في عملية المصالحة الوطنية قد يعكس حتمية التوجيه والإدارة الرشيدة في الأوقات الصعبة، حيث أن احتياج وسطاء يمتازون بالحياد والعدالة أمرا ضروريا جدا، حيث أنهم يساهمون في بناء الثقة بين المتخاصمين، وأيضا ذكر الأستاذ قضية قبول الأطراف المتنازعة الجلوس معا وهذه النقطة تدل على دور الحوار في إنهاء النزاعات خاصة في النزاعات المتوترة، وأيضا قابلية الأطراف للاستماع إلى بعضهم البعض يدل على بناء أرضية مشتركة للتفاهم المتبادل والاعتراف بما يعانيه كل طرف معني، أما فيما يخص تحديد الزمان والمكان فهذا لكون المصالحة الوطنية ليست مجرد أقاويل، بل هي آلية ممنهجة تأخذ بعين الاعتبار واقع الأطراف وظروفهم الميدانية، وفي الأخير ذكر الأستاذ نقطة مهمة وهي الإصلاح

¹ فضيلة حاج محمد، مرجع سابق الذكر، ص 3.

² مصطفى شربال، مرجع سابق الذكر، ص 257.

³ نعاس عطية، "المصالحة الوطنية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة،

الشمولي فهو يضمن فعالية المصالحة دون ارتباطها بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. **التعريف الخامس:** تعد المصالحة الوطنية أداة إستراتيجية في السياسة الدولية والمحلية، وإحدى الأساليب الأكثر فاعلية لحل النزاعات بين الأطراف المختلفة بأسلوب سلمي ودبلوماسي، وتتفوق عن الآليات الأخرى كونها تتسم بالبساطة وتعد أقل تكلفة من حيث الجهد والوقت، وتتميز بقدرتها على إيجاد حلول جذرية وشاملة للنزاعات.¹

يشير هذا التعريف إلى أن المصالحة الوطنية هي عبارة عن طريقة ناجحة لتسوية النزاعات من غير اللجوء إلى المحاكم أو المواجهات القانونية لأنها تركز على الحوار والتفاوض بين الأطراف، هذا من الناحية القانونية، أما من الناحية الاجتماعية فإنها تعزز الثقة بين أفراد المجتمع مما يؤدي إلى تحسين العلاقات بين الأفراد والمساهمة في بناء السلام، أما من الناحية السياسية فإن المصالحة الوطنية تلعب دوراً مهماً في إعادة بناء العلاقات بين الدول وهذا ما يجعل العلاقات الدولية مستقرة على المستوى البعيد. **التعريف السادس:** المصالحة الوطنية تعني تأسيس علاقة جديدة للمتنازعين بعد مرورهم بتجارب مؤلمة لأعمال عدائية، سواء كانت هذه الأفعال حقيقية أو مجرد تصور لدى أحد الأطراف مثل العنف، انعدام الثقة والخيانة، وذلك عن طريق التصالح مع الطرف الذي قام بالفعل الإجرامي بما يبني الثقة بينهما.²

- التعريف الإجرائي للمصالحة الوطنية

من خلال التعريفات السابقة، يمكن وضع تعريف إجرائي للمصالحة الوطنية كالآتي:

"المصالحة الوطنية هي عملية تهدف إلى إنهاء النزاع بطريقة سلمية بمحاولة إيجاد حلول وسطية بين المتخاصمين وتجاوز جميع زلات الماضي بالعفو وجبر الضرر، ووضع آليات لضمان عدم الرجوع للصراع مرة أخرى".

وبغض النظر عن التعريفات المتعلقة بالمصالحة الوطنية، إلا أنها تتفق كلها في هدف أساسي وهو

¹ المرجع نفسه، ص 48.

² Trudy Govier, **Forgiveness and revenge: first edition**, New York: routledge taylor and francis group press, 2002, p 141.

تحقيق السلام الداخلي والوحدة الوطنية وبناء الثقة بين أفراد المجتمع، وهذا يظهر جليا من خلال السعي لإرساء قيم الحوار والتفاهم والقبول بالاختلاف.

المطلب الثاني: أهداف وشروط المصالحة الوطنية

ظهرت المصالحة الوطنية كمفهوم مع الربع الأخير من القرن العشرين أين تمكنت أغلبية الدول من تحقيق الانتقال الديمقراطي داخل دولها ومجتمعاتها، فحسب "صامويل هنتجتون" Samwel Hantigton شملت الموجة الثالثة من الانتقال الديمقراطي أكثر من أربعين دولة في العالم، تحولت من وضع سياسي شمولي إلى نظم ديمقراطية، وامتدت المصالحة الوطنية إلى دول كثيرة من العالم، خاصة الدول التي عرفت أعمال العنف وعدم الاستقرار السياسي، أدت بها إلى تبني مشروع المصالحة الوطنية للخروج من الأزمة.¹

وبما أن المصالحة الوطنية كما سبق تعريفها هي استعادة حالة العلاقة السلمية في المجتمع، حيث يأمن فيها الجميع ضمن إطار من العيش المشترك في كنف الحرية والكرامة، فتهدف بحسب ما يشير إليه المهتمون إلى²

* التوقيف الفوري للعنف بغية الوصول إلى السلم المستقر وهذا عبر تحويل العلاقات من الطابع العدائي إلى الطابع التراجمي.

* إعادة تجديد الإجماع الوطني عبر حل أزمة اختيار السلطة السياسية، نظرا إلى أن معظم النزاعات في العالم كان مردها إلى أزمة السلطة السياسية، لذا فإن حل الأزمة يعتبر مرحلة هامة ضمن مشروع المصالحة، وكل هذا يتطلب تأسيس مجتمع جديد مبني على قواعد جديدة وهو ما يسمى بتجديد مضمون

¹ أحمد مالكي، "عن أهمية المصالحة الوطنية في البلاد العربية: المغرب مثلا"، مجلة المستقبل، العدد 3720، 2010، ص 19.

² أنور نصر الدين صدام، المصالحة الوطنية في الجزائر : خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية، جنيف: معهد الهقار، 2007، ص ص 24-33.

العقد الاجتماعي.

* إصلاح المؤسسات الاجتماعية القائمة: على سبيل المثال المؤسسات القضائية والسياسية والإعلامية والتربوية، لأن شعور الفرد بتغيير محيطه الاجتماعي والمؤسسي والرمزي قد يؤثر في سلوكياته، وهذا بدوره قد يبدل من حلقة التغيير الاجتماعي.

* دعم ثقافة السلم: وهذا بتغذية ثقافة حقوق الإنسان وكذلك فن العيش في بيئة مشتركة بترسيخ ثقافة ديمقراطية من أجل تأمين مستقبل الأجيال اللاحقة في ظل العيش دون تزوير انتخابي أو أملاء مفروضة.

* تكون المصالحة بين أطراف تنازعت إلى حد الاقتتال وإلى حد تتأزم فيه الأوضاع، وهذا ما يؤثر على الأمن الوطني الشامل ويسبب مخاطر وتحديات تمس باستقرار مؤسسات الدولة حتى يهتز كيان المجتمع، وفي مثل هذه الظروف تبادر المؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني إلى تفعيل إستراتيجية المصالحة الوطنية بنية إعادة الأخوة والوفاق المدني والتضامن لوقاية الأجيال والأوطان مستقبلاً، وحماية الأمن والسلم الاجتماعيين، وهذا ما يحقق للدولة مقومات الهيبة والقوة وللشعوب التقدم والرخاء.

* ضمان استقلالية الدولة بتجاوز مخلفات الأزمة وتخفيف معاناة ضحايا النزاع الذين تأثروا به مباشرة عبر الآليات السيكلوجية والرمزية المختلفة مثل التقدير والقبول الاجتماعي.

وتسعى عملية المصالحة الوطنية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كالتالي:

أولاً: الجانب القانوني

أ- بالنسبة للدولة:

- تتجلى أهداف المصالحة الوطنية بالنسبة للدولة في تحقيق هدف القضاء على النفقات المالية الباهظة المتعلقة بإنشاء مؤسسات عقابية.

ب- بالنسبة للمتهم:

- تجنيب المتهمين الوقوف موقف الاتهام ومساوئ العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة.

ج- بالنسبة للمجني عليه:

- تمكين المجني عليه من الحصول على تعويض من جراء الجريمة التي ارتكبت عليه، وتجنبيه احتمال الحكم ببراءة المتهم أو إعساره بعد المحاكمة.¹

د- بالنسبة للدعوى الجنائية:

- تبسيط إجراءات التقاضي وتجنب الإجراءات المعقدة.²

باعتبار أن أغلب هذه الجرائم متعلقة بقانون الأسرة فإن الهدف من المصالحة هو نشر السكينة العامة والأمن والاستقرار السياسي وضمان عدم عودة المسلحين* إلى الإجرام، ودعوتهم لحاضنة المجتمع عن طريق استمرارية مشروع العفو (تدابير الرحمة، قانون الوثام المدني، قانون المصالحة الوطنية)، وهذا بدوره يضمن استعادة دولة القانون ووضع الحد للفوضى التي أحدثتها النزاعات في فترة عدم الاستقرار السياسي.

ثانيا: الجانب الشرعي

يعتبر الدين الإسلامي دين رحمة ويدعو إلى التعايش والسلم بين الناس، وهو بذلك ينبذ قتل النفس لقوله تعالى: "من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا ولقد جاءتهم رسلنا بالبينات ثم إن كثير منهم بعد ذلك في الأرض لمسرفون".³

¹ محمد مدحت عبد العزيز إبراهيم، الصلح والتصالح في قانون الإجراءات الجنائية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004، ص 20.

² المرجع نفسه، ص 21.

* المسلحين: هو مصطلح يعبر عن الجماعات الإرهابية في الجزائر إبان العشرية السوداء (1991-1999) حسب ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

³ سورة المائدة، الآية 32.

يعني أنه لا فرق عند الله بين نفس ونفس، ومن أحيأها أي حرم قتلها فقد سلم الناس كلهم منه، وعليه فإن المصالحة الوطنية تتوافق مع القيم الإسلامية في حفظ أمن وممتلكات الناس وأزواجهم، قال الله تعالى: "إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون".¹

وقال تعالى: "فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين".²

وقال أيضا: "لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما".³

وبنفس هذه الصيغة جاء مشروع المصالحة الوطنية لإصلاح ذات البين بين أبناء الوطن الواحد جمعهم تاريخ واحد ومصير ومستقبل واحد، حيث جاء في ديباجة المشروع: "... في هذه الفتنة تم تسخير الدين الحنيف وعدد من الجزائريين لأغراض منافية للوطنية".⁴

وتسعى عملية المصالحة الوطنية إلى تحقيق جملة من الأهداف الأخرى وهي كالتالي:

- 1- وقف المواجهة العنيفة لصالح طرف التناقص السلمية: وهو عبارة عن الاتفاق بين المتخاصمين لوقف الاعتداءات، وتجنب العودة إلى العنف.
- 2- تجديد العقد الاجتماعي: حيث أن الهدف الأساسي لهذه العملية هو النظرة الجديدة للمحكومين والتزامات الدولة.
- 3- إصلاح المؤسسات الاجتماعية وتتمثل في نشر سلوك يغلب عليه الطابع الرمزي وذلك من خلال رسائل إيجابية تدعم آليات السلم والاستقرار .
- 4- محاولة استرجاع الأمن والنظام العام لأن أمن وممتلكات الناس وأرواحهم مسألة حيوية على جميع

¹ سورة الحجرات، الآية 10.

² سورة الأنفال، الآية 1.

³ سورة النساء، الآية 114.

⁴ جلول عليات وسماعين شامة، ص 41.

الأصعدة.

5- التأكيد على أن الإسلام ورفض أي تسوية باسمه ينافي الوطنية لأن الإسلام دين تسامح ورحمة وليس دين عنف.

6- الحفاظ على الهوية الوطنية ومكوناتها.

7- إعادة بعث الاستقرار السياسي والأمن من أجل تهيئة الأرضية للتنمية السياسية والاقتصادية.

8- تحسين صورة الجزائر دوليا وهذا من خلال التزامها بتعهداتها الدولية على اعتبار أن حرية المواطن من أهم أولويات السياسة الوطنية.¹

- شروط المصالحة الوطنية

تعد عملية المصالحة الوطنية عملا معقدا خاصة في المجتمعات العريقة، لذلك وجب تدخل التفاعل السلمي،² ولإرساء المصالحة الوطنية في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات ذات الطابع العنيف يتطلب توفر أربعة شروط رئيسية والتي تعتبر بمثابة الركائز الداعمة لعملية المصالحة، إذ تسهم في معالجة تداعيات العنف وخلق بيئة تعزز الأمن والاستقرار الاجتماعي:³

- **الحقيقة:** تتطلب الحقيقة مجهود التحري والتقصي من قبل لجان خاصة والذي يسمى بلجان الحقيقة، وهي كقوة خاصة برواية القصص وتهتم بجانب آخر وهو المواجهة والدفاع، ومن جهة أخرى دراسة الأسباب والنتائج العميقة للعنف، وتفسير ما يحدث،⁴ وتجربة المصالحة الوطنية هنا ستكون سطحية، وتخفي حجم الظلم والمعاناة.

¹ عبد الرزاق باخالد، "المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص 60.

² أنطونيا نشايز ومرثا ميناو، **تخيل التعايش معا: تجديد الإنسانية بعد الصراع الإثني العنيف**، ترجمة: فؤاد السروجي، بيروت: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 2006، ص ص 207 - 208.

³ Simon fisher, dekha Ibrahim abdi and jawed ludin (eds), **Working with confits: Skills and stratigies for action**, first edition, UK: 7 ed book press, london, 2004, p p 132-135.

⁴ Ibid, p p 132 -137.

تعني الحقيقة من منظور الضحايا الفرصة للتعبير عن مخاوفهم ومواجهة الظلم، بينما تعني للجناة الاعتراف بأفعالهم وفهم آثارها، وبالنسبة للمجتمع تلتزم بتفسير شامل لأسباب العنف ونتائجه وتحليل الأدوار المختلفة المساهمة فيه، والهدف الأساسي من كشف الحقيقة هو تمكين المجتمع من إدراك المسؤوليات الواقعة على جميع الأطراف المعنية، حيث يشكل ذلك مدخلا نحو التعايش السلمي وإعادة بناء الثقة ومن دون الحقيقة يصبح تحقيق المصالحة أمرا معقدا وغير مستديماً.¹

ففي تجارب المصالحة الوطنية السابقة كلها تقريبا جرى تأسيس وترسيم لجان للحقيقة والإنصاف والمصالحة Truth and Réconciliation، و Commission في الدول الغربية أو دول العالم الثالث على سبيل المثال التجربة الجنوب إفريقية.²

- **الرحمة:** تحمل الرحمة معنى العفو، لكنها أكبر من ذلك لأنها تعني الروح الإنسانية للأفراد الذين تأذوا من العنف، وقدرتهم على إبداء الاحترام والموافقة على العيش بسلام مع الجناة.³ ويعتبر أهم تحدي في الرحمة هو كيفية مقابلة الأعداء والتعايش السلمي معهم في بيئة اجتماعية واحدة، ومن جانب آخر التغيير الجذري للمجتمع فيما يخص أنماط السلوك والعلاقات.

تركز دوافع الرحمة على إعادة بناء مستقبل أكثر إنسانية للأفراد والمجتمعات المتأثرة بالنزاع، ومع ذلك عندما تتحول الرحمة إلى مشروع سياسي أو برنامج مؤطر تفقد قيمتها الأصلية، حيث تصبح أداة لفرض ضغوطات على المجتمع لطمس الماضي أو تجاوزه دون معالجة جذوره بشكل فوري وآني.⁴

¹ جيبيري ياسين، العدالة الانتقالية في ميثاق المصالحة الوطنية الجزائري: دراسة مقارنة، الإسكندرية: دار الجامعة

الجديدة، 2019، ص54.

² David K.Androff, "Adaptations of truth and reconclation commissions in the north american con tesct: LocolEsc ansles of a global restorative Justice Intervention", **Advances in social work**, Vol .13, N° 2, summer 2012, p p 408 -419.

³ مسالتي ليلي، "المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الأمن والسلام"، مجلة صوت القانون، المجلد 9، العدد 01، 2022، ص

1058.

⁴ جيبيري ياسين، مرجع سابق الذكر، ص 55.

- **العدل:** تعتبر العدالة مرادفاً للمساواة بمعنى أن لكل فرد حقوق لا يمكن إلغاؤها، والعدل في معناه العام هو خليط من القيم الدينية والاجتماعية والأخلاقية وهو يعني الاستقامة والاتصاف والاعتدال، ومن هنا نستنتج أن الهدف الأساسي للعدل هو تحويل النزاعات وعملية المصالحة، والذي يتأتى من خلال مجموعة من الخصائص:

* **المحاسبة:** بمعنى محاسبة الأشخاص الذين تورطوا في العنف وتحميلهم مسؤولية أفعالهم، مثلاً: توقيع العقوبة.

* **تعويض الأفراد عن الضرر:** بمعنى أن مرتكب الجريمة لا يجب محاسبته فقط، وإنما يجب عليه دفع التعويض بهدف إعادة الحال إلى ما كان عليه سابقاً.

* **المساواة والإنصاف:** لأن أغلبية النزاعات العنيفة يكون من أسبابها غياب المساواة.

وعليه فإن تحقيق العدل هو أهم شرط لتحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقرار وهذا ما يعزز حماية حقوق الإنسان.¹

* **السلام:** تبلور مفهوم السلام في الجانب المؤسسي بعد تقرير السيد الأمين العام للأمم المتحدة "بطرس غالي" سنة 1992، وتناول فيه رؤيته لتعزيز قدرة هيئة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم متكامل للسلام والأمن الدوليين، وأشار إلى أربعة مصطلحات تكاملية له وهي الدبلوماسية الوقائية، صنع وحفظ السلام ثم بناء السلام،² ويتحقق السلام من خلال عنصرين اثنين هما:

- الدعوة من أجل وقف العنف وهذا مرتبط بالمفاوضات والانتقال من استخدام الأسلحة إلى التعامل بكلمات، ومن الانفصال والبعد إلى الحوار.³

¹ مسالتي ليلي، مرجع سابق الذكر، ص 1039.

² زهير بوعمامة، "بناء السلام في مالي: بحث في الشروط والمستلزمات من منظور إعادة بناء الجماعة الوطنية"، مجلة

الناقد للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021 ص 15.

³ مسالتي ليلي، مرجع سابق الذكر، ص 1039.

- خلق مجال لبناء المجتمع من جديد مبني على السلام، وهذا من بين الشروط المهمة لعملية المصالحة.

المطلب الثالث: أنواع المصالحة الوطنية

يشير الباحثون أن مفهوم المصالحة الوطنية يتخذ أشكالا متعددة، كل منها يقوم على وجهة نظر مختلفة في التحليل، ويمكن تصنيفها إلى عدة مستويات مرتبطة بطبيعة العلاقات الداخلية والخارجية للدولة، مما يسمح بتقييم أعمق للتفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- **المصالحة الوطنية كمسار أو اتجاه:** يعتبر اتجاه مسار المصالحة الوطنية معيارا جوهريا لتصنيف أنواع المصالحة الوطنية، حيث يعكس جذورها واعتقاد الأطراف الفاعلة بأهمية اعتمادها كمنهج وسبيل لتعزيز الأمن والسلم المستدام، كما تسهم في خلق وعي وضمير جماعي ينبذ النزاعات ويعزز فكرة العيش المشترك والاعتراف بالطرف الآخر المخالف، ويتطلب هذا التعايش التعاون لحل المشكلات وتجاوز العقبات، لذا يمكننا تحديد عدة أنواع من المصالحة الوطنية استنادا إلى توجه مسار المصالحة الوطنية وهي على النحو التالي:¹

1- المصالحة من أعلى إلى أسفل: يعتبر علماء السياسة أن مبادرات المصالحة التي تأتي من برامج وطنية تتبناها النخب السياسية أو القيادة الحكيمة تدخل ضمن هذا النوع من المصالحة، وعادة ما تتخذ هذه المبادرات أشكالا متعددة تشمل لجان المصالحة وتقصي الحقائق، وبرامج وآليات وتشريعات قانونية، بالإضافة إلى برامج لتعويض المتضررين وجبر الأضرار وغيرها من المشاريع، وغالبا ما ينظر إلى هذا النوع من المصالحة على أنه نتاج لوعي سياسي ونضج لدى القيادة بشأن اتخاذ هذا الحل.

وتمثل المحاكم الجنائية الدولية والوطنية أحد مستويات المصالحة لأسباب عديدة منها أن معاقبة مرتكبي المجازر والانتهاكات لحقوق الإنسان تمنح المصالحة الوطنية صيغة الشرعية والمشروعية، بالإضافة إلى أن وجود نظام قانوني فعال يعزز شعورا عاما بالأمن والاستقرار بعد العنف وهو الهدف

¹ سرحان رعاش، مرجع سابق الذكر، ص 18.

السامي للمصالحة الوطنية.¹

2- المصالحة من أسفل إلى أعلى: عادة ما يبدأ هذا النوع من المصالحة الوطنية من شخصيات كاريزمية تنتمي إلى الوسط العام، خصوصا في فترات غياب شرعية الدولة بشكل جزئي أو كامل، وتسعى هذه الشخصيات إلى بناء علاقات عبر مجتمعية أو تحقيق الشفاء الفردي، وغالبا ما تعمل بدون غطاء قانوني.²

وإنما يتبلور العمل من مكانتهم الاجتماعية التي تجعلهم يتمتعون بولاء كامل من الجمهور، حيث يدينون لهم بالطاعة والخضوع وهذا الأمر يمنح تلك الشخصيات نوعا من الشرعية الاجتماعية والولاء المطلق لقيادتهم، دون أن تكون لدى هؤلاء الأفراد أي رغبة في ممارسة الزعامة أو استخدام العنف.

3- المصالحة من الوسط إلى الخارج: ينبع هذا لنوع من المصالحة الوطنية من الطبقات الوسطى في المجتمع، حيث تنطلق المبادرات من الدوائر القريبة من هذا المجتمع والتي تتمتع في الوقت نفسه بقربها من السلطة السياسية والدوائر الانتخابية، فهذه الدوائر المحورية نظرا لموقعها الاستراتيجي تنتج لها قدرة الوصول إلى أعلى سلطة سياسية في البلاد وتمكنها كذلك من التأثير على القاعدة الشعبية بسهولة، ويعتبر المجتمع المدني مثالا جيدا عن هذا المستوى الوسيط، حيث تمثل المنظمات غير الحكومية والمجموعات الدينية والطاغم الطبي أمثلة واضحة على هذه الطبقات الوسطى، وغالبا ما تكون مشاريع المصالحة الوطنية ناتجة عن الحركية المستدامة لهذه الدوائر.³

- أنواع المصالحة الوطنية وفقا لتأثيرها: يعتبر مدى عمق التغيير الناتج عن المصالحة الوطنية معيارا أساسيا للتصنيف، وعاملا رئيسيا يمكن الاعتماد عليه لتوضيح شكل المصالحة الوطنية وبيان تأثيرها على الخيارات الأساسية للشعوب، وقد أكدت العديد من تجارب المصالحة الوطنية عبر التاريخ هذا الاتجاه

¹ المرجع نفسه، ص 18-19.

² سرحان رعاش، مرجع سابق الذكر، ص 19.

³ المرجع نفسه، ص 20.

حيث يعتمد على مؤشرات وقياسات علمية دقيقة تستخدم لتحديد عمق التغيير الذي تحدته المصالحة الوطنية في المجتمعات التي اختارتها.

ويمكننا تحديد نوعين أساسيين من أشكال المصالحة الوطنية على النحو التالي:

1- المصالحة الوطنية السطحية: عادة ما يحدث هذا النوع بعد فترة قصيرة من إنهاء أعمال العنف، حيث تبدأ الجهات المسؤولة عن عملية المصالحة في العمل على التهدئة وضمان الحد الأدنى من التواصل، وبالتالي يتوقف الصراع والانتهاكات ويبدأ فرض التهدئة وتأمينها، والالتزام المتبادل بشكل مرحلي كاتفاق تلتزم به جميع الأطراف، وتحترمه كافة الجهات، ومع ذلك تتطلب هذه المراحل تعزيزا وتسريعا في الترسخ خشية العودة إلى الصراع والارتداد.

2- المصالحة الوطنية الشاملة: هذا النوع من المصالحة الوطنية يتطلب وقتا طويلا نسبيا لتعزيز العفو والمسامحة، وهي طي صفحة الماضي، بالإضافة إلى بناء أفكار جديدة للتعاون والسلام المستدام وعادة ما يساهم هذا المشروع في صياغة مستقبل آمن واستقرار طويل الأمد، مما يستلزم وجود عنصرين أساسيين هما: الرغبة والإيمان بخيار المصالحة الوطنية، فضلا عن فترة زمنية كافية لوضع آليات وضمانات تحقق عدم العودة إلى حالة الصراع.

- **أنواع المصالحة الوطنية من حيث الهدف:** تصنف المصالحة الوطنية حسب أهدافها ، فنجد في هذا التصنيف الأنواع التالية:

1- المصالحة الرسمية أو الهيكلية: تسلط هذه النظرة الضوء على فرضية أن العلاقات العادلة بين أطراف الصراع تساهم في بناء علاقات من التعاون تعمل على استقرار السلام، وهذا عادة ما يحدث بين الدول، أما إذا كان الصراع داخل المجتمع الواحد فيتطلب الأمر إصلاحا مؤسساتيا في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بما يضمن تكافؤ الفرص والعدالة المساواة أمام القانون، بالإضافة إلى ضمان حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، إلى جانب التوزيع العادل للثروة.¹

¹ عبد النور منصور، مرجع سابق الذكر، ص 93.

ويتعلق الأمر في المصالحة الوطنية بالإصلاح المؤسسي في النظامين السياسي والاقتصادي بشكل أساسي، ويعني ذلك الاندماج السياسي والمشاركة الفعالة لكل الأفراد في نظام الحكم، كما يتضمن مؤسسة المساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية، مثل الحكم الديمقراطي أو الحكم الراشد، أما من الناحية الاقتصادية فالمصالحة الوطنية تعني دمج جميع الأطراف ضمن النظام الاقتصادي وتوفير الفرص وتوزيع الثروة بطريقة عادلة على الجميع.¹

2- المصالحة السيكولوجية: يركز هذا النوع من المصالحة على تعزيز روح المصالحة الوطنية وجوهرها، حيث يسعى إلى تغيير الدوافع والأهداف والسلوكيات لدى جميع أفراد المجتمع تجاه بعضهم البعض، بما يضمن العيش الآمن للجميع وبسيادة القانون فوق الأعراف التي قد لا تقبل بوجود الآخر، ورغم أن التغيرات الهيكلية تلعب دوراً أساسياً في تحقيق هذا النوع من التغيير، إلا أن هذه الأمة وحدها لا تكفي ما لم تدعمها تغييرات نفسية في الضمير الجمعي ووعي ثقافة الأفراد.

ويعتقد "هارتر" أن تواجد روايات مختلفة بشكل جوهري حول أحداث مؤلمة يعني أن المصالحة الوطنية ستظل سطحية، وأن تغيير المعتقدات بما في ذلك الذاكرة الجماعية هو السبيل لضمان نجاح المصالحة، إذ يتيح هذا المسار قراءة نقدية للأخطاء والانتهاكات المشتركة وتحمل مسؤوليتها، وهذا ما يؤدي إلى إنتاج رواية جديدة للنزاع تحل محل الروايات القديمة، وهناك بعض الباحثين الذين يرون أن مجرد الوعي بما حدث في الماضي ليست كافية لتحقيق المصالحة، بل يجب العقود عن الأضرار التي تسبب بها الطرف الآخر.²

¹ عبد النور منصور، مرجع سابق الذكر، الصفحة نفسها.

² المرجع نفسه، ص 95.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للمصالحة الوطنية

في حقبة السبعينيات، شهدت الدراسات الأكاديمية والبحثية تحولاً كبيراً نحو فهم عميق لقضايا السلام والنزاعات، خاصة من قبل المراكز البحثية الغربية التي سعت لفهم العوامل المؤثرة في استقرار المجتمعات، وهذا التوجه أدى إلى تأسيس برامج أكاديمية متخصصة جعلت من دراسة موضوعي السلام والنزاع مجالاً علمياً قائماً بذاته، ومع تطور هذا الحقل، ظهرت نظريات ومناهج متعددة ركزت على تحليل النزاعات ومحاولة إيجاد حلول سلمية مستدامة، كما حاولت تقديم تفسيرات عامة، وذلك بالاعتماد على مجموعة المفاهيم والاعتراضات المقدمة لها، وقد كان للعديد من المداخل والنظريات صلة وطيدة بالسلم والمصالحة الوطنية.

المطلب الأول: النظرية الليبرالية

تعتبر النظرية الليبرالية من التقاليد الفلسفية التي خرجت من التتوير الأوروبي، وهي نظرية تدافع على الاختيار العقلاني لأن روادها رأوا بأن سلوك الدولة يخضع لمبدأ حسابات الكلفة والمنفعة، حيث يرى "كيوهين" أن الاختيار العقلاني قد يفيدنا في:

- تبسيط المقدمات المنطقية وتوضيح الاستنتاجات.

- توجيه الاهتمامات نحو ما يرفضه النظام الدولي.¹

خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قام الليبراليون بإرساء مجموعة من الأسس، ووضعوا شروطاً مسبقة لإقامة نظام عالمي يقوم على السلام، وخرجوا بنتيجة أن إمكانية القضاء على الحرب مرهون بتفضيل الديمقراطية والتجارة الحرة.²

¹ محمد الطاهر عديلة، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014-2015، ص 864.

² سكوت بورترشل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صغار، القاهرة: مركز القومي للترجمة، 2014، ص

ففكرة السلام عند الليبراليين تعتبر الحالة العادية للطبيعة البشرية، ويمكن أن يكون أبدياً، أما الحرب فهي أسلوب مصنع غير عقلاني.¹

وصف كل من "زاتشر" Zacher و"ماثيو" Mathew الليبرالية في العلاقات الدولية بأنها تحتوي على مجموعة من العناصر:

1- **تقدمية**: لا اعتقادهم أن أفكارهم ستتحول تدريجياً نحو ترقية الحقوق الإنسانية، وهذا عن طريق خلق شروط السلام والازدهار والعدالة.

2- **تعاونية**: وهذا يعني أن تحقيق أعظم قدر من الحرية الإنسانية يزيد من إمكانية التعاون الدولي، وبهذا يتم التفاعل بالاعتماد المتبادل، الرفاهية، تحقيق السلم والعدالة.

3- **حدائية**: تحديث العالم مثل: الديمقراطية الليبرالية، الاعتماد المتبادل بين الدول، التكامل الاجتماعي الدولي بين الأفراد والجماعات.²

وقد اقترنت نظرية السلام الديمقراطي بكتابات "مايكل دويل" Michael Doyle ، لكن الجذور التاريخية لليبرالية تعود إلى "إيمانويل كانط" Emmanuel Kant في كتابه "السلام الدائم"، ويعتبر من مرجعيات المدرسة المثالية في العلاقات الدولية حيث اقترح فيه شروط تحقيق السلام الدائم.³

وذهب "راسيت" إلى اعتبار أن القيم الديمقراطية ليست العامل الوحيد الذي يجعل الدول تتجنب الحروب، وإنما القوة والتأثيرات الإستراتيجية هي المؤثرة على جميع الدول، وأيضاً القيم الديمقراطية لا تكفي وحدها للقضاء على الحروب.

وتستند النظرية الديمقراطية للسلام إلى أبعاد هيكلية وأخرى قيمية، حيث يعتقد بعض الليبراليين أن

¹ جون بيليس وستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية*، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 428.

² محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق الذكر، ص 869.

³ إيمانويل كانط، *مشروع السلام الدائم*، ترجمة: عثمان أمين، القاهرة: مكتبة الأنجلو - مصرية، 1967، ص ص 37-

القيود المؤسسية في الديمقراطيات الليبرالية كالرأي العام، سيادة القانون، والحكومة التمثيلية تقلل من احتمالية نشوب الحروب، وتعزز هذه القيود من خلال أنظمة الانتخابات وتقسيم السلطات المرسخة للضوابط المؤسسية، ويركز آخرون على أن القيم الديمقراطية مثل المساواة وحل النزاعات بالطرق السلمية تعتبر قيم جوهرية في تشكيل سياسات الدول.¹

ويلتزم الليبراليون معيارياً بحقوق الإنسان، وفي اعتقادهم أن القيم والمعايير ينبغي أن تكون تطبيقاتها عالمية، لتشمل جميع الشعوب، وهذا لسببين:

السبب الأول: أن هذه الحقوق تمنح أساساً قانونياً للتحرر والعدالة، والحرية الإنسانية.

السبب الثاني: يعتقدون أن تعامل الدول مع مواطنيها بصورة أخلاقية يتيح لهم المشاركة السياسية، تكون أقل ميلاً للعدوانية على المستوى الدولي، وهذا هو هدف المصالحة الوطنية.

لقد اختلف المفكرون الليبراليون في تقييم العوامل التي تؤدي إلى السلم أو الحرب ومدى تأثيرها، فقد رأى بعضهم أن التجارة هي العامل الرئيسي الذي يؤدي إلى تقليص النزاعات، أما الآخرون فاعتبروها محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية، والجمهوريون اعتبروا السلم مرادفاً للدولة الليبرالية، بينما شدد الليبراليون المؤسسيون الجدد على دور المؤسسات الدولية في تحسين الوضع الأمني، مؤكدين بذلك دور التعاون السياسي والتبادل الاقتصادي بين الدول في بلورة السلم في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.²

ويدعم المزج بين العناصر المؤسسية والقيمية في النظرية الديمقراطية بأن الدول الديمقراطية نادراً ما تلجأ إلى العنف في حل النزاعات، سواء كانت داخلية أو خارجية، لكن أثار النقاد الواقعيون إشكالية تعريف الديمقراطية الليبرالية وتحديد معاييرها، مما يطرح تساؤلات حول مدى دقة واستدامة هذا الافتراض.³

¹ سكوت بورتشيل وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 98.

² عبد النور منصور، مرجع سابق الذكر، ص ص 38-39.

³ سكوت بورتشيل وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 98.

بفضل الافتراضات التي تناولتها هذه النظرية حول الديمقراطية، ودورها في الحد من النزاعات وتقليلها، نجد أن تحليلاتها هذه توضح آليات المساهمة في تحقيق السلام من خلال القضاء على النزاعات والصراعات، ودور الدول في خلق دولة جديدة خالية من الحروب، وهذا يتماشى مع مرحلة بناء السلام.

وتعد المصالحة الوطنية من أهم التسويات السياسية التي تنشأ على أساسها علاقات قائمة على أسس صحيحة كالنسامح والعدل بهدف طي صفحة الماضي، والتعايش السلمي بين جميع الأطراف، لأن التجارب قد أثبتت أنه لا يمكن للمصالحة الوطنية أن تنجح حتى يتوقف العنف وتتوفر العدالة، لأنه لا يوجد سلم بدون عدالة.¹

وكخلاصة لكل ما سبق، فإن النظرية الليبرالية تسعى إلى تغيير الوضع الدولي القائم، المتمثل في عالم مليء بالصعوبات والنزاعات واستبداله بعالم خال من الحروب والصراعات، ويعتقدون أن المجتمع الديمقراطي يمكن أن تجد له شبيها دوليا في تشكل نظام عالمي يقوم على السلام.

تعتبر الليبرالية الدولية من الإسهامات الأولى لليبراليين International Libéralisa، وهي تبحث عن مخارج لحالة النزاعات والعنف، وتبحث عن حلول لمشكلة الحرب، وتتطلق من نظرة تفاؤلية عميقة، هي قدرة الأفراد والجماعات على تجاوز ما هو متعلق بالحرب، وهذا من خلال التعايش وفقا لقواعد تضمن فرص البقاء والتطور للجميع.²

¹ عادل ماجد، "أصول المصالحة الوطنية"، مقال على الموقع:

² محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق الذكر، ص 158.

تقوم الليبرالية الدولية على افتراضيين إذا تحققا فإن السلام العالمي سجل محل النزاعات والحروب، وهما: حرية التجارة بين الدول والحدودية.

وحسب الافتراضان اللذان قدمتهما النظرية الليبرالية، فقد تم تفسير المصالحة الوطنية وفقا لهذه المبادئ على أنها عملية تنطلق من الفرد لتصل إلى الدولة، وتركز على قدرة المواطنين ليكونوا فاعلين في بناء دولة ديمقراطية قائمة على المساواة والعدالة، والمصالحة الوطنية تنجح عندما تقترب بالدعم الدولي لتقوية المؤسسات وتحقيق التنمية، ودور المؤسسات في ضمان سيادة القانون، احترام الحريات المدنية والمساواة بين المواطنين، ولتحقيق ذلك تم وضع مجموعة من الآليات، وهي مقسمة على النحو التالي:

1- أولوية الحقوق الفردية: تركز الليبرالية على الحقوق الفردية، وهذا هو الشرط الأساسي الذي تسعى إلى تقديمه المصالحة الوطنية، لأن الأفراد الذين يشعرون بالحماية القانونية أكثر قابلية للانخراط في السلم المجتمعي.

2- دور المؤسسات الديمقراطية: تنجح المصالحة الوطنية عندما تكون مدعومة بمؤسسات قوية كالبرلمانات المستقلة، لأن هذه المؤسسات تضمن تنفيذ الاتفاقات وتعزز الثقة بين الأطراف المتنازعة.

3- العدالة الانتقالية: تعتبر الليبرالية العدالة الانتقالية وسيلة لإعادة بناء الثقة والعلاقة بين الدولة والمواطن، وهذا ما تسعى المصالحة الوطنية إلى تحقيقه، حيث تعطي الأولوية لتعويض الضحايا وتحقيق المساءلة بطرق تحترم حقوق الإنسان.

4- التنمية الاقتصادية والاجتماعية: المصالحة الوطنية لا تقتصر على إنهاء النزاع فحسب، بل تشمل استراتيجيات تعزز التنمية وتقلص التفاوتات الاقتصادية، وهذا ما تبرزه النظرية الليبرالية حيث تنظر إلى التكامل الاجتماعي والاقتصادي كشرط لتحقيق الاستقرار المستدام.

5- دور المجتمع المدني: يعتبر المجتمع المدني كوسيط لبناء الثقة والتفاهم بين مختلف الجماعات،

• الفدرالية federalism: هي نظام سياسي وإداري تنتزع فيه السلطات بين حكومة مركزية أو اتحادية وحكومات إقليمية أو محلية، يهدف هذا النظام إلى تحقيق التوازن بين الوحدة الوطنية والاستقلال الإقليمي.

حيث يتيح مساحات للحوار وتبني جسور التفاهم بينهم.

المطلب الثاني: مقارنة الأمن الإنساني

يشهد العالم انتشار العديد من الظواهر الأمنية التي خرجت عن السيطرة، وظهرت بتهديدات جديدة بعد الحرب الباردة، فلم تعد هذه التهديدات ذات طبيعة خارجية بل أصبحت أغلبية الدول تواجه تهديدات داخلية، وهذا ما فرض على الساحة الدولية إعادة النظر في مفهوم الأمن نتيجة لكثرة التهديدات الخطيرة على حياة المجتمع والأفراد، ونذكر على سبيل المثال: الحروب الأهلية، الفقر، البطالة، النزاعات الداخلية ... الخ، وهذه التحديات الأمنية الجديدة قد أحدثت تغيرات في المفاهيم، وهذا ما دفع الباحثين إلى بناء مقارنة جديدة للأمن تتخذ من الفرد وحدة التحليل بدلا من الدولة، وهذا بدوره ساهم في إعادة النظر في مفهوم الأمن، حيث بدأ التركيز على أمن الإنسان، بدلا من أمن الدولة.¹

فانتقل تسليط الضوء على اهتمامات المواطنين واحتياجاتهم بدلا من الدول، لذا فالنظرية النقدية قد طورت مفهوم الأمن الإنساني، والذي محوره الأساسي هو الفرد، وهذا ما شكل قطيعة تصورية مع النظرية الواقعية ومفهومها للأمن.² فما هو الأمن الإنساني؟ وما علاقته بالمصالحة الوطنية؟

1- مفهوم الأمن الإنساني: يبقى مفهوم الأمن الإنساني غامضا لأنه لقي جدلا واسعا خاصة في تعريفه ومداه التحليلي وأيضا تطبيقه على الواقع العملي، وهناك عدة اختلافات، لكن بالرغم من هذه الاختلافات إلا أنه يوجد اتفاق على أن الفرد هو وحدة التحليل الأساسية وليست الدولة.

تعرف "خديجة عرفة" الأمن الإنساني على أنه: المحور الأساسي لحياة الفرد، ويعني القضاء على كافة التهديدات التي تؤثر عليه، وذلك من خلال التركيز على إصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وتأسيس

¹ قنوفي وسيلة، "حق الإنسان في الأمن بين مقارنة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة سطيف 2، 2017، ص 23.

² حموم فريدة، "الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004، ص 41.

مؤسسات أمنية جديدة تضمن سلامة الأفراد وتعزز أمنهم.¹

يركز هذا التعريف على أهمية الإصلاح المؤسساتي لضمان استدامة الأمن الإنساني، ويؤكد على ضرورة تحديث هذه الأجهزة الأمنية لتصبح أكثر مرونة في مواجهة التهديدات المستجدة، مما يساهم في بناء مجتمع متماسك قائم على الاحترام المتبادل وحماية الحقوق الأساسية.

- تعريف لجنة أمن الإنسان للأمن الإنساني: الأمن الإنساني هو حماية الأساسيات الضرورية التي تضمن بقاء الإنسان بوسائل تعزز للإنسان حريته وتحقيقه لذاته.²

فمن خلال هذا التعريف تم التوصل إل أن الأمن الإنساني يضع الأفراد كأولوية، وهذا ما يدل على التحول الجذري الذي طوّر مفهوم الأمن، ليشمل عنصر التنمية البشرية ولا يقتصر فقط على التهديدات الخارجية، ويبين هذا التعريف ضرورة تضافر الجهود الدولية والمنظمات الدولية لضمان حقوق الإنسان كركيزة أساسية للسلم العالمي.

وفي تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية لسنة 1994 يثبت أن مفهوم الأمن الإنساني لا يتضمن فقط حماية الإنسان، وإنما يسعى أيضا إلى تنميته، وتضمن المفهوم أيضا العلاقة الوطيدة التي تربط بين توفير الأمن والتنمية المستدامة والسلام.³

يعرف وزير الخارجية الكندي الأسبق "لوي أكسوورثي" L. Oxworthy الأمن الإنساني على أنه: "حماية الأفراد من التهديدات التي يصاحبها العنف أو غير المصاحبة له، والحفاظ على الحقوق الأساسية للفرد المتعلقة بحياته".

¹ خديجة عرفة ومحمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009، ص 29.

² المرجع نفسه، ص 30.

³ إدريس عطية، "الظاهرة الإرهابية في زمن ما بعد الحداثة: دراسة تحليلية في الأشكال و الأساليب و الإجراءات المضادة"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 21، العدد 63، 2015، ص 13.

نستنتج من خلال هذا التعريف أن هناك العديد من المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الفرد منها المصحوبة بعنف كما هو الحال في النزاعات المسلحة، ومنها التي لا يصاحبها عنف وهي التهديدات البيئية والأمراض المنتقلة.¹

أما بالنسبة "لكارولين توماس" Caroline Thomas فالأمن الإنساني هو مفهوم يهدف إلى توفير الحاجات المادية الأساسية، والحفاظ على كرامة الإنسان.²

ويرى "محبوب الحق" أن الأمن الإنساني هو أمن الإنسان وليس أمن الأرض، وأمن الأفراد وليس أمن الأمم، فالأمن الإنساني هنا متعلق بالأفراد بدلا من الدولة، وهذا يدل على أن العالم دخل في تصور جديد وهو الأمن الإنساني.³

وحسب هذه التعريفات المقدمة للأمن الإنساني يتبين أنه يركز على الفرد وعلى الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأفراد، والهدف الأسمى له هو أن يكون الإنسان آمنا من الحرمان الاقتصادي، والعيش في مجتمع آمن، وتوفير المستوى الأدنى من أساسيات البقاء، وهو كل ما يتعلق بالكرامة الإنسانية، وهذا ما نصّ عليه مشروع المصالحة الوطنية في الجزائر، والتي تعتبر أساسا للديمقراطية وإرشاد دولة القانون.

إذن فإن الأمن الإنساني يركز على الفرد والجماعة لتحقيق أمنهما، ويضعهما في درجة أعلى من الدولة وأمنها الاقتصادي والسياسي من حيث الأولوية.

2- أبعاد الأمن الإنساني: حظيت دراسات الأمن الإنساني بمكانة بارزة في حقل العلاقات الدولية، حيث توسعت لتشمل نطاقات جديدة على جميع المستويات، وقد ساهم هذا الاهتمام في توسيع أجندة الأمم

¹ بشكيط خالد، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011، ص 34.

² عبد النور منصوري، مرجع سابق الذكر، ص 55.

³ بشكيط خالد، مرجع سابق الذكر، ص 34.

المتحدة لتشمل أبعادا متعددة للأمن الإنساني، مما يؤكد دور الأمن الإنساني في ضمان استقرار المجتمعات وحماية الأفراد من التهديدات.

أ- الأمن الشخصي Personal security:

يتعلق مفهوم الأمن الشخصي بحماية الإنسان من العنف الجسدي، سواء كان سبب هذا العنف حروب أو نزاعات مسلحة أو عمليات إرهابية.¹ ويعتبر الأمن الشخصي من أهم وأبرز أبعاد الأمن الإنساني نظرا لأهميته على حياة الإنسان، لأنه يتمحور حول قضية جد حساسة في ظل وجود النزاعات المسلحة والتهديدات المختلفة.

ب- الأمن الغذائي Food security:

ويقصد به التحرر من الجوع، بمعنى حق الفرد في الغذاء، لأن الغذاء عنصر هام لاستمرار حياة الإنسان، وهو حق ذكر في المادة 11 من العهد المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية: حق كل فرد في مستوى ملائم كاف له ولعائلته. ويقصد به أن يكون لدى جميع الناس وفي جميع الأوقات إمكانية الحصول على الغذاء الأساسي ماديا واقتصاديا.²

ج- الأمن الصحي Health Security:

يعاني الكثير من البشر العديد من الأمراض التي يمكن الوقاية منها، و إذا لم يتم توفير الرعاية الصحية لهؤلاء الأفراد سوف تنتشر الأمراض القاتلة، لأن ظهور الوباء في دولة ما أصبح يشكل تهديدا للأفراد داخل دولة أخرى.

¹ خير الدين العايب، "الأمن في حدود البحر المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة"، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995، ص 40.

² روبرت مكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 2012، ص

ويهدف الأمن الصحي، إلى توفير الحد الأدنى من الحماية والوقاية من الأمراض والأوبئة الفتاك، وبالنسبة إلى الأمم المتحدة فيعتبر التهديد لصحة الإنسان، يظهر عند الأفراد الفقراء، وهذا يعود إلى سوء التغذية مع عدم توفير العلاج والأدوية، وانعدام الرعاية الصحية للأزمة.¹

د - الأمن البيئي Environmental Security:

أصبحت الكوارث البيئية من أهم مصادر التهديد للأمن الإنساني، لأنها تعتبر تهديدات خطيرة على الأمن الصحي أو الغذائي أو الشخصي.² ويهدف إلى حماية الأفراد من الفساد الذي يجري في الطبيعة، ويعتبر النقص في استعمال المياه النظيفة أيضاً أحد أهم التهديدات للدول والمجتمعات الإنسانية.³

هـ - الأمن الاقتصادي Economic Security:

يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم دعائم الأمن الإنساني لأنه يتداخل في مختلف مجالات الحياة، وله علاقة وطيدة مع التنمية البشرية، فلا يمكن الحديث عن الاعتناء بالصحة ووفرة الغذاء وجودة التعليم إلا في ظل اقتصاد سليم.

ويتضمن انعدام الأمن الاقتصادي للأفراد مجموعة من المحاور هي: الدخل وجودا وكفاية، البطالة، عدم الاستقرار في العمل، وانعدام السكن.⁴

و - الأمن المجتمعي والأمن الثقافي Societal and Cultural Security:

يرتبط الأمن المجتمعي حسب الباحث البريطاني "باري بوزان" Barry Buzan بالتنمية المستدامة

¹ خير الدين العايب، مرجع سابق الذكر، ص 44.

² المرجع نفسه، ص 44.

³ المرجع نفسه، ص 45.

⁴ محمد أحمد وعلي العيدودي، "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة"، رسالة

ماجستير، قسم العلوم السياسية و الإدارة العامة، جامعة أسبوط، د.س.ن، ص ص 10 - 11.

للغة والثقافة، الدين، الهويات، الوطنية، العادات والتقاليد.¹

ويعني أيضا حماية الأفراد من فقدان العلاقات التقليدية والقيم، والعنف الطائفي والإثني، لأن المجتمعات التقليدية غالبا ما تكون مهددة في تماسكها. ويتمثل الأمن الثقافي في الحفاظ على الهوية القومية، وسد الفجوات في مجال الأمن العلمي والتقني بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ر- الأمن السياسي Political Security:

ويعتبر في احترام حقوق الإنسان الأساسية وذلك بانتهاج سياسات رشيدة من قبل الحكومات تجاه المواطنين وتتضمن مجموعة الحقوق السياسية: حرية التعبير، المشاركة السياسية، المساواة في الحقوق والواجبات، وهذا ما يتوافق مع ثقافة السلام والمصالحة الوطنية تهدف إلى هذه الأساسيات بهدف تمتع كافة المواطنين بحقوق المواطنة.

وعليه، نستطيع القول أن الأمن الإنساني هو جوهر الفرد والقضايا الأمنية، فعندما يتحقق أمن الإنسان يعني الوصول إلى تحقيق العدل في العلاقات الإنسانية.

المطلب الثالث: النظرية البنائية

تعود أصول النظرية البنائية التاريخية إلى القرن الثامن عشر وهذا ما كشفت عنه كتابات الفيلسوف الإيطالي "جيامباتيستا فيكو" Giambatista Vico، والذي ميز بين العالم الطبيعي الذي هو من صنع الله والعالم التاريخي الذي هو من صنع الإنسان.²

البنائية تسمى أيضا البنائية الاجتماعية نظرا لتركيزها على التفاعل الاجتماعي، ويعد "نيكولاس أونوف" Nicolas onuf أول من استعمل هذا المصطلح Contrutivisin، من خلال كتابه "عالم من

¹ علاق جميلة، "الأمن المجتمعي: مقارنة في المفهوم والعناصر"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 10، د.س.ن،

² محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق الذكر، ص 349.

صنعنا".

كما وردت في المؤلف "القواعد والحكم في النظرية الاجتماعية والعلاقات الدولية" World of ourmaking: Rules and rule in social theory and international relations, 1989 من أبرز مفكرها وروادها نجد إلى جانب أوناف كل من "فريد بريك كراتشويل" و"ألكسندر وندت" الذي لقب بأب البنائية.

وظهرت البنائية في البداية في مختلف العلوم الاجتماعية، وتطورت بعدها لتصبح نظرية للعلاقات الدولية قائمة في بذاتها، خاصة بعد فشل النظريات التقليدية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة بطريقة سليمة.

1- الافتراضات الأساسية للنظرية البنائية

تتطلب البنائية من أربعة (04) افتراضات أساسية، وهي:

أ- تعتمد النظرية البنائية في العلاقات الدولية على مفاهيم أساسية كالمصلحة الوطنية والهوية والأمن القومي، لكنها تنظر إل هذه المفاهيم كمخرجات لمجموعة من العمليات الاجتماعية بدلا من كونها معطيات ثابتة، ويركز البنائيون على أهمية القوى الفاعلة الأخرى من غير الدولة، مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، مع الاهتمام بالعوامل الذاتية والمعرفية الناتجة عن تفاعل الوحدات المختلفة في العلاقات الدولية.

ب- يعتبر البنائيون أن النظام الدولي يتصف بكونه بنية اجتماعية تتألف من مجموعة قيم وقوانين تنظم العلاقات الدولية، وهذه البنية الاجتماعية تؤثر بشكل جوهري على هوية الفاعلين ومصالحهم، مما يبرز دور التفاعلات الاجتماعية المستمرة التي تحدث ضمن هذا النظام.

ج- تشير النظرية البنائية إلى أن النظام الدولي عملية ديناميكية مستمرة تنشأ من عملية التفاعل المتبادل بين الفاعلين الدوليين والبنية نفسها، وترى البنائية أن العالم ليس حالة ثابتة بل هو يتغير باستمرار ولا يجب النظر إليه كحالة منتهية.

أشار نيكولاس أوناف أن القواعد والمعايير تعتبر أدوارا هامة في إرشاد سلوكيات الفواعل الدوليين

بشكل خاص، وبناء الحياة الدولية بشكل عام.¹

تهدف البنائية إلى الاستفادة من جميع الإسهامات لبناء نظرية متكاملة في العلاقات الدولية، حيث أنها ساهمت بشكل فعال في القدرة على تزويدنا بفهم فترات التحول في العلاقات الدولية حسب اقتراحات دراسة التأثير المتبادل بين البنية والعضو الفاعل.²

ساهمت النظرية البنائية في تفسير الحرب الباردة في ظل عدم قدرة النظريتين الواقعية والليبرالية في ذلك، بالإضافة إلى إيجادها تغيرات تسير المرحلة الجديدة من الصراعات حول العالم والمتعلقة بالهوية، الخطاب، الثقافة والدين الخ.

معنى هذا أن النظرية البنائية تهتم كثيرا بالهوية والمصالحة التفاعلية مع البناء الاجتماعي، وتركز على مركز مصدر التغيير والتحول في العالم الاجتماعي الذي بالأفكار والمفاهيم، ومن هنا يمكن أن تذكر بعض الإسهامات والافتراضات التي طرحتها النظرية البنائية والخاصة بالنزاعات الداخلية، على النحو التالي:

- في مجال النزاعات الداخلية: تنطلق البنائية من أن البني الرئيسية مبنية اجتماعيا من مجموعة الأفكار والقيم والمعايير، وليست عن طريق العوامل المادية، وعليه فإن مجموعة الإدراكات المشكلة للأفعال وردود الأفعال في الاتجاهين السلمي والنزاعي هو الفرد، مروراً بالجماعات الإثنية وصولاً إلى الدول. فالنزاع الإثني أو الجماعات الإثنية لها دور كبير في إشعال الحروب الأهلية، وفي هذه النقطة يقول واندت Wandt : "الدول هي المعطيات القائمة في السياسة العالمية ولكن هذا لا ينفي إظهار الدور

¹ سمية بلعيد، "النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010، ص 32 .

² عادل زقاع، "تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية: فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني، المؤسساتي والبنائي"، ورد على الموقع:

المناطق بالطبقات والشركات والإثنيات في النظام العالمي".¹

من هذا المنطلق يسعى الكثير من منظري البنائية لمواجهة العيوب الهيكلية وغيرها من عيوب الأقليات الإثنية والقومية والنزاعات الموجودة بينهم للتخفيف من عدم المساواة العرقية، وهذا ما تبحث فيه المصالحة الوطنية، حيث يسعى إلى محاولة طمس الاحتقان الطائفي والمجتمعي الحاد وبث روح الوحدة داخل المجتمع، وكذلك احترام موثيق حقوق الإنسان.

- تأثير الهوية و الثقافة على النزاع: ترى البنائية أن هناك علاقة تبادلية بين الهوية والنزاعات، وتعتبر أن الاختلافات في الهوية الثقافية للجماعات الإثنية ليس سببه التصادم، وإنما هو نتيجة تطورات متماسكة، وهي كالتالي:

1- السياسة العرقية للدولة.

2- العلاقات التفاعلية بين الجماعات العرقية المختلفة داخل الدولة.

3- تأكيد العرقية والتسييس المتعلق باتجاهات النخب السياسية (تشكيل الأحزاب السياسية).

4- تأثير القوى الخارجية: من خلال التحولات الاقتصادية العالمية وثورة الاتصالات.²

¹ بركان إكرام، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية"، رسالة ماجستير، كلية

الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص 50.

² المرجع نفسه، ص 56.

إن مفهوم المصالحة الوطنية يعتبر عملية ديناميكية تتطلب مساعي مستمرة من طرف جميع الأفراد المعنيين، ولتحقيق سلام مستديم يتطلب فهما عميقا للأصول التاريخية والصراعات القبلية لتحقيق التسامح وتعزيز ثقافة الحوار بين أفراد المجتمع الواحد.

تهدف المصالحة الوطنية إلى دعم ثقافة السلم، وهذا من خلال تغذية ثقافة حقوق الإنسان وكذلك فن العيش في بيئة مشتركة، بترسيخ ثقافة ديمقراطية من أجل تأمين مستقبل الأجيال اللاحقة.

وهناك من يصنفها حسب المسار أو الاتجاه، أو حسب الهدف أو حسب التأثير، كما أن هناك مجموعة من الأطر النظرية التي فسرت المصالحة الوطنية، منها النظرية الليبرالية، التي ترى أن المجتمع الديمقراطي الذي يحمي الحريات المدنية يمثل نموذجا يمكن أن يطبق دوليا، وذلك من خلال بناء نظام عالمي قائم على مبادئ السلام والاستقرار والتفاهم.

مقاربة الأمن الإنساني تؤكد على أن الإنسان هو محور القضايا الأمنية، حيث يعتبر تحقيق أمن الأفراد هي الوسيلة المثلى للوصول إلى العدالة والمساواة في العلاقات الإنسانية. أما النظرية البنائية فقد ركزت على الجانب الهوياتي والثقافي غير المادي والمعايير الأخلاقية في النزاعات ودور الموروث الفكري في تغيير الواقع.

الفصل الثاني:

المصالحة الوطنية

الجزائية بين النظرية

والتطبيق

لقد تبلورت الأزمة الجزائرية في سياق تاريخي معقد ومتشابك، يعود بجذوره إلى فترة ما بعد الاستقلال، حيث شهدت البلاد صراعات سياسية واجتماعية عميقة، تجسدت في محطات مفصلية كأحداث 1988 وما تلاها من تطورات أدت إلى تفاقم الأوضاع الأمنية والسياسية، إنّ هذه الأزمة لم تكن وليدة اللحظة، بل كانت انعكاساً لتراكمات تاريخية ومشاكل هيكلية في بنية الدولة والمجتمع، مما جعلها قابلة للاشتعال والانفجار في أي وقت.

تعد المصالحة الوطنية في الجزائر أحد أبرز الأمثلة على كيفية تعامل الدول مع آثار الصراعات الداخلية والتوترات الاجتماعية بعد فترات من العنف والصراع، فمنذ اندلاع الأزمة في التسعينيات، ظلت المصالحة الوطنية فكرة مركزية في جهود إعادة بناء الدولة والمجتمع، وهذا الفصل يتناول المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور سياسي، اجتماعي وثقافي، ويستعرض كيفية تبني فكرة المصالحة الوطنية عبر مراحل تاريخية مختلفة، بدء من قانون الرحمة إلى قانون الوئام المدني، كما يناقش التحديات التي واجهت تطبيق المصالحة الوطنية وكيف استطاعت الجزائر أن تعزز من وحدتها الوطنية وتعيد بناء الثقة بين مختلف مكوناتها الاجتماعية والسياسية.

المبحث الأول: المصالحة الوطنية في المنظور السياسي والاجتماعي والثقافي الجزائري

إن تبني المصالحة الوطنية في الجزائر، لم يكن بالأمر الهين، فقد واجهت العملية العديد من التحديات والعقبات، سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي، فالإرث الثقيل للأزمة وما خلفته من جروح عميقة في المجتمع، جعل من الصعب تجاوز الخلافات والانقسامات، ومع ذلك فإن الإرادة السياسية القوية، والرغبة الصادقة في تحقيق السلام والاستقرار، لعبت دوراً حاسماً في المضي قدماً في هذه العملية، وقد أسهم المرسوم الرئاسي رقم: 06-140 المؤرخ في: 30 أفريل 2006، المتضمن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، في ترسيخ هذا التوجه، من خلال توفير الإطار القانوني والسياسي اللازم لتنفيذ المصالحة.

المطلب الأول: الأبعاد السياسية للمصالحة الوطنية

تعتبر المصالحة الوطنية، التي جسدها مبادرة الوئام المدني ثم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، ظاهرة سياسية معقدة تتجاوز مجرد إنهاء أعمال العنف، لتشمل إعادة بناء النسيج الاجتماعي والسياسي المتصدع، فالمصالحة في جوهرها ليست مجرد عملية قانونية أو إدارية، بل هي مشروع سياسي يهدف إلى تحقيق التوافق الوطني حول مجموعة من القيم والمبادئ الأساسية، وإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس جديدة من الثقة والمشاركة، لقد استدعت ظروف العشرية السوداء، وما خلفته من آثار، ضرورة تجاوز حالة الانقسام والاستقطاب السياسي الحاد الذي أضر بالوحدة الوطنية، الأمر الذي دفع إلى اعتماد مقاربة شاملة تزوج بين الجوانب الأمنية والقضائية، وبين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما نصت عليه المادة 42 من ميثاق السلم والمصالحة الوطنية المعدل والمتمم بموجب القانون رقم: 06-19 المؤرخ في: 20 ديسمبر 2006، والذي أكد على أهمية ترسيخ ثقافة السلم والمصالحة في أوساط المجتمع، وطي صفحة الماضي المؤلم، حيث لا يمكن الحديث عن مصالحة

حقيقية دون إشراك جميع الأطراف المعنية في العملية السياسية، ووضع آليات تسمح بالتعبير عن الآراء المختلفة وإعادة بناء الثقة المتبادلة بين الفاعلين السياسيين والمجتمع.¹

إن الأبعاد السياسية للمصالحة الوطنية تتجلى أيضاً في سعيها إلى إعادة تنظيم العلاقة بين السلطة والمعارضة، وتكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة، وهو ما نصت عليه المادة 51 من الدستور الجزائري المعدل في 2020، حيث كفل هذا الأخير الحق في التعبير والتجمع السلمي، وأقر بضرورة وجود معارضة قوية وفعالة في الحياة السياسية، فالمصالحة في هذا السياق، ليست مجرد استيعاب للأطراف المتنازعة، بل هي آلية لإرساء أسس ديمقراطية قوية، تضمن المشاركة الواسعة في صنع القرار، وتمنح الفرصة للتعبير عن مختلف التوجهات السياسية، حيث أن تجاوز العنف السياسي يقتضي إرساء قواعد اللعبة الديمقراطية، وإيجاد آليات تسمح بحل الصراعات السياسية بشكل سلمي، وتضمن احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فالمصالحة بهذا المعنى تعتبر حجر الزاوية في بناء الدولة الديمقراطية الحديثة القائمة على التعددية السياسية والتسامح.²

علاوة على ذلك، فإن المصالحة الوطنية تمثل أداة سياسية لتكريس الوحدة الوطنية وتجاوز الانقسامات الجهوية والإيديولوجية، التي ساهمت في تأجيج الصراع في التسعينيات، فهي تسعى إلى بناء هوية وطنية جامعة، تستند إلى قيم المواطنة والمساواة، وتتنبذ كل أشكال التعصب والتطرف، كما أن المصالحة الوطنية تقتضي إعادة الاعتبار لضحايا العنف، وتقديم التعويضات المناسبة لهم، وإعادة دمجهم في المجتمع، وذلك كما نص عليه القانون رقم: 05-04 المؤرخ في: 6 فبراير 2005 المتضمن قانون السلم والمصالحة الوطنية، هذا الإجراء يهدف إلى تعزيز الشعور بالانتماء الوطني، وتقوية التماسك الاجتماعي، وإعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة.

¹ حسام عمارة، إشكالية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 15.

² رشيد بن عيسى، "العنف السياسي والتحول الديمقراطي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات

الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 36.

أولاً: دور المصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر

إن المصالحة الوطنية، التي أطلقتها الجزائر في أعقاب العشرية السوداء، لم تكن مجرد إجراء عابر أو استجابة ظرفية لأزمة طارئة، بل كانت خياراً استراتيجياً عميقاً يهدف إلى معالجة الجذور العميقة للصراع وإعادة بناء النسيج الاجتماعي المتصدع، لقد مثلت هذه المصالحة بمختلف مراحلها وتجلياتها تحولاً جوهرياً في مسار الدولة الجزائرية، إذ لم تقتصر على الجوانب الأمنية والقضائية فحسب، بل امتدت لتشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد تجسد هذا التوجه في العديد من المراسيم والقرارات الرئاسية التي صدرت في إطار تطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، والتي سعت إلى تعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي، ومنح الفرص للمتورطين في العنف للعودة إلى حضن الوطن والمساهمة في بنائه، هذا النهج المتكامل الذي استند إلى فهم عميق لطبيعة الأزمة وتداعياتها، هو ما مكن الجزائر من تجاوز محنة تاريخية وإرساء دعائم الاستقرار السياسي في الجزائر.¹

تعتبر المصالحة الوطنية في الجزائر تجربة فريدة من نوعها في المنطقة، فقد اعتمدت على آليات مبتكرة تختلف عن النماذج التقليدية المتبعة في معالجة الصراعات الداخلية، فبدلاً من التركيز على العقاب والإقصاء، ركزت المصالحة على المصالحة والاعتراف بالخطأ، ومنح الفرصة للمتورطين في العنف للتوبة والاندماج مجدداً في المجتمع، وقد تجسد هذا النهج في العديد من المبادرات التي أطلقتها الدولة، كقانون الوئام المدني والمرسوم الرئاسي الخاص بمنح العفو عن بعض المتورطين في الأحداث، كما أن الدولة الجزائرية لم تغفل الجانب الاقتصادي والاجتماعي في هذه العملية، حيث سعت إلى توفير الدعم المادي والمعنوي للعائلات المتضررة من العنف، وإطلاق مشاريع تنموية في المناطق التي عانت أكثر من غيرها، إن هذا النهج الشامل الذي لم يقتصر على الجوانب السياسية والقانونية فحسب، هو ما

¹ أحمد بن براهيم، "المصالحة الوطنية في الجزائر: مقاربة تحليلية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 2، 2015،

مكّن المصالحة الوطنية من تحقيق أهدافها في استعادة الأمن والاستقرار.¹

لا يمكن فهم أبعاد المصالحة الوطنية في الجزائر بمعزل عن السياق التاريخي والاجتماعي الذي نشأت فيه، وقد استلزم تجاوز هذه الأزمة ليس فقط وقف العنف، بل أيضًا معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إليها، لقد سعت المصالحة الوطنية إلى تحقيق هذا الهدف من خلال إطلاق حوار وطني شامل، يشارك فيه مختلف أطراف المجتمع، والاعتراف بضرورة معالجة المظالم التي تراكمت عبر السنوات، كما أن الدولة الجزائرية لم تتردد في اتخاذ إجراءات جريئة، مثل إطلاق سراح بعض المتورطين في العنف، ومنح تعويضات للعائلات المتضررة، في سبيل تحقيق مصالحة شاملة، هذه الجرأة والشجاعة في التعامل مع الماضي، هي التي مكّنت الجزائر من طي صفحة مؤلمة من تاريخها، والانطلاق نحو مستقبل جديد يقوم على قيم التسامح والتعايش السلمي.²

ثانيا: تأثير المصالحة الوطنية على بناء المؤسسات الديمقراطية الجزائرية

شكلت المصالحة الوطنية في الجزائر، والتي توجت بصور ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في عام 2005، منعطفًا حاسمًا في مسار بناء المؤسسات الديمقراطية، حيث سعت إلى معالجة تركة العنف التي عصفت بالبلاد خلال التسعينيات، لقد أثرت هذه المصالحة بشكل مباشر على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وأتاحت الفرصة لإعادة بناء الثقة المفقودة بينهما، وهو ما يُعدّ شرطًا أساسيًا لترسيخ الديمقراطية، فمن خلال تدابير العفو والتسوية التي تضمنها الميثاق، تم تهيئة المناخ المناسب لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإطلاق مبادرات إصلاحية في مختلف القطاعات، إلا أن هذه المصالحة لم تخل من تحديات، إذ واجهت انتقادات من بعض الأطراف التي اعتبرتها غير كافية لتحقيق العدالة الانتقالية، كما أن غياب آليات المساءلة والمحاسبة الفعالة قد يهدد بتقويض جهود بناء الديمقراطية على المدى

¹ بومدين رشيد، "دور المصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر: دراسة تحليلية"، أطروحة دكتوراه، كلية

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2018، ص 59.

² بوعلام مصطفى، المصالحة الوطنية كآلية لبناء السلام: دراسة مقارنة، مصر: دار النهضة العربية، 2016، ص 12.

الطويل، فالمصالحة لا ينبغي أن تكون مجرد تسوية سياسية، بل يجب أن تكون عملية شاملة تستند إلى قيم العدل والمساواة والمشاركة الديمقراطية، وهو ما يتطلب من الدولة الجزائرية مواصلة جهودها في تعزيز هذه القيم وتكريسها في المؤسسات الديمقراطية الناشئة، إن تقييم هذه التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي والاجتماعي الخاص بها، مع الانفتاح على التجارب المقارنة والاستفادة من الدروس المستخلصة منها في مجال بناء الديمقراطية في المجتمعات التي مرت بنزاعات مماثلة.¹

إن الأثر الذي أحدثته المصالحة الوطنية على بناء المؤسسات الديمقراطية في الجزائر، لا يقتصر فقط على الجوانب السياسية والأمنية، بل يمتد ليشمل كذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، فمن خلال إطلاق برامج التنمية المحلية، ساهمت المصالحة في تعزيز الشعور بالانتماء والمواطنة، وهو ما يعتبر حجر الزاوية في بناء مجتمع ديمقراطي مستقر، كما أن المصالحة الوطنية قد أدت إلى تحسين مناخ الاستثمار، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، مما أدى إلى خلق فرص عمل جديدة، وتخفيف حدة البطالة، وبالتالي تعزيز الاستقرار الاجتماعي، لكن هذا الجانب الاقتصادي للمصالحة لم يكن بمنأى عن الانتقادات، حيث يرى البعض أن برامج التنمية المحلية لم تحقق الأهداف المرجوة منها، وأن الفساد وسوء الإدارة قد أضاعا الكثير من الفرص التي أتاحتها المصالحة، كما أن غياب الشفافية في توزيع الموارد وعدم تكافؤ الفرص قد يساهم في تفاقم حالة عدم المساواة في المجتمع، وهو ما يهدد بتقويض أسس الديمقراطية، لذلك فإن تعزيز آليات الرقابة والمحاسبة، وضمان مشاركة المواطنين في صنع القرار، هي شروط أساسية لنجاح عملية المصالحة في تحقيق أهدافها التنموية، وبناء مؤسسات ديمقراطية قادرة على تلبية تطلعات الشعب الجزائري، ولقد ساهم المرسوم الرئاسي رقم: 06-154 المؤرخ في: 20 شعبان عام

¹ حسام زيتوني، "المصالحة الوطنية في الجزائر: قراءة في الأبعاد السياسية والاجتماعية"، مجلة العلوم الاجتماعية

1427 الموافق لـ 14 سبتمبر 2006 المتضمن إصلاح نظام الجماعات المحلية في تقوية أسس اللامركزية التي كانت أحد أبرز مطالب الحراك الشعبي، مما عزز مفهوم المشاركة الديمقراطية.¹

ثالثا: التصالح مع الماضي السياسي وتأثيره على الواقع الحالي

إنّ موضوع "التصالح مع الماضي السياسي وتأثيره على الواقع الحالي" يكتسي أهمية بالغة في سياق الجزائر الحديث، إذ يمثل حجر الزاوية في بناء مجتمع متصالح مع ذاته ومستشرف لمستقبل واعد، فالتاريخ ليس مجرد سرد لأحداث الماضي، بل هو مصدرا للدروس والعبر الذي يستقي منه الحاضر قوته ويستلهم منه المستقبل رؤيته، إنّ فترة التسعينيات بكل ما حملته من مآسٍ وتحديات، تفرض علينا اليوم وقفة تأمل ومراجعة موضوعية، بعيداً عن التحيزات والأهواء، من أجل فهم أعمق لجذور الأزمة وآليات تجاوزها.

فعملية المصالحة مع الماضي لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن فهم عميق لآليات العدالة الانتقالية، التي تتجاوز مجرد إصدار القوانين والتشريعات، لتشمل أيضاً جبر الضرر ورد الاعتبار للضحايا، وإعادة بناء الثقة بين أفراد المجتمع، فالمصالحة الحقيقية ليست مجرد طي صفحة الماضي، بل هي فتحها ومناقشتها بشفافية وموضوعية، فغياب الحوار الوطني الشامل، الذي يضم كافة الأطراف المعنية، يعتبر من أبرز المعوقات التي تحول دون تحقيق مصالحة حقيقية، كما أن عدم الشفافية في التعامل مع ملفات الماضي، وعدم الكشف عن الحقائق كاملة، يزيد من حالة الاحتقان والتوتر في المجتمع.

وتأثير الماضي السياسي على الواقع الحالي في الجزائر لا يمكن إنكاره، فما زالت آثار الأزمة الأمنية والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية ماثلة للعيان، وما زال الجرح الغائر في الذاكرة الوطنية تحت وطأة الإهمال والنسيان، إنّ إعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة، وبين الأفراد والجماعات، يتطلب جهوداً

¹ محمد عبد اللاوي، "دور الجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه،

مضنية وعملاً دؤوباً، من خلال تبني سياسات وبرامج تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين، وإلى تعزيز قيم التسامح والمصالحة.

رابعاً: دور الشفافية في دعم نجاح المصالحة السياسية

يعتبر مفهوم الشفافية بوصفه دعامة أساسية من دعائم الحكم الرشيد، يكتسب أهمية قصوى في سياق المصالحة السياسية، لا سيما في الدول التي شهدت صراعات داخلية أو أزمات سياسية عميقة، فالمصالحة كما يرى "يونس بدر الدين"¹ في دراسته المعمقة حول "دور العدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية"، أنها ليست مجرد تسوية سياسية سطحية، بل هي عملية معقدة تتطلب بناء ثقة متبادلة بين الأطراف المتصارعة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال كشف الحقائق، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وإرساء آليات رقابة ومساءلة فعالة، وبغياب الشفافية فإن أي اتفاق للمصالحة سيظل هشاً وعرضة للانكسار، حيث ستتراكم الشكوك وتتفاقم المظالم، مما قد يؤدي إلى تجدد الصراع أو ظهور أشكال جديدة من العنف، إن الشفافية لا تعني فقط إتاحة المعلومات للجمهور، بل تعني أيضاً إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية المصالحة، وضمان تمثيل عادل لجميع الآراء والمصالح، كما تشمل الشفافية آليات فعالة للمساءلة والمحاسبة، بحيث لا يفلت أحد من العقاب، ويتم التعويض عن الأضرار التي لحقت بالضحايا، وهذا ما أكدته المادة 28 من المرسوم الرئاسي رقم: 06-184 المؤرخ في: 22 ذي الحجة 1427 الموافق لـ: 13 يناير سنة 2007، المتضمن المصالحة الوطنية، والذي سعى إلى طي صفحة الماضي من خلال آليات قانونية واضحة تعزز الثقة في العملية الانتقالية.

فالشفافية في سياق المصالحة السياسية لا تقتصر على فترة ما بعد النزاع، بل هي عملية مستمرة يجب أن تتخلل جميع مراحل المصالحة، بدءاً من المفاوضات الأولية وصولاً إلى تنفيذ الاتفاقيات وتقييم نتائجها، ففي مرحلة المفاوضات يجب أن تكون العملية شفافة وقابلة للمساءلة، وأن يتم إطلاع الجمهور

¹ يونس بدر الدين، "دور العدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2،

على سير المفاوضات، وأن تكون هناك آليات لمشاركة المجتمع المدني في هذه العملية، حيث تشدد على أهمية مشاركة الفاعلين الاجتماعيين في صياغة وتنفيذ اتفاقيات المصالحة، لضمان أن تكون هذه الاتفاقيات تعكس تطلعات جميع شرائح المجتمع، وفي مرحلة تنفيذ الاتفاقيات، يجب أن تكون هناك آليات شفافة وفعالة لمراقبة تنفيذ بنود الاتفاقيات، وضمان أن يتم احترام حقوق جميع الأطراف، وتخصيص الموارد المالية اللازمة لتحقيق المصالحة، كما يجب أن يتم نشر المعلومات المتعلقة بتمويل برامج المصالحة بشكل شفاف، لضمان عدم وجود أي فساد أو هدر للمال العام، وهو ما أشار إليه الأمر رقم: 01-06 المؤرخ في: 19 محرم 1427 الموافق لـ: 18 فبراير سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الذي يعزز قيم الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.

فلا يمكن الحديث عن المصالحة السياسية الناجحة دون التأكيد على دور الشفافية في تعزيز الثقة في المؤسسات السياسية والقضائية، فغياب الشفافية يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه المؤسسات، مما يقوض عملية المصالحة برمتها، فالمؤسسات يجب أن تكون شفافة في عملها، وأن تخضع للمساءلة والمحاسبة، وأن تضمن حقوق جميع المواطنين دون تمييز، ويجب أن تكون هناك آليات فعالة للرقابة على عمل المؤسسات، مثل اللجان البرلمانية وهيئات مكافحة الفساد ومنظمات المجتمع المدني، وأن تتاح لهذه الآليات حرية الوصول إلى المعلومات والوثائق اللازمة للقيام بعملها،¹ وهذا ما أكدته القانون رقم: 07-18 المؤرخ في: 21 رجب عام 1439 الموافق لـ: 8 أفريل سنة 2018، المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، والذي يشدد على أهمية الشفافية في معالجة البيانات وحماية الخصوصية، وكلاهما ضروريان لبناء الثقة في المؤسسات كإستراتيجية لنجاح المصالحة السياسية وبناء مجتمع ديمقراطي عادل ومزدهر.

¹ فاطمة إدريس، "دور الإعلام في بناء السلام والمصالحة في الجزائر: دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراه، كلية علوم الإعلام

والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2021، ص76.

المطلب الثاني: الأبعاد الاجتماعية للمصالحة الوطنية

تتجاوز المصالحة الوطنية في جوهرها مجرد التسويات السياسية والقانونية، لتشمل أبعادًا اجتماعية عميقة الجذور، تتناول إعادة بناء النسيج الاجتماعي المتصدع جراء الصراعات، فالمصالحة ليست مجرد غفران أو نسيان لما مضى، بل هي مسار معقد يتطلب معالجة آثار العنف والصدمات التي خلفتها الأزمة، وتضميد الجراح النفسية والاجتماعية التي ألّمت بالمجتمع، و يتجلى ذلك في سعي الدولة الجزائرية إلى إنشاء آليات تعويض الضحايا وإعادة إدماجهم في المجتمع، وإطلاق برامج للتوعية والتثقيف حول أهمية التسامح وقيم المصالحة، استنادًا إلى المرسوم الرئاسي رقم: 06-359 المؤرخ في: 27 سبتمبر 2006 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية المكلفة بتعويض ضحايا المأساة الوطنية، إنّ جوهر هذه العملية يكمن في خلق فضاء من الثقة والمصالحة يسمح للمجتمع بتجاوز الماضي المؤلم والتوجه نحو مستقبل مشترك ومزدهر، ويؤكد هذا البعد الاجتماعي على أن المصالحة الوطنية ليست مجرد تسوية بين الأطراف المتنازعة، بل هي عملية ترميم للمجتمع برمته، تستهدف إعادة بناء الثقة والتضامن بين أفرادها.¹

إنّ البعد الاجتماعي للمصالحة الوطنية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقضايا العدالة الانتقالية، والتي تهدف إلى تحقيق محاسبة مرتكبي الانتهاكات وجبر الضرر للضحايا، و من خلال هذا المسار تتحقق المصالحة الحقيقية التي تتجاوز مجرد الإعلانات الرسمية، لتصبح جزءًا من الذاكرة الجماعية للمجتمع، و في هذا الصدد نجد أن القانون رقم: 05-04 المؤرخ في: 06 فبراير 2005 المتعلق بقانون المصالحة الوطنية، قد أثار جدلاً واسعاً حول مدى تحقيقه للعدالة الانتقالية، حيث انتقدت بعض الأطراف غياب المحاسبة الحقيقية لمرتكبي الجرائم، فالإشكال لا يقتصر على الجانب القانوني، بل يمتد إلى الجانب الاجتماعي المتعلق بإعادة بناء الثقة بين أفراد المجتمع وتضميد جراح الماضي، مما يطرح تساؤلات حول العلاقة بين

¹ أحمد بن عيسى، "المصالحة الوطنية في الجزائر: بين ضرورات الأمن السياسي ومتطلبات الديمقراطية"، مجلة الدراسات

العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وكيف يمكن تحقيق التوازن بينهما.¹

تتطلب المصالحة الوطنية، في بعدها الاجتماعي، مشاركة واسعة من مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الدينية، ووسائل الإعلام، وذلك من أجل بناء توافق وطني حول قيم المصالحة والتسامح، فالمصالحة لا يمكن أن تنجح إذا كانت مجرد مشروع تتبناه الدولة من أعلى إلى أسفل، بل يجب أن تكون عملية تشاركية يساهم فيها كل فرد في المجتمع، ويجب أن تتضمن هذه العملية معالجة القضايا المتعلقة بالذاكرة الجماعية وإحياء قصص الضحايا، وإقامة فعاليات تذكارية لتخليد ذكراهم، وذلك من أجل ضمان عدم تكرار المأساة، ولقد شهدت الجزائر العديد من المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى تعزيز ثقافة التسامح والمصالحة، وهي مبادرات تعكس وعي المجتمع بأهمية تجاوز الماضي والتطلع نحو مستقبل أفضل، هذه المبادرات يمكن اعتبارها تطبيقاً عملياً للمبادئ المنصوص عليها في الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، والذي يعكس إرادة الشعب الجزائري في تجاوز أزمة التسعينيات وبناء مجتمع متصالح وموحد.²

أولاً: تحقيق السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الأزمات

يمثل موضوع تحقيق السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الأزمات تحدياً جوهرياً يتطلب فهماً عميقاً لتشابكات التاريخ والسياسة والمجتمع، فلقد مرّت الجزائر بمراحل عصيبة، بدءاً من الاستعمار وصولاً إلى العشرية السوداء، تركت بصمات عميقة على النسيج الاجتماعي، وولدت جروحاً لم تتدمل بعد، التي أثّرت بشكل مباشر على الثقة المتبادلة بين فئات المجتمع وبين المواطنين والدولة، تطلبت بناء استراتيجيات شاملة ومستدامة، هذه الاستراتيجيات يجب أن تعتمد على العدالة الانتقالية والحوار الوطني وإصلاح

¹ سامي ميرزا، "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في الجزائر: أي مصالحة بعد العشرية السوداء؟"، مجلة المفكر،

العدد 12، 2013، ص ص 141-153.

² زكريا بوعمامة، "دور المجتمع المدني في بناء الثقة بين الدولة والمجتمع: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية

العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 28.

المؤسسات وتعزيز سيادة القانون، وكلها عناصر حاسمة لإعادة بناء الثقة وتحقيق المصالحة الوطنية، التي هي فهم أسباب الماضي وتجاوزه من خلال الاعتراف المتبادل بالآلام والتضحيات، وتفعيل دور مؤسسات الدولة في حماية حقوق جميع المواطنين،¹ حيث يجب أن يكون الهدف الأسمى هو خلق بيئة اجتماعية سياسية واقتصادية عادلة، قادرة على استيعاب التنوع وحماية حقوق الفرد وضمان المساواة في الفرص.

لقد تبنت الدولة الجزائرية، بموجب القانون رقم: 04-05 المتعلق بقانون المصالحة الوطنية، خطوات جادة نحو تحقيق السلم الاجتماعي، إلا أن هذه الجهود لا تزال بحاجة إلى مزيد من التعزيز والتطوير، فبالرغم من أهمية العفو والمصالحة كخطوات أولية، إلا أن تحقيق السلم الاجتماعي المستدام يتطلب معالجة الأسباب الجذرية للأزمات، من خلال إصلاحات عميقة في نظام الحكم، وتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفساد وتوفير فرص العمل للشباب، فالمصالحة لا تقتصر فقط على الجانب السياسي والقانوني، بل تتعداه إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.²

كما أن هناك حاجة ماسة لترسيخ ثقافة الحوار والتسامح والتصالح، وتعزيز قيم المواطنة والمسؤولية المجتمعية، وتنمية الحس النقدي لدى الأجيال، فيجب أن يكون المواطن شريكاً فعالاً في بناء مستقبل الجزائر، وأن يكون له دوراً أساسياً في صناعة القرار، وتحمل مسؤولياته تجاه الوطن.

فتحقيق السلم الاجتماعي في الجزائر ليس مهمة سهلة، بل يتطلب الأمر تضافر جهود جميع الفاعلين في المجتمع، من دولة ومؤسسات مجتمع مدني ونخب ومواطنين، ويجب أن يكون هناك إرادة سياسية قوية مصحوبة باستراتيجيات واضحة ومحددة، تهدف إلى تحقيق العدالة والإنصاف والتنمية

¹ نور الدين زقلي، "المصالحة الوطنية في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، 2020، ص ص 237-250.

² فاطمة جعداوي، "مفهوم المصالحة في الخطاب السياسي الجزائري المعاصر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017، ص ص 52-53.

المستدامة، كما أن تفعيل دور المرسوم الرئاسي رقم: 97-48 المؤرخ في: 19 جمادى الثانية عام 1418 الموافق لـ: 20 أكتوبر سنة 1997 المتعلق بالمرصد الوطني لحقوق الإنسان، والمرسوم الرئاسي رقم: 08-146 المؤرخ في: 19 جمادى الأولى عام 1429 الموافق لـ: 25 ماي سنة 2008 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان، يمثلان خطوة هامة نحو تعزيز الحوكمة الرشيدة وحماية الحقوق الأساسية للأفراد، فالسلم الاجتماعي ليس مجرد غياب العنف، بل هو بناء مجتمع قوي ومتماسك، يتمتع فيه جميع المواطنين بالحقوق والواجبات، ويعيشون في أمن وسلام، وهو ما يتطلب أيضاً الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي نجحت في تحقيق المصالحة الوطنية، مع مراعاة خصوصية السياق الجزائري.¹

1- إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع الجزائري

فإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع الجزائري، لهو أمرٌ جوهري في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخنا، حيث يتطلب منا وقفةً متأنيةً وتحليلاً عميقاً، للوقوف على مكامن الخلل ومواقع التقصير، واستشراف سبل النهوض وسبل إرساء دعائم الثقة المتبادلة، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال مقارنة شاملة، تتناول مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتأخذ بعين الاعتبار تطلعات الشعب وآماله المشروعة في غدٍ أفضل، قوامه العدل والمساواة والحرية والكرامة، والعيش الكريم، إنَّ هذا المسعى يتطلب تجاوز الخطابات الشعبوية، والنظرات التجزئية للأمور، والانخراط في حوارٍ وطنيٍّ جادٍ ومسؤول، يشارك فيه جميع الفاعلين، من نخب سياسية ومتقنين، ومنظمات مجتمع مدني ومواطنين عاديين، من أجل بلورة رؤية مشتركة وخارطة طريق واضحة، تمكننا من بناء دولة قوية، وتحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المواطنين، وتكريس قيم المواطنة الحقة.

¹ محمد الأمين فراد، المصالحة: تحليل سوسيولوجي للمسار الجزائري، المغرب: مركز الدراسات والبحوث في العلوم

تؤكد التجربة التاريخية للجزائر بكل ما حملت من تحديات، لنا أنّ الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع، هي أساس الاستقرار، والتقدم والازدهار، وأنّ أيّ تقصير في هذا المجال، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تفاقم المشاكل، وتعطيل مسيرة التنمية وإضعاف وحدة الصف الوطني.¹

فاستعادة الثقة المفقودة بين الدولة والمجتمع الجزائري، يقتضي إعادة النظر في العديد من السياسات والإجراءات، كون الشعب الجزائري يطمح إلى دولة تحترم حقوقه وتصور كرامته، وتوفر له فرص العمل، والتعليم والرعاية الصحية والسكن اللائق، في ظل نظام ديمقراطي حقيقي يضمن التداول السلمي على السلطة، ويحترم سيادة القانون ويحمي الحريات الفردية والجماعية، فبناء هذه الدولة المنشودة، يتطلب منا تجديد الخطاب السياسي، واعتماد لغة الصدق والمصارحة والتخلي عن المزايدات والمغالطات والاعتراف بالأخطاء، وتحمل المسؤولية وفتح قنوات التواصل والحوار مع مختلف شرائح المجتمع، والاستماع إلى مطالبهم وانشغالاتهم والعمل على تلبيةها، في إطار من التوافق الوطني والتشارك في صنع القرار، كما يتعين علينا استلهام روح المبادئ التي قامت عليها ثورة التحرير المجيدة، والتي جسدت أروع معاني التضحية والفداء، من أجل بناء الجزائر المستقلة، الحرة، الديمقراطية، العادلة والقوية.²

إنّ ترسيخ الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع، يتطلب كذلك تفعيل دور المؤسسات الدستورية وتطوير أداء الإدارة العمومية، وتكريس استقلالية القضاء وتعزيز دور الرقابة والمحاسبة، وتفعيل آليات الشفافية، ومكافحة الفساد بكل أشكاله وصوره، ومحاسبة المتورطين فيه، كما يتطلب الأمر إصلاح النظام التعليمي، وتطوير المناهج الدراسية، بما يواكب التطورات العلمية والتكنولوجية، ويرسخ قيم المواطنة والتسامح والتعايش والوحدة الوطنية، فالشباب الجزائري يمثل قوة دافعة للتغيير، ومصدراً للطاقات الخلاقة

¹ بدر الدين مصيطفي، "الدولة والمجتمع في الجزائر: بحث في أزمة الثقة"، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 1، 2014، ص ص 131-144.

² زهرة بوعمامة، "دور المجتمع المدني في بناء الثقة بين الدولة والمجتمع: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2018، ص ص 223-224.

والإبداع والابتكار، لذلك يجب علينا الاستثمار فيهم وتمكينهم من المشاركة الفعالة في بناء مستقبل الجزائر، وتوفير لهم الفرص المناسبة للعمل والتعليم والتكوين، والمساهمة في صنع القرار.

فبناء الجزائر الحديثة القوية والمزدهرة، يتطلب تضافر جهود الجميع من دولة ومجتمع، ومن نخب وشباب والعمل بروح الفريق الواحد، وتغليب المصلحة العليا للوطن، كما جاء في المرسوم الرئاسي رقم: 06-18 المؤرخ في: 20 يناير 2006، والذي يهدف إلى تعزيز المصالحة الوطنية، فإنه لا يمكن تحقيق التنمية والتقدم دون ثقة متبادلة بين الدولة ومواطنيها، هذه الثقة هي حجر الزاوية في بناء مجتمع قوي ومزدهر.¹

2- معالجة آثار العنف من خلال برامج التعويض وجبر الضرر

تشكل معالجة آثار العنف الذي مرّق نسيج المجتمع الجزائري في فترة التسعينيات، تحديًا بالغ الأهمية يقتضي مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد، فبرامج التعويض وجبر الضرر ليست مجرد إجراءات مالية أو إدارية، بل هي جزء أساسي من عملية المصالحة الوطنية وبناء السلام المستدام، فالتعويض المادي والمعنوي للضحايا يساهم في ترميم الكرامة الإنسانية المهدورة، ويساعد على تجاوز الصدمات النفسية والاجتماعية التي خلفتها سنوات العنف، ولقد أكدت العديد من الدراسات المتخصصة في مجال علم الاجتماع السياسي على أن العدالة الانتقالية، التي تشمل جوانب التعويض وجبر الضرر، هي شرط أساسي لتحقيق الاستقرار الدائم، فغياب هذه العدالة قد يؤدي إلى إعادة إنتاج العنف وظهور نزاعات جديدة، وفي هذا السياق لا يمكن إغفال أهمية القانون رقم: 99-08 المؤرخ في: 5 أبريل 1999 المتعلق بالتعويضات الاجتماعية الممنوحة للضحايا من الإرهاب، والذي يمثل خطوة هامة نحو تجسيد هذه

¹ المرسوم الرئاسي رقم: 06-18 المؤرخ في: 20 يناير 2006، يتضمن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الجريدة

العدالة، وإن كان يستدعي مزيداً من التطوير والتوسيع ليشمل كافة فئات الضحايا وأنواع الضرر المختلفة.¹

برامج التعويض وجبر الضرر لا تقتصر على الجوانب المادية فحسب، بل تتعداها لتشمل جوانب معنوية ونفسية واجتماعية، وهذا يتطلب مقارنة متكاملة تتضافر فيها جهود مختلف القطاعات الحكومية والمجتمع المدني، فبالإضافة إلى التعويض المالي، لابد من توفير برامج للدعم النفسي والاجتماعي للضحايا وأسرهم، ومساعدتهم على تجاوز الصدمات النفسية التي تعرضوا لها، وإعادة دمجهم في المجتمع، كما أن الاعتراف الرسمي بالضحايا وتوثيق معاناتهم يمثل جزءاً أساسياً من عملية جبر الضرر، حيث يساهم في استعادة الذاكرة الجماعية وإحياء الحقائق التاريخية، ولعل من أهم الأدوات التي يمكن الاستفادة منها في هذا السياق، هي الآليات التي وضعتها اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 وبرتوكولها الإضافيين لسنة 1977، والتي توفر إطاراً قانونياً وأخلاقياً لحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح وضمان حقهم في التعويض وجبر الضرر.²

إن نجاح برامج التعويض وجبر الضرر يعتمد بشكل كبير على مدى شفافية وعدالة الإجراءات المتبعة، ومدى إشراك الضحايا أنفسهم في عملية صنع القرار وتنفيذ البرامج، فغياب الشفافية والمساءلة قد يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه البرامج، وقد يساهم في تعميق جراح الماضي وزيادة الاحتقان الاجتماعي، لذلك من الضروري إنشاء آليات مستقلة لمراقبة وتقييم برامج التعويض وجبر الضرر والتأكد من وصول المساعدات إلى مستحقيها، وعدم استغلالها لأغراض سياسية أو شخصية، كما أن تفعيل دور المجتمع المدني في هذا المجال يعد ضرورة ملحة، حيث يمكن لمنظمات حقوق الإنسان ومنظمات الضحايا أن تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتوفير الدعم اللازم للضحايا.

¹ محمد سعدي، "العدالة الانتقالية في الجزائر: مقارنة حقوقية"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1، د.س.ن، ص 102.

² إسماعيل بوخاري، "أثر النزاعات المسلحة على حقوق الإنسان: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم

السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص 109.

ثانيا: تعزيز التماسك الاجتماعي بين مختلف الفئات الجزائرية

يشكل التماسك الاجتماعي حجر الزاوية في بناء مجتمع قوي ومزدهر، و يكتسب هذا المفهوم أهمية مضاعفة، فتعزيز هذا التماسك يتطلب فهماً عميقاً للديناميكيات الاجتماعية القائمة والعمل على معالجة التحديات التي تواجه اللحمة الوطنية، فمنذ الاستقلال سعت الدولة الجزائرية إلى بناء هوية وطنية جامعة، لكن التباينات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لا تزال تلقي بظلالها على هذا المسعى، ولا يمكن الحديث عن التماسك الاجتماعي بمعزل عن مفهوم العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص، وهما أساسان ضروريان لتحقيق الاندماج الفعلي لكافة فئات المجتمع.¹

كما يشير المرسوم الرئاسي رقم: 06-406 المؤرخ في: 23 نوفمبر 2006، والمتعلق بتنظيم الجمعيات، إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات في تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال أنشطتها وبرامجها المختلفة التي تهدف إلى تقريب وجهات النظر وتعزيز قيم المواطنة.

فتعزيز التماسك الاجتماعي في الجزائر ليس مجرد هدف طموح بل هو ضرورة ملحة لتحسين المجتمع ضد مخاطر التفكك والانقسام، فالتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها البلاد تتطلب وحدة الصف والتآزر بين مختلف الفئات الاجتماعية، ولا يمكن تحقيق هذا التماسك إلا من خلال بناء الثقة المتبادلة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، وتعزيز قيم الحوار والتسامح، وفي هذا السياق يعتبر التعليم أداة أساسية لتنمية الوعي الوطني وتعزيز قيم التماسك الاجتماعي، فالمناهج التعليمية يجب أن تعكس التنوع الثقافي الجزائري وأن تغرس في نفوس النشء قيم المواطنة والمسؤولية، كما أن القانون رقم: 08-04 المؤرخ في: 23 جانفي 2008، والمتعلق بالتوجه العام لنظام التربية، ينص في مادته الثالثة على ضرورة أن يساهم نظام التربية في تعزيز قيم الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي.

تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة هي أيضاً عنصراً أساسياً في تعزيز التماسك الاجتماعي، فالتفاوتات الصارخة في الدخل والثروات تخلق حالة من الاستياء والإحباط في أوساط

¹ جابر محمد صالح، المجتمع المدني والتماسك الاجتماعي في الجزائر، الجزائر: دار النشر الجزائرية، 2016، ص 96.

الفئات الاجتماعية ، مما يؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية، لذلك فإن تحقيق التنمية المستدامة التي تراعي مصالح جميع الفئات الاجتماعية أمراً بالغ الأهمية لبناء مجتمع متماسك ومزدهر، وتجدر الإشارة إلى أن المرسوم التنفيذي رقم: 11-109 المؤرخ في: 16 مارس 2011، والمتضمن إنشاء صندوق الضمان الاجتماعي والتضامن، يعكس سعي الدولة إلى توفير الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجاً، وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال نظام فعال للتضامن الاجتماعي، وبالتالي فإن تعزيز التماسك الاجتماعي في الجزائر يتطلب مقاربة شاملة ومتكاملة تجمع بين الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مع التركيز على بناء مجتمع عادل ومنصف يتمتع فيه جميع المواطنين بالحقوق والواجبات نفسها.

المطلب الثالث: الأبعاد الثقافية للمصالحة الوطنية

فالمصالحة الوطنية التي تُعتبر جوهر أي عملية بناءٍ للسلام ما بعد الصراع، لا يمكن فهمها أو تحقيقها بمعزلٍ عن الأبعاد الثقافية التي تؤثر بشكل مباشر في تشكيل الذاكرة الجماعية والهوية الوطنية، فالثقافة بمفهومها الواسع الذي يشمل القيم والمعتقدات والتقاليد والفنون واللغة، هي الإطار المرجعي الذي من خلاله يتفاعل الأفراد والجماعات مع الماضي المؤلم ويتصورون المستقبل، وبالتالي فإنّ أيّ مسعى للمصالحة لا يأخذ في الاعتبار هذه الأبعاد الثقافية، يُصبح عرضة للفشل أو يؤدي إلى مصالحة سطحية وغير مستدامة، فالتعامل مع روايات الضحايا وتكريم الشهداء وإحياء التراث الثقافي المشترك والتعبير الفني عن المأساة، كلها عناصر أساسية في عملية المصالحة الثقافية، هذه العناصر تسمح بفتح نقاشات عميقة حول الماضي وتجاوز الانقسامات، وإعادة بناء الثقة المتبادلة.¹

تتجاوز الأبعاد الثقافية للمصالحة الوطنية مجرد استيعاب الماضي المؤلم، لتشمل أيضاً بناء هوية وطنية جامعة تشجع على التسامح والتعايش السلمي، فالصراعات غالباً ما تؤدي إلى تعزيز الانتماءات

¹ عبد الرحمن بن ناصر، "الذاكرة والتاريخ في الجزائر: مقاربات نقدية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 42، 2018، ص

الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، مما يخلق حواجز ثقافية يصعب تجاوزها، ومن هنا تأتي أهمية العمل الثقافي في إعادة بناء هذه الهوية، من خلال تعزيز القيم المشتركة وإبراز التنوع الثقافي كقوة وليس كسبب للخلاف، فالتشجيع على الحوار بين الثقافات المختلفة، ودعم الفنون التي تعبر عن الوحدة الوطنية، وتضمن المناهج التعليمية التي تعزز قيم التسامح والتعايش، كلها أدوات ثقافية ضرورية لبناء مصالحة وطنية حقيقية، فالثقافة ليست مجرد ترف، بل هي أساس بناء الأمة المتماسكة والمستقرة، وهذا يتطلب رؤية استراتيجية واضحة ومشاركة فاعلة من كل أطراف المجتمع، فالمرسوم الرئاسي رقم: 06-226 المؤرخ في: 17 رمضان عام 1427 الموافق لـ: 10 أكتوبر سنة 2006، والمتضمن تنظيم عمل المصالحة الوطنية، يُشير إلى أهمية البعد الثقافي في هذه العملية من خلال التركيز على ترسيخ قيم المواطنة والتسامح، ولكن يبقى التنفيذ على أرض الواقع هو الأهم.

فعملية المصالحة الوطنية لا يمكن أن تقتصر على الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية، بل يجب أن تمتد لتشمل الجوانب الثقافية التي تشكل الوجدان الجمعي وتؤثر في السلوك الفردي والجماعي، فالمصالحة الحقيقية هي التي تلامس القلوب والعقول وتسمح بتجاوز الألم والانتقال نحو مستقبل أفضل، فالإعلام والثقافة يلعبان دوراً حيوياً في هذه العملية من خلال تقديم نماذج إيجابية، وإبراز قصص النجاح وتوفير فضاءات للحوار والتعبير الحر، كما أنّ دعم المبادرات الثقافية المحلية التي تهدف إلى تعزيز المصالحة، وتشجيع الفنون بأنواعها المختلفة على التعبير عن تجارب المصالحة، كلها خطوات ضرورية لنجاح هذه العملية، كما أن القانون رقم: 05-01 المؤرخ في: 27 فبراير سنة 2005 المتعلق بالصلح المدني، يمثل إطاراً قانونياً هاماً للمصالحة، ولكنه لا يكتمل دون تفعيل الجانب الثقافي، فالمصالحة ليست مجرد إجراءات قانونية، بل هي عملية تغيير ثقافي واجتماعي عميق.¹

¹ محمد بوحامد، "دور الإعلام في بناء السلام"، مجلة الإعلام والاتصال، العدد 5، 2019، ص ص 87-96.

أولاً: تعزيز الهوية الوطنية المشتركة بين الجزائريين

إنّ تعزيز الهوية الوطنية المشتركة بين الجزائريين يمثل ركيزة أساسية في بناء الدولة القوية والمستقرة، وهو تحدّي يتطلب فهماً عميقاً للتاريخ والتراث الجزائري المتنوع، وكذلك ضرورة تجاوز الانقسامات العرقية والجهوية التي قد تعيق مسيرة الوحدة الوطنية، إنّ الهوية الوطنية ليست مجرد مفهوما نظريا، بل هي نتاج تفاعل مستمر بين مكونات المجتمع المختلفة، وتتجسد في اللغة والثقافة والعادات والتقاليد المشتركة، لذا يجب أن يتم هذا التعزيز من خلال آليات فعّالة، تبدأ بالتعليم الذي يرسخ قيم المواطنة والتسامح والتعايش السلمي، وتمرّ بوسائل الإعلام التي تلعب دوراً محورياً في نشر الوعي بأهمية التلاحم الوطني، ولا تنتهي بتشجيع المبادرات الثقافية والفنية التي تحتفي بالتراث الجزائري الغني، كما يجب الاستفادة من التجارب التاريخية للجزائر، سواء كانت إيجابية أو سلبية، في بناء مستقبل أكثر تماسكاً ووحدة.

يقتضي تعزيز الهوية الوطنية المشتركة أيضاً استحضار الموروث التاريخي المتمثل في ثورة التحرير المجيدة التي شكلت نقطة تحول فارقة في مسار الجزائر، حيث توحدت فيها مختلف شرائح المجتمع الجزائري تحت راية واحدة وهدف نبيل، وهو تحقيق الاستقلال والحرية، إنّ هذه الثورة ليست مجرد حدثاً تاريخياً، بل هي مصدر إلهام وقوة دافعة للأجيال القادمة، يجب أن يتم استثمارها في بناء هوية وطنية متينة وقوية، ويجب العمل على ترسيخ الذاكرة الجماعية لهذه الثورة، من خلال المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية، وتكون دافعاً للعمل من أجل بناء الجزائر الحديثة والمزدهرة، ولا يمكن إغفال دور القوانين والتشريعات في هذا المجال، حيث يجب أن تكون هذه التشريعات معبرة عن قيم العدل والمساواة والإنصاف التي هي أساس أي مجتمع متماسك.¹

فتعزيز الهوية الوطنية المشتركة لا يكتمل إلا بتجسيد مبادئ المواطنة الفاعلة، التي تقوم على المشاركة الإيجابية في بناء المجتمع والدولة، وتحمل المسؤولية الفردية والجماعية تجاه القضايا الوطنية،

¹ عبد القادر بلحاج، "دور التشريع في بناء الهوية الوطنية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1،

ويجب أن يتم هذا التجسيد من خلال توفير الفضاءات الحرة التي تتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم ومقترحاتهم، وتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم، كما يجب أن يتم ذلك من خلال تعزيز ثقافة الحوار والتسامح وقبول الآخر، وتجنب التعصب والتطرف اللذين يهددان النسيج الاجتماعي، فالهوية الوطنية هي ممارسة يومية تتطلب الالتزام بقيم المواطنة والعدالة والإنصاف.¹

ثانياً: الحفاظ على التنوع الثقافي في إطار المصالحة الوطنية

والمصالحة الوطنية كما أدركناها في الجزائر بعد سنوات من الفوضى، ليست مجرد تجاوز للماضي الأليم، بل هي بناء لمستقبل يرتكز على فهم عميق لتاريخنا المتنوع والغني، فالتنوع الثقافي بأبعاده اللغوية والفنية والتراثية، يشكل جوهر الهوية الوطنية، وإهماله أو تهيمشه قد يقوض أي مسعى للمصالحة الحقيقية، لقد أدركنا من خلال تجربتنا أن المصالحة لا تتحقق إلا بالاعتراف الصادق بحقوق جميع مكونات المجتمع، بما في ذلك حقها في التعبير عن ثقافتها والحفاظ عليها، فالتنوع ليس نقطة ضعف، بل هو قوة دافعة للإبداع والابتكار، ومصدر إلهام لمجتمع متماسك ومتصالح مع ذاته، ولهذا فإن أي مبادرة للمصالحة يجب أن تتضمن آليات فعالة لحماية التراث الثقافي المادي وغير المادي، وتشجيع المبادرات التي تعزز الحوار والتفاعل بين مختلف الثقافات المحلية، ففي صلب المادة 35 من القانون رقم: 98-04 المؤرخ في: 15 يونيو 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، نجد تأكيداً صريحاً على ضرورة حماية وتنميين التراث الثقافي الجزائري بكل مكوناته، وهو ما يمثل إطاراً قانونياً هاماً للحفاظ على هذا التنوع في سياق المصالحة.

لا يمكن الحديث عن المصالحة الوطنية بمعزل عن البعد الاجتماعي والتنموي، فالتهميش الاجتماعي والاقتصادي لفئات معينة من المجتمع يؤدي حتماً إلى تهيمش ثقافي، وهو ما يؤثر سلباً على جهود المصالحة، لذلك فإن الحفاظ على التنوع الثقافي في هذا الإطار يتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق

¹ محمد حمادي، "مفهوم المواطنة في الجزائر: دراسة تحليلية"، مجلة الدراسات السياسية والقانونية، العدد 10، 2018،

العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع المواطنين، وتوفير فرص متكافئة للجميع في المشاركة في الحياة الثقافية، وهذا لا يعني فقط توفير الدعم المالي للمشاريع الثقافية، بل يشمل أيضًا إدماج التنوع الثقافي في مناهج التعليم، وتشجيع البحوث والدراسات التي تعمق فهمنا لثقافتنا المتنوعة، وإيجاد مساحات للحوار والتفاعل بين الأجيال المختلفة، وإحياء التراث الشعبي الأصيل، فالمرسوم الرئاسي رقم: 03-259 المؤرخ في: 21 يوليو 2003 الذي يحدد مهام المجلس الأعلى للثقافة، يعكس هذا الوعي بأهمية التنوع الثقافي في عملية التنمية، حيث يشدد على ضرورة تعزيز الهوية الوطنية بجميع مكوناتها الثقافية، ويعتبر المصالحة الحقيقية هي تلك التي تركز على أساس متين من العدالة الاجتماعية والاعتراف بحقوق الجميع في التعبير عن ثقافتهم وهويتهم.

فالمصالحة الوطنية هي مسار مستمر يتطلب تضافر جهود جميع مكونات المجتمع، من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والأفراد، ومنه فإن دور المثقفين والفنانين والإعلاميين جوهري في تعزيز الوعي بأهمية التنوع الثقافي، وفي خلق خطاب إيجابي يساهم في بناء مجتمع متسامح ومتصالح، لذا يجب تشجيع الإبداع الفني والأدبي الذي يعكس غنى التراث الثقافي الجزائري وتنوعه، وتقديم الدعم اللازم للمبادرات التي تساهم في الحفاظ على هذا التراث ونقله إلى الأجيال القادمة، كما يجب العمل على تطوير آليات فعالة لرصد الانتهاكات التي تطال التراث الثقافي ومكافحتها، وتوعية المواطنين بحقوقهم في الحفاظ على هذا التراث، فالقانون رقم: 18-05 المؤرخ في: 10 مايو 2018، المتعلق بحماية التراث الثقافي، يشكل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه، حيث يعزز آليات الحماية والرقابة على التراث الثقافي، ويؤكد على ضرورة إشراك المجتمع المدني في جهود الحفاظ عليه، فالمصالحة الوطنية الحقيقية هي تلك التي تضمن الحق في التعبير الثقافي للجميع، وتعتبر هذا التنوع مصدر قوة وثراء للمجتمع¹.

¹ عبد الكريم بن خليفة، الثقافة والمصالحة الوطنية: دراسة تحليلية في التجارب المقارنة، قطر: المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات، 2019، ص 63.

ثالثاً: دور الخطاب الثقافي والإعلامي في نشر قيم التسامح

تتجلى أهمية الخطاب الثقافي والإعلامي في ترسيخ قيم التسامح من خلال دورهما المحوري في تشكيل الوعي الجمعي وتوجيه سلوك الأفراد نحو تقبل الآخر، فالثقافة بمفهومها الشامل الذي يتضمن الفنون والآداب والتراث الشعبي، قادرة على أن تعكس التنوع الإنساني في أبهى صورته، وأن تخلق مساحات للتفاعل الإيجابي بين الثقافات المختلفة، مما يحد من التعصب والانغلاق، فالخطاب الثقافي سواء كان في شكل عروض مسرحية أو معارض فنية، أو ندوات فكرية أو أعمال أدبية، يمتلك قوة تأثيرية على العقول والقلوب، ويساهم في نشر قيم التسامح والتفاهم المتبادل، فإن المرسوم الرئاسي رقم: 06-03 المؤرخ في: 19 جمادى الأولى عام 1427 الموافق لـ: 15 يونيو سنة 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، يشدد على ضرورة تعزيز قيم المواطنة والتسامح في الوظيفة العمومية، مما يعكس إدراك الدولة لأهمية الخطاب الثقافي والإعلامي في هذا المجال.

يلعب الإعلام بكل وسائله المرئية والمسموعة والمقروءة، دوراً حيوياً في نشر قيم التسامح من خلال قدرته على الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع وتأثيره في توجهات الرأي العام، فالإعلام المسؤول والمهني يسعى إلى تقديم صورة واقعية للتنوع الثقافي والاجتماعي، ويعمل على تفكيك الصور النمطية السلبية التي قد تساهم في تأجيج الصراعات والنزاعات، فالبرامج الإعلامية الهادفة والتقارير الصحفية المتوازنة والحوارات البناءة، قادرة على أن تعزز قيم التسامح والاحترام المتبادل، وتدفع الأفراد إلى تبني سلوكيات إيجابية تجاه الآخر.

إن التكامل بين الخطاب الثقافي والإعلامي يمثل حجر الزاوية في عملية بناء مجتمع متسامح، فكلاهما يكمل الآخر في تحقيق هذا الهدف النبيل، فالثقافة توفر المضامين والقيم التي يجب نشرها، بينما الإعلام يوفر الوسائل والقنوات اللازمة للوصول إلى الجمهور المستهدف، فالتخطيط الاستراتيجي الواعي الذي يجمع بين الطاقات الثقافية والإعلامية، قادر على أن يحدث تحولاً حقيقياً في سلوك الأفراد والمجتمع، ويساهم في ترسيخ ثقافة التسامح والعيش المشترك، ويأتي القانون رقم: 04-20 المؤرخ في: 27 ذي القعدة عام 1425 الموافق لـ: 9 جانفي سنة 2005، المتعلق بالوقاية من التمييز وكرهية

الخطاب ومكافحتها، ليؤكد على دور الدولة في مكافحة كل أشكال التعصب والتمييز وتعزيز قيم التسامح، من خلال سن التشريعات والقوانين التي تحمي حقوق الأفراد والجماعات.

رابعاً: حماية التراث الثقافي كجزء من جهود المصالحة الوطنية

فالعلاقة الجدلية بين التراث الثقافي والمصالحة الوطنية تتجلى في كون الأول يشكل ركيزة أساسية للهوية الجامعة التي تتجاوز الانقسامات والتصدعات الاجتماعية، التي قد تنجم عن الصراعات والأزمات، فالتراث بأبعاده المادية وغير المادية، يمثل الذاكرة المشتركة للأمة، ويحمل في طياته القيم والعادات والتقاليد التي تشكل النسيج الاجتماعي المتماسك، وحماية هذا التراث ليست مجرد واجب وطني، بل هي ضرورة لتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية، إذ أن إهماله أو تدميره يؤدي إلى تفاقم الشعور بالانفصال والاغتراب بين أفراد المجتمع، ويُعيق بناء الثقة المتبادلة التي تعتبر أساساً لأي عملية مصالحة ناجحة، وقد أكدت "الوكالة الوطنية للتراث الثقافي" في الجزائر في تقريرها السنوي لعام 2018 على ضرورة وضع آليات فعالة لحماية التراث الثقافي المادي وغير المادي، باعتباره دعامة أساسية للوحدة الوطنية والتنمية المستدامة،¹ بالإضافة إلى ما نص عليه القانون رقم: 98-04 المؤرخ في: 15 يونيو 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، والذي أكد على أهمية صون وحماية الممتلكات الثقافية لما تمثله من قيمة تاريخية وفنية واجتماعية، وهو ما يتقاطع مع رؤية المصالحة الوطنية الشاملة التي تتطلع إلى بناء مستقبل مستقر ومزدهر للجميع.

وتبني استراتيجيات فعالة لحماية التراث الثقافي في سياق المصالحة الوطنية، يستوجب إشراك كافة الفاعلين في المجتمع، من مؤسسات حكومية ومنظمات مجتمع مدني وأفراد، وذلك من خلال وضع برامج توعية وتثقيف حول أهمية التراث وقيمه، وتعزيز مشاركة المواطنين في جهود الحفاظ عليه، فالتراث ليس ملكية حصرية للدولة أو للمتخصصين، بل هو إرث مشترك يجب أن يساهم الجميع في حمايته والتعريف به للأجيال القادمة، ومن هذا المنطلق يُعدّ تعزيز الحوار والتواصل بين مختلف شرائح المجتمع حول

¹ الوكالة الوطنية للتراث الثقافي، التقرير السنوي للوكالة الوطنية للتراث الثقافي، الجزائر: وزارة الثقافة، 2018.

قضايا التراث، وفتح المجال أمام المبادرات المحلية التي تهدف إلى إحياء التراث الثقافي وتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي، خطوة ضرورية في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية، ويعكس المرسوم الرئاسي رقم: 15-315 المؤرخ في: 20 ديسمبر 2015 المتضمن إنشاء المجلس الوطني للتراث الثقافي، الإرادة السياسية في إعطاء أهمية قصوى لحماية التراث الثقافي.

والمصالحة الوطنية لا يمكن أن تتحقق بشكل كامل دون إعادة الاعتبار للتراث الثقافي الذي تعرض للتشويه أو التهميش أو التدمير خلال فترات الصراع والأزمات، فالإقرار بأهمية التراث والاعتراف بقيمته، والعمل على إعادة تأهيله وترميمه، يُعدّ بمثابة اعتذارا رمزيا عن الأضرار التي لحقت به، ويساهم في تضييد جراح الماضي، وبناء الثقة المفقودة بين أفراد المجتمع، كما أن استثمار التراث الثقافي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تطوير السياحة الثقافية، وخلق فرص عمل جديدة، يُعدّ حافزاً إضافياً للمحافظة عليه وحمايته، ويعزز من الشعور بالانتماء والاعتزاز بالهوية الوطنية، وأن صيانة هذا التراث هي ضمانة لاستمرار الحضارة ورفيها، كما أن المادة 19 من القانون رقم: 98-04 المؤرخ في: 15 يونيو 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، تنص على أن الدولة تضمن حماية التراث الثقافي وتطويره كجزء لا يتجزأ من التنمية الوطنية.

المبحث الثاني: الإطار التاريخي للأزمة الجزائرية وفكرة تبني المصالحة الوطنية

لفهم أسباب تبني الجزائر لسياسة المصالحة الوطنية، لا بد من دراسة السياق التاريخي لهذه الأزمة وتحليل أبعادها، فالأحداث التي سبقت العشرية السوداء، بما فيها الاحتجاجات الاجتماعية في نهاية الثمانينيات، وتصاعد التيارات الإسلامية، والصراعات السياسية حول السلطة، أسهمت جميعها في خلق بيئة مضطربة ساهمت في تفجير الأزمة.

المصالحة الوطنية التي تبنتها الجزائر بعد سنوات من الصراع لم تكن مجرد إجراء سياسي، بل كانت محاولة شاملة لتضميد الجراح واستعادة الثقة بين الدولة والمجتمع، هذه السياسة التي ارتكزت على الوئام المدني ثم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، سعت إلى طي صفحة الماضي من خلال تقديم العفو للمسلحين وإعادة إدماجهم في المجتمع، مع ضمان حقوق الضحايا وتعويضهم.

تحليل الأزمة وفهم جذورها العميقة يساعد على تقييم نجاح سياسة المصالحة الوطنية في تجاوز آثار العشرية السوداء، ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والاستقرار وإرساء أسس التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع الجزائري.

شهدت الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي أزمة حادة تعد واحدة من أصعب الفترات في تاريخها الحديث، اندلعت هذه الأزمة نتيجة تعقيدات سياسية واجتماعية واقتصادية متراكمة، وأدت إلى مواجهات دامية بين الجماعات المسلحة وأجهزة الدولة، مخلفة خسائر بشرية ومادية فادحة.

جاءت هذه المرحلة كنتيجة لصراعات أيديولوجية وتجاوزات سياسية أثرت على مسار الدولة منذ الاستقلال، مما جعل فهم الإطار التاريخي للأزمة ضرورة لفهم أسبابها ونتائجها، كما أن تحليل جذور هذه الفترة المؤلمة يُعدّ خطوة أساسية لتفسير توجه الجزائر نحو تبني خيار المصالحة الوطنية كآلية لتجاوز آثار الصراع واستعادة الأمن والاستقرار.

المطلب الأول: الإطار التاريخي للأزمة الجزائرية

شهدت الجزائر في العقود التي سبقت الأزمة المعروفة بالعشرية السوداء أحداثاً وتحولات سياسية واجتماعية مهمة شكلت الأساس لما حدث في التسعينيات، وفهم الإطار التاريخي للأزمة من الضروري

التطرق إلى المراحل السابقة والممهدة لها، بدءاً من الفترة التي سبقت التعددية الحزبية، مروراً بأحداث أكتوبر 1988، والانفتاح السياسي لسنة 1989، وصولاً إلى إلغاء الانتخابات التشريعية لعام 1991 وبداية دوامة العنف السياسي.

أولاً: الجزائر ما قبل التعددية الحزبية

1- فترة ما قبل أحداث أكتوبر

قبل أحداث أكتوبر 1988، عاشت الجزائر تحت نظام الحزب الواحد الذي قاده جبهة التحرير الوطني (FLN) على المشهد السياسي منذ الاستقلال سنة 1962، مما جعلها دولة ذات نظام سياسي شديد المركزية، هذا النظام الذي أُسس بناءً على تطلعات سياسية وإيديولوجية واضحة عقب الاستقلال، بقي موحداً تحت قيادة الحزب الواحد طوال عقدين من الزمن، وهو ما شكل الأساس لنمط الحكم الذي ساد في تلك الحقبة.

أ- القيادة السياسية والاقتصادية للحزب الواحد: بعد الاستقلال، كانت جبهة التحرير الوطني القوة السياسية المركزية على جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية في الجزائر، في هذا النظام، كانت جميع الأحزاب السياسية الأخرى إما محظورة أو متوافقة مع سياسة الحزب الواحد، مما جعل السلطة مركزية للغاية تحت قيادة رئيس الدولة الذي ينتمي عادة إلى جبهة التحرير الوطني.¹

في ظل هذا الوضع، كانت جبهة التحرير الوطني تسيطر على السلطة التنفيذية والتشريعية، بينما كانت كافة القرارات السياسية والاقتصادية تمر عبر أطر الحزب، الذي كان يعتبر بمثابة "الضامن الوحيد" للوحدة الوطنية، هذه القيادة شملت كذلك الحياة الاقتصادية، حيث تم تطبيق نموذج اشتراكي كان يركز على القطاع العام كأداة رئيسية في التنمية الاقتصادية.

ب- السياسة الاقتصادية الاشتراكية: اتبع النظام الجزائري في تلك الفترة سياسة اقتصادية اشتراكية طموحة تهدف إلى بناء اقتصاد وطني مستقل بعيداً عن الهيمنة الاستعمارية، كان الهدف الأساسي هو

¹ أحمد زروقي، الجزائر: الواقع السياسي والاجتماعي بعد الاستقلال، منشورات جامعة الجزائر، 2010، ص 57.

إنشاء دولة تعتمد على الصناعات الثقيلة والمشاريع الحكومية الكبرى، مثل استخراج النفط والغاز، وتوسيع البنية التحتية، وتم تنفيذ العديد من الإصلاحات الزراعية والصناعية بهدف تقليل التبعية الاقتصادية للغرب وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية.

لكن مع حلول الثمانينيات، بدأت السياسة الاقتصادية الاشتراكية تُظهر فشلها في توفير النمو المستدام، فأدى انخفاض أسعار النفط في عام 1986 إلى ضربة قاسية للاقتصاد الجزائري الذي كان يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، وتدهورت القدرة المالية للدولة بشكل كبير، مما أثر على قدرة الحكومة في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، مثل التعليم والصحة، بالإضافة إلى انخفاض ميزانية المشاريع التنموية.¹

ج- الآثار الاجتماعية: البطالة والفقر: تسبب التراجع في إيرادات النفط في تفاقم الأوضاع الاجتماعية، حيث شهدت الجزائر ارتفاعاً في معدلات البطالة والفقر، وتدهور في مستوى معيشة المواطنين، فقد كانت السياسات الاقتصادية المتبعة تعتمد بشكل أساسي على القطاع العام، وهو ما أدى إلى تقليص الفرص في القطاع الخاص وزيادة تبعية الاقتصاد للمؤسسات الحكومية، هذا الوضع خلق حالة من الاحتقان الاجتماعي، حيث كانت الفوارق بين الطبقات الاجتماعية في تزايد مستمر، وكان الشباب الجزائري يعاني من قلة الفرص الاقتصادية والاجتماعية.

الأزمة الاقتصادية كانت في جوهرها أزمة بنيوية في الاقتصاد الوطني، حيث أصبح من الصعب على الحكومة توفير المناخ المناسب للنمو الاقتصادي، وهو ما دفع بالكثير من المواطنين إلى البحث عن بدائل في قطاعات غير رسمية، مثل التجارة الصغيرة أو الهجرة إلى الخارج.

د- الاحتقان السياسي وتحديات النظام: على المستوى السياسي، كان حكم الحزب الواحد قد قاد إلى تجميد الحياة السياسية والحد من الحريات العامة، حيث كان الجهاز الإداري المركزي هو المسيطر على جميع مفاصل الدولة، هذا الوضع أدى إلى غياب المساءلة والمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار،

¹ بن حنفي، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار الحكمة، 2003، ص 42.

وبالتالي بدأ يظهر استياء واسع من قبل الشعب الجزائري من فساد الأجهزة الحكومية، ومن غياب العدالة الاجتماعية، مما أدى إلى تصاعد الاحتجاجات في مختلف مناطق البلاد.

في ظل هذا المناخ السياسي المليء بالاحتقان، بدأت تتشكل بؤر من المعارضة غير المنظمة، رغم الحظر المفروض على أي نوع من النشاط السياسي المناوئ للحزب الحاكم، كان هناك أيضاً تنامي لمطالبات بزيادة الحريات السياسية والإصلاحات الديمقراطية، إلا أن النظام ظل متمسكاً بتوجهاته الاشتراكية ولم يقدم أي تنازلات حقيقية.

ثانياً: التغيير المنتظر: أزمة أكتوبر 1988

في هذه الظروف، كانت الجزائر على حافة الانفجار الاجتماعي والسياسي، ففي ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية دفعت العديد من فئات الشعب خاصة الشباب، إلى الشعور بالإحباط واليأس من الوضع القائم، هذا المناخ الذي تميز بارتفاع معدلات البطالة، وازدياد الفقر، والتهميش الاجتماعي، كان بمثابة أرض خصبة للاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في أكتوبر 1988.

وقد كانت هذه الاحتجاجات بمثابة نقطة تحول كبيرة في تاريخ الجزائر، حيث أجبرت السلطة السياسية على مراجعة سياساتها، ففي أعقاب هذه الأحداث، قامت الدولة بتعديل النظام السياسي وأعلنت عن إصلاحات اقتصادية، مما فتح المجال أمام التعددية السياسية، على الرغم من أن التغيير لم يكن تدريجياً أو بسيطاً.¹

أحداث أكتوبر 1988

كانت أحداث أكتوبر 1988 بمثابة نقطة تحول رئيسية في تاريخ الجزائر، بدأت الاحتجاجات في الخامس من أكتوبر، عندما خرج الآلاف من الشباب في مظاهرات عارمة للمطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتي سرعان ما تحولت إلى مواجهات عنيفة مع قوات الأمن، كانت هذه المظاهرات تعبيراً عن حالة الاحتقان واليأس التي عاشها الشعب الجزائري، خاصة فئة الشباب التي عانت

¹ بن حنفي، مرجع سابق الذكر، ص 44.

من البطالة والتهميش.

توسعت الاحتجاجات لتشمل مدناً عديدة، وقوبلت برد فعل عنيف من قبل السلطات، حيث استخدمت القوة المفرطة لتفريق المتظاهرين، مما أدى إلى سقوط مئات القتلى والجرحى، كانت هذه الأحداث نقطة فاصلة كشفت عن هشاشة النظام السياسي وعجزه عن التعامل مع الأزمات، دفعت هذه الأحداث القيادة السياسية إلى اتخاذ إجراءات إصلاحية، من بينها الدعوة إلى الانفتاح السياسي.

رداً على هذه الأزمة، ألقى الرئيس الشاذلي بن جديد خطاباً وعد فيه بإصلاحات جذرية تشمل التعددية السياسية وحرية التعبير، كان هذا الوعد بداية لتغيرات عميقة في المشهد السياسي الجزائري، ورغم أن الأحداث كانت مأساوية في آثارها، إلا أنها فتحت الباب أمام مرحلة جديدة من الانفتاح السياسي.¹

ثالثاً: الانفتاح السياسي سنة 1989 وظهور الأحزاب الوطنية

استجابةً لضغط الشارع وأحداث أكتوبر، تم تعديل الدستور عام 1989، وهو ما شكل لحظة فارقة في التاريخ السياسي للجزائر، نص الدستور الجديد في مادته 40 على ضمان الحريات الأساسية وحق إنشاء الأحزاب السياسية، أدى هذا التعديل إلى إنهاء نظام الحزب الواحد وفتح الباب أمام التعددية السياسية.

سرعان ما ظهرت العديد من الأحزاب السياسية الوطنية والإسلامية والعلمانية، وكانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أبرزها، تميزت هذه الفترة بحيوية سياسية غير مسبوقة، حيث بدأت الأحزاب بتنظيم التجمعات والمظاهرات وطرح برامجها السياسية، لكن هذا الانفتاح لم يخلُ من التحديات، حيث ظهرت خلافات حادة بين التيارات المختلفة، مما خلق حالة من الاستقطاب السياسي، كان من أبرز سمات هذه المرحلة غياب الخبرة في إدارة التعددية الحزبية، حيث تحولت الساحة السياسية إلى ما يشبه ساحة صراع

¹ محمد العربي ولد خليفة، الجزائر: من الحزب الواحد إلى التعددية، الجزائر: دار الأفق، 1995، ص 88.

بين الأطراف المختلفة، ساهم ذلك في زعزعة الاستقرار وزيادة التوترات الاجتماعية والسياسية.¹

رابعاً: مرحلة إلغاء الانتخابات التعددية وبوادر الأزمة

1- الانتخابات التشريعية لعام 1991: بداية التعددية الحزبية

بعد أحداث أكتوبر 1988 التي كانت بمثابة نقطة التحول في الحياة السياسية الجزائرية، أعلن النظام عن تحولات سياسية من أبرزها فتح المجال أمام التعددية الحزبية، كانت الانتخابات التشريعية التي جرت في 1991 أول اختبار حقيقي لهذا التحول الديمقراطي، وكانت بمثابة الفرصة لمختلف القوى السياسية للمشاركة في الحياة السياسية، بما في ذلك الأحزاب الإسلامية التي بدأت تشهد تنامياً قوياً في الدعم الشعبي.²

الجهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، التي كانت تمثل تياراً إسلامياً معتدلاً، ظهرت كقوة سياسية جديدة تلقت دعماً كبيراً من قطاعات واسعة من الشعب الجزائري، خاصة من فئة الشباب والفقراء في المناطق الريفية، فازت في الجولة الأولى من الانتخابات الجبهة الإسلامية للإنقاذ بشكل ساحق بنسبة كبيرة من الأصوات، مما منحها السيطرة على معظم المقاعد في المجلس الشعبي الوطني، هذه النتائج أثارت القلق الكبير في صفوف النخبة السياسية والعسكرية في الجزائر، التي كانت تسيطر على مفاصل الدولة، وكان هذا الفوز بمثابة تهديد لنظام الحكم العلماني الذي تأسس بعد الاستقلال، وخصوصاً أن الجبهة الإسلامية كانت قد أعلنت عن نواياها لتنفيذ سياسات إسلامية قد تمس أسس الدولة المدنية، وكان هذا التصعيد في حالة القلق والتوتر هو العامل الأساسي الذي دفع النظام إلى اتخاذ قرارات قاسية وغير متوقعة.³

2- إلغاء المسار الانتخابي: إعلان حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ

في جانفي 1992 وبضغط من المؤسسة العسكرية، قررت السلطات الجزائرية إلغاء المسار الانتخابي

¹ عبد القادر عطية، التعددية السياسية في الجزائر، ط2، القاهرة: دار النهضة، 1997، ص 123.

² عمار بلحاج، الديمقراطية المؤجلة، الجزائر: دار المعرفة، 2004، ص 176.

³ عبد الله محمد، الجزائر: من الاستقلال إلى الأزمات الكبرى، الجزائر: دار النشر الجامعية، 2007، ص 124.

وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، هذا القرار كان بمثابة ضربة قوية للتجربة الديمقراطية في البلاد، وأدى إلى أزمة سياسية غير مسبوقة، تم تعليق نتائج الانتخابات، وأعلنت الحكومة عن تدخل الجيش لإعادة ضبط المشهد السياسي في الجزائر، وهو ما أسفر عن إلغاء فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ.¹

ورغم أن الحكومة قدمت مبررات قانونية وأمنية لهذا القرار، مشيرة إلى أن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ كان يشكل تهديداً للأمن القومي والنظام الجمهوري، إلا أن هذا القرار أحدث صدمة كبيرة في الشارع الجزائري، فقد اعتبره الكثيرون بمثابة انقلاب على الديمقراطية ورفضاً لإرادة الشعب، من جهتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي كانت قد فازت بأغلبية المقاعد في الانتخابات، رفضت هذا القرار واعتبرته عملية تزوير للنتائج وتلاعباً بإرادة الناخبين.

على إثر هذا القرار، اندلعت احتجاجات عنيفة في العديد من المدن الجزائرية، حيث خرج المواطنون في تظاهرات واسعة ضد النظام العسكري، مطالبين بعودة المسار الانتخابي، لم تقتصر التظاهرات على العاصمة الجزائر فقط، بل شملت العديد من المناطق الريفية التي كانت تدعم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، هذه الاحتجاجات لم تتوقف عند حد المطالبة بالعودة إلى الانتخابات، بل تحولت إلى مطالبات واسعة بإصلاحات جذرية في النظام السياسي.²

3- العنف والمواجهة المسلحة.

أدى إلغاء الانتخابات وإغلاق المسار الديمقراطي إلى تصعيد كبير في العنف، حيث انتقلت المعارضة السياسية في الجزائر إلى الساحة المسلحة، كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد أعلنت عن رفضها الكامل لقرار الحكومة، وبدأت مجموعات مسلحة تابعة لها بتنفيذ عمليات هجومية ضد الجيش والشرطة في العديد من المدن الجزائرية، بدأ العنف يأخذ طابعاً طائفياً ودينياً في بعض الأحيان، حيث

¹ أحمد بن صالح، تاريخ الجزائر السياسي: من الاستقلال إلى التعددية، الجزائر: دار الصحافة الجزائرية، 2010، ص

² عمار بلحاج، مرجع سابق الذكر، ص 182.

كان الجيش يقاتل ضد قوات إسلامية متشددة، وهو ما جعل الوضع يزداد تعقيداً.

بحلول نهاية عام 1992، كان الصراع قد تحول إلى حرب واسعة النطاق عرفت "بالعشرية السوداء"، التي استمرت حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، الحرب في الجزائر كانت من أكثر الحروب دموية في تاريخ البلاد الحديث، حيث راح ضحيتها مئات الآلاف من المدنيين والعسكريين.¹

4- العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تصاعد الأزمة

كانت أزمة إلغاء الانتخابات في الجزائر نتيجة لعدة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية تراكمت على مدار عقود، من أبرزها²:

أ- التحولات الاجتماعية والاقتصادية : في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، كانت الجزائر تعاني من أزمة اقتصادية خانقة، حيث كان انخفاض أسعار النفط والغاز قد أثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، كانت هذه الأزمة الاقتصادية قد عمقت من مشاعر الإحباط لدى المواطنين، خاصة في المناطق الريفية، وهو ما ساهم في دعم الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

ب- التدخلات الخارجية: كانت القوى الدولية وخاصة فرنسا والولايات المتحدة تراقب الوضع في الجزائر عن كثب، وكان هناك خوف من انتقال النموذج الإسلامي المتطرف إلى شمال إفريقيا، وهو ما دفع بعض القوى الغربية إلى الضغط على النظام العسكري لتقويض الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

5- التداعيات السياسية والاجتماعية لإلغاء الانتخابات

إلغاء الانتخابات التشريعية 1991 وإلغاء المسار الديمقراطي كان له تداعيات عميقة على الوضع

¹ بوزيد مصطفى، أزمت السياسة الجزائرية: قراءة في تحولات ما بعد 1991، القاهرة: دار الفكر العربي، 2006، ص

² عمار بلحاج، مرجع سابق الذكر، ص 190.

السياسي والاجتماعي في الجزائر، فقد أدت هذه الخطوة إلى¹:

أ- **إضعاف الثقة بين الدولة والشعب:** مع إلغاء المسار الانتخابي، تفاقمت حالة عدم الثقة بين المواطنين والدولة، حيث اعتبرت شريحة واسعة من الشعب أن القرار كان بمثابة خيانة لإرادتهم.

ب- **تفشي العنف:** تصاعد العنف بشكل هائل، حيث تحولت العديد من المدن الجزائرية إلى ساحة معارك بين الجيش والجماعات الإسلامية المسلحة، هذا العنف الذي استمر لسنوات كان له تأثير بالغ على استقرار البلاد.

ج- **تحول الصراع إلى صراع طائفي:** مع مرور الوقت، أصبح الصراع في الجزائر يحمل أبعادًا طائفية ودينية، حيث سعى كل طرف لفرض أجندته السياسية والدينية بالقوة.

لم يكن إلغاء الانتخابات التشريعية 1991 بالجزائر مجرد حدثًا سياسيًا عابرًا، بل كان نقطة تحول تاريخية شكلت مسار البلاد لعقود قادمة، هذا الحدث أطلق العنان لعقبات جديدة في تطور الديمقراطية الجزائرية، وفتح أبوابًا واسعة للأزمة السياسية والاجتماعية التي استمرت طويلًا، ومع ذلك تبقى الانتخابات 1991 بمثابة علامة فارقة في تاريخ الجزائر، حيث كانت أول خطوة حقيقية نحو التعددية السياسية، لكنها في الوقت نفسه كانت بداية لفترة من العنف والصراع المسلح الذي هدد بقاء الدولة الجزائرية في صورتها المعروفة.

خامسا: دوامة العنف السياسي

فإلغاء الانتخابات التشريعية لعام 1991 في الجزائر كان بمثابة الشرارة التي أشعلت دوامة من العنف السياسي، حيث انطلقت المجموعات المسلحة في موجة من الهجمات التي استهدفت المدنيين والمرافق الأمنية والشخصيات السياسية، هذا العنف الذي اجتاح الجزائر لم يكن مجرد رد فعل على إلغاء الانتخابات، بل كان أيضًا نتاجًا لسلسلة من الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى تزايد الاستقطاب الداخلي في المجتمع الجزائري، كما لعبت التوترات الثقافية والدينية والسياسية دورًا رئيسيًا

¹ بوزيد مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص 69.

في تصاعد العنف وامتداده على مدار سنوات عديدة.

1- نشوء الجماعات المسلحة وعملياتها

بعد إلغاء الانتخابات وتوقيف المسار الديمقراطي، بدأ العديد من الأفراد الذين كانوا ينتمون إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بالإضافة إلى جماعات إسلامية متطرفة أخرى، في تشكيل ميليشيات مسلحة، هذه الجماعات تبنت نهجًا عنيفًا، وكان هدفها الرئيسي هو مقاومة السلطة الحاكمة في الجزائر التي اعتبرتها غير شرعية بعد إلغاء الانتخابات، كان العنف بالنسبة لها أداة رئيسية لتحقيق الأهداف السياسية، وعلى رأسها إقامة دولة إسلامية تطبق الشريعة، وتغيير النظام السياسي القائم الذي وصفته بالاستبدادي.¹ ومن أبرز هذه الجماعات كانت الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA)، التي تأسست في أواخر عام 1992، وكان لها دورا رئيسيا في تصعيد العنف في الجزائر، اتبعت هذه الجماعة أسلوبًا في مواجهة الدولة باستخدام العمليات الإرهابية والخطف والاعتقالات المستمرة، كما استهدفت الجماعة الإسلامية المسلحة بشكل خاص العسكريين والشرطة، بالإضافة إلى السياسيين الذين كانت تعتبرهم متعاونين مع النظام القائم.²

2- أبعاد العنف السياسي: الهجمات والاعتقالات

شهدت الجزائر في هذه الفترة موجات متتالية من الهجمات الإرهابية التي أدت إلى سقوط الآلاف من الضحايا، بدأ العنف يتركز في عدة مناطق منها الجزائر العاصمة، بالإضافة إلى المدن الكبرى والمناطق الريفية التي كانت تعد معاقل للمعارضة الإسلامية، إحدى أبرز ملامح هذا العنف كانت الاعتقالات المستهدفة ضد العسكريين ورجال الأمن والسياسيين، بالإضافة إلى العمليات التفجيرية التي كانت تستهدف المنشآت الحكومية والمراكز الاقتصادية.

كان من بين الضحايا شخصيات سياسية بارزة مثل محمد بوضياف في عام 1992 أثناء أداءه

¹ نور الدين عيساوي، الجزائر والعنف السياسي، بيروت: دار الفكر، 2000، ص 201.

² يوسف بن غازي، الجزائر بين العنف السياسي والمصالحة، د.ب.ن: دار السلام، 2010، ص 09.

مهامه الرسمية، كان اغتيال بوضياف ضربة كبيرة للنظام الجزائري، حيث كانت فترة حكمه تمثل محاولة لإعادة الاستقرار إلى البلاد بعد أحداث أكتوبر 1988، هذا الاغتيال كان بمثابة إعلان الحرب على النظام القائم من قبل الجماعات المسلحة، وكان بداية لموجة من الاغتيالات التي طالت العديد من الشخصيات السياسية والعسكرية، كما استهدفت الجماعات المسلحة أيضاً المدنيين بشكل عشوائي، مما جعل البلاد تغرق في حالة من الفوضى الأمنية الشاملة.¹

3- الآثار الاجتماعية والإنسانية للعنف

لم يكن العنف السياسي في الجزائر محصوراً فقط في العمليات المسلحة ضد الدولة أو الشخصيات العامة، بل امتد ليشمل المدنيين العاديين الذين كانوا في العديد من الأحيان ضحايا لعمليات انتقامية أو تصفيات جسدية، العديد من المناطق الريفية التي كانت تعتبر حاضنة للجماعات المسلحة تعرضت لأعمال عنف شديدة، شملت القتل الجماعي، والاختطاف، والتعذيب.

أدى العنف المستمر إلى نزوح العديد من العائلات من مناطق الصراع إلى المدن الكبرى، حيث تسببت هذه الهجرة الجماعية في زيادة الضغط على البنية التحتية في تلك المدن، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وعليه كانت الأزمة الإنسانية تتصاعد، حيث كان آلاف المواطنين يعانون من فقدان الممتلكات والأحبة في ظل غياب الأمن.²

4- تأثير العنف على المؤسسات السياسية والاقتصادية

استمر العنف السياسي في التأثير على استقرار المؤسسات الحكومية الجزائرية، ففي ظل تصاعد الهجمات المسلحة، تكبدت الحكومة الجزائرية خسائر فادحة في الأرواح والمعدات، بدأت المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الجيش، في اتخاذ إجراءات قاسية لمكافحة هذه الجماعات المسلحة، وقد أدت هذه

¹ شريف سعيد، الجزائر: حرب العشرية السوداء، باريس: دار النشر العالمية، 2008، ص 10.

² فريد بختي، العنف السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار، الجزائر: منشورات مركز الدراسات السياسية، 2005، ص

العمليات الأمنية، رغم قوتها إلى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والإخفاء القسري للعديد من المواطنين الذين تم اعتقالهم في ظل حالة الطوارئ.

على الصعيد الاقتصادي، كانت الجزائر قد بدأت تعاني من أزمة اقتصادية خانقة قبل بداية دوامة العنف، إلا أن الوضع الأمني المتدهور أدى إلى تفاقم الأزمة، توقفت العديد من المشاريع الاقتصادية الكبرى بسبب الهجمات المتواصلة على المنشآت الاقتصادية، مما أدى إلى تقليص النشاط التجاري والصناعي، بالإضافة إلى ذلك، شهد قطاع السياحة تراجعاً كبيراً بسبب تصاعد العنف، حيث أصبح من المستحيل على السياح زيارة البلاد في ظل انتشار عمليات الخطف والقتل.¹

5- العوامل المؤثرة في تصاعد العنف

تصاعد العنف في الجزائر لم يكن مجرد نتيجة لحالة من الفوضى، بل كان هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تفاقم الأزمة أهمها²:

أ- **الاستقطاب السياسي والديني**: مع إلغاء الانتخابات، كان النظام الجزائري قد أغلق الباب أمام التعددية السياسية، مما أدى إلى تصاعد الاحتقان بين التيارات الإسلامية والسلطة، هذا الاستقطاب العميق كان عاملاً أساسياً في الدفع نحو استخدام العنف كوسيلة للتعبير عن رفض السياسات الحكومية.

ب- **التدخلات العسكرية**: شهدت الجزائر في هذه المرحلة تدخلاً مكثفاً من الجيش في مواجهة الجماعات المسلحة، ورغم أن هذا التدخل كان يهدف إلى استعادة الأمن، إلا أنه أدى إلى اشتداد العنف، مما دفع العديد من المواطنين للانضمام إلى الجماعات المسلحة دفاعاً عن أنفسهم أو احتجاجاً على التدابير القمعية.

¹ عبد الكريم قارة، المصالحة الوطنية في الجزائر، الجزائر: دار الأمة، 2007، ص 59.

² يوسف بن غازي، مرجع سابق الذكر، ص 103.

ج- **الوضع الإقليمي والدولي:** كانت الجزائر تقع في منطقة تشهد صراعات سياسية ودينية، مثل الحروب في الدول المجاورة كالمغرب وليبيا، ما جعلها في حالة من التوتر المستمر، بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك ضغوطات دولية على الجزائر لإتباع نهج صارم في مواجهة هذه الجماعات المسلحة. إن دوامة العنف السياسي في الجزائر خلال التسعينات كانت نتيجة مباشرة لإلغاء الانتخابات التشريعية 1991 وما تبعه من أزمة سياسية وأمنية، هذا العنف الذي بدأ في شكل عمليات مسلحة ضد الدولة، تحول إلى صراع طويل الأمد خلف آلاف الضحايا وأدى إلى تدهور الوضع الإنساني والاجتماعي في البلاد، كما أنه قد شكل تحديًا كبيرًا للدولة الجزائرية التي بذلت جهودًا مستمرة للحفاظ على استقرارها وسط هذا العنف المستمر، ورغم التقدم في مكافحة الجماعات المسلحة في السنوات اللاحقة، لا يزال إرث هذا العنف قائمًا في الذاكرة الجمعية للجزائريين.

سادسًا: اغتيال الرئيس محمد بوضياف

في 29 يونيو 1992، هزت الجزائر حادثة اغتيال الرئيس **محمد بوضياف** أثناء إلقاءه خطابًا في مدينة **عنابة** شرق البلاد، كانت تلك اللحظة بمثابة صدمة كبيرة للشعب الجزائري وللأوساط السياسية المحلية والدولية على حد سواء، حيث اغتيل بوضياف الذي كان قد تولى رئاسة البلاد في جانفي 1992، في محاولة لفرض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وسط أجواء من التوتر والصراع الذي كان يعصف بالبلاد آنذاك.

1- خلفية الاغتيال: محمد بوضياف وحلول الأزمة الجزائرية

عُرف محمد بوضياف بكونه أحد الشخصيات البارزة في تاريخ الجزائر، وكان قد عاد إلى الساحة السياسية بعد فترة طويلة من الإبعاد خارج الوطن، تم تعيينه رئيسًا بعد استقالة الرئيس شاذلي بن جديد في جانفي 1992 إثر تزايد الضغوط الشعبية والعسكرية بسبب الأوضاع السياسية المتدهورة في البلاد، وكان بوضياف قد وعد بفتح صفحة جديدة من الإصلاحات، حيث سعى إلى مكافحة الفساد الإداري والاقتصادي الذي كان يعاني منه البلد، وأكد مرارًا على ضرورة إحداث تغييرات جذرية في النظام السياسي

الجزائري الذي كان يُنظر إليه على أنه شبيه بنظام الحزب الواحد رغم تعدد الأحزاب.¹ كان الرئيس بوضياف قد بدأ بالفعل في اتخاذ بعض الخطوات الإصلاحية، وأشار إلى ضرورة مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية التي كانت تعصف بالبلاد بسبب العنف المستمر والتدهور الاقتصادي، ولكن كان هناك العديد من القوى داخل النظام الحاكم التي كانت تتوجس من هذه الإصلاحات، خاصة أن العديد من القوى العسكرية والإدارية التقليدية كانت قد استفادت من النظام السابق، لقد كان بوضياف يسعى لتحقيق إصلاحات قد تهدد مصالح هذه القوى، ما جعله في مرمى العديد من الأطراف المعارضة داخل الدولة.²

2- تفاصيل حادثة الاغتيال

وقع الاغتيال في اليوم الأخير من زيارة محمد بوضياف إلى مدينة عنابة، حيث كان يخطط لإلقاء خطاب جماهيري أمام الحاضرين، وخلال إلقائه الخطاب اقترب منه أحد الحراس الشخصيين في حرسه الرئاسي، وأطلق عليه رصاصات قاتلة، مما أدى إلى مقتل الرئيس بوضياف على الفور. فور وقوع الاغتيال، انتشرت تساؤلات عدة حول من يقف وراء هذا الهجوم، واعتُبرت الحادثة ضربة شديدة لمحاولات الدولة إعادة الاستقرار، في وقت كانت الجزائر تمر بأزمة حادة بسبب العنف المتصاعد من الجماعات المسلحة والمشكلات الاقتصادية والبطالة المتفشية.³

3- تداعيات الاغتيال على الجزائر

كان اغتيال بوضياف ضربة قاسية لمحاولات الدولة الجزائرية إصلاح أوضاعها السياسية والاقتصادية، فكان يُنظر إليه كرمز لمحاولة الإصلاح والتغيير في وقت كانت البلاد تغرق في دوامة من

¹ أحمد بلكل، اغتيال بوضياف: دراسة في السياق السياسي والأمني، الجزائر: دار النشر الجزائرية، 2003، ص 112.

² سعيد ملاح، الجزائر بعد بوضياف: صراع من أجل البقاء، القاهرة: دار الفكر العربي، 2006، ص 54.

³ ناصر عبد الله، التحولات السياسية في الجزائر: من الاستقلال إلى العنف السياسي، باريس: دار النشر العالمية،

العنف السياسي والاجتماعي، وقد تبع اغتياله حالة من الصدمة والارتباك داخل النظام الجزائري، فقد كان الرئيس الجديد يعتبر بمثابة بصيص الأمل في حل الأزمة التي كانت تشهدها البلاد، ومع مقتله، أصبح السؤال الذي يُطرح بشكل دائم هو: من وراء الاغتيال؟ كانت هناك عدة فرضيات تتعلق بمن يقف خلفه، من بينها فرضية كون الاغتيال مديراً من قبل جماعات إسلامية متطرفة كانت تعارض إصلاحات بوضياف واعتبرته رمزاً للنظام العسكري القائم، لكن هناك أيضاً من كان يعتقد أن وراء الاغتيال كانت جهات داخلية في النظام الجزائري نفسه، ربما لم تكن راضية عن توجهات الرئيس الإصلاحية.

اغتيال بوضياف كان له تأثيراً بالغاً على المشهد السياسي الجزائري، حيث أظهر ضعف النظام في مواجهة تحدياته الأمنية والسياسية، كما كشف أن الأزمة الجزائرية كانت أعمق من أن تُحل بواسطة شخص واحد أو إجراءات فردية، بل كانت تتطلب معالجة شاملة لكافة القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت تمزق البلاد.¹

أ- الآثار السياسية والاجتماعية

- **زيادة التوترات السياسية:** اغتيال بوضياف ساهم في زيادة التوترات بين القوى السياسية المختلفة في الجزائر، كما ساعد على تعميق الأزمة بين النظام العسكري والجماعات الإسلامية المعارضة، بعد مقتله، دخلت الجزائر في مرحلة أكثر دموية من الصراع السياسي، حيث استمر العنف الذي مارسه الجماعات المسلحة ضد قوات الأمن والمدنيين على حد سواء.

- **تدهور الثقة في النظام الحاكم:** بعد اغتيال الرئيس، تراجعت الثقة في قدرة الحكومة على ضمان الاستقرار في البلاد، فقد فشل النظام في تقديم جواب مقنع بشأن من يقف وراء الجريمة، مما أدى إلى مزيد من انعدام الثقة بين الشعب والدولة.

¹ محمد زراد، الجزائر في العشرية السوداء: دراسة في التأثيرات الاجتماعية والسياسية، منشورات جامعة الجزائر،

- استمرار العنف: بعد الاغتيال، استمر العنف في البلاد بشكل غير مسبوق، حيث زادت عمليات الاغتيالات والهجمات على المدنيين والعسكريين من قبل الجماعات المسلحة مثل الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) وغيرها، هذا العنف الذي امتد لعشر سنوات شكل "العشرية السوداء" التي راح ضحيتها الآلاف من المواطنين.¹

يمثل اغتيال الرئيس محمد بوضياف نقطة مفصلية في تاريخ الجزائر الحديث، فقد كان هذا الحادث بمثابة دلالة على أن الأزمة الجزائرية كانت معقدة للغاية، وأن التحديات السياسية والأمنية كانت تتطلب تغييرات عميقة في البنية السياسية والاجتماعية، ورغم محاولاته الإصلاحية، إلا أن مقتله يوضح عجز الدولة في تحقيق الاستقرار السياسي، ويؤكد على تعقيد الأزمة التي كان من المستحيل حلها عبر شخص واحد أو تدابير فردية.

ب- المصالحة الوطنية

في نهاية التسعينيات، ومع استمرار دوامة العنف الدموي التي كانت تجتاح الجزائر جراء الصراع المستمر بين الدولة والجماعات الإسلامية المسلحة، كانت الحاجة إلى إيجاد حلول عاجلة وشاملة تزداد يوماً بعد يوم، وكانت المصالحة الوطنية واحدة من أبرز الردود السياسية التي حاولت الجزائر من خلالها إعادة الاستقرار إلى البلاد، هذه المبادرة لم تكن مجرد محاولة لإنهاء النزاع السياسي، بل كانت مشروعاً اجتماعياً وأمنياً يهدف إلى علاج الجروح العميقة التي خلفتها "العشرية السوداء" والتي أدت إلى تدمير نسيج المجتمع الجزائري.

- الظروف التي أدت إلى إطلاق المصالحة: قبل نهاية التسعينيات، كانت الجزائر تعيش في حالة من الفوضى الأمنية والتدهور الاجتماعي والاقتصادي بسبب العنف المستمر، بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف في 1992، وتصاعد العنف بين الجيش والجماعات المسلحة، كانت البلاد على شفير الانهيار وكان الوضع أكثر تعقيداً بسبب العواقب الإنسانية المترتبة على الحرب الأهلية، التي أسفرت عن مئات

¹ ناصر عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 91.

الآلاف من الضحايا، والعديد من المفقودين والمشردين.

في هذا السياق، بدأ الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** الذي تولى السلطة في 1999، يطرح فكرة المصالحة الوطنية كحل نهائي لهذا الصراع المرير، كان الهدف من هذه المصالحة هو إيجاد آلية للتسوية السياسية التي تجمع الأطراف المتصارعة، سواء داخل النظام أو مع الجماعات المسلحة، ومنح فرصة للسلام بعيداً عن العنف والصراع.¹

- **قوانين الوئام المدني: البداية:** في عام 1999، أعلن الرئيس بوتفليقة عن **قانون الوئام المدني**، وهو قانون يهدف إلى إعادة إدماج المسلحين الذين قرروا التوقف عن استخدام العنف، كانت فكرة هذا القانون تتمثل في تقديم العفو لبعض الجماعات المسلحة التي تقبل بالاستسلام والعودة إلى الحياة المدنية مقابل إنهاء العنف، وبموجب هذا القانون، تم إعفاء المسلحين الذين تخلوا عن أساليبهم العنيفة من العقوبات الجنائية، وهو ما اعتُبر خطوة هامة نحو إنهاء الصراع.

ولكن رغم الجهود المبذولة في هذا الصدد، كان هناك تحفظات من بعض الأطراف السياسية والمجتمعية، خاصة تلك التي كانت ترى أن هذا العفو قد يشجع على الإفلات من العقاب، ويعطي الجماعات المسلحة الفرصة للتمتع بمزايا دون تحمل عواقب أفعالهم.²

- **ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: خطوة أوسع:** مع مرور الوقت، وتزايد القلق من استمرار حالة الانقسام داخل المجتمع الجزائري، قررت الدولة التوسع في محاولات المصالحة من خلال ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي تم تبنيه في 2005، هذا الميثاق كان يمثل أكثر من مجرد قانون للعفو، بل كان خطة شاملة لتهدئة الوضع الاجتماعي والسياسي في الجزائر، وعودة بناء الثقة بين الدولة والشعب بعد

¹ حسان بن عيسى، الجزائر: المصالحة الوطنية وآفاق المستقبل، الجزائر: دار الفكر العربي، 2007، ص 67.

² عبد العزيز بوتفليقة، ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: خطوة نحو المستقبل، الجزائر: دار النشر الجزائرية، 2005،

سنوات من العنف والصراع، الميثاق تضمن عدة بنود أساسية، مثل¹:

* **إعادة إدماج المسلحين**: استمر ميثاق السلم في تقديم العفو للمسلحين الذين استجابوا للنداءات بالعودة إلى الحياة المدنية، حيث تم إعطاؤهم فرصة للانخراط في المجتمع مجددًا بعد التخلص من العنف، كان الهدف من ذلك منع المزيد من التصعيد، وتشجيعهم على التخلي عن أيديولوجيات العنف.

* **تعويض الضحايا**: نص الميثاق على تخصيص تعويضات مالية وعينية للضحايا وعائلاتهم، كان هذا البند أساسيًا لإعادة بناء الثقة بين المجتمع والدولة، حيث شعر العديد من الجزائريين أنهم بحاجة إلى الاعتراف بمأساتهم وتلقي الدعم العاطفي والمالي من الحكومة.

* **المصالحة الاجتماعية**: تم العمل على برامج لإعادة بناء العلاقات بين مختلف فئات المجتمع الجزائري، التي كانت قد مزقتها سنوات من العنف والانقسام، وشمل ذلك تشكيل لجان محلية للنقاش والحوار بهدف تعزيز الوعي الوطني وتعزيز ثقافة السلم.

المطلب الثاني: فكرة تبني المصالحة الوطنية

بعد عقد من العنف الدامي والصراع المستمر خلال "العشرية السوداء"، كانت الجزائر بحاجة إلى حلول عاجلة لإخراجها من الأزمة السياسية والأمنية والاجتماعية التي ألمت بها، ظهرت العديد من الأفكار والمقترحات لحل الأزمة، تمثلت في مجموعة من المبادرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تسعى إلى تحقيق الاستقرار، وإنهاء العنف، وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

أولاً: الأفكار والمقترحات المختلفة لحل الأزمة الجزائرية

من بين أهم هذه الأفكار ما يلي:

1- الحوار السياسي مع المعارضة: كان العديد من المفكرين والسياسيين يدعون إلى ضرورة فتح باب الحوار السياسي مع الأحزاب المعارضة والجماعات الإسلامية المسلحة المتورطة في العنف، وذلك لإنهاء النزاع السياسي وتوجيه المجتمع نحو استقرار ديمقراطي.

¹ يوسف مزهود، العشرية السوداء والمصالحة في الجزائر، الجزائر: منشورات جامعة الجزائر، 2011، ص 112.

2- العدالة الانتقالية: اقترح بعض الخبراء أن يتم تبني مفهوم العدالة الانتقالية، الذي يتضمن المحاكمات العادلة للمسؤولين عن الجرائم خلال العشرية السوداء، مقابل العفو عن المسلحين الذين يتركون العنف ويعودون إلى الحياة المدنية.

3- إصلاحات اقتصادية واجتماعية: تركزت بعض المقترحات على إجراء إصلاحات اقتصادية وإدارية شاملة للتصدي لمشكلة البطالة، والفقر، وتفاوت التنمية بين المناطق، هذه الإصلاحات كانت جزءاً من التوجهات التي تدعو إلى معالجة جذور الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تفاقم العنف.

ثانياً: الظروف التي أدت إلى تبني المصالحة الوطنية

في أعقاب سنوات من العنف، أصبحت الجزائر بحاجة إلى إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وظهرت عديد العوامل التي جعلت من تبني المصالحة الوطنية أمراً ضرورياً، من أبرز هذه الظروف:

1- استنزاف الموارد البشرية والمادية: استنزف النزاع السياسي والعسكري الكثير من الموارد البشرية والمادية في الجزائر، حيث خلفت الحرب الأهلية آثاراً كبيرة على الاقتصاد الوطني، الآلاف من القتلى والجرحى والمفقودين، بالإضافة إلى نزوح جماعي للمواطنين من مناطق النزاع، جعل من الضروري البحث عن طرق لإنهاء العنف، وإعادة بناء المجتمع والاقتصاد، إن الحاجة إلى إصلاح القطاع الأمني، وإعادة بناء البنية التحتية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي كانت من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت إلى تبني فكرة المصالحة.

2- الحاجة إلى إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع: كانت الثقة بين الدولة والشعب في تدهور مستمر، ما جعل المصالحة ضرورية لاستعادة هذه الثقة، من هنا جاءت المبادرات المختلفة التي كانت تهدف إلى تقديم فرصة للجماعات المسلحة للتخلي عن العنف في مقابل العفو عنهم ودمجهم في الحياة المدنية.

ثالثاً: مبادرات المصالحة قبل 1999

قبل عام 1999، حاولت الدولة الجزائرية عدة مرات تبني مبادرات تهدف إلى تهدئة الوضع وإيجاد حلول للأزمة التي كانت تعصف بالبلاد، وعلى الرغم من بعض النجاحات المحدودة لتلك المبادرات، إلا

أنها لم تتمكن من إنهاء العنف بشكل جذري، من أبرز هذه المحاولات¹:

1- العفو الجزئي: كانت هناك محاولات عدة لإطلاق عمليات عفو جزئي للمسلحين، مثل قانون الوئام المدني الذي أقره النظام الجزائري في 1995، والذي منح العفو لمن يقررون التخلي عن العنف، ورغم أنه قد أدى إلى عودة بعض المسلحين إلى الحياة المدنية، إلا أن هذا القانون لم ينجح في إنهاء النزاع بشكل كامل، حيث استمر العنف في بعض المناطق.

2- الحوار مع الجماعات المسلحة: كما طرحت الدولة فكرة الحوار مع بعض الجماعات المسلحة، مثل الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) والجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) في محاولة للبحث عن مخرج سياسي للأزمة، إلا أن هذه المبادرات كانت تفتقر إلى الشفافية والجدية، كما أن تدهور الأوضاع الأمنية جعل هذه المحاولات غير مجدية في كثير من الأحيان.

3- نجاحات محدودة: على الرغم من بعض النجاحات المحدودة في إقناع بعض المجموعات المسلحة بالتخلي عن العنف، إلا أن هذه المبادرات لم تتمكن من إيقاف التدهور الشامل للأوضاع الأمنية في البلاد، كانت العمليات الإرهابية لا تزال تشكل تهديدًا خطيرًا، مما أعاد التساؤل حول إمكانية إيجاد حلول دائمة للأزمة.

رابعاً: تبني المصالحة الوطنية كخيار استراتيجي بعد عام 1999

في عام 1999، مع انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بدأت الجزائر تأخذ منعطفًا جديدًا في التعامل مع الأزمة، أعلن بوتفليقة في حملته الانتخابية عن عزمه على تبني المصالحة الوطنية كحل استراتيجي ينهي دوامة العنف ويعيد الاستقرار إلى البلاد، كان بوتفليقة يدرك أن الجزائر بحاجة إلى تحرك عاجل لإنهاء الصراع والتخفيف من آثار الحرب الدموية التي خلفت أكثر من 150,000 قتيل وآلاف المفقودين.²

¹ حسان بن عيسى، مرجع سابق الذكر، ص 67.

² يوسف مزهود، مرجع سابق الذكر، ص 112.

الدعوة إلى المصالحة الوطنية: مباشرة بعد انتخابه، دعا بوتفليقة إلى إطلاق مبادرة المصالحة الوطنية التي تضمنت تشريع قانون الوئام المدني الذي أقر في عام 1999، هذه المبادرة كانت تهدف إلى العفو عن المسلحين الذين قرروا التخلي عن العنف، وإعادة دمجهم في المجتمع، بينما تعهدت الحكومة بتقديم الدعم المالي والعيني للمجتمع المتضرر من العنف.

خامسا: ندوة الوفاق الوطني

في خطوة إضافية نحو المصالحة، أُقيمت ندوة الوفاق الوطني في عام 2001، وهي محاولة لتوحيد القوى السياسية والمجتمعية حول فكرة المصالحة الشاملة، شاركت في هذه الندوة العديد من الأحزاب السياسية والنشطاء المدنيين، وركزت المناقشات على كيفية إعادة بناء الثقة بين الأطراف المتصارعة، كان الهدف من الندوة وضع إطار عام للمصالحة يضمن عودة الحياة السياسية إلى طبيعتها، ويعزز من الدور الدستوري للدولة، ويمنح المزيد من الحقوق للمجتمع المدني. وقد تطرقت ندوة الوفاق الوطني إلى القضايا الحاسمة مثل¹:

- العدالة الانتقالية: ضرورة معالجة الملفات المتعلقة بضحايا العنف وتعويضهم بشكل عادل.
 - الشفافية: أهمية توفير الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية.
 - المشاركة السياسية: العمل على تعزيز مشاركة جميع القوى السياسية في صنع القرار الوطني.
- إن تبني المصالحة الوطنية في الجزائر كان الخيار الاستراتيجي الذي ساعد البلاد على الخروج من دوامة العنف التي استمرت لعقد من الزمن، ورغم أن المبادرات السابقة لم تتمكن من معالجة الأزمة بشكل جذري، فإن المبادرة التي تبناها الرئيس بوتفليقة بعد انتخابه، ومن خلال القوانين والندوات التي أُقيمت، ساهمت في إعادة بناء الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، إلا أن التحديات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي كانت جزءاً من جذور الأزمة لا تزال تتطلب مزيداً من الإصلاحات لضمان مستقبل مستقر

¹حسان بن عيسى، مرجع سابق الذكر، ص 79.

للجزائر.¹

المبحث الثالث: المبادئ الأولى للمصالحة الوطنية

تدهورت الأوضاع بالجزائر خلال فترة تسعينيات القرن الماضي إلى مستويات غير مسبوقة، نتيجة للدمار الشامل الذي أصاب البنية التحتية والاقتصاد الوطني، إلى جانب الارتفاع الكبير في أعداد الضحايا من مختلف فئات المجتمع، فقد خلف الإرهاب وراءه خسائر بشرية جسيمة، هذه الأزمة دفعت بالسلطات الجزائرية إلى تبني مجموعة من الاستراتيجيات لترميم الوضع، ومن أبرز الحلول التي اعتمدتها الدولة هي اتخاذ تدابير أمنية مكثفة، بالتركيز على إستراتيجية سياسية شاملة وكان من أهمها إصدار "قانون الرحمة" بالتزامن مع تعديلات في قانوني العقوبات والإجراءات الجزائية ثم قانون الوئام المدني وصولاً إلى المصالحة الوطنية.

المطلب الأول: قانون الرحمة

في عام 1995 وتحديداً في فترة كانت الجزائر تعيش فيها أزمة أمنية وسياسية عميقة نتيجة للمواجهة المستمرة بين الجيش والجماعات المسلحة في العشرية السوداء، أصدرت الحكومة الجزائرية قانون الرحمة، الذي كان بمثابة نقطة تحول رئيسية في الصراع الدامي، هذا القانون الذي ارتكز على مبدأ العفو، جاء كأحد المحاولات الحكومية للتقليل من حدة العنف والبدء في عملية المصالحة الوطنية، وقد تم تصميمه كمكافأة أولئك الذين قرروا التخلي عن العنف والانخراط في مسار السلم، وذلك من خلال منحهم فرصة لعودتهم إلى الحياة المدنية من دون ملاحقة قضائية، بشرط ألا يكونوا قد تورطوا في جرائم خطيرة مثل القتل أو الاغتصاب.²

بعد انتهاء ندوة الوفاق الوطني دون تحقيق أهدافها المرجوة، واكتفائها بالمصادقة على أرضية الوفاق الوطني، استعاد المجلس الأعلى للأمن صلاحية تعيين رئيس الدولة والتي كانت ضمن اختصاصات

¹ سفيان نجيب، العدالة الانتقالية في الجزائر: بين العفو والعدالة، الجزائر: دار النشر العالمية، 2009، ص 98.

² حسن سويقي، الجزائر: من الحرب الأهلية إلى المصالحة الوطنية، الجزائر: دار التنوير، 2016، ص 112.

الندوة، ونتيجة لذلك تم تعيين الجنرال المتقاعد "اليامين زروال" رئيسا للدولة في عام 1994، وقد اعتمد على سياسة الحوار مع الأطراف السياسية، مستلهما توجهاته من المخرجات التي تم الاتفاق عليها في ندوة الوفاق الوطني.¹

قام الرئيس الأسبق اليامين زروال بإصدار قانون الرحمة في محاولة لحقن الدماء والسماح للشباب بالعودة إلى حضن المجتمع، حيث جاءت تدابير الرحمة بموجب الأمر الرئاسي رقم: 95-12 الصادر في: 25 فيفري 1995 القائم على أحكام المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات.²

يتضمن القانون فئة مختصة وهي التي تورطت بالانتماء إلى الجماعات الإرهابية الخارجة عن النظام العام للدولة، وهي التي تستخدم الدين كعامل لتكفير الدولة والمجتمع و إعلان الحرب عليهما، حيث اعتبر القانون الإرهابيين على أنهم مجرمون، ولكنهم ضالين عن سبيل القانون والحق والدين، وعلى هذا الأساس وجب عليهم التوبة إلى الله والاستفادة من تدابير قانون الرحمة الذي جاء كفرصة ليمنحهم عدم المتابعة القضائية، وهذا يشترط إعلانهم التوبة النهائية وعدم الرجوع إلى الجرائم التي كانوا يصعد الانخراط فيها ما لم يتورطوا في أعمال قتل، أو أعمال مسببة إعاقة كاملة للأشخاص.

بعد تولي الجنرال اليامين زروال رئاسة الدولة، شرع في إعادة هيكلة مؤسسات الدولة لتحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي، حيث بدأ بتتصيب المجلس الوطني الانتقالي الذي ضم 178 مقعدا من أصل 200، بينما ظل 22 مقعدا شاغرا وهذا بسبب مقاطعة بعض الأحزاب للندوة ورفضها الاعتراف بشرعية النظام، إلى جانب ذلك أعاد الرئيس تفعيل المؤسسات المنتخبة كالمجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، والمجالس البلدية والولائية، مما ساهم في سد الفراغ المؤسسي الذي عانت منه البلاد، وقد تترجم هذا التقدم في إقبال الشعب الجزائري الواسع على الانتخابات لاختيار ممثليهم بحرية وشفافية، أما على

¹ مفتاح رمضان، "الآليات السياسية لمعالجة العنف السياسي في الجزائر 1992-2007"، رسالة ماجستير، كلية العلوم

السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011، ص 83.

² الأمر الرئاسي رقم: 95-12 الصادر في: 1995/02/25، الجريدة الرسمية، ورد على الرابط:

<http://www.jordp.dz/har/indesc.htm>

الصعيد السياسي فتبنى الرئيس اليمين زروال قانونا جديدا للأحزاب بهدف تطهير الساحة الحزبية وتنظيمها، مما أدى إلى تصفية الأحزاب الضعيفة التي تفتقر إلى قاعدة شعبية حقيقية، وفي الوقت نفسه تم بناء مؤسسات هامة كانت الدولة بحاجة إليها مثل مجمع اللغة العربية، المجلس الأعلى للتربية، والمرصد الوطني لحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات التي جاءت استجابة لاحتياجات المجتمع الجزائري في ظل التعددية الحزبية والاقتصاد الحر.¹

شمل قانون الرحمة نصوصاً تحدد الفئات المستفيدة من العفو، فقد تم منح العفو للمسلحين الذين لم يتورطوا في جرائم قتل أو اغتصاب، بينما تم استثناء أولئك الذين ارتكبوا جرائم غير قابلة للعفو، مثل عمليات القتل الجماعي أو الاعتداءات الجنسية، كان على هؤلاء المسلحين الذين قرروا الاستفادة من القانون التوبة عن أعمالهم العنيفة والعودة إلى الحياة المدنية، بالإضافة إلى توقيع تعهد بعدم العودة إلى ممارسة العنف في المستقبل، ووفقاً للقانون كان الهدف الرئيسي هو إعادة إدماج هؤلاء الأفراد في المجتمع بشكل تدريجي، وذلك عبر إشراكهم في برامج تدريبية اجتماعية وثقافية تدعم التعايش السلمي.²

يستمد قانون الرحمة شرعيته من القيم التي أرسنها الثورة الجزائرية كما وردت في بيان أول نوفمبر 1954، كرد فعل على المتغيرات السياسية والاجتماعية بعد أحداث أكتوبر 1988، مع تركيز خاص على المادتين 8/74 و 115، اللتان تؤكدان أهمية العدالة والرحمة كجزء من المنظومة التشريعية.³

واستجابة للظروف الأمنية الاستثنائية في تلك الفترة، صدر الأمر رقم: 95/12 المؤرخ في: 25 رمضان 1415هـ، الموافق لـ: 25 فيفري 1995 والذي يهدف إلى إرساء أسس قانونية لتدابير الرحمة،

¹ جورج الراسي، الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات، بيروت: دار الجديد، 1998، ص 414.

² طه يوسف، العشرية السوداء: السياسات الحكومية في مواجهة الإرهاب، ط2، بيروت: دار اليمامة، 2018، ص 205.

³ أحمد كربوش، مكانة الأساليب السلمية في معالجة الأزمة الأمنية في الجزائر: الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017/2018، ص 150.

مع تحديد الشروط والإجراءات التطبيقية الموجهة للأشخاص المتورطين في قضايا الإرهاب والتخريب.¹ ويعد قانون الرحمة إحدى النتائج المباشرة التي أعلنها الجيش الإسلامي للإنقاذ بتاريخ الفاتح من أكتوبر سنة 1997 عقب مفاوضات سرية دامت سنتين بين السلطات السياسية وقيادة الجماعة، وقد أسفرت تدابير هذا القانون عن استجابة أكثر من 500 مسلح.² وصدر كخطوة تهدف إلى إتاحة الفرصة لحاملي السلاح للتخلي عن سلاحهم والعودة إلى الحياة المدنية من خلال إعادة إدماجهم في المجتمع. كما قام السيد عبد العزيز بوتفليقة في وقت لاحق بتوقيف المتابعات القضائية وإبطال الدعوى العمومية، في حق جميع العناصر الذين تخلوا عن الأعمال المسلحة وهذا في إطار قانون الرحمة.³

المرسوم التشريعي رقم: 95-12 المؤرخ في: 25 فيفري 1995

1- صدر "قانون الرحمة" بموجب المرسوم التشريعي رقم: 95-12 المؤرخ في: 25 فبراير 1995،⁴ والذي يعتبر الأساس القانوني الذي أطلق مبادرة المصالحة الوطنية في الجزائر بعد العشرية السوداء، يحتوي هذا القانون على مجموعة من البنود التي تهدف إلى السماح للمسلحين الذين لم يرتكبوا جرائم كبيرة مثل القتل الجماعي أو الاغتصاب، بالتخلي عن العنف والعودة إلى المجتمع من خلال العفو عنهم.

2- شروط استفادة المسلحين من العفو

حدد المرسوم التشريعي شروطاً واضحة للاستفادة من العفو بموجب "قانون الرحمة"، من أبرزها:

¹ عبد المجيد عمراني، نداء إلى حضارة واحدة عالم واحد، بيروت: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020، ص 133.

² سرحان رعاش، مرجع سابق الذكر، ص 142.

³ عبد المجيد دروش، "خيار المصالحة الوطنية لمواجهة العنف السياسي في الجزائر"، مجلة حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 01، المجلد 10، 2018، ص 178.

⁴ المرسوم التشريعي رقم: 95-12 المؤرخ في: 25 فبراير 1995 المتضمن القانون الأساسي الذي شكل الإطار القانوني لقانون الرحمة في الجزائر.

أ- أن يتخلوا عن النشاط المسلح: حيث يجب على الأفراد الراغبين في الاستفادة من العفو أن يعلنوا رسميًا تخليهم عن النشاط الإرهابي.

ب- تسليم الأسلحة: كان شرطًا أساسيًا للمشاركة في هذا العفو تسليم الأسلحة التي كان يستخدمها المسلحون في عملياتهم.

ج- عدم تورطهم في جرائم فظيعة: تم استبعاد من ارتكبوا جرائم القتل الجماعي أو الاغتصاب أو التفجيرات الإرهابية الموجهة ضد المدنيين أو المرافق الحيوية من الاستفادة من العفو.

د- التعهد بعدم العودة للنشاط الإرهابي: كان يتعين على المستفيدين توقيع تعهد بعدم العودة إلى النشاط المسلح والتعاون مع السلطات الأمنية في استعادة الأمن في البلاد (المادة: 05 من المرسوم التشريعي رقم: 95-12).

هـ- الأشخاص الذين ارتكبوا أعمال قتل عمد أو إيذاء جماعي.

و- تطبيقات عملية لقانون الرحمة

منذ إصدار القانون، قامت الحكومة الجزائرية بتطبيقه من خلال استقطاب العديد من المسلحين الذين سلموا أنفسهم طوعًا للسلطات، وقد أسهم هذا التطبيق في تراجع مستوى العنف في البلاد، حيث انخفضت الهجمات الإرهابية بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من التسعينيات.

ي- المساهمة في مبادرات المصالحة الوطنية

لم يكن قانون الرحمة إلا خطوة أولية نحو تحقيق مصالحة وطنية واسعة، حيث تم بعد تطبيقه اعتماد "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" في عام 2005، وقد ساهم هذا الميثاق في تعزيز السلم الاجتماعي، رغم أن بعض القضايا المتعلقة بالعدالة الانتقالية ظلت موضوعًا للنقاش على مر السنوات.¹

¹ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية (2005): الوثيقة التي تم تبنيها بعد تطبيق قانون الرحمة من أجل تعزيز عملية

2- أهداف قانون الرحمة:¹

تختصر أبرز أهداف قانون الرحمة في النقاط التالية:

- أ- تسعى السلطات الجزائرية إلى تجاوز إحدى المراحل الحساسة في تاريخها من خلال العمل على تطهير الأجواء العامة، وتهيئة الظروف أمام كافة أفراد الشعب للتعبير عن آرائهم بطرق سلمية.
- ب- العمل على إعادة الأمن والاستقرار، ودفع عجلة النمو والازدهار للمجتمع مع استعادة هيبة الدولة وكرامتها وضمان الالتزام بسيادة القانون واحترامه.
- ج- إتاحة الفرصة لجميع الجزائريين من المشاركة في بناء الوطن مع التمسك بالقيم الدينية والروحية التي تتسم دوماً بالوسطية، التراحم، وقيم الخير والعطاء.
- د- نظراً لأن الإرهاب ظاهرة دخيلة وغير مألوفة في مجتمعنا، بات من الضروري تسريع وتيرة تكيف القوانين بما في ذلك تطوير الأدوات القانونية والإجراءات المطبقة، وقد تبين أن العقوبات المفروضة على مرتكبي الجرائم الإرهابية والتخريبية مهما كانت صارمة فإنها لا تكفي وحدها للقضاء على هذا العنف الوحشي.
- هـ- دعم وتشجيع عودة الأشخاص التائبين الذين واجهوا السلطات العامة وارتكبوا أفعالا تصنف ضمن الأعمال الإرهابية.

3- اللجان المختصة

تم تشكيل لجان مختصة بموجب المرسوم التشريعي لدراسة ملفات الأشخاص الراغبين في الاستفادة من العفو، تضم هذه اللجان ممثلين من مختلف الأجهزة الأمنية والقضائية، وتختص بتقييم سلوك المتقدمين ومدى التزامهم بشروط العفو، كانت اللجان تقوم بالتحقيق في خلفيات المسلحين لتحديد ما إذا كانوا قد شاركوا في جرائم كبيرة تستدعي استبعادهم من الاستفادة من هذا العفو أم لا.

¹ ياسين جبيري، العدالة الانتقالية في ميثاق المصالحة الوطنية الجزائري دراسة مقارنة، مرجع سابق الذكر، ص 134.

4- البرامج الموازية لإعادة التأهيل

نص المرسوم التشريعي رقم: 95-12 على إنشاء برامج خاصة لإعادة تأهيل المسلحين الذين تم قبولهم في عملية العفو، شملت عدة برامج أهمها:

أ- **الدعم النفسي والاجتماعي:** توفير الاستشارات النفسية للمسلمين الذين عادوا إلى الحياة المدنية من أجل مساعدتهم في التأقلم مع الحياة بعد سنوات من العنف.

ب- **الدعم الاقتصادي والاجتماعي:** توفير فرص عمل أو برامج تدريب مهني للمستفيدين من العفو لضمان اندماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل فعال.

5- الاستثناءات من العفو

استثنى المرسوم التشريعي 95-12 فئات معينة من الاستفادة من العفو، شملت هذه الفئات¹:

أ- الأشخاص الذين شاركوا في مجازر جماعية.

ب- مرتكبو جرائم الاغتصاب أو التفجيرات الإرهابية ضد المدنيين أو المنشآت الحيوية.

أدى "قانون الرحمة" إلى تقليص حدة العنف في الجزائر بشكل كبير، حيث بدأ العديد من المسلحين في اتخاذ قرار بالاستفادة من العفو والاندماج في المجتمع مرة أخرى، كان لهذه الخطوة أثرا كبيرا في تقليل عدد الهجمات المسلحة في مختلف أنحاء البلاد، إلا أن الانقسامات السياسية والاجتماعية التي خلفتها العشرية السوداء ظلت قائمة لفترة طويلة بعد صدور القانون، فقد شعر البعض أن المصالحة لم تكن شاملة بما فيه الكفاية، وأن عملية العفو قد تكون غير عادلة بالنسبة للضحايا الذين فقدوا ذويهم في أعمال العنف.

¹ المرسوم التشريعي رقم: 95-12 المؤرخ في: 25 فبراير 1995 المتضمن القانون الأساسي الذي شكل الإطار القانوني

لقانون الرحمة في الجزائر.

ومن جهة أخرى، كانت هذه المبادرة بمثابة تجسيد لعملية التحول في السياسات الجزائرية بعد سنوات من القتال والصراع الداخلي، فقد حاولت الدولة الجزائرية من خلال هذا القانون تأكيد رغبتها في استعادة وحدة الشعب الجزائري وتحقيق المصالحة الوطنية، رغم التحديات التي واجهتها في تنفيذ هذه المبادرة.¹

في المقابل لاقى "قانون الرحمة" ردود فعل متفاوتة من مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية في الجزائر، فمن جهة رأت الحكومة في القانون خطوة ضرورية لإعادة الاستقرار إلى البلاد وإغلاق صفحة العنف الطويلة التي خلفت مئات الآلاف من القتلى والمفقودين، كما اعتبرت الحكومة أن تطبيق هذا القانون سيكون له تأثيرا إيجابيا على إعادة بناء العلاقات بين الأطراف المتنازعة وعلى تعزيز الاستقرار الداخلي.

واجه القانون معارضة شديدة من قبل بعض الأطراف السياسية التي اعتبرت أن العفو عن المسلحين الذين ارتكبوا أعمال عنف كان بمثابة إقرار بوجودهم وشرعنة لممارساتهم، في المقابل كان هناك العديد من الأشخاص في المجتمع الجزائري الذين اعتبروا هذا العفو بمثابة خطوة نحو تحقيق السلم الاجتماعي، خاصة في ظل الأوضاع الأمنية المزرية التي كان يعاني منها المدنيون.²

يُعد "قانون الرحمة" الصادر في: 25 فبراير 1995 بموجب المرسوم التشريعي رقم: 95-12 من أبرز المبادرات القانونية التي اعتمدتها الجزائر في سياق إعادة بناء البلاد بعد العشرية السوداء، هذا القانون الذي جاء في وقت كانت فيه البلاد تعاني من آثار النزاع المسلح والفوضى الأمنية، مثل خطوة هامة نحو تهدئة الأوضاع وتخفيف حدة العنف، من خلال إتاحة الفرصة للمسلحين الذين لم يتورطوا في جرائم جسيمة لتسليم أنفسهم والعودة إلى المجتمع.

¹ كمال سعيداني، قانون الرحمة وأثره في الحلول السياسية للأزمة الجزائرية، القاهرة: مؤسسة البحوث الإستراتيجية، 2020، ص 157.

² منصور نصر الدين، مصالحة أم تصفية حسابات؟ دراسة في قوانين العفو الجزائرية، الجزائر: دار الكتب، 2017، ص 135.

رغم التحديات التي رافقت تطبيقه، فقد أسهم قانون الرحمة في تقليص عدد الهجمات الإرهابية، وفتح المجال للعديد من المسلحين للاندماج في الحياة المدنية، الأمر الذي كان له تأثيرا إيجابيا على استعادة الأمن والاستقرار النسبي في البلاد، كما ساعد هذا القانون على تعزيز الثقة بين المواطنين والدولة، وفتح الطريق لمبادرات مصالحة وطنية أوسع مثل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في 2005، إلا أن تطبيق قانون الرحمة لم يكن خالياً من الانتقادات، فقد تم تسليط الضوء على بعض القضايا المتعلقة بالعدالة الجنائية وحقوق الضحايا، إذ اعتبر البعض أن العفو عن المسلحين قد يساهم في إضعاف العدالة ويعزز من حالة الإفلات من العقاب، وبالرغم من ذلك، يبقى هذا القانون خطوة كبيرة نحو تحقيق مصالحة داخلية في البلاد.

وفي النهاية، فإن "قانون الرحمة" يعد نموذجاً فريداً للتعامل مع النزاعات الداخلية، حيث جسّد محاولات الجزائر للانتقال من مرحلة العنف إلى مرحلة السلم الاجتماعي، كما شكل أداة فاعلة في إطار الجهود الوطنية لتحقيق الاستقرار، ومع مرور الوقت أصبح هذا القانون جزءاً من الذاكرة الوطنية الجزائرية، ومؤشراً على قدرة الدولة على استعادة الأمن والعيش المشترك بعد سنوات من الصراع المرير.

المطلب الثاني: قانون الوئام المدني

لقد كان لقانون الرحمة أثرا بالغ الأهمية وآثارا إيجابية على بعض الشباب، فأدى إلى توبة الكثير لكن ليس بالشكل الذي يجعل الشعب الجزائري ينهي معاناته مع آثار الإرهاب والإجرام فتأزم وضع الجزائر أكثر.

هنا باشر الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة بعدما أدى اليمين الدستورية بطرح سياسة "الوئام المدني"، حيث أعلن رسميا في خطابه يوم 29 ماي 1999 على تبنيه سياسة جديدة تقوم على مبدأ المسامحة لصالح المسلحين والذين يرغبون في التوبة فقال: " فما لشعبنا من إيمان عميق يقيم التسامح وحب الخير، أتوجه رسميا إلى من عاد إلى الله والوطن وسواء السبيل، وأؤكد بصفة رسمية أنني مستعد تمام الاستعداد للإقبال عاجلا على اتخاذ التدابير التي تسمح لهم بالعودة الكريمة إلى أحضان أمتهم في

كنف احترام قوانين الجمهورية".¹

أصدر رئيس الجمهورية السابق هذا القانون، وصادق عليه المجلس الشعبي الوطني بـ 288 صوتا مؤيدا، وامتنع 16 عضوا على التصويت، أما بالنسبة لمجلس الأمة فقد صوت بـ 131 صوتا مؤيدا، بينما امتنع 5 أعضاء من التصويت، ثم بعد ذلك قام رئيس الجمهورية السابق بإجراء استفتاء شعبيا من أجل تعزيز سيادة الشعب وإبعاد الحجب الباطلة التي تمس بمصداقية البرلمان بغرفتيه، وفي يوم 16 سبتمبر 1999 تم المصادقة على مشروع القانون حول الوئام المدني وكانت نتائجه بتصويت الشعب "بنعم" وكانت النسبة 98,6 %.²

كان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة يعتمد على طريقة المرحلية في معالجته للأزمة الجزائرية، حيث انطلق من قانون الرحمة ثم الوئام المدني والعفو الرئاسي الخاص، ثم بعد ذلك ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، حيث أنه حاول من خلال هذا الميثاق تكملة النقائص التي تركها قانون الرحمة. تضمن هذا المشروع مجموعة من القواعد المتعلقة بالأشخاص المذكورين في المادة الأولى من القانون 99-08 والمتعلق باستعادة الوئام المدني، حيث أن هذه القوانين تحدد حقوقهم وواجباتهم، وكذلك الإجراءات المتبعة للاستفادة من هذا القانون.

بالاستناد إلى أحكام المادة الثانية من قانون الوئام المدني، يمكن للأشخاص الواردين في المادة الأولى أعلاه الاستفادة وفقا للشروط المنصوص عليها في قانون الوئام المدني من أحد التدابير التالية:

- الإعفاء من المتابعات الجزائية.
- وضع العقوبات رهن الإرجاء.
- تخفيض العقوبات، وذلك في إطار جهود تعزيز المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

¹ كلمة رئيس الجمهورية، "خطاب إلى الأمة"، الجزائر: السبت 29 ماي 1999، على الرابط:

http://www.etmouradia.dz/arab/president_recherche/reccherche.htm

² عبد المجيد درويش، مرجع سابق الذكر، ص 180.

أولاً: الإعفاء من المتابعات

بالرجوع إلى أحكام المواد 03 و 04 و 05 من القانون رقم: 99-08 يتضح أنّ الأشخاص الذين يمكنهم الاستفادة من الإعفاء من المتابعات القضائية يتمّ تحديدها بشكل حصري وهم على النحو التالي:

- الأفراد المنتمون إلى إحدى المنظمات المذكورة في المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات،¹ سواء كان هذا داخل الوطن أو خارجه، بشرط الالتزام بعدم ارتكاب أو المشاركة في أي من الجرائم الواردة في المادة 87 مكرر من قانون العقوبات.

وبمجرد قيام المتهمين بمثلهم أمام السلطات المختصة وإتباع الإجراءات المحددة للحصول على الإعفاء من المتابعة، يتولى وكيل الجمهورية اتخاذ قرار بحفظ الملف، وذلك بعد التأكد من استيفائهم لجميع الشروط القانونية اللازمة للإعفاء وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون الوئام المدني.²

وبناءً على تلك المعطيات، يلاحظ أنّ الإجراءات التي جاء بها هذا القانون، ممتدة من داخل إقليم الجزائر إلى خارجه وهو ما لم يتطرق إليها صانع القرار في قانون الرحمة.

وبمقتضى المادة 04 من قانون الوئام المدني، يتمّ الإعفاء من المتابعة القضائية جميع الأشخاص الذين لديهم أسلحة أو متفجرات أو وسائل أخرى وسلّمها تلقائياً إلى السلطات المختصة.³

وبموجب المادة 05 من قانون الوئام المدني، فإنّ الأشخاص المستفيدون من أحكام المادة 03 و 04، فإنهم يحرمون ولمدة 10 سنوات، يبدأ حسابها من تاريخ صدور قانون الإعفاء من المتابعات، من بعض

¹ تنص المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات ما يلي: يعاقب بالسجن المؤبد كل من ينشئ أو يؤسس أو ينظم أو يسير أية جمعية أو تنظيم أو جماعة منظمة، يكون غرضها أو تقع أنشطتها تحت طائلة أحكام المادة 87 مكرر من هذا الأمر.

² مقام عبد القادر ، ثقافة السلام: قانون استعادة الوئام المدني في الجزائر نموذجاً، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2005، ص 109.

³ نادية قاسم، "الإرهاب بين التشريع الجزائري والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2014/2015، ص 255.

الحقوق المدنية والسياسية، كالحق في الانتخاب أو الترشح، ومن حمل أي وسام.¹

ثانيا: الوضع رهن الإجراء

يشير الوضع رهن الإجراء حسب المادة 06 من القانون رقم: 99-08، إلى التأجيل المؤقت للمتابعة القضائية للأشخاص المعنيين لفترة محددة، وهذه الفترة تهدف إلى التأكد من استقامة الشخص الخاضع لهذا القانون، وحثه على الابتعاد عن أي ممارسات من شأنها أن تهدد استقرار الدولة، وبناء على هذا فإن الإجراء قد يعتبر فرصة لتقويم السلوكيات، حيث أنه لا يعتبر إدانة نهائية، وإنما يعتبر خطوة لاستعادة الثقة وإعادة الاندماج الاجتماعي، وتعتبر لجنة الإجراء الجهة المسؤولة عن متابعة هذا الوضع طبقا للمادة 15 من نفس القانون، وتتكون هذه اللجنة من النائب العام المختص بالجانب الإقليمي بصفته رئيسا، ممثل عن وزير الدفاع الوطني، ممثل عن وزير الداخلية، قائد مجموعة الدرك الوطني للولاية، رئيس الأمن الولائي، نقيب المحامين أو ممثله المؤهل.²

نجد أن هذه الآلية تعكس الرغبة في تحقيق المصالحة الوطنية وتحمل في طياتها رسالة ازدواجية، الأولى تتمثل في السعي لإدماج الأفراد المتورطون في مختلف الأنشطة المهددة لاستقرار الدولي وهذا ما يساهم في إعادة تأهيلهم ومنحهم الفرصة للإدماج مرة أخرى، والثانية تتمثل في الدور الذي تقدمه اللجنة التي تتكون ممثلين عن السلطات الأمنية والقضائية، بحيث أن هذا القانون لن يتحول إلى تهاون مع الأمن الوطني، ولكنه موجه نحو استعادة الاستقرار السياسي بشكل تدريجي وآمن، وهذا ما يحدث توازنا بين الوضع رهن الإجراء وإعادة التأهيل لضمان الالتزام بالقوانين المنصوص عليها.

وحدد القانون رقم 99-08 السابق ذكره، الأشخاص المستفيدين من تدابير الإجراء وهم محددون بموجب المواد 07 و 08 من نفس القانون، وهم الأفراد السابق انتمائهم إلى إحدى المنظمات المذكورة في

¹ رضا بابا علي، "الطبيعة القانونية لإجراءات قانون الوئام المدني"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر ،

2013/2014، ص108.

² أنظر المواد 06-15 من القانون رقم: 99-08، المتعلق باستعادة الوئام المدني.

المادة 87 مكرر³ من قانون العقوبات، الذين أشعروا السلطة بتوقفهم عن جميع النشاطات الإرهابية والتخريبية وتم حضورهم تلقائيا، فرادى وجماعات،¹ وكذلك الأشخاص الذين انتموا سابقا إلى إحدى المنظمات المذكورة في المادة 87 مكرر³ من قانون العقوبات، الذين لم يرتكبوا جرائم القتل الجماعي، ولم يستعملوا المتفجرات في الأماكن العمومية.²

حدد المشرع الجزائري في قانون الوئام المدني فترة الاستفادة من الوضع رهن الإرجاء، وهذا يدل على الإستراتيجية المدروسة التي تهدف إلى تحقيق السلم، والتعايش بين الأفراد المنخرطين في الأنشطة الإجرامية، وبين الحكومة مع النظر في تورط هؤلاء الأفراد في الأعمال الإرهابية ومدى تهديدهم للأمن العام، وعلى هذا الأساس تم تحديد مدة العقوبة بناء على نوع الجريمة المرتكبة.

1- ستة أشهر بالنسبة للأشخاص الذين كانوا ينتمون إلى الجماعات الإرهابية:

تشمل هذه الفئة الأشخاص الذين انخرطوا في أعمال إجرامية سواء كانوا قد ارتكبوا أفعالا إرهابية أو لا، لكن هؤلاء الأشخاص قد يكونون شاركوا في أعمال تهدد استقرار الدولة لذلك تم تحديد مدة أطول لهذا الإجراء، وهذا من أجل تقييم مدى جديتهم لإعادة تأهيل أنفسهم واندماجهم في المجتمع.

2- ثلاثة أشهر بالنسبة للأشخاص الذين ينتمون إلى جماعات إرهابية ولكن لم يرتكبوا جرم النقتيل الجماعي ولم يستخدموا المتفجرات في الأماكن العامة، وعلى هذا الأساس يعتبر المشرع أن هؤلاء الأفراد قد شاركوا في أنشطة إرهابية لكنها غير خطيرة وغير مؤثرة على الأمن الوطني، وتم تحديد مدة ثلاثة أشهر لإثبات توبتهم والعودة إلى المجتمع في فترة قصيرة إلا أنهم مراقبون للتحقق من سلوكياتهم والتزاماتهم.³

¹ المادة 07 من القانون رقم: 99-08، المتعلق باستعادة الوئام المدني، مرجع سابق الذكر.

² المادة 08 من القانون رقم: 99-08، المتعلق باستعادة الوئام المدني، المرجع نفسه.

³ مقام عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 87.

ثالثاً: تخفيض العقوبات

نص المشرع الجزائري في الفصل الرابع من القانون: 99-08 على ظروف التخفيف في المواد 27 و 28 و 29، حيث تم تخفيف العقوبات للأفراد المرتكبين للجرائم الإرهابية وفقاً لتطبيق مجموعة من الشروط، على سبيل المثال التعاون مع السلطات أو الاعتراف بالجريمة، بحيث أن الدولة تحاول الحد من الآثار النفسية والاجتماعية للأفراد المتورطين بمقابل الالتزام بالتوبة.¹

- المادة 27: تخفيف العقوبات:

تحدثت هذه المادة على الأشخاص الذين يمكن تخفيف عقوبتهم المقررة ويكون هذا التخفيف وفقاً لمعايير معينة، ويكون التخفيف كالتالي:

* السجن لمدة اثنا عشر (12) سنة عندما يكون الحد الأقصى للعقوبة التي ينص عليها القانون الحكم بالإعدام أو السجن المؤبد.

* السجن لمدة سبع (07) سنوات عندما يتجاوز الحد الأقصى للعقوبة التي ينص عليها القانون عشر (10) سنوات وبقل عن عشرون (20) سنة.

* السجن لمدة ثلاث (03) سنوات كأقصى حد للعقوبة التي ينص عليها عشر (10) سنوات.²

- المادة 28:

نصت هذه المادة على استفادة الأشخاص المنتمين إلى إحدى المنظمات التي تم ذكرها سابقاً في

المادة 87 مكرر³ من قانون العقوبات الذين قبلوا الوضع رهن الإرجاء، وذلك وفقاً للمعايير التالية:

* السجن لمدة ثمانية (08) سنوات عندما يكون الحد الأقصى للعقوبة التي ينص عليها القانون الحكم بالإعدام أو السجن المؤبد.

* السجن لمدة أقصاها خمس (5) سنوات عند تجاوز الحد الأقصى للعقوبة التي ينص عليها القانون

¹ مقام عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 115.

² المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

عشر (10) سنوات ويقل عن عشرين (20) سنة، والسجن لمدة سنتان (02) في الحالات الأخرى.¹

- المادة 29:

تضم هذه المادة الأشخاص الذين سبق وأن انضموا إلى إحدى المنظمات الإرهابية والذين ارتكبوا جرائم القتل المتكرر والجماعي.²

أما في الفصل السادس من قانون الوثام المدني فنجد أن المشروع وضع له عنوانا وهو أحكام خاصة، والمتعلق بعدد من الفئات المستفيدين من أحكام هذا القانون، في المواد 36 و37 و38 وذكر ثلاث فئات:

الفئة الأولى: الأشخاص الذين انتموا سابقا إلى إحدى التنظيمات الإجرامية، ولكنهم لم يرتكبوا ولم يشاركوا في أي عمل إجرامي، وهذا ما نصت عليه المادة 03 من قانون العقوبات وهذه الفئة تستفيد من الإعفاء من المتابعات.

الفئة الثانية: حسب المادة 37 من قانون الوثام المدني تضم الأفراد المسجونين والمحكوم عليهم قبل أو أثناء صدور قانون الوثام المدني والذين لم يرتكبوا أية أعمال إجرامية، فالأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الفئة يمكنهم الاستفادة من الإفراج الفوري.³

الفئة الثالثة: حسب المادة 38 من القانون وتختص هذه الفئة الأشخاص المحكوم عليهم نهائيا المشاركين في أعمال اغتصاب وقتل فردي، هؤلاء الأشخاص يمكنهم الاستفادة إما من الإفراج أو من تأجيل تنفيذ العقوبة.

وخصص قانون الوثام المدني أيضا رقعة لفائدة ضحايا الإرهاب الذين سقطوا بسبب العنف الذي كان

¹ المادة 28 من الأمر: 99-08.

² رئاسة الجمهورية، القانون رقم: 99-08 المؤرخ في: 09 ربيع الأول 1420 هـ - الموافق لـ: 13 يوليو 1999 والمتعلق

باستعادة الوثام المدني، ص7.

³ المرجع نفسه، ص ص 6-7.

سائدا في البلاد في فترة التسعينات، ونصت المادة 40 من القانون على ضرورة استفادة ضحايا الإرهاب من الحقوق التالية:

* وفقا للمادة 40 يحق للضحايا أو ذويهم التقدم بالتأسيس باعتبارهم طرفا مدنيا للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تعرضوا لها سواء كانت هذه الأضرار جسدية أو معنوية، أما المادة 41 فقد نصت على إمكانية مطالبة المتضررين أو ممثليهم تقديم تعويض عن الأضرار الناتجة عن الجريمة.¹

وفي هذا السياق وبالنظر إلى المادتين 40 و 41 من قانون الوئام المدني فإن هذه المواد متعلقة بحق الضحايا وذويهم بأن يصبحوا أطرافا مدنية في القضية، وهذا قد يمنحهم القدرة على المطالبة بتعويض عن الأضرار التي تعرضوا لها، ويمكن أن يشمل هذا التعويض الأضرار الجسدية أو المعنوية وعلى سبيل المثال: الألم النفسي، وهذه المواد اسلم في ضمان تحقيق العدالة وتوفير الحماية القانونية للمتضررين.

بعد إقرار قانون الوئام المدني واعتماده رسميا، بادر رئيس الجمهورية إلى إصدار ثلاثة مراسيم تنفيذية تهدف إلى تعزيز تطبيق هذا القانون من خلال إزالة أي غموض في مختلف المواد، فضلا عن تبسيط إجراءات الاستفادة من تدابير، وهذا ما يسهل تطبيقه بشكل أكثر فعالية وسلاسة.²

المرسوم التنفيذي رقم: 99-142 الصادر بتاريخ: 20 جولية 1999 الذي حدد الإجراءات المتعلقة بتسليم مرتكبي جرائم القتل الفردي والاغتصاب وذلك للاستفادة من تدابير الوضع رهن الإجراء، يتألف المرسوم من خمسة (05) مواد تحدد بشكل منفصل المراحل التي يمر بها الأفراد المرتكبون لهذه الجرائم، ويرتبط هذا المرسوم بالمادة 08 من قانون الوئام المدني.³

¹ رئاسة الجمهورية، القانون رقم: 99-08 المؤرخ في: 09 ربيع الأول 1420، مرجع سابق الذكر، ص 8.

² الطيب بته، "دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي: 1999-2011"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2012-2013، ص 64.

³ رئاسة الحكومة، المرسوم التنفيذي رقم: 99-142 المؤرخ في: 7 ربيع الثاني 1420 الموافق لـ: 20 يونيو 1999 المحدد لكيفيات تطبيق المادة 08 من القانون رقم: 99-08 المؤرخ في: 13 جويلية 1999 والمتعلق باستعادة الوئام المدني.

ويعتبر هذا المرسوم خطوة مهمة يهدف إلى تنظيم مختلف الآليات والإجراءات لتسليم مرتكبي الجرائم للاستفادة من الوضع رهن الإرجاء، ويساهم هذا المرسوم في معالجة قضايا العدالة الانتقالية لأنه يعطي للأفراد المرتكبين جرائم خطيرة إمكانية الحصول على فرص جديدة لإعادة الاندماج والتعايش في المجتمع ضمن إطار قانوني.

المرسوم التنفيذي رقم: 99 - 143 الصادر بتاريخ: 20 جويلية 1999، المحدد للإجراءات المتعلقة بقانون الوثام المدني، وكيفية إشعار لجان الإجراء بمختلف القضايا المتعلقة بالأفراد اللذين يرغبون في الاستفادة من تدابير الوثام المدني، ويتكون هذا المرسوم من اثنان وعشرون (22) مادة تقدم تفاصيل دقيقة متعلقة بطريقة عمل لجان الإرجاء.¹

المرسوم التنفيذي رقم: 99-144 الصادر بتاريخ: 20 جويلية 1999 المتعلق بشرح طرق تعويض ضحايا الإرهاب، وهذا ما نصّت عليه المادة أربعون (40) من قانون الوثام المدني، التي حرصت على حق ضحايا الإرهاب في التعويضات.²

مثلت المراسيم التنفيذية المتعلقة بقانون الوثام المدني وخاصة المراسيم المذكورة أعلاه خطوة مهمة خاصة فيما يخص الجانب السياسي والاجتماعي، حيث أنهم يوضحون آلية عمل لجان الإرجاء التي تعتبر أساس قانون الوثام المدني، وعلى هذا الأساس فإن هذه المراسيم التنفيذية قد تمثل خطوة هامة في إطار العدالة الانتقالية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وهذا بعد الصراعات والاضطرابات التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة، وتعكس أيضا التوجه إلى تحقيق الاستقرار الوطني، وبعد دليلا على مدى التزام الدولة بتحقيق العدالة الانتقالية التي توازن بين حقوق الضحايا وحقوق الجناة، وهذا بدوره يعزز صورة

¹ رئاسة الحكومة، المرسوم التنفيذي رقم: 99-143 المؤرخ في: 7 ربيع الثاني 1420 هـ الموافق لـ: 20 يونيو 1999

المحدد لكيفيات تطبيق أحكام المواد 14-16-31-32-35 من القانون رقم: 99-08 المؤرخ في: 13 جويلية 1999

والمتعلق باستعادة الوثام المدني ، الجريدة الرسمية، العدد 48 الصادر في: 20 يوليو 1999، ص 7.

² المرجع نفسه، ص 9.

الدولة في محيطها الإقليمي والدولي، لكونها دولة تسعى إلى تحقيق السلام الداخلي والاستقرار المستدام.

رابعاً: أهداف قانون الوئام المدني: تتمثل أهداف قانون الوئام المدني في:¹

- 1- وضع حد لفترة مظلمة من حياة الجزائريين والانطلاق نحو حقبة جديدة.
 - 2- العمل على إيجاد حلول للوضع الراهن في البلاد، واستعادة الوئام المدني، مع إنهاء معاناة الأفراد الذين يعيشون في حالة انسداد، وتهيئة السبل لعودتهم إلى المجتمع بدلاً من الإضرار به.
 - 3- التوصل إلى حلول جذرية لمعالجة أسباب الاضطراب، مع إتاحة فرصة التوبة للمتورطين في الأعمال الإرهابية أو التخريبية للتوبة بشرط أن يعبروا عن رغبتهم الحقيقية في التوقف عن ممارساتهم الإجرامية.
 - 4- القضاء على منابع الفتنة وهذا يتطلب التجاوز والتسامح.
 - 5- تعزيز مبدأ الإعفاء من المتابعات القضائية وتطبيق القانون الأنسب للمتهم في إطار السعي لتحقيق إرادة سياسية تهدف إلى القضاء على الكراهية وترسيخ ثقافة الاحترام المتبادل.
- يعتبر قانون الوئام المدني نقطة انطلاق إستراتيجية أطلقها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه الحكم في سنة 1999، بهدف معالجة الأزمة الأمنية التي نشأت بعد توقيف المسار الانتخابي عام 1992، ونتيجة لذلك تحسنت العلاقات الجزائرية مع الدول العربية والأوروبية بشكل ملحوظ، حيث شهدت السنوات التي تلت عام 1999 مجموعة من الزيارات شملت رؤساء وملوك ووزراء عدة دول، وهذا ما يظهر عودة العلاقات إلى مجراها الطبيعي، وشملت أيضاً مسؤولين من مختلف الدول: فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، السعودية والسودان، أما على المستوى الإقليمي والدولي، فإنّ الجزائر قد استعادت مكانتها الدبلوماسية بقوة بعد عام 1999، حيث لعبت دوراً محورياً في تأسيس الاتحاد الإفريقي، وكانت مسرحاً لتوقيع اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا في 12 ديسمبر 2000، إضافة إلى هذا فإنّ الجزائر قد ساهمت في تبني مبادرة النيباد التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في إفريقيا، وهذا يعبر عن

¹ ياسين جبيري، مرجع سابق الذكر، ص 137.

التزامها العميق بقضايا القارة وتحقيقها للتنمية المستدامة.¹

أما على المستوى العربي والدولي، فقد استطاعت الجزائر أن تعزز مكانتها في الجامعة العربية باحتضانها للدورة 17 لمجلس وزراء الداخلية، وقامت أيضا باحتضان الملتقى الدولي حول العولمة والأمن يوم 04 ماي 2002، وبعدها الندوة الدولية حول الإرهاب يوم 26 أكتوبر 2002، ورغم الجهود والمسااعي المبذولة لتطبيق القانون إلا أن السياسة المتبعة قد تعرضت لعدة انتقادات ومحاولات لتقييم نتائجها، وأشار العديد من الخبراء والمحللين إلى أن قانون الوئام المدني قد ركز بشكل كبير على الجانب الأمني أكثر من الجانب السياسي، بالرغم من أن جوهر الأزمة الجزائرية كان سياسيا بالدرجة الأولى.²

كما ركز القانون على إعادة دمج المسلحين الذين سلموا أنفسهم مما أثار شعورا بالغال لدى فئات أخرى وخاصة أسر المفقودين وضحايا الانتهاكات، وفشل القانون في توفير مصالحة شاملة تعالج الأسباب الجذرية للصراع مما أدى إلى تهميش القضايا السياسية والاقتصادية التي ساهمت في تفاقم الأزمة.

وتعرض القانون أيضا لانتقادات دولية بسبب إغفاله معايير العدالة الانتقالية، واعتبرته بعض المنظمات الحقوقية وسيلة لتكريس الإفلات من العقاب، مما تسبب في تهميش العدالة كعنصر أساسي في تحقيق السلم.

المطلب الثالث: قانون المصالحة الوطنية

إذا كان قانون الرحمة والوئام المدني قد ركزا بشكل رئيسي على حاملي السلاح، فإن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية يسعى إلى معالجة وإصلاح العديد من الملفات المتعلقة بملف حاملي السلاح، ملف المفقودين ملف عائلات الإرهابيين، ملف المتورطين في دعم الإرهاب بالإضافة إلى ملف ضحايا المأساة

¹ الطيب بته، مرجع سابق الذكر، ص 70 .

² المرجع نفسه، ص 69.

الوطنية.¹

أولاً: تعريف المصالحة الوطنية الجزائرية

بالرغم من النجاح البارز لدعوة الرئيس بوتفليقة في دعم مشروع المصالحة الوطنية، ورغم التصويت الشعبي الساحق على استفتاء سبتمبر 2005، إلى جانب دعم مختلف القوى السياسية والمجتمعية لهذا المسعى، إلا أن التوصل إلى مفهوم واحد وواضح للمصالحة الوطنية الجزائرية ظل بعيداً نوعاً ما، ويعود ذلك إلى التباينات الفكرية والاختلافات الإيديولوجية.²

عرّف الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة المصالحة الوطنية في خطاب ألقاه بمدينة الأغواط في 24 سبتمبر 2005، خلال حملته الشعبية التي سبقت الاستفتاء على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بأنها: ثقافة وسلوك وأخلاق، وأكد أن المصالحة تتطلب وقتاً كافياً لتصفية القلوب من الأحقاد والضغائن داعياً إلى تجاوز الفترة التي كنا نخجل فيها من هويتنا الجزائرية، والتفاخر برفع الرؤوس عالياً.³

وأكد كذلك أن المصالحة الوطنية تهدف إلى إعادة بناء الروابط التي تلاشت بين أفراد المجتمع الذي عانى من تفكك الوحدة نتيجة لأعمال العنف، ووصف المصالحة بأنها عملية رسمية وسياسية تسعى إلى تعبئة جميع الأطراف لتحقيق تجديد وطني شامل، ويتطلب ذلك إصلاح مؤسسات الدولة وتنظيم المشهد السياسي وإجراء إصلاحات هيكلية لمعالجة أسباب الأزمة وإرساء علاقات اجتماعية قائمة على أسس جديدة.⁴

ويرى "أنور نصر الدين هدام" أن المصالحة التي نسعى لتحقيقها تستند إلى مبادئ إسلامية وإنسانية راسخة، تسعى إلى تضييد الجراح، والقضاء على الأحقاد، وإنهاء العنف والفساد، وفتح آفاق جديدة نحو

¹ الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة، في 2024/10/4، مقال على الرابط:

<https://www.facebook.com/permalink.php> ?

² الطيب بته، مرجع سابق الذكر، ص 78.

³ المرجع نفسه، ص 79.

⁴ المرجع نفسه، ص 80.

السلام والتنمية والحضارة، فلا يمكن تحقيق المصالحة في ظل استمرار الإقصاء والتعدي على حقوق المواطنين التي تضمنتها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية مع نهب ثرواتهم وتعطيل مصالحهم وإفسادها.¹

يشكل تحقيق المصالحة الوطنية هدفا أساسيا يعبر عنه الشعب الجزائري بصدق وإخلاص، باعتبارها أولوية قصوى لا تحتمل التأجيل خاصة في ظل التحديات التنموية المتعددة التي تواجه البلاد.² ترتكز المصالحة الوطنية التي جاءت كتكملة لمسعى الوئام المدني على مجموعة من الأفكار الأساسية، والتي صدرت في 14 أوت 2005 والذي صادق عليه الشعب بنسبة 97,38 % خلال الاستفتاء يوم 29 سبتمبر 2005.³

فالمصالحة الوطنية ظهرت كمطلب سياسي وإعلامي وشعبي، وجاءت كرد فعل على الوضع الأمني وكإستراتيجية لاحتواء الأزمة سياسيا وأمنيا، وهي تقوم على نبذ التسلح واستبداله بالحل السلمي للخروج من الأزمة لأجل استرداد الأمن والسلم الوطنيين.

وتضمن نص الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية التذكير بالعنف الذي تعرض له الشعب الجزائري، والأزمات السياسية والأمنية، وتضمن أيضا دعوة الشعب الجزائري بجميع الفئات للالتفاف حول هذا الميثاق، وسخرت الدولة الجزائرية كل المؤسسات والوسائل الإعلامية والإشهارية لإنجاح الاستفتاء والتعبير عن إيجابيات وضمانات تحقيق السلم والمصالحة الوطنية.⁴

تجسدت أهداف المصالحة الوطنية ومساعي الحوار التي نجحت مثل قانون الرحمة والوئام المدني

¹ أنور نصر الدين هدام، المصالحة الوطنية في الجزائر: خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية، جنيف: معهد الهوقار، 2007، ص 23.

² ياسين جبيري، مرجع سابق الذكر، ص 53.

³ عبد المجيد درويش، مرجع سابق الذكر، ص 181.

⁴ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وهذا ما جعل الجزائر تحقق نوعا ما استقرارا أمنيا على إثر:

- نجاح سياسة الحوار والوئام المدني نسبيا والذي استفاد العديد من أفراد الجماعات المسلحة من إجراءات العفو.
- رجوع الجزائر إلى المسار الديمقراطي.
- تم الإفراج عن قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وبعد فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في رئاسات 08 أبريل 2004، دخل مشروع المصالحة الوطنية في برنامج الحكومة، وتم المصادقة عليه من طرف النواب، ومن هنا تغير مصطلح المصالحة الوطنية فأصبح المصالحة الوطنية والعفو الشامل، وبالرغم من حداثة هذا المفهوم إلا أنه قد أثار مجموعة من المخاوف والشكوك لدى الكثير من الفئات المثقفة والشعبية باعتبار أنه مفهوما غامضا، ويمكن إدراج هذه المخاوف على الشكل التالي:

* استفادة الحركى والأقدام السوداء من المصالحة الوطنية الشاملة والتي أدرجها الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" أثناء زيارته للجزائر سنة 2003.

* تعميم المصالحة الوطنية إلى مجموعة من القطاعات الأخرى وهذا ما يجعل فئات محددة تخرج عن القانون تحت حجة العفو الشامل، والذي فتح المجال أمام التحليلات والتأويلات التي تدخل ضمن إطار غامض للمفهوم، ثم أخذت المصالحة الوطنية تسمية أخرى وهي: ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وجاء هذا الميثاق لأسباب عديدة لغرض علاج مختلف الجوانب التي تم إغفالها في الآليات السابقة.

* تحقيق الاستقرار السياسي والأمني: وذلك بمحاولة إيجاد حل شامل يتضمن حد نهائي للعنف ورفع المظالم العديدة التي أحدثتها الأزمة السياسية، بالإضافة إلى العفو والتخفيف عن العقوبات الصادرة عن القضاء ومحاولة إيجاد حلول للمشاكل والآثار السياسية التي تسببت فيها الأزمة على المستويين الداخلي والخارجي، وهذا يهدف إلى إعادة الأمن إلى مختلف المناطق الجزائرية بعد سنوات من الصراع المسلح.

* إعادة بناء الثقة بين المتخاصمين عن طريق وقف إراقة الدماء وإرساء السلم وتدعيم مفعول الوئام المدني، بالإضافة إلى فتح المجال لعناصر الجماعات الإسلامية المسلحة للاندماج في المجتمع

الجزائري، وتعزيز التفاهم والتعايش بين الأفراد والجماعات المختلفة.

* حماية الحقوق والحريات الأساسية: وذلك يدخل ضمن تركية الإجراءات المختلفة التي تتولى تنفيذها

بعد الاستفتاء.¹

نستنتج من خلال دراسة الآليات التي اعتمدتها الجزائر في المصالحة الوطنية أنها آليات شاملة وممنهجة، والمتمثلة في مجموعة من القوانين والآليات المؤسسية التي تسعى إلى إيقاف العنف وإلى مجموعة من الإصلاحات ومشاركة المجتمع المدني والإعلام في نشر ثقافة السلام، وساهمت هذه الآليات في تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع مستقر سياسيا واجتماعيا، وهذا من خلال اشراك جميع الأطراف في العملية السياسية، بالإضافة إلى تحقيق العدالة والمساواة بالاعتماد على قانون الوثام المدني مثلا.

بناء على النجاحات التي حققتها سياسة الوثام المدني في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي واحتواء الأزمة الجزائرية، ومن أجل استكمال سياسة السلم كشرط ضروري لاستقرار المجتمع، تم إصدار الأمر رقم: 06-01 المؤرخ في: 28 محرم 1427 هـ الموافق لـ: 27 فيفري 2006 المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، يهدف هذا الأمر إلى تقديم حلول شاملة لمعالجة الأزمة وتسوية أوضاع الأشخاص الذين تم استثنائهم من القانون،² كما تضمن الميثاق مجموعة من التدابير والإجراءات المتعلقة بالأفراد المتورطين في قضايا إجرامية والأفراد ضحايا الإرهاب.

ويمكن تقسيم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وفقا لما يتضمنه من قوانين ومراسيم التي تبين أهدافه وأبعاده من الجانب السياسي والاجتماعي، على النحو التالي:

¹ عبد الحميد مهري، "يجب أن يستمر البحث عن طريق المصالحة الوطنية"، ورد في الموقع:

تاريخ الاطلاع: 2024/10/13 <http://www.algeria-voice.org/errai2140/hauptteil-errai310.html>

² أمينة بن صديق، "آليات مكافحة الجريمة الإرهابية في التشريع الجزائري"، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء،

الجزائر ، 2006-2009، ص 28.

1- المقدمة: (الديباجة)

تم التأكيد في ديباجة الميثاق على الدور الحيوي الذي لعبه الشعب الجزائري ونضاله من أجل استعادة الحرية والكرامة، وما تعرض له من معاناة نتيجة آفة الإرهاب التي كانت تسعى إلى إحداث فتنة في المجتمع، كما أوضحت أهمية المصالحة كضمان للسلم الاجتماعي وشروطاً أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، وأشار الميثاق إلى أنّ الشعب الجزائري قد عزم على إنهاء المأساة الوطنية وبناء مستقبل مشترك مستقر ومزدهر.¹

مقدمة الميثاق تبرز بشكل واضح سياق الأزمة التي مرت بها الجزائر في فترة الإرهاب، وتشير إلى المعاناة التي تعرّض لها بسبب محاولات زعزعت استقرار الدولة، والمصالحة هنا تعتبر الوسيلة الأساسية لإعادة بناء الثقة بين جميع أفراد المجتمع، وهي حسب ما نص عليه الميثاق، ليست مجرد نهاية للنزاعات، وإنما هي نقطة انطلاق نحو بناء "جزائر الغد"، وهذا ما يدل على بناء رؤية مستقبلية تستهدف بناء دولة مستقرة تضع مصلحة الوطن والمواطنين في المقام الأول.

أمّا من الجانب السياسي، فيظهر الميثاق بمثابة عقد اجتماعي جديد يبين رغبة الشعب في تجاوز الماضي المظلم، وإعادة بناء هوية وطنية موحدة، والتوجه نحو مرحلة جديدة من البناء الوطني.

2- الفصل الأول: المبادئ الأساسية للميثاق

يهدف هذا الفصل من الميثاق إلى تنفيذ أحكام ميثاق السلم والمصالحة الوطنية والالتزام بتطبيقه على أرض الواقع، ويسعى إلى تجسيد إصدار الشعب الجزائري على استكمال سياسة السلم التي تعتبر ضرورية لتحقيق استقرار الأمة وتقديمها مستقبلاً.²

¹ الطاهر سعود، "المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب"، مجلة سياسات عربية، العدد 34، سبتمبر 2018، ص 48.

² رئاسة الجمهورية، الفصل الأول من الأمر رقم: 06-01 المؤرخ في: 28 محرم عام 1427 الموافق لـ: 27 فيفري

2006، العدد 11، المتضمن الفصل الأول من ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية، ص 3.

من خلال مراجعة وفهم هذا الفصل يظهر أن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لا يقتصر فقط على تسوية النزاعات، وإنما هو عبارة عن إستراتيجية شاملة تعكس الإرادة الحرة للشعب الجزائري في معالجة الماضي الأليم، وتهدف إلى إعادة بناء الدولة على أسس سليمة تعاونية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

3- الفصل الثاني: التدابير الخاصة بالأشخاص المتورطين في المنظمات الإرهابية

تضمن هذا الفصل من الميثاق مجموعة من التدابير والإجراءات المتعلقة بالأفراد المتورطين في الجماعات الإرهابية ومنها: انقضاء الدعوى العمومية والعفو، بالإضافة إلى إمكانية تعديل العقوبات أو إعفاء بعض الأفراد من جزئها.

* الأشخاص المؤهلون للاستفادة من انقضاء الدعوى العمومية

حددت المواد من 04 إلى 09 من القانون المذكور الأشخاص الذين يمكنهم الاستفادة من انقضاء الدعوى العمومية، والإجراءات الواجب إتباعها لتنفيذ هذا الاستحقاق والمتمثلين في:¹

- الأشخاص الذين ارتكبوا أفعالا محظورة وفقا للتدابير الواردة في الفصل الثاني من الأمر 06-01، والمتعلقة بالأفعال المنصوص عليها والمعاقب عليها في المواد 87 مكرر إلى غاية 87 مكرر 10، والذين قاموا بتسليم أنفسهم للسلطات المختصة بين 19 جانفي 2000 إلى غاية تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية.

يركز هذا الأمر على الأشخاص المشاركين في جرائم معينة في سياق الأزمة الأمنية في الجزائر، ومنحهم فرصة العودة إلى المجتمع، إذن فإن انقضاء الدعوى العمومية معناها إعفاء هؤلاء الأفراد من الملاحقة القانونية بشكل كامل أو جزئي شرط أن يسلموا أنفسهم خلال الفترة الزمنية المحددة، أما من الناحية السياسية فإن هذه المواد تعبر عن رسالة مهمّة وهي رغبة الحكومة الجزائرية في إنهاء النزاعات

¹ رئاسة الجمهورية، الفصل الثاني من الأمر: 06-01 المواد من 04 إلى 09 المؤرخ في: 28 محرم 1427 هـ الموافق لـ:

27 فيفري 2006م، الجريدة الرسمية، العدد 11، المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، ص 3-4.

الداخلية والسعي إلى تعزيز السلام والاستقرار في المجتمع، ومحاولة إدماج المتورطين في الأعمال الإرهابية من جديد، ويعتبر تحديد الفترة الزمنية انعكاسا للرغبة في تحقيق المصالحة الوطنية وهو ما يتيح الفرصة لتسوية ملفات كثيرة من القضايا الأمنية.

* الأفراد الذين يتقدمون إلى السلطات المختصة

يمنح المشرع الجزائري مهلة مدتها ستة (06) أشهر تبدأ من تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية، لهؤلاء الأشخاص خلال توقفهم عن القيام بالأفعال المنصوص عليها في المواد 87 مكرر إلى غاية 87 مكرر⁶، ويقومون بتسليم الأسلحة والذخائر والمتفجرات وجميع الوسائل الأخرى التي بحوزتهم.¹

* الأفراد الموجودين داخل الوطن أو خارجه والمطلوبون للعدالة

بسبب ارتكابهم أو مشاركتهم في الأفعال المنصوص عليها في المادة 06 من الأمر: 01-06، يمكنهم المثل أمام السلطات المختصة في غضون ستة (06) أشهر بشرط أن يلتزموا بالتوقف عن جميع الأنشطة الإجرامية.²

* الأشخاص الصادرة بحقهم أحكام غيابية أو المحكوم عليهم

وهذا نتيجة ارتكابهم فعلا أو أكثر من الأفعال المنصوص عليها في المادة 08 من الأمر: 01-06، يمنحون فرصة للمثل الطوعي أمام السلطات المختصة خلال فترة زمنية محددة بستة (06) أشهر ابتداء من تاريخ صدور الأمر في الجريدة الرسمية.³

ووفقا لنص المادة 10 من الأمر: 01-06، استثنى المشرع الجزائري فئة معينة من تدابير انقضاء الدعوى العمومية، وهم الأشخاص الذين ارتكبوا أفعالا تتعلق بالمجازر الجماعية، أو انتهاك الحرمات، أو

¹ المادة 5 من الأمر رقم: 01-06 المؤرخ في: 28 محرم عام 1427هـ، الموافق لـ: 27 فيفري 2006، يتضمن تنفيذ

ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 11.

² المادة 6 من الأمر: 01-06، المرجع نفسه.

³ المادة 8 من الأمر: 01-06، المرجع نفسه.

استخدام المتفجرات في الأماكن العمومية سواء بالمشاركة أو بالتحريض.¹

* العفو

يمنح نظام العفو للأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام قضائية نهائية بسبب ارتكابهم أو مشاركتهم في الأفعال المنصوص عليها ضمن المواد 87 مكرر إلى 87 مكرر⁶ (الفقرة الثانية)، و 87 مكرر⁷ إلى 87 مكرر¹⁰ من قانون العقوبات، بالإضافة إلى الأفعال المرتبطة بها، وتستند هذه التدابير إلى المرسوم الرئاسي رقم: 106/06 المؤرخ في: 07 مارس 2006، والذي يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، باستثناء الأشخاص الذين ارتكبوا مجازر جماعية في أماكن عمومية أو التحريض عليها.²

* استبدال العقوبات وتخفيضها

تتناول المواد 18 و 19 و 20³، من قانون المصالحة الوطنية آليات استبدال العقوبات أو تخفيضها كجزء من الجهود لتعزيز السلم والمصالحة، تتيح هذه المواد إمكانية استبدال العقوبات بأخرى أقل شدة أو تخفيضا للأفراد الذين يبدون تعاوننا مع السلطات، ويعترفون بأخطائهم، ويستفيد منها كل شخص محكوم عليه نهائيا بسبب ارتكابه أو مشاركته في الأفعال الإجرامية المنصوص عليها في المادة 02، بشرط أن يكون غير معني بإجراءات انقضاء الدعوى العمومية أو العفو.

4- الفصل الثالث: الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية

يتضمن هذا الفصل:

- التدابير الخاصة بالأشخاص الذين استفادوا من القانون المتعلق باستعادة الوثائق المدني: وهذا حسب المواد 21 و 22 و 23 و 24⁴، فالمشرع الجزائري قد ألغى إجراءات الحرمان من الحقوق القائمة في حق

¹ المادة 10 من الأمر: 01-06، المرجع نفسه.

² المرسوم رقم 16 و 17، المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية، مرجع سابق الذكر.

³ المواد: 18 و 19 و 20 من ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، مرجع سابق الذكر، ص 5.

⁴ المواد 21، 22، 23، 24 من قانون المصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية، مرجع سابق الذكر، ص 6.

الأشخاص المستفيدين من أحكام القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني بشكل نهائي، وتتخذ الدولة جميع الإجراءات المطلوبة في إطار هذه القوانين والتنظيمات السارية التطبيق وهذا من خلال رفع جميع العوائق الإدارية التي تواجه هؤلاء الأشخاص.

- التدابير الخاصة بالأشخاص الذين كانوا محل تسريح إداري من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية: وهذا حسب المادة 25¹ من نفس القانون، التي تنص على أن أي شخص خضع لإجراءات إدارية أدت إلى تسريحه من وظيفته بناء على قرارات الدولة المتعلقة بالأعمال المرتبطة بالمأساة الوطنية، يتمتع بحق الإعادة في الإدماج إلى منصبه أو الحصول على تعويض مناسب تتحمله الدولة وفقا للتشريع المعمول به، ويضبط تنفيذ هذه الأحكام وفقا لنصوص تنظيمية.

تهدف هذه المادة إلى معالجة آثار المأساة الوطنية من خلال تمكين الأفراد المتأثرين من الإجراءات الإدارية من الحصول على تعويضات أو إعادة الإدماج في وظائفهم، وهذا بغرض إعادة ترميم النظام الاجتماعي.

- تدابير الوقاية من تكرار المأساة الوطنية: المادة 26² تمنع ممارسة النشاط السياسي بجميع أشكاله على أي شخص يتحمل مسؤولية الاستغلال الممنهج للدين لممارسة أعمال إجرامية التي أدت إلى المأساة الوطنية، كما يمنع من العمل السياسي كل من شارك في هذه الأعمال ورفض الاعتراف بالجرائم الناتجة عن الإرهاب، والإصرار على مسؤوليته في صياغة أو تنفيذ سياسات تكرر العنف ضد الأمة ومؤسسات الدولة.

5- الفصل الرابع: تدابير دعم سياسة التكفل بملف المفقودين

يعد ضحية المأساة الوطنية كل شخص يثبت فقدانه في الظروف الخاصة والمترتبة عن المأساة الوطنية، التي تم الفصل فيها من قبل الشعب بموجب موافقته السيادية على ميثاق السلم والمصالحة

¹ المادة 25 من قانون المصالحة الوطنية، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² المادة 26 من قانون المصالحة الوطنية، مرجع سابق الذكر، الصفحة نفسها.

الوطنية، وتمنح صفة "ضحية المأساة الوطنية" بناء على تقرير يعدّه ضباط الشرطة القضائية عقب إجراء عمليات بحث مكثفة لم تسفر عن أي نتائج وهذا ما نصت عليه المادة 27.¹

وتضمّن هذا الفصل مجموعة من التدابير، وهي:

- **التكفل بملف المفقودين:** وفقا للمواد من 29 إلى 36 من هذا القانون، يصرّح بوفاة أي شخص انقطعت أخباره ولم يعثر على جثته، وذلك بناء على حكم قضائي يصدر بعد استنفاد كافة الوسائل القانونية للتحريّ دون جدوى، تقوم الشرطة القضائية بإعداد محضر معاينة فقدان الشخص المعني عقب انتهاء عمليات البحث، ويتم تسليم المحضر إلى ذوي الحقوق أو إلى أي شخص له مصلحة خلال أجل أقصاه سنة واحدة من تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية، كما يتعين على المستفيدين رفع دعوى أمام الجهة القضائية المختصة خلال فترة ستة (06) أشهر من تاريخ تسليم محضر فقدان، ثم يصدر القاضي حكم الوفاة للمفقود بناء على طلب من الورثة أو أي شخص له مصلحة أو النيابة العامة ويفصل في القضية ابتدائيا ونهائيا خلال شهرين من رفعها، ويجوز الطعن في الحكم بطريق النقض خلال أجل أقصاه شهر من تاريخ النطق به، وتفصل المحكمة العليا في الطعن خلال مدة لا تتجاوز ستة (06) أشهر من تاريخ الإخطار، ثم تتحمل الدولة تكاليف عقد الفريضة الذي يعفى من رسوم الطابع والتسجيل، وبعدها يسجل الحكم النهائي بالوفاة في سجلات الحالة المدنية بناء على طلب النيابة العامة ويترتب عليه آثارا قانونية وفقا للتشريعات السارية.²

- **تعويض ذوي حقوق ضحايا المأساة الوطنية:** بالإضافة إلى الحقوق والمزايا المنصوص عليهما في التشريعات والتنظيمات السارية، يتمتع ذوو الحقوق حسب المواد 37 و 38 و 39، والذين يمتلكون حكما نهائيا بوفاة الهالك بحق الحصول على تعويض مالي تدفعه الدولة، يمنح هذا التعويض دون إمكانية المطالبة بتعويض إضافي استنادا إلى المسؤولية المدنية للدولة، ويخصص لصالح ذوو الضحايا المتوفين

¹ المادة 27 من قانون المصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، ص 7.

² المواد من 29 إلى 36 من قانون المصالحة الوطنية، الجريدة الرسمية، مرجع سابق الذكر، ص ص 7-10.

نتيجة لأعمال الإرهاب، وتحدد إجراءات وكيفيات تنفيذ هذه المواد بموجب نصوص تنظيمية.¹

6- الفصل الخامس: الإجراءات الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني

في إطار تعزيز التماسك الوطني، تمنع أي معاملة تحمّل أفراد الأسر المتورطين في أفعال إجرامية مسؤولين أو مشاركين أو محرضين أو متواطئين بأي شكل من الأشكال بسبب الأفعال التي ارتكبتها قريبهم، ويعتبر الشخص الذي ارتكب الفعل الإجرامي هو المسؤول الوحيد عن أفعاله أمام القانون.

ويعاقب على التمييز ضد أفراد أسر هؤلاء الأفراد المتهمين بالحبس لمدة تتراوح ما بين ستة (06) أشهر وثلاث 03 سنوات، بالإضافة إلى غرامة مالية حددت ب 10.000 إلى 100.000 دج، وتستفيد الأسر المحرومة من إعانات تمنحها الدولة تحت عنوان التضامن الوطني بموجب شهادة تمنحها السلطات الإدارية المختصة وهذا حسب المواد 40، 41، 42، 43 من نفس القانون.²

7- الفصل السادس: تدابير تجسيد عرفان الشعب الجزائري لصناع نجدة الجمهورية

نصت المواد 44 و 45 و 46³ من قانون المصالحة الوطنية على أن المواطنين الذين بذلوا جهودهم والتزموا بعزيمة وإصرار في نجدة الوطن وحماية مكتسبات الأمة، يعدون نموذجاً يحتذى به في تجسيد الروح الوطنية والوفاء للقيم العليا للجمهورية، ولا يجوز القيام بأي إجراءات قانونية بصيغة فردية أو جماعية من شأنها المساس بحقوق الأفراد في الدفاع أو الإضرار بالأشخاص أو الممتلكات، ويعاقب بالحبس لمدة تتراوح ما بين ثلاثة (03) سنوات وخمس (05) سنوات وبغرامة مالية مقدرة ما بين 250.000 دج و 500.000 دج لكل من يرتكب أفعالا تلحق ضررا بسمعة المؤسسات الوطنية أو الجمهورية الجزائرية، أو تمس كرامة أعوان الدولة الذين يخدمون مصالحها، وفي حالة العودة تتضاعف العقوبات المنصوص عليها، (تتولى النيابة العامة إجراءات المتابعة تلقائيا دون الحاجة إلى تقديم شكوى).

¹ المواد 37، 38، 39، من قانون المصالحة الوطنية، المرجع نفسه، ص ص 10 - 11.

² المواد 40، 41، 42، 43 من قانون المصالحة الوطنية، المرجع نفسه، ص 7.

³ المواد 44، 45، 46، من قانون المصالحة الوطنية، مرجع سابق الذكر، الصفحة نفسها.

8- الفصل السابع: أحكام ختامية

يتناول هذا الفصل الأحكام النهائية المتعلقة بتنفيذ النصوص القانونية الواردة في هذا الأمر، بما يضمن وضع الإطار العملي لتحقيق الأهداف المرجوة، ويحدد تاريخ سريان هذه الأحكام، مع الإشارة إلى الإجراءات اللازمة لضمان الامتثال لها ونشرها وفق القنوات الرسمية للدولة، تأكيداً على الالتزام بسيادة القانون وتعزيز المصالحة الوطنية، ويعتبر ساري المفعول العمل بأحكام هذا الأمر ابتداء من تاريخ 29 سبتمبر 2005، وفقاً للصلاحيات الممنوحة بموجب الدستور ويتم نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ليصبح نافذاً.

تظهر تجربة المصالحة الوطنية في الجزائر بعض جوانب القصور بالمقارنة مع تجارب مشابهة، خاصة في الجمع بين المسارين السياسي والأمني، فرغم نجاحها في تقليل العنف وتهيئة مناخ جديد بعد النزاع المسلح، إلا أن هذه الإزدواجية أبقت الصراع بعيداً عن معالجة أسبابه السياسية العميقة، كما أشار عبد الحميد مهري الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير إلى أن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية تضمن جوانب إيجابية تتعلق بالإجراءات القانونية والإدارية لمعالجة آثار الأزمة، إلا أنه في الشق الآخر كان وسيلة لتزكية السياسات التي أدت إلى الأزمة، كاستمرار سياسة الإقصاء منذ وقف المسار الانتخابي عام 1992.¹

واستناداً إلى أرضية المصالحة الوطنية والنصوص القانونية المرتبطة بها، تمكن عدد من الكتاب رصد مجموعة من نقاط القصور الأساسية، حيث ركزت معالجة الأزمة على الجوانب الأمنية والآثار الإنسانية والاجتماعية فقط، كما يتضح من مراجعة الأوامر والمراسيم التنفيذية التي ركزت على تعويض الضحايا، ومساعدة أسر المتضررين، وتنظيم إجراءات تسليم المسلحين لأنفسهم، كذلك لم يتم التعامل مع الأسباب والآثار السياسية للأزمة، مما ترك فجوة كبيرة في معالجة جذور المشكلة فضلاً عن كونها افتقرت إلى شروط المصالحة الشاملة، مثل تشكيل لجان لكشف الحقيقة والتعامل مع الماضي، وأخيراً ظهرت

¹ الطاهر سعود، مرجع سابق الذكر، ص ص 51-52.

خروقات قانونية للميثاق، حيث يشير الخبراء إلى ضرورة أن تكون مشاريع العفو والتصالح متوافقة مع القانون الدولي، لا تعيق المساءلة، وتعكس الإرادة الشعبية.¹

المبحث الرابع: المصالحة الوطنية ودورها في تحقيق الأمن والاستقرار الوطني

تعتبر المصالحة الوطنية أحد العوامل الحاسمة في تحقيق الأمن والاستقرار الوطني، حيث تسهم بشكل رئيسي في إعادة بناء جسور الثقة بين مختلف أطراف المجتمع، التي قد تكون تضررت نتيجة للانقسامات أو الصراعات الداخلية، من خلال عملية المصالحة يتم تفعيل آليات الحوار والتفاهم بين القوى المتباينة، مما يؤدي إلى تهدئة الأوضاع السياسية والاجتماعية التي قد تشهد توترات أو صراعات تاريخية، علاوة على ذلك، تسهم المصالحة في تعزيز التلاحم الوطني، إذ تسمح بتوحيد الصفوف وتجاوز الخلافات التي قد تؤثر على تقدم المجتمع وازدهاره.

من جهة أخرى، تلعب المصالحة دوراً أساسياً في استعادة الثقة بين المواطن والدولة، فحينما يلمس المواطن الجهود الحقيقية لتسوية الخلافات وتحقيق العدالة الانتقالية، فإنه يصبح أكثر انخراطاً في العملية السياسية، وأكثر إيماناً بمؤسسات دولته، وهذا بدوره يعزز من استقرار النظام السياسي ويزيد من قدرة الدولة على مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية.

في هذا السياق، تأتي المصالحة الوطنية أيضاً كأداة لإعادة تأهيل المجتمع على المستويين النفسي والاجتماعي، فبعد فترات طويلة من النزاعات أو الاضطرابات، يكون المجتمع بحاجة إلى خطوات علاجية تساهم في الشفاء الجماعي، مما يعزز من قدرة الأفراد على المساهمة في بناء الوطن بشكل إيجابي، كما أن ضمان حقوق الضحايا، وتقديم تعويضات، ومحاسبة المتسببين في الأزمات، هي عناصر أساسية في مسار المصالحة.

وبالنظر إلى دور المصالحة في تحقيق الاستقرار الأمني، يمكن القول بأنها تساهم في الحد من العنف والتطرف، فحينما يشعر الأفراد والجماعات بأنهم جزء من الحل الوطني، وأن هناك مساحة لآرائهم

¹ الطاهر سعود، مرجع سابق الذكر، الصفحة نفسها.

ومطالبهم ضمن الإطار العام للمصالحة، فإن ذلك يقلل من خطر الانزلاق إلى العنف، كما أن المصالحة تفتح المجال للتصالح بين الأطراف العسكرية والسياسية، مما يعزز استقرار الأوضاع الأمنية ويقلل من التهديدات المحتملة للأمن الوطني.

إن المصالحة الوطنية، إذا تم تنفيذها بشكل شامل وجاد، تصبح ركيزة أساسية في بناء دولة قوية، قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي، فهي لا تقتصر على الجوانب السياسية، بل تمتد لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يخلق بيئة متكاملة من التعاون والتكافل بين جميع مكونات المجتمع.

تعتبر المصالحة الوطنية في الجزائر أحد العوامل الحاسمة في تحقيق الأمن والاستقرار الوطني، حيث كانت الجزائر بحاجة ماسة إليها بعد عقدين من العنف والصراعات الداخلية التي تسببت في تدمير البنية الاجتماعية والسياسية للبلاد، من خلال عملية المصالحة التي أطلقتها الحكومة الجزائرية في بداية الألفية، تم العمل على إعادة بناء جسور الثقة بين مختلف أطراف المجتمع التي تضررت نتيجة للصراع الدموي الذي وقع خلال التسعينيات، وفي هذا السياق، ساهمت المصالحة الوطنية في تهدئة الأوضاع السياسية والاجتماعية وتوفير مناخ يعزز التفاهم بين مختلف الأطراف السياسية والمجتمعية.

من خلال هذه المبادرة، تم اتخاذ خطوات هامة مثل العفو عن المسلحين الذين لم يتورطوا في أعمال قتل أو تعذيب، وهو ما ساعد في تقليل حدة الصراع وإعادة إدماج هؤلاء الأفراد في المجتمع، كما ساهمت المصالحة في تعزيز التلاحم الوطني بين الجزائريين من خلال إشراك مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية في الحوار.

من جهة أخرى، ساهمت المصالحة الوطنية في استعادة الثقة بين المواطن والدولة، فقد كانت فترة العنف والصراعات قد خلفت مشاعر من عدم الثقة بين الشعب والدولة، حيث ظن العديد من المواطنين أن الدولة لم تقم بواجبها في حماية الأمن والاستقرار، ولكن بعد المبادرات التي تم اتخاذها في إطار المصالحة، بدأ المواطنون في العودة إلى إيمانهم بمؤسسات الدولة وأصبحوا أكثر انخراطاً في العملية السياسية والاجتماعية، هذا التحول ساعد على تعزيز استقرار النظام السياسي وزيادة قدرة الجزائر على

مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية التي قد تهدد استقرارها.

وعلى صعيد آخر، كان للجزائر دورا كبيرا في تطبيق العدالة الانتقالية ضمن عملية المصالحة، حيث تم النظر في مسألة تعويض الضحايا والاعتراف بالمعاناة التي عاشها المواطنون في فترة العنف، هذا التوجه ساعد على تهدئة النفوس وإعادة الأمل في إمكانية بناء دولة عادلة ومستقرة، علاوة على ذلك، فإن المصالحة الوطنية في الجزائر عملت على تحقيق نوع من الشفاء الجماعي للأفراد والمجتمع، مما أعطاهم القدرة على المساهمة في بناء الوطن بشكل إيجابي.

وفيما يتعلق بالأمن، لعبت المصالحة الوطنية في الجزائر دوراً بارزاً في الحد من العنف والتطرف، فالعديد من الجماعات التي كانت في السابق تشارك في أعمال العنف المسلحة تم دمجها في المجتمع عبر برامج المصالحة التي عرضت على المسلحين العودة إلى حياة سلمية، وبذلك تم تجنب انزلاق البلاد إلى مزيد من العنف أو التفكك، مما ساهم بشكل مباشر في استقرار الوضع الأمني.

إن المصالحة الوطنية في الجزائر، بما حملته من رسائل توحيدية وإجراءات عملية، تمثل نموذجاً مهماً في بناء دولة قوية، وإذا تم استكمال هذا المسار بحنكة وصدق، يمكن أن تواصل الجزائر تعزيز أمنها واستقرارها الداخلي والخارجي، فالمصالحة الوطنية في الجزائر تتجاوز بعدها السياسي إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يساهم في خلق بيئة من التعاون والتكافل بين جميع مكونات المجتمع الجزائري.

المطلب الأول: المصالحة الوطنية كخيار استراتيجي لتحقيق الأمن الوطني

تعد المصالحة الوطنية خياراً استراتيجياً هاماً في معالجة التوترات السياسية والاجتماعية، التي باتت تهدد الأمن الوطني، من خلال تعزيز الثقة بين مختلف الأطراف في المجتمع، فتؤدي المصالحة إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، ما يمكن من بناء دولة قوية قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ولتحقيق هذه الغاية، لا بد من فهم بعض المفاهيم الأساسية مثل الأمن والاستقرار الوطني وأهمية هذا الأخير في بناء الدولة.

أولاً: مفهوم الأمن من الناحية السياسية والاجتماعية

الأمن السياسي يشير إلى حالة النظام السياسي التي تكون فيها الدولة قادرة على ضمان استقلالها وسلامتها الإقليمية، وحماية مؤسساتها من المخاطر الداخلية والخارجية،¹ يهدف الأمن السياسي إلى الحفاظ على استقرار النظام السياسي، وحماية قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتوفير الظروف التي تتيح للمواطنين المشاركة في الحياة السياسية بشكل آمن ومنظم، في هذا السياق يشدد العديد من الباحثين على أن الأمن السياسي يتطلب وجود نظام قانوني يحترم حقوق الإنسان ويعزز من قدرة الدولة على مواجهة التحديات السياسية داخليًا وخارجيًا.²

أما الأمن الاجتماعي، فهو يشمل استقرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، ويتعلق بالأمن في مجالات التعليم والصحة والعدالة الاجتماعية، مما يقلل من الظلم الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي، فالأمن الاجتماعي يتطلب وضع سياسات فعالة لمكافحة الفقر والبطالة، وتوفير فرص العمل اللائقة، والارتقاء بمستوى المعيشة للمواطنين، ويشير العديد من المفكرين إلى أن توفير العدالة الاجتماعية هو حجر الزاوية للأمن الاجتماعي، إذ أن معالجة الفوارق الاجتماعية تساعد على تحقيق الاستقرار داخل المجتمع وتمنع حدوث صراعات قد تزعزع استقرار الدولة.

أما الأمن السياسي فهو يشمل قدرة الدولة على الحفاظ على سيادتها ووحدتها، وضمان استقرار النظام السياسي ضد أي تهديدات قد تأتي من داخل أو خارج البلاد، ويعني ذلك ضمان عمل المؤسسات السياسية بفعالية، وتوفير الظروف اللازمة لتحقيق الديمقراطية والعدالة السياسية، فبعد العشرية السوداء، كان من الضروري أن تبني الدولة الجزائرية نظامًا سياسيًا مستقرًا، يضمن حرية التعبير، ويتيح مشاركة المواطنين في الشأن السياسي دون خوف من التهديدات المسلحة أو السياسية، من خلال عملية

¹ يوسف العشماوي، الأمن الاجتماعي والتنمية المستدامة، ط2، القاهرة: مركز دراسات الأمن والتنمية، 2010، ص

² ألبيير دوشمان، مفهوم الأمن السياسي في العصر الحديث، بيروت: دار العلم، 2005، ص 45.

المصالحة، كانت الجزائر قادرة على إصلاح النظام السياسي وبناء مؤسسات أقوى وأكثر شفافية.¹ أما من الناحية الاجتماعية، فإن الأمن الاجتماعي في الجزائر يرتبط بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير حقوق المواطنين في التعليم والصحة والعمل، بعد سنوات من الصراع واجهت الجزائر تحديات في تحقيق استقرار اجتماعي حقيقي بسبب الآثار الاجتماعية العميقة التي خلفها العنف، فالمصالحة الوطنية ساهمت في استعادة الثقة بين الحكومة والمواطنين، خاصة من خلال ضمان حقوق الضحايا وتقديم تعويضات لهم، وهو ما شكل خطوة مهمة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية.²

ثانيا: تعريف الاستقرار الوطني

الاستقرار الوطني هو حالة من الهدوء والسكينة تعيشها الدولة من خلال توفير نظام سياسي واجتماعي يحافظ على الوحدة الوطنية ويسهم في تطوير المؤسسات الوطنية، يشمل الاستقرار الوطني الاستقرار السياسي، الذي يُقاس بمدى فعالية النظام السياسي وقدرته على إدارة شؤون الدولة بأمان وشفافية، إضافة إلى الاستقرار الاجتماعي الذي يعكس العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، مما يخلق حالة من التماسك الاجتماعي تساهم في تجنب النزاعات الداخلية.³

تمثل الاستقرار الوطني في الجزائر، حالة من الهدوء السياسي والاجتماعي التي تضمن استمرار الدولة في أداء مهامها دون تهديدات داخلية أو خارجية بعد سنوات من العنف والاضطراب، بعد تجسيد مشروع المصالحة الوطنية الذي كان يهدف إلى تجنب انزلاق البلاد إلى مزيد من العنف، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تساهم في إعادة بناء البلاد، فالاستقرار السياسي تمثل في استعادة الدولة لسلطانها وحكمها داخل الإقليم، بينما الاستقرار الاجتماعي كان يرتبط بتهدئة النفوس بين المواطنين، وخلق بيئة

¹ محمد شفيق، الأمن السياسي في الجزائر بعد العشرية السوداء، الجزائر: دار الفجر، 2010، ص 85.

² يوسف العشماوي، مرجع سابق الذكر، ص 115.

³ كريم الهاشمي، الاستقرار الوطني في العالم العربي، عمان: دار الفكر العربي، 2012، ص 45.

تسودها العدالة والمساواة.¹

ثالثاً: أهمية الاستقرار الوطني في بناء الدولة

يتمثل الاستقرار الوطني أساساً في عملية بناء الدولة الحديثة، حيث يساهم الاستقرار في تقوية المؤسسات الحكومية وتطوير النظام القضائي، وهو ما ينعكس إيجاباً على قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها الداخلية والخارجية من خلال تحقيق الاستقرار، تتمكن الدولة من جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتعزيز النمو الاقتصادي، مما يساهم في رفع مستوى معيشة المواطنين، كما أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يتيح للمجتمع أن يتعاون في إطار من السلم الاجتماعي، مما يعزز من دور الدولة في حل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية.

كما يشير الباحثون إلى أن غياب الاستقرار الوطني قد يؤدي إلى نشوب النزاعات الداخلية أو يصبح البلد عرضة لتدخلات خارجية قد تهدد سيادته وسلامته الإقليمية، ومن ثم فإن المصالحة الوطنية تعد أداة أساسية لتحقيق هذا الاستقرار في الدول التي تمر بتحديات سياسية واجتماعية.²

واجهت الجزائر منذ الاستقلال تحديات كبيرة تتعلق ببناء دولة حديثة وقوية بعد فترة من التوترات الداخلية، أصبح الاستقرار الوطني ضرورة قصوى لتتمكن الجزائر من البناء والتنمية، فالاستقرار السياسي والاجتماعي كان ضرورياً لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، فضلاً عن تقديم الخدمات العامة التي يحتاجها المواطنون، كما أن استقرار الوضع الداخلي سمح أيضاً بوجود أطر مناسبة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت ضرورية بعد الأزمة.³

كانت المصالحة الوطنية هي العامل الأهم في تحقيق هذا الاستقرار، إذ سمحت بإنهاء العنف، وإعادة دمج المسلحين السابقين في المجتمع، وأعادت الثقة بين المواطنين والدولة، من خلال ذلك،

¹ كريم الهاشمي، مرجع سابق الذكر، ص 59.

² جمال الدين حسين، أهمية الاستقرار الوطني في بناء الدولة، الجزائر: دار النهضة العربية، 2015، ص 121.

³ المرجع نفسه، ص 130.

استرجعت الجزائر القدرة على اتخاذ القرارات السياسية الحاسمة وتنفيذها بما يخدم مصلحة الدولة.

رابعاً: المصالحة الوطنية كأداة إستراتيجية لتحقيق الأمن والاستقرار

تعتبر المصالحة الوطنية في العديد من البلدان، أداة إستراتيجية لتحقيق الأمن الوطني، ففي الجزائر على سبيل المثال، تمثل المصالحة الوطنية التي أطلقها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عام 2000 خطوة هامة نحو إعادة بناء الدولة بعد عقد من العنف والصراعات خلال التسعينيات، ساعدت على طي صفحة النزاعات المسلحة بين الدولة والجماعات المسلحة، وأدت إلى عودة العديد من المسلحين إلى الحياة السلمية، مما ساهم في تعزيز الأمن الداخلي.

كانت الجزائر بحاجة إلى أداة فعالة لتحقيق الأمن والاستقرار الوطني بعد العشرية السوداء التي خلفت آثاراً دموية كبيرة، ولذلك كان برنامج المصالحة الوطنية نقطة تحول هامة في تاريخ الجزائر، هذا البرنامج جاء بعد عقد من العنف والصراعات وأسهم في إنهاء النزاع المسلح وعودة الاستقرار.

ومن خلال هذا البرنامج، تم العفو عن العديد من المسلحين الذين لم يتورطوا في أعمال قتل أو إرهاب، مما أسهم في تقليل حدة العنف وإعادة دمجه في المجتمع، كما تم تبني إجراءات لتعويض الضحايا وتقديم دعم للمتضررين من الصراع، وهذا ساعد بشكل كبير في تحقيق الأمن الاجتماعي، حيث عملت المصالحة على تهدئة النفوس وتعزيز التماسك الاجتماعي، وهو ما كان له أثراً كبيراً في الحد من التوترات الداخلية.¹

تتمثل أهمية المصالحة الوطنية في أنها تساهم في تهدئة الأوضاع السياسية والاجتماعية، وتعزز من استقرار الدولة وتسمح بوجود تعاون بين مختلف مكونات المجتمع لبناء مستقبل مشترك، فمن خلال هذه المبادرة أعادت الجزائر بناء الثقة بين المواطنين والدولة، مما ساهم في تعزيز السلم الاجتماعي.²

إن المصالحة الوطنية لا تقتصر على الجانب السياسي فحسب، بل تمتد لتشمل إعادة بناء العلاقات

¹ محمد شفيق، مرجع سابق الذكر، ص 67.

² كريم الهاشمي، مرجع سابق الذكر، ص 64.

الاجتماعية وتحقيق العدالة، ومن خلال المصالحة الوطنية، يمكن للدول التي شهدت صراعات أو انقسامات أن تحقق الأمن والاستقرار الوطني، مما يعزز من قدرتها على البناء والتطور في مختلف المجالات.

لقد كانت المصالحة الوطنية في الجزائر عملية أساسية في إعادة بناء الدولة بعد سنوات من الصراع والدمار، من خلال توفير بيئة من الأمن والاستقرار، ساعدت المصالحة الوطنية في تعزيز التماسك الاجتماعي والسياسي في الجزائر مكنتها من استخدامها كأداة لتحقيق الأمن الداخلي، واستعادة الثقة بين المواطن ودولته، هذا المسار لا يزال يشكل الأساس في بناء دولة قوية، قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية بكل عزم وثقة.

المطلب الثاني: دور المصالحة الوطنية في تحقيق الأمن الداخلي

بعد صراع طويل دام عقداً من الزمن بين الجماعات الإرهابية والحكومة الجزائرية خلال ما يعرف بالعشرية السوداء، كانت المصالحة الوطنية أداة إستراتيجية لإنهاء العنف والحد من التوترات الداخلية، بالإضافة إلى دورها الحيوي في تعزيز الأمن الداخلي، لقد عانت الجزائر من العنف الدموي الذي أدى إلى مقتل عشرات الآلاف من المواطنين ودمار البنية التحتية بعدد المناطق، في هذا السياق شكلت المصالحة الوطنية في عام 2000، تحت قيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، نقطة تحول هامة في مسار البلاد نحو الاستقرار والانتقال إلى مرحلة من السلم والأمن الداخليين.

أولاً: الحد من العنف المسلح والقضاء على المجموعات الإرهابية

قبل إطلاق المصالحة الوطنية، كانت الجزائر في قبضة العنف المستمر الذي شنته الجماعات الإرهابية مثل الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) والجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)، حيث كانت هذه الجماعات تسيطر على بعض المناطق الريفية وتتفد عمليات إرهابية تهدف إلى تقويض استقرار الدولة، وإرهاب المواطنين، وفرض الأيديولوجيات المتطرفة، وكان يقدر عدد الضحايا في تلك الفترة

بـ200,000 قتيل، بالإضافة إلى آلاف المصابين والمختطفين.¹

تتمثل إحدى أهم نتائج المصالحة الوطنية في الحد بشكل كبير من حجم هذا العنف، حيث تم تشجيع المسلحين على تسليم أنفسهم والتخلي عن الأعمال الإرهابية، من خلال تقديم ضمانات لهم بعدم الملاحقة القضائية، كما أن تقديم العفو للأفراد الذين لم يتورطوا في عمليات قتل أو تعذيب كان أحد الآليات الرئيسية التي أسهمت في تقليص أعداد الجماعات الإرهابية، وقد انضم العديد من المسلحين السابقين إلى عملية الدمج الاجتماعي، مما أسهم في إضعاف القوى الإرهابية بشكل كبير.²

طبقاً للدراسات الأمنية، شهدت الجزائر انخفاضاً كبيراً في النشاطات الإرهابية بعد تطبيق برنامج العفو والمصالحة الوطنية، فالعديد من التقارير تشير إلى أن المصالحة ساعدت في القضاء على معظم الجماعات المسلحة التي كانت تنشط في عدة مناطق بالجزائر، وخصوصاً في المناطق الجبلية التي كانت تعتبر معقلاً للجماعات الإرهابية مثل منطقة القبائل، على سبيل المثال، في فترة ما بعد 2005، تراجعت العمليات الإرهابية بشكل ملحوظ، وتم القضاء على معظم الجماعات الإرهابية المتبقية.³

ثانياً: إعادة دمج الأفراد الذين سلموا أنفسهم إلى الدولة

أحد أبرز نتائج المصالحة الوطنية كان نجاح الحكومة الجزائرية في إعادة دمج المسلحين الذين سلموا أنفسهم إلى الدولة، وهو ما ساهم بشكل مباشر في تقليص تأثير الجماعات المسلحة على الأمن الداخلي، هذه المبادرة كانت تمثل مرحلة حاسمة من أجل القضاء على العنف وإعادة بناء المجتمعات

¹ خليل سعد، المصالحة الوطنية في الجزائر: دراسة في نتائجها الأمنية والسياسية، ط2، الجزائر: دار المعرفة، 2013، ص 110.

² فوزية بن سعيد، "الحد من العنف والإرهاب في الجزائر بعد العشرية السوداء"، مجلة الأمن والتنمية، العدد 18، 2015، ص 34.

³ عبد الله قاسم، التعامل مع الإرهاب: الجزائر نموذجاً، الجزائر: دار ابن رشد، 2017، ص 22

التي تأثرت بشكل كبير بسبب العنف.¹

تم إطلاق برامج متعددة لدمج المسلحين السابقين في المجتمع من خلال التأهيل الاجتماعي والنفسي، هذه البرامج تركزت على مساعدة الأفراد على تجاوز صدمة الحرب والعودة إلى الحياة المدنية بشكل آمن، كما شملت هذه البرامج التعليم والتدريب المهني لتأهيلهم للانخراط في سوق العمل، كما تم توفير دعما ماليا لبعض العائلات، بالإضافة إلى تقديم مساعدة نفسية للحد من آثار ما مروا به خلال سنوات الحرب.²

ثالثا: استعادة الثقة بين الدولة والمجتمع

من أبرز الأهداف التي سعت إلى تحقيقها المصالحة الوطنية في الجزائر هو إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وهي عملية كانت ضرورية بعد سنوات طويلة من العنف والشعور بالتهميش من قبل بعض فئات المجتمع، حيث كان المواطنون يواجهون صعوبة في قبول وجود الحكومة كطرف موثوق به، خاصة وأن مشاعر الإحباط والظلم كانت قد انتشرت بسبب تجارب مروعة تعرض لها العديد منهم، بما في ذلك الاختطاف، القتل العشوائي، والتعذيب.³

لذا، كانت الآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تم اعتمادها ضمن برنامج المصالحة الوطنية تهدف إلى تهدئة النفوس، ومنها تشكيل لجان الإنصاف والمصالحة التي تعمل على تسوية قضايا الضحايا، وإعطاء التعويضات العادلة لأسر الذين قتلوا أو تعرضوا للتعذيب، وعملت هذه اللجان على إجراء تحقيقات شفافة حول الانتهاكات، مما ساعد على ترميم العلاقة بين الشعب والدولة، وتم بناء الثقة

¹ محمد بن عيسى، "إعادة دمج المسلحين السابقين في الجزائر: تحليل لنجاحات المصالحة الوطنية"، مجلة الأمن الاجتماعي، العدد 21، 2014، ص 85-90.

² مصطفى حمداني، العدالة الانتقالية والمصالحة في الجزائر، الجزائر: دار الآداب، 2012، ص 72-75.

³ عبد القادر بولقرون، المصالحة الوطنية في الجزائر: رؤية من الداخل، الجزائر: دار الفجر للنشر، 2011، ص 55-60.

تدرجياً في المؤسسات الحكومية، وخصوصاً تلك التي كانت تمثل رمز السلطة مثل الجيش والقضاء. علاوة على ذلك، ففتح المجال للمشاركة السياسية كان أحد العوامل المساعدة على استعادة الثقة بين المواطنين والحكومة، وقد تميزت الجزائر بعد المصالحة بوجود ديمقراطية أكثر انفتاحاً، حيث سمحت الحكومة لأحزاب المعارضة بالتمثيل في البرلمان والمشاركة في العملية السياسية، وهذا أمر كان يبدو بعيد المنال قبل بدء المصالحة الوطنية.¹

رابعاً: نتائج المصالحة الوطنية على الأمن الداخلي في الجزائر

إن المصالحة الوطنية لم تقتصر فقط على تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي، بل كان لها دوراً حاسماً في تحقيق الأمن الداخلي بالجزائر، فقبل تنفيذ عملية المصالحة، كان الوضع الأمني بالجزائر يشهد حالات متكررة من التفجيرات الإرهابية والهجمات المسلحة على المدنيين والعسكريين، الأمر الذي كان يشكل تهديداً دائماً للأمن والاستقرار الداخلي.²

مع بداية عملية المصالحة، بدأ الوضع الأمني يتجه نحو الاستقرار، حيث تراجعت العمليات الإرهابية بنسبة كبيرة، وتم تحجيم تأثير الجماعات المسلحة على المدن والمناطق الريفية، وقد انعكس هذا التحسن الأمني في تحقيق الأمن الشخصي للمواطنين، حيث بدأ المواطنون يشعرون بالأمان في حياتهم اليومية بعد سنوات من العنف، كما ساعد هذا الاستقرار في تحسين الوضع الاقتصادي في بعض المناطق المتأثرة بالصراع، حيث شهدت الجزائر نمواً في النشاطات الاقتصادية المحلية، وزيادة في استثمارات

¹ فريدة زين الدين، "دور المصالحة الوطنية في بناء الثقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 22، 2016، ص 45.

² أحمد بن عيسى، العدالة الانتقالية في الجزائر: أثر المصالحة على استقرار الدولة، الجزائر: دار الثقافة، 2014، ص 40.

المشاريع الكبرى.¹

لقد كانت المصالحة الوطنية في الجزائر من أهم العوامل التي ساعدت في تحقيق الأمن الداخلي بعد سنوات من النزاع من خلال خفض مستويات العنف، وتقليص أعداد الجماعات المسلحة، وإعادة دمج المسلحين السابقين، فضلاً عن استعادة الثقة بين الدولة والمجتمع، تمكّنت الجزائر من إعادة بناء أركان أمنها الداخلي وتعزيز استقرارها السياسي والاجتماعي، وبهذا أثبتت المصالحة الوطنية أنها ليست مجرد إستراتيجية لوقف العنف، بل هي عملية شاملة تهدف إلى بناء دولة أكثر استقراراً وأماناً، مع قدرة كبيرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

المطلب الثالث: دور المصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي

بعد سنوات من العنف والصراع الداخلي الذي تعرضت له الجزائر في العشرية السوداء، كانت المصالحة الوطنية أداة رئيسية لإعادة بناء الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد، لأن المصالحة الوطنية لم تقتصر فقط على وقف العنف، بل كانت نقطة تحول كبيرة في مسار الجزائر نحو استقرار دائم، في وقت كانت فيه الدولة بحاجة إلى إصلاحات سياسية واجتماعية واسعة النطاق، تتجلى نتائج المصالحة الوطنية في إعادة بناء النسيج الاجتماعي المتضرر من الحرب، وكذلك تعزيز الاستقرار السياسي من خلال تطبيع العلاقات بين المواطنين والدولة، بالإضافة إلى تحسين العلاقة بين مختلف القوى السياسية في البلاد.

أولاً: إعادة بناء النسيج الاجتماعي في الجزائر

أدى الصراع المسلح في الجزائر خلال العشرية السوداء إلى تفكيك العديد من الروابط الاجتماعية، مما أثر بشكل كبير على التماسك الاجتماعي بين المواطنين، فقد تمزق النسيج الاجتماعي بسبب العنف، حيث انقلبت بعض المجتمعات ضد بعضها البعض، وظهرت تفرقات عميقة على المستوى الإثني

¹ عادل جودي، "تأثير المصالحة الوطنية على الأمن الداخلي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للدراسات الأمنية، العدد 14،

والمناطق والديني، أكثر من ذلك، شهدت الجزائر حالات من التهجير القسري للعديد من العائلات، مع تدمير بعض القرى والمدن وتعرض أفراد المجتمع للإرهاب والخوف المستمر.¹

كانت المصالحة الوطنية عملية مهمة لإعادة بناء هذه العلاقات الاجتماعية المتضررة، حيث ركزت على العدالة الانتقالية من خلال تقديم تعويضات للضحايا، والعمل على إعادة دمجهم في المجتمع، كما شجعت المصالحة على إقامة حوار اجتماعي شامل بين مختلف الأطراف بما في ذلك الحكومة، الضحايا، العائلات المتضررة والمجتمع المدني، مما أسهم في بناء الثقة بين المواطنين والسلطات.

العملية بدأت بتشكيل لجان الإنصاف والمصالحة التي عملت على تكريم الضحايا ودمجهم في المجتمع من خلال برامج دعم اجتماعي ونفسي، لم تقتصر المصالحة على الضحايا المباشرين بل شملت أيضاً إعادة تأهيل المسلحين الذين كانوا جزءاً من الجماعات المسلحة، من خلال برامج إعادة الإدماج التي تضمنت تعليمهم وتدريبهم على مهن جديدة بما يمكنهم من العودة إلى المجتمع بشكل آمن.²

ثانياً: تعزيز الاستقرار السياسي في الجزائر

في إطار تعزيز الاستقرار السياسي، كانت المصالحة الوطنية تسعى إلى إعادة بناء النظام السياسي الذي شهد انقسامات كبيرة بسبب الصراع الداخلي، بعد نهاية العشرية السوداء، كان هناك أزمة ثقة بين الحكومة والمجتمع، إذ كانت السلطة تواجه تحديات كبيرة تتعلق بعودة الحياة السياسية إلى طبيعتها، ففي هذا السياق، كان تعزيز الاستقرار السياسي من خلال المصالحة الوطنية أمراً بالغ الأهمية لتثبيت أركان الدولة، وضمان استقرار المؤسسات السياسية.³

بدأت الجزائر في مرحلة من الإصلاحات السياسية التي شملت مراجعة الدستور، وتوسيع المشاركة السياسية عبر السماح للأحزاب السياسية المعارضة بالمشاركة الفعالة في العملية، وتنظيم الانتخابات التي

¹ سمية مصطفى، العدالة الانتقالية والمصالحة في الجزائر، ط2، الجزائر: دار الشروق، 2011، ص 112.

² المرجع نفسه، ص 117.

³ محمد شفيق، الأمن السياسي في الجزائر بعد العشرية السوداء، الجزائر: دار الفجر، 2010، ص 85.

كانت تتمتع بدرجة من الشفافية، وهو ما ساعد في زيادة المشاركة الشعبية في الشؤون العامة، كما أن المصالحة سمحت بتفعيل دور المجتمع المدني، حيث بدأت المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في لعب دور أكبر في الرقابة والمشاركة في العملية السياسية.

من خلال المصالحة الوطنية، تم إصلاح النظام الانتخابي، وتعزيز حرية التعبير و حقوق الإنسان، وهي خطوات مهمة لبناء الثقة بين المواطنين والدولة، كما تم تقليص دور الجيش في السياسة، الذي كان قد تكوّن في فترة الصراع، وبالتالي تم ضمان استقلالية النظام السياسي عن التدخلات العسكرية.

إن تعزيز الاستقرار السياسي كان لا يتم إلا من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية أساسية في النظام السياسي، من بينها تنظيم انتخابات رئاسية شفافة سنتي 2004 و 2009، إضافة إلى المصالحة بين القوى السياسية، وهو ما جعل الجزائر تتقدم نحو عهد جديد من الاستقرار السياسي.¹

ثالثاً: إعادة تكوين الهوية الوطنية وتعزيز التلاحم الاجتماعي

لم تقتصر المصالحة الوطنية في الجزائر فقط على إعادة بناء العلاقات بين الأفراد، بل كان لها دوراً محورياً في إعادة تكوين الهوية الوطنية، التي تأثرت بشكل كبير بعد سنوات من الصراع الدامي، فقد كان المجتمع الجزائري في حاجة إلى إعادة تفعيل الروابط الوطنية التي توحد الشعب بغض النظر عن انتماءاته العرقية أو الثقافية أو السياسية.

أدى العنف المستمر إلى تقسيم المجتمع الجزائري إلى مجموعات متفرقة، وكان من المهم أن تعمل المصالحة على إعادة تماسك هذه المجتمعات، حيث عملت الحكومة الجزائرية على تعزيز ثقافة السلم من خلال حملات توعية وفعاليات ثقافية تروج لمبادئ الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي، كما تم تفعيل البرامج التعليمية التي تشمل تاريخ الجزائر وثقافتها، مما ساعد في خلق جيل جديد يتطلع إلى الانتماء

¹ فؤاد عبد الرحمن، المصالحة الوطنية في الجزائر ودورها في تعزيز الاستقرار السياسي، الجزائر: دار الجيل الجديد،

الوطني المشترك بدلاً من الانقسام.¹ وتزامناً مع ذلك، شهدت الجزائر عودة الاستقرار الاقتصادي بعد فترة طويلة من التوتر، مما ساهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين، وبالتالي زادت الروابط بين مكونات المجتمعات المختلفة، من خلال تعزيز التكافل الاجتماعي والمشاركة في الحياة السياسية، وتم إعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي تضرر بشدة خلال سنوات الصراع.²

رابعاً: التحديات التي واجهت المصالحة الوطنية في الجزائر

بالرغم من نجاحات المصالحة الوطنية في تحقيق قدر كبير من الاستقرار الاجتماعي والسياسي، إلا أن هناك العديد من التحديات التي ما زالت تواجه العملية:³

1- لا تزال هناك مجموعة من الضحايا الذين لم يشعروا بالعدالة بعد، مما خلق نوعاً من الاستياء، بالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن الجميع من المساهمة في العملية الاقتصادية بشكل متساوٍ، مما أوجد فجوات اقتصادية في بعض المناطق.

2- تظل التهديدات الإرهابية قائمة بشكل محدود، وهو ما يفرض على الدولة الجزائرية أن تبقى يقظة على الصعيد الأمني، وعلى المصالحة أن تأخذ بعين الاعتبار تقليص جذور الإرهاب وتداعياته.

3- لا يزال الجدل حول حرية التعبير في الجزائر قائماً في بعض الأوساط، وهو ما يحد من القدرة على تعزيز الاستقرار السياسي على المدى الطويل.

لقد كان دور المصالحة الوطنية في الجزائر محورياً في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي بعد سنوات طويلة من العنف، فمن خلال إعادة بناء النسيج الاجتماعي وتعزيز الاستقرار السياسي، تمكنت الجزائر من تجاوز العديد من التحديات الموروثة من الصراع الداخلي، ولكن، ومثل أي عملية تهدئة، تظل هناك العديد من التحديات التي تتطلب مزيداً من العمل لضمان استمرارية هذا الاستقرار وتحقيق

¹ كريم الهاشمي، إعادة بناء الهوية الوطنية في الجزائر، الجزائر: دار الشروق، 2012، ص 60.

² عبد القادر بن حليمة، الجزائر: بناء الأمة بعد العشرية السوداء، الجزائر: دار النشر الجامعية، 2014، ص 30.

³ جمال الدين حسين، التحديات السياسية في الجزائر بعد المصالحة الوطنية، الجزائر: دار الحكمة، 2017، ص 120.

تتمية مستدامة.

خامسا: المكتسبات الأمنية والاستقرار الوطني في الجزائر

إن فترة ما بعد المصالحة الوطنية في الجزائر، التي بدأ تنفيذها في بداية الألفية الثالثة، شهدت العديد من التحولات الجوهرية في مجالي الأمن والاستقرار الوطني، بعد ما يقارب عقداً من الزمن من الصراع المسلح والتطرف العنيف، تمكّنت الجزائر من إعادة بناء قدراتها الأمنية واحتواء العديد من التهديدات التي كانت تهدد استقرارها الداخلي، فأحدى أبرز المكتسبات كانت انخفاض معدل الجرائم، بما في ذلك العنف السياسي والإرهاب، بالإضافة إلى تحقيق السلام المجتمعي الذي ساهم في توفير بيئة آمنة وأكثر استقراراً للمواطنين.

1- انخفاض معدل الجرائم والعنف السياسي

خلال العشرية السوداء، شهدت الجزائر تصاعداً كبيراً في حالات العنف السياسي، حيث كانت الجماعات المسلحة مثل الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) والجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) تنفذ عمليات إرهابية على نطاق واسع، كانت الهجمات تستهدف المدنيين، المسؤولين الحكوميين ورجال الأمن، وقد خلفت العديد من الضحايا والجرائم السياسية بما في ذلك الاغتيالات، التفجيرات والاختطافات، كانت من سمات هذه المرحلة السوداء التي ألقت بظلالها على الجزائر.¹

مع بداية تنفيذ المصالحة الوطنية، وتحديدًا من خلال قانون الوئام المدني في 1999، بدأ الوضع الأمني يتحسن تدريجياً، البرنامج السياسي الذي أطلقه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مهد الطريق لإنهاء العنف، وتم تقديم عفو عام للمقاتلين الذين سلموا أنفسهم، وهو ما أسهم في تراجع العمليات الإرهابية بشكل ملحوظ، وزاد من انخفاض معدل الجرائم السياسية، ومع مرور السنوات، أصبح العنف السياسي أقل تواتراً وأقل دموية، حيث كانت الجزائر قد بدأت تخرج من دائرة العنف، واستطاعت إعادة تأهيل العديد من

¹ زكرياء محمود، العنف السياسي في الجزائر: المراحل والأسباب، الجزائر: دار النهضة، 2013، ص 150.

الضحايا في المجتمع من خلال برامج موجهة، مما ساعد في استقرار الأمن الداخلي.¹ بحلول منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، تراجع معدل الهجمات الإرهابية بشكل كبير، كما انخفضت الأنشطة السياسية العنيفة التي كانت تهدد استقرار البلاد، ووفقاً للتقارير الأمنية، فقد انخفض عدد الهجمات بشكل ملحوظ بعد عام 2005، مما يعكس نجاح المصالحة في تحقيق الأمن.

2- تحقيق السلام المجتمعي

بعد سنوات من التوترات الاجتماعية والنفسية الناتجة عن العنف المستمر، كان التحدي الأكبر أمام الجزائر هو تحقيق السلام المجتمعي، وهو السلام الذي يمتد ليشمل جميع فئات الشعب والمجتمعات المحلية، فأحدى العواقب الرئيسية للصراع كانت الانقسامات الاجتماعية التي أحدثتها الحرب والتوترات بين فئات المجتمع، خاصة بين المناطق الريفية والحضرية، كانت بمثابة عائقا كبيرا أمام الاستقرار الوطني.

من خلال المصالحة الوطنية، قامت الدولة بتقديم مبادرات لتعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين، وفي إطار ذلك تم تحسين العلاقات بين الحكومة والمجتمعات المحلية، خاصة في المناطق التي كانت تشهد كثافة في العمليات المسلحة مثل منطقة القبائل والجنوب الجزائري،² عملت الحكومة على استعادة الثقة بين الدولة والشعب من خلال توفير خدمات أساسية مثل التعليم والصحة في المناطق التي كانت متضررة بشكل كبير من الحرب.

من أبرز إنجازات المصالحة الوطنية هو العمل على إعادة بناء الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وتنفيذ برامج متكاملة مثل توفير فرص العمل للشباب في المناطق الريفية، وإقامة برامج تعليمية

¹ فوزية بن سعيد، "الاستقرار الأمني في الجزائر بعد العشرية السوداء"، مجلة الأمن والتنمية، العدد 28، 2014، ص 60.

² فريد بن سعيد، "السلام المجتمعي في الجزائر بعد المصالحة الوطنية: دراسة حالة"، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 22، 2015، ص 105.

وثقافية تهدف إلى تعزيز التسامح و التعايش السلمي بين مختلف فئات الشعب الجزائري.¹

كما تميزت هذه المرحلة بوجود دور كبير للمجتمع المدني، الذي منح دوراً محورياً في إعادة بناء النسيج الاجتماعي من خلال منظمات غير حكومية تعمل على نشر قيم العدالة الاجتماعية والمصالحة المجتمعية، وكانت هذه الأنشطة تهدف إلى تخفيف آثار الصراع على الضحايا من خلال التعويضات والأنشطة النفسية والاجتماعية التي تهدف إلى مساعدة هؤلاء الضحايا على التغلب على آثار العنف.² في هذا السياق، كانت الجزائر قد بدأت في تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية التي تساعد في تقديم حلول سلمية للمشاكل الاجتماعية، وتقوية القيم الاجتماعية والسياسية المشتركة بين المواطنين.

3- التحديات التي قد تعيق المكتسبات الأمنية

بالرغم من أن الجزائر قد حققت تقدماً ملحوظاً في استعادة الأمن والاستقرار، إلا أن هناك عدة تحديات مستمرة قد تؤثر على استدامة هذه المكتسبات:³

أ- التهديدات الإرهابية: على الرغم من القضاء على العديد من الجماعات المسلحة، إلا أن بعض الخلايا النائمة في بعض المناطق الجبلية لا تزال تمثل تهديداً محتملاً.

ب- الفقر والتهemis: لا يزال هناك العديد من المناطق التي تعاني من الفقر المدقع، وهو ما قد يؤدي إلى تطرف بعض الأفراد من خلال الانضمام إلى الجماعات المسلحة.

ج- التغيرات الإقليمية: التوترات في بعض دول الجوار مثل مالي و ليبيا قد تشكل تهديدات أمنية على الحدود الجزائرية المشتركة.

وبالتالي يمكن القول أن الجزائر قد حققت مكتسبات أمنية كبيرة بعد سنوات من العنف والصراع، وذلك بفضل المصالحة الوطنية التي ساهمت بشكل أساسي في خفض معدل الجرائم والعنف السياسي،

¹ نادية السعدي، الاستقرار المجتمعي ودور المصالحة الوطنية في الجزائر، الجزائر: دار الآداب، 2016، ص 80.

² مصطفى حمداني، المصالحة الوطنية في الجزائر وأثرها على المجتمع، ط2، الجزائر: دار الشروق، 2012، ص 65.

³ عادل جودي، الأمن الداخلي في الجزائر: التحديات المستقبلية، الجزائر: دار الفجر، 2014، ص 121.

كما أن السلام المجتمعي الذي تحقق بعد هذه العملية ساهم في إعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطنين، وهو ما يعد خطوة كبيرة نحو استقرار اجتماعي وسياسي مستدام، ولكن لا تزال الجزائر بحاجة ماسة إلى مواصلة العمل على معالجة التحديات المستمرة، مثل التهديدات الإرهابية والفقر والحرمان الاجتماعي لضمان استدامة هذه المكتسبات.

فالجزائر، بعد سنوات من الصراع الدامي والتحديات الأمنية الكبرى، تمكنت من اجتياز واحدة من أصعب المراحل في تاريخها الحديث بفضل المصالحة الوطنية التي شكلت نقطة تحوّل فارقة في مسار استقرارها السياسي والاجتماعي، لقد كان لهذه المصالحة دورا حاسما في معالجة التحديات الأمنية التي كانت تهدد وحدة الدولة، وضمان استقرار المؤسسات، وفي الوقت نفسه إعادة بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين.

في هذه الرحلة الطويلة نحو الاستقرار، تمكنت الجزائر من تخفيض مستويات العنف، والحد من تأثيرات الجماعات المسلحة، والانتقال من مرحلة الصراع المفتوح إلى مرحلة السلام الداخلي، لقد أثبتت المصالحة الوطنية أنها ليست مجرد خيار أساسي، بل هي ضرورة إستراتيجية لتحقيق الأمن المستدام، وتثبيت أركان الاستقرار الوطني الذي يحتاج إلى بيئة سياسية واجتماعية هادئة.

لكن الاستقرار الذي تحقق لم يكن نتاجاً سهلاً أو سريعاً، بل هو حصيلة جهود مشتركة ومتواصلة من أجل إعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي تمزق جراء سنوات من العنف، وفي هذا السياق، نجحت الجزائر في إعادة دمج المجتمعات المحلية، وتقديم الفرص للشباب، ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تساهم في استمرار دوامة العنف.

ورغم التقدم الكبير، لا تزال الجزائر تواجه عدة تحديات أمنية تتطلب اليقظة المستمرة، من بينها الخلايا الإرهابية النائمة والمخاطر الإقليمية، وهذا يستدعي من الدولة العمل الجاد على استدامة المصالحة وتعزيز التماسك الاجتماعي عبر استراتيجيات تنموية تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص حقيقية لجميع فئات المجتمع.

تُعتبر المصالحة الوطنية في الجزائر تجربة فريدة، ومنهجاً يمكن أن يُحتذى به في العديد من دول

العالم التي تمر بمرحلة انتقالية مشابهة، فهي ليست مجرد حل للصراع، بل هي فرصة حقيقية لبناء مستقبل أفضل يتسم بالأمن، الاستقرار والازدهار، ويبقى الأمل في أن تظل الجزائر محافظة على مسار المصالحة وأن تستثمر في تحقيق التنمية المستدامة التي تضمن للمواطنين حياة كريمة، وثرس الأمن المجتمعي على المدى الطويل.

فمن خلال دراسة المصالحة الوطنية من منظورها السياسي والاجتماعي والثقافي، يتضح أن نجاح أي مبادرة في هذا السياق يرتبط بمدى استجابتها لاحتياجات المجتمع، ومدى قدرتها على إعادة بناء جسور الثقة بين الدولة والمواطنين. فقد كان لهذه المصالحة انعكاسات عميقة على النسيج الاجتماعي، حيث ساهمت في تخفيف التوترات وإعادة إدماج الفئات التي كانت على هامش الحياة السياسية والاجتماعية، لكنها في المقابل واجهت تحديات تتعلق بملفات العدالة الانتقالية، والاعتراف بحقوق الضحايا، وضمان عدم تكرار الصراعات.

كما أن الإطار التاريخي للأزمة الجزائرية يؤكد أن المصالحة الوطنية لم تكن خيارًا عابرًا، بل جاءت كضرورة سياسية فرضتها تعقيدات الأزمة التي مرت بها البلاد. وقد شهدت هذه المصالحة عدة مراحل بدءًا من قانون الرحمة، ثم الوئام المدني، وصولًا إلى المصالحة الوطنية بصيغتها النهائية، وهو ما يعكس تطورًا تدريجيًا في التعاطي مع مخلفات الأزمة وفق رؤية تستند إلى التدرج في الحلول.

الفصل الثالث:

الأزمة الليبية: دراسة

في الأسباب

والتداعيات

تشكل الأزمة الليبية واحدة من أكثر الأزمات تعقيداً في المنطقة العربية، نظراً لتداخل أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية، فضلاً عن امتداد تأثيراتها إلى المستويين الإقليمي والدولي. فمنذ اندلاع الصراع، وجدت ليبيا نفسها في حالة من الانقسام السياسي والتدهور الأمني، مما جعلها ساحة لصراعات داخلية وتجاذبات خارجية زادت من تعقيد مسار الحلول المطروحة

يتناول هذا الفصل الأزمة الليبية من خلال تحليل خلفياتها الداخلية والخارجية، حيث يتم تسليط الضوء على العوامل التي ساهمت في نشوئها وتفاقمها، سواء المتعلقة بالتركيبة السياسية والاجتماعية للدولة الليبية أو تلك المرتبطة بالتدخلات الإقليمية والدولية. كما يتم استعراض توصيف دقيق للأزمة وأبرز الأسباب التي قادت إلى اندلاعها، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية، السياسية، والأمنية التي أسهمت في تفاقم الوضع .

وفي ظل الطابع المتشابك للأزمة، يتناول الفصل التداعيات الإقليمية التي أفرزها الصراع الليبي، حيث كان لغياب الاستقرار انعكاسات مباشرة على دول الجوار، سواء من حيث التهديدات الأمنية أو التأثيرات الاقتصادية. كما يناقش الفصل الانعكاسات الدولية للأزمة، والتي جعلت ليبيا محور اهتمام القوى الكبرى والمنظمات الإقليمية، نظراً لموقعها الاستراتيجي وتأثيرها على قضايا مثل الهجرة غير النظامية، والإرهاب، وأمن الطاقة

وفي خضم هذه التحولات، يبرز التساؤل حول ضرورة المصالحة الوطنية كخيار حتمي لإعادة بناء الدولة الليبية وضمان استقرارها. لذا، يسعى هذا الفصل إلى تقديم رؤية تحليلية شاملة للأزمة، مع التركيز على أهمية المصالحة كآلية لتحقيق التوافق الوطني، وإنهاء حالة الانقسام، ووضع أسس لحل سياسي مستدام يحقق الأمن والاستقرار لليبيا والمنطقة ككل.

المبحث الأول: الخلفيات الداخلية والخارجية للأزمة الليبية

تعد الأزمة الليبية نتاجاً لتداخل عوامل داخلية وأخرى خارجية شكلت مسارها المعقد منذ عام 2011، فعلى الصعيد الداخلي، أسهمت الانقسامات القبلية والجغرافية وضعف المؤسسات وانتشار الميليشيات المسلحة في خلق بيئة غير مستقرة، كما لعبت الصراعات على السلطة والنفوذ دوراً كبيراً في تعميق الانقسامات داخل المجتمع الليبي، أما على الصعيد الخارجي، فقد أدت التدخلات الإقليمية والدولية سواء المباشرة أو غير المباشرة إلى تأجيج الأزمة عبر دعم أطراف متناحرة أو السعي لتحقيق مصالح إستراتيجية واقتصادية، هذه التدخلات زادت من تعقيد المشهد وحولت ليبيا إلى ساحة صراع مفتوحة انعكست آثارها على المستويين الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: الخلفيات الداخلية للأزمة الليبية

إن الأصول الأولى لاندلاع الأزمات غالباً ما ترتبط بجملة من العوامل الداخلية التي تتفرد بها بيئة الأزمة، حيث تشكل هذه العوامل والسمات المميزة بيئة خصبة لنشوء الأزمات وتفاقمها، وفي السياق الأمني، فإن فهم طبيعة الأزمة الليبية يتطلب تشخيصاً دقيقاً لعناصر البيئة الداخلية التي ساهمت في تشكيل ملامح الأزمة باعتبارها الإطار الأساسي الذي هياً لاندلاعها واستمرارها، لذا فإن تشخيص هذه العوامل وتحليلها يعد خطوة أساسية لفهم أبعاد الأزمة الليبية بشكل دقيق.

أولاً: الدور الجيو-سياسي المحوري لليبيا

يتمثل الدور الجيو-سياسي لدولة ليبيا في:

1- المعالم الجغرافية لليبيا:¹

ليبيا هي دولة عربية تقع في شمال إفريقيا، وتتمتع بموقع استراتيجي متميز يحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الشرق تحدها كل من مصر والسودان، ومن الجنوب تحدها تشاد والنيجر، ومن الغرب تحدها تونس والجزائر، تبلغ مساحتها 1.775.500 كم²، مما يجعلها ثالث أكبر دولة في قارة أفريقيا من حيث المساحة، ويبلغ طول حدودها مع جيرانها الستة حوالي 4.843 كم، ويقدر طول سواحلها نحو 1900 كم،

¹ خالد محمد بن عمور، "العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية وأثرها على إنشاء التقسيمات الإدارية: دراسة في الجغرافيا

السياسية"، مجلة الآداب، جامعة طنطا، العدد 27، 2014، ص 165.

ويقدر عدد سكانها وفقا لإحصائيات البنك الدولي لعام 2021 بحوالي 6.958.538 نسمة.¹ تتكون ليبيا من ثلاثة أقاليم طبوغرافية متميزة وهي: إقليم طرابلس الغرب في الشمال الغربي، إقليم برقة في الشرق، وإقليم فزان في الجنوب،² وتشغل ليبيا موقعا استراتيجيا على الساحل الشمالي لأفريقيا، حيث تمتد على البحر المتوسط لمسافة 1900 كلم، وتشرف على الحوض الأوسط الجنوبي، يزخر هذا الساحل بعدة موانئ حيوية، أبرزها طرابلس، بنغازي وطبرق، التي يمكن استخدامها كقواعد بحرية هامة، كما تعد ليبيا جسرا يربط بين شمال أفريقيا وطرق المواصلات المؤدية إلى آسيا، وبين دول المغرب العربي وبقيّة السواحل الأفريقية الغربية المطلة على المحيط الأطلسي، ويبرز هذا الموقع المركزي في أن ليبيا هي نقطة التقاء بين جنوب البحر المتوسط والعالم العربي الأفريقي، أما داخليا، فهي تضم نطاقا متوسطيا وقطاعا صحراويا، مما يجعلها ملتقى طرق بين أوروبا شمالا وأفريقيا المدارية جنوبا، هذا الامتداد الجغرافي الفريد جعلها على مرّ التاريخ نقطة إستراتيجية هامة، حيث أنها شكلت نقطة تهديد لشرابين المواصلات المتوسطية وقاعدة للزحف نحو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.³

¹ البنك الدولي، "إحصاءات تعداد سكان ليبيا"، على الرابط:

<https://tinyurl.com/5yp4jwes>

تاريخ الاطلاع: 2024/08/12.

² عمر فرحاتي وبسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2016، ص 74.

³ المرجع نفسه، ص ص 75-76.



الشكل 01: خريطة تبين الحدود الجغرافية لدولة ليبيا¹.

2- الموارد الطبيعية في ليبيا

تتمتع دولة ليبيا بأهمية إستراتيجية بارزة في نظر القوى الإقليمية والدولية، ذلك لما تمتلكه من موقع جغرافي متميز وأهمية اقتصادية كبيرة، إضافة إلى ثرواتها النفطية الكبيرة التي تجعلها محط أنظار العديد من الأطراف.

تعد الموارد الطبيعية من العوامل الأساسية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي لأي دولة، إلا أن دولة ليبيا تكشف عن مفارقة واضحة، فرغم موقعها الاستراتيجي ومساحتها الجغرافية الشاسعة، تعاني ليبيا من نقص كبير في الموارد الطبيعية، مما يجعلها حالة استثنائية مقارنة بجيرانها، إذ لم يسهم الاستعمار الإيطالي في توسيع مساحتها بأراض إضافية، ولم تترجم مساحتها الكبيرة إلى وفرة في الموارد ذات الأهمية الاقتصادية². تتركز الزراعة في ليبيا بنسبة 01 % من مساحتها، بالمناطق الساحلية والجبلية القريبة من البحر المتوسط، بينما تستخدم نحو 08 % من أراضيها في الشرق للرعي، وتوفر الأراضي المستغلة لزراعة القمح

¹ علاء الدين زردومي، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012/2013، ص 68

² عمر فرحاتي ويسرى أوشراف، مرجع سابق الذكر، ص 76.

وبعض المحاصيل الأخرى¹.

لا يشير ضعف الموارد الطبيعية في ليبيا إلى غيابها التام، كما لا ينفي نجاح السكان في استغلال ما توفر لهم منها بما يتماشى مع طبيعة حياتهم، فقبل اكتشاف النفط كانت الموارد الطبيعية الأساسية تتمثل في المراعي الشاسعة ذات التنوع الكبير، والأراضي الزراعية الضيقة التي يمكن تطويرها وزراعتها².

أ- الزراعة

تميّز القطاع الزراعي بتنوع كبير في المحاصيل، أبرزها الحبوب، حيث يتصدر الشعير الإنتاج بمعدل يفوق القمح بثلاثة أضعاف، ورغم ذلك بقيت ليبيا تعتمد على الاستيراد لتلبية احتياجاتها، ومن بين المحاصيل الأخرى الفواكه المتوسطة كالزيتون والكروم، حيث تحتل ليبيا المرتبة الرابعة عربيا في إنتاج زيت الزيتون، أما التمور فيبلغ إنتاجها حوالي ثلاثين نخلة لكنه لا يحقق الكفاية المطلوبة³.

وعلى الرغم من محدودية الأراضي الصالحة للزراعة على الساحل الليبي، التي تشكل حوالي 02 % من مساحة البلاد، تبنت الثورة رؤية إستراتيجية لتطوير القطاع الزراعي، وكان التوجه نحو تطوير القطاع الزراعي بمثابة خطوة مهمة لتعزيز المساهمة في الناتج القومي وتقليل الاعتماد على النفط، إضافة إلى ذلك، سعت الدولة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي بما يدعم الأمن الغذائي الوطني، وقد عكست المشاريع الزراعية الضخمة التي أنشئت في مختلف أرجاء البلاد هذا التوجه، مثل مشاريع الجبل الأخضر، سهل جفارة، السهول الخصبة ومناطق الكفرة، كما أضيفت مشاريع أخرى للاستفادة من مياه النهر الصناعي العظيم، التي وفّرت موردا حيويا لري الأراضي الجنوبية، ورافق ذلك برامج متعددة لتشجيع الزراعة بالرغم من التحديات الكبيرة.

وقد أسست المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية في 24 ماي 2024 ورشة عمل إستراتيجية حول إعداد الخطة الوطنية للجفاف في ليبيا، واحتفلت باليوم العالمي لمكافحة التصحر بالتعاون مع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، حيث شهدت الفعالية مشاركة الخبراء وأصحاب المصلحة

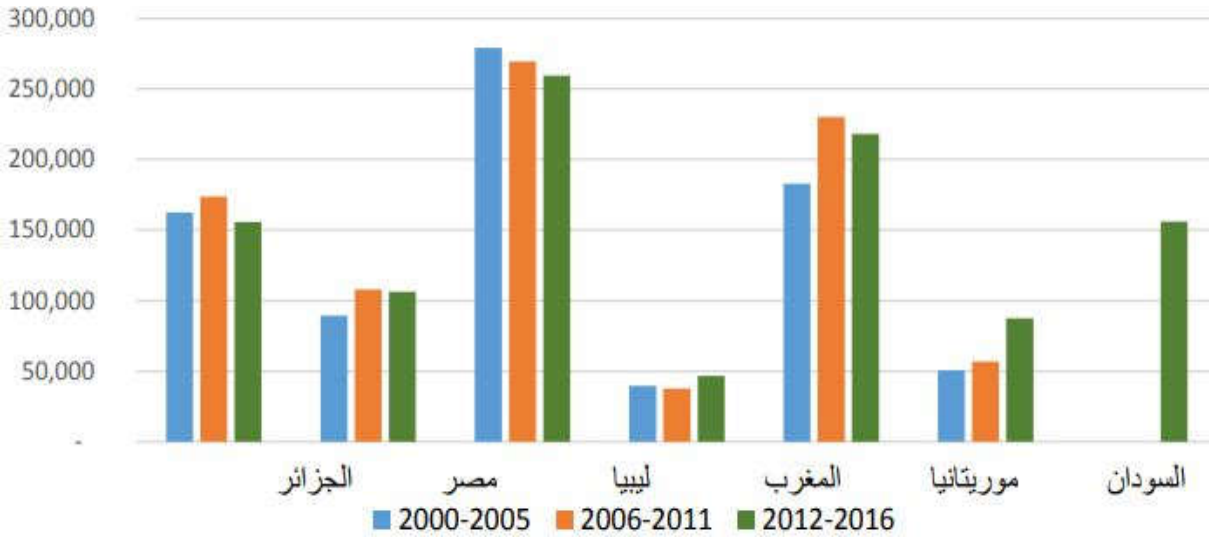
¹ Jean fleury, **Crise libyenne: la nouvelle donne géopolitique**, Paris: jean picollec, 2012, p 12.

² عمر فرحاتي ويسرى أوشريف، مرجع سابق الذكر، ص 76.

³ نوال بومليك، "الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على الأمن الإقليمي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات

الدولية، الجزائر 3، 2022/2021، ص ص 77-78.

الوطنيين، وتعتبر هذه الخطوة تأكيداً على التزام ليبيا بتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز أمنها البيئي في مواجهة تغيرات المناخ.¹



الشكل 02: أعمدة بيانية توضح حجم إنتاج الحبوب في ليبيا مقارنة بدول أخرى (طن/1000 نسمة).²

أشار "عبد الرحمان عيسى" المهندس الزراعي بجهاز استثمار مياه النهر الصناعي، إلى أن الانقسام السياسي في ليبيا قد أثر بشكل كبير على جميع مقومات الدولة، بما في ذلك الأمن الغذائي، فقد أدى غياب الاستقرار السياسي إلى انعدام وجود قيادة موحدة للدولة، وغياب النظام والخطط الإستراتيجية الخاصة بقطاع الزراعة، كما أن نقص الدعم الكامل لهذا القطاع جعل الزراعة في ليبيا تواجه تهديدات جدية، وفي السنوات الأخيرة أصبح القطاع الخاص هو المحرك الأساسي في المجال الزراعي، في حين توقفت معظم المشاريع الزراعية الحكومية عن العمل، أما فيما يتعلق بإنتاج القمح والشعير، فقد بلغ إنتاج ليبيا حوالي 400 ألف طن سنوياً، وهو رقم صغير مقارنة باحتياجاتها التي تصل إلى 1.5 مليون طن سنوياً.³

¹ جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مقال على الرابط:

<http://www.aoad.org>

تاريخ الاطلاع:

20.41 على الساعة: 2025/01/12

² منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

³ شبكة سيادة، "ليبيا: انهيار القطاع الزراعي في غياب الدولة"، 11 سبتمبر 2024، مقال على الرابط:

<http://www.siyada.org>

تاريخ الاطلاع: 2025/01/12 على الساعة: 23.45

ب- الثروة الحيوانية

تمتد الموارد الرعوية عبر جميع مناطق ليبيا تقريبا، وتتنوع بحسب اختلاف المناخ والتضاريس، ففي المناطق السهلية القريبة من البحر، تمارس تربية الماشية مثل الأغنام والأبقار، وتتركز حول الواحات والقرى والمدن القريبة من الساحل، كما تنتشر هذه الموارد داخل الصحراء، حيث تمر عبر مجاري الأودية التي تتدفق بعضها من الجبل الأخضر في برقة أو جبال نفوسة أو الجبل الغربي في طرابلس، وتعد المراعي المنتشرة في المناطق الصحراوية الداخلية مناسبة بشكل كبير في تربية الإبل، بينما تخصص المناطق القريبة من الجبال والمرتفعات الوعرة مثل الجبل الغربي، الهروج الأسود وأكاكوس لتربية الماعز، وتكتسب هذه المراعي أهمية كبيرة لسببين رئيسيين: الأول، هو أنها وفرت لجزء كبير من السكان في دولة تعاني من محدودية الموارد الطبيعية على تأمين معيشتهم وتحقيق قدر من الثروات، والثاني هو أنها تمثل النسبة الأكبر من الأراضي القابلة للاستغلال.¹

ج- النفط

يعد اكتشاف النفط في ليبيا من أبرز الأحداث التي غيرت مجرى حياتها بعد الفتح الإسلامي، حيث بدأت الاكتشافات خلال فترة العشرينيات لكنها توقفت بسبب الحرب العالمية الثانية، واستؤنفت لاحقا من طرف الشركات العالمية، عانت ليبيا خلال خمسينيات القرن الماضي من ضعف الموارد الاقتصادية، مما جعلها تعتمد على المساعدات الخارجية، حيث قدّمت بريطانيا 2.75 مليون دولار لدعم التنمية ومنحت الولايات المتحدة الأمريكية 4 مليون دولار، ومع ذلك كان القرار السياسي في ليبيا مرهونا بتلك المساعدات، وفي عام 1955 بدأت ليبيا بتنظيم عمليات التنقيب عن النفط من خلال إصدار تراخيص للشركات الأجنبية.²

وحاليا تعد ليبيا من الدول المؤثرة في سوق الطاقة الدولية بفضل امتلاكها نحو 3.5 % من احتياطات النفط الخام على مستوى العالم، وقبل الأزمة كانت تنتج حوالي 1.77 مليون برميل يوميا، ما يعادل 02 %

¹ الأحمر المولدي، الجذور الاجتماعية للدولة الليبية الحديثة: الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص 92-94.

² عطا محمد صالح، في الأمن القومي العربي، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1988، ص 59.

من الإنتاج النفطي العالمي، إلى جانب إنتاجها حوالي 0.2 % من الغاز الطبيعي.¹

يشكل النفط والغاز المصدرين الأساسيين للطاقة في ليبيا، نتيجة لغياب مصادر تقليدية أخرى مثل الفحم، وقد أصبحت الاكتشافات النفطية في المناطق المنخفضة من ليبيا تغطيها جغرافيا أحواض رسوبية واسعة، منها أحواض سرت، مرزق، غدامس وحوض البحر الأبيض المتوسط، ويلعب النفط دورا محوريا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الليبية كونه مصدر الدخل الأساسي، ويتميز بسهولة نقله بسبب قرب الحقول النفطية من الموانئ، مما يساهم في تقليل تكاليف النقل.²

وتتمركز أبرز حقول النفط في ليبيا ضمن المناطق الجغرافية التالية:³

- **منطقة السرير:** تعتبر منطقة السرير واحدة من أهم مناطق إنتاج النفط في ليبيا، حيث تم اكتشاف حقل السرير في عام 1961 بوسط الصحراء الليبية، ويعد الحقل من أبرز الحقول المنتجة ويستخدم لنقل النفط إلى ميناء الحريقة بطبرق عبر أنابيب تمتد لمسافة 513 كلم، ويتم تصدير النفط من هذه المنطقة إلى الأسواق العالمية عبر الميناء.

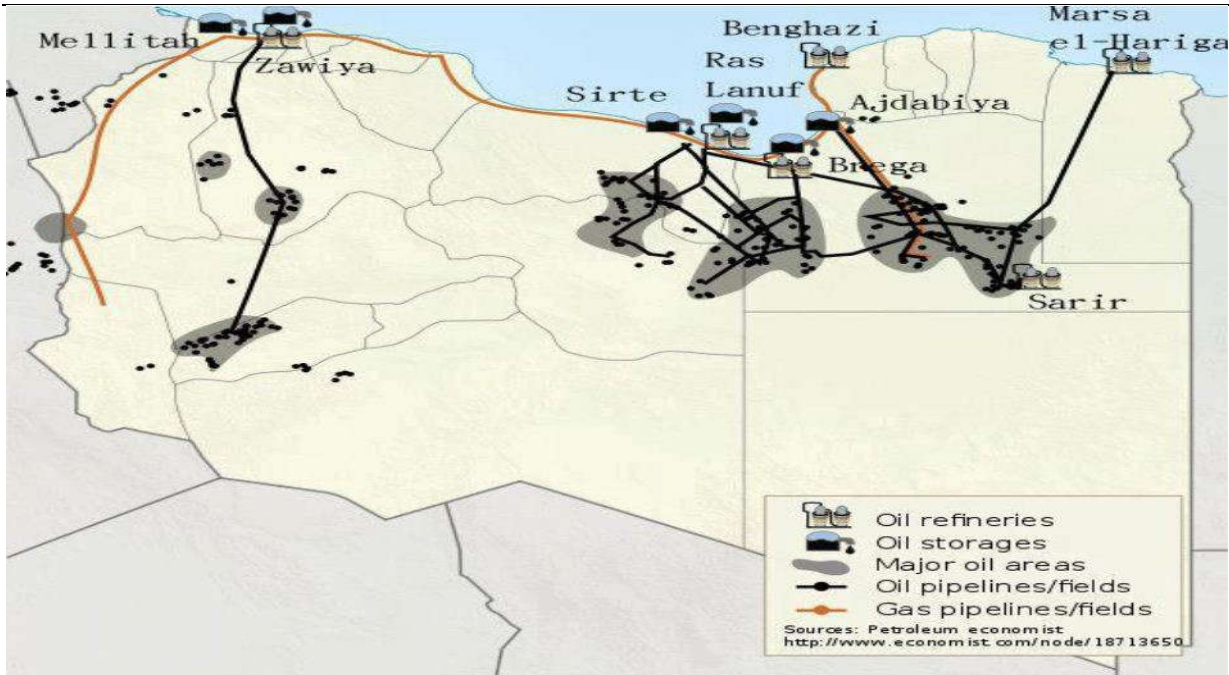
- **منطقة جنوب شرق سرت:** تعتبر منطقة جنوب سرت من المواقع الإستراتيجية لإنتاج النفط، حيث تحتوي على عدد من الحقول الرئيسية مثل حقل آمال، حقل أبو الطفل وحقل الانتصار، يساهم النفط المستخرج من هذه الحقول بشكل كبير في الاقتصاد الليبي، ويتم تصديره عبر شبكة من الأنابيب والبنى التحتية المرتبطة بالموانئ الساحلية.

- **منطقة سرت الوسطى:** تعد منطقة سرت الوسطى منطقة إستراتيجية للاقتصاد الليبي، حيث تعتمد عليها الدولة بشكل كبير كمصدر رئيسي للإيرادات، وتحتوي المنطقة على حوالي 15 حقلا نفطيا، تعتبر من أبرز الحقول المنتجة في ليبيا لأنها تتميز بموقعها الحيوي الذي يسهل عملية نقل النفط الخام إلى موانئ التصدير، مما يعزز أهميتها الاقتصادية والجغرافية.

¹ عمر فرحاتي ويسرى أوشريف، مرجع سابق الذكر، ص 78.

² نوال بومليك، مرجع سابق الذكر، ص 78.

³ المرجع نفسه، ص 79-80.



الشكل 03: خريطة توضح توزيع آبار وأنابيب نقل النفط بدولة ليبيا.¹

شهدت الفترة من 1970 إلى 1977 تراجعاً كبيراً في مساهمة قطاع الزراعة ضمن الاقتصاد الليبي، حيث انخفضت نسبته من إجمالي الدخل نتيجة هجرة السكان إلى المدن، وعلى الرغم من الطفرة النفطية إلا أن استثمارها لم يؤد إلى تطوير القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعات التحويلية، ونتيجة لذلك ظهر اعتماد مفرط على النفط، مما تسبب في ضعف تنمية باقي القطاعات وهدد الأمن الغذائي، لكن الدولة وإدراكاً منها لخطورة الموقف، وضعت خططا استثمارية هدفت إلى تقليل الاعتماد على النفط وتنمية الزراعة والصناعات الغذائية بشكل متواز لتحقيق التكامل الاقتصادي.²

ثانياً: الوضع السياسي الليبي

عندما يفشل السياسيون في تلبية تطلعات ورغبات معظم فئات المجتمع، تصبح هذه الثغرة فرصة للفئات المعارضة لجذب الرأي العام لدعم أجنداتها. الأمر الذي يؤدي إلى نشوب أزمة سياسية داخلية تهدد الأمن والاستقرار الداخلي.³

¹ <http://www.libyanyouths.com/vb/t137135.html>.

² نعيمة الحواطي، "دور المتغير الإثني القبلي في تغذية الصراع الداخلي الليبي منذ احتجاجات 17 فبراير 2011"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018/2019، ص 137.

³ نواف قطيش، الأمن الوطني-الأزمات-، الأردن: دار الراية، 2011، ص 30.

استقلت ليبيا في 24 ديسمبر 1951، وأعلنت دستورها كدولة ملكية بنظام فيدرالي يضم ثلاث ولايات، طرابلس، برقة وفزان، ورغم جهود الإصلاح التي بذلتها الحركة السنوسية، إلا أن ضعف الأداء الحكومي قد أدى إلى خسارة الموارد العامة والخاصة، أدى هذا الوضع إلى تضرر مصالح الشعب والشركات، مما أُنذر بتحريك شعبي تحت شعارات التحرير والثورة.¹

وفي الأول من سبتمبر 1969، قامت حركة عسكرية من داخل الجيش الليبي بقيادة معمر القذافي بالسيطرة على السلطة، لتعلن إلغاء النظام الملكي وإقامة دولة جمهورية، تشكل مجلس قيادة الثورة بقيادة القذافي، واتخذ عدة إجراءات منها حظر الأحزاب السياسية وتبني النموذج المصري القائم على نظام الحزب الواحد في الحكم، وخلال عامي 1970-1971 أعيد تنظيم الدولة بما يتماشى مع توجهات الثورة، في ظل مساع كبيرة لترسيخ السلطة المركزية.²

ولكنه بعد عامين تخلّى عن ذلك النموذج، معلنا تعبئة الجماهير الليبية لمواجهة المعارضة التقليدية والنخبة البيروقراطية، فأعلن القذافي في خطابه بمدينة زوارة عام 1973 ثورة شعبية شاملة للقضاء على البيروقراطية وتحقيق سلطة الشعب، ما أدى إلى تبني نظام اللجان الشعبية لتسيير أمور الدولة، لكن ومع مرور الوقت، ظهرت مجموعة من الخلافات داخل مجلس قيادة الثورة بشأن آلية تنفيذ الحكم، كما بدأت محاولات عدة للإطاحة بالقذافي لكنها فشلت، وبحلول عام 1975 تفككت المجموعة الحاكمة بفقدان أعضائها ثقتهم أو عبر التصفية السياسية، أما على الصعيد الإيديولوجي قدّم القذافي في نظريته "النظرية العالمية الثالثة"، التي هدفت إلى مزج الأفكار الاشتراكية والرأسمالية لتحقيق الديمقراطية الشعبية المباشرة³، مصاغة في الكتاب الأخضر نصت على أن الجماهيرية تكون هي الأساس لإزالة جميع الحواجز أمام الديمقراطية الحقيقية،⁴ ثم تطوّر هذا النظام لاحقا إلى مفهوم "دولة الجماهير" عام 1977، حيث تمحورت السلطة آنذاك

¹ محمود شاكر، مواطن الشعوب الإسلامية في ليبيا الأفريقية، بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، 1972، ص ص 54-55.

² المرجع نفسه، ص 55.

³ منى حسين عبيد، "أبعاد النظام السياسي في ليبيا"، مجلة دراسات دولية، العدد 51، 2012، ص ص 33-34.

⁴ عمر فرحاتي و يسرى أوشريف، مرجع سابق الذكر، ص 81.

حول المؤتمرات الشعبية واللجان الأساسية لإشراك المواطنين في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية.¹ تلعب اللجان الشعبية والمؤسسات العمالية والجامعات والشركات الممولة للدولة ووسائل الإعلام دورا موازيا في الحفاظ على الهيمنة الإيديولوجية والسياسية، مما يتيح السيطرة على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ليبيا.²

وشهد النظام السياسي الليبي تحولات جوهرية، لاسيما في هيكله المؤسسي، وتم ذلك عبر مرحلتين رئيسيتين، هما:

1- المرحلة الأولى: من 1969 إلى 1976

تميزت هذه الفترة بظهور مؤسسات جديدة مستوحاة من القومية العربية ومتأثرة بالفكر الناصري في مصر، وتمثلت هذه المؤسسات في:

أ- **مجلس قيادة الثورة:** كان مجلس قيادة الثورة بمثابة السلطة التشريعية في الجمهورية العربية الليبية، حيث مارس سلطاته عبر إصدار القرارات والقوانين بمراسيم مختلفة، ضمّ المجلس 12 عضوا، هم: معمر القذافي، مصطفى الخروبي، حميد خويلدي، أبوبكر يونس، عبد السلام جلود، عمر المحيشين عوض الهادي، بشير حمزة، يونس جابر، محمد نجم، مختار جروي ومحمد المقريف، وكان قائما على مبدأ القيادة الجماعية مع تولي معمر القذافي رئاسته في تلك الفترة، تركزت السلطات كافة في يد المجلس، وصدرت قوانين وقرارات دون إمكانية الطعن فيها أمام أي جهة، ووفقا للمادة 12 من الإعلان الدستوري الذي تم في 11 سبتمبر 1969، يعد مجلس قيادة الدولة أعلى سلطة في البلاد، وله صلاحيات السيادة العليا، التشريع ووضع السياسات العامة، بما يضمن قيادة التنظيم السياسي وإدارة شؤون الحكم في ليبيا.

يمكن تلخيص المهام التي يقوم بها مجلس قيادة الثورة في النقاط التالية:

- رسم السياسات العامة للدولة واتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيقها.
- إدارة السلطة التنفيذية، من خلال تعيين الوزراء وإقالتهم والإشراف على تنفيذ السياسات العامة للدولة.

¹ منى حسين عبيد، مرجع سابق الذكر، ص 34.

² منظمة حقوق الإنسان، "ليبيا وقف التدفق: الانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين"، 12 سبتمبر 2006، مقال على الرابط:

تأسيس المصالح العامة، وتعيين كبار المسؤولين في مختلف القطاعات المدنية والعسكرية، والإشراف المباشر على القوات المسلحة.¹

ب- مجلس الوزراء: يعد مجلس الوزراء الهيئة التنفيذية المسؤولة عن تطبيق سياسات الثورة وتنفيذ أوامر مجلس قيادة الثورة، ويخضع في أعماله وقراراته لرقابة المجلس لضمان توافقه مع التوجهات العامة، ومن أبرز مهامه:

- دراسة وإعداد المشروعات والقوانين بما يتوافق مع السياسات المرسومة التي يضعها مجلس قيادة الثورة، وتقديمها للموافقة والمصادقة لتصبح نافذة.

- تنفيذ السياسات العامة للدولة وفق التوجيهات المحددة.

ج- الإتحاد الاشتراكي العربي: تأسس الإتحاد الاشتراكي العربي في 11 جوان 1971 كمنصة للمشاركة السياسية، دون أن يعتبر حزبا سياسيا بالمعنى التقليدي، يقوم على فكرة تنظيم سياسي شعبي يعمل على تحقيق تحالف القوى الاجتماعية، وإزالة الفوارق الطبقية بطرق سلمية، أوكل إليه دعم النظام الفوري في ليبيا، وتطوير أيديولوجية تتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية.²

د- اللجان الشعبية: تأسست اللجان الشعبية في 5 أفريل 1973 بعد خطاب معمر القذافي بمدينة زوارة، حيث طرحها كوسيلة لتحقيق الديمقراطية المباشرة وتمكين الشعب من التعبير عن إرادته، وشدد القذافي على ضرورة انتخاب هذه اللجان في جميع الوحدات الجغرافية والإدارية في البلاد من خلال انتخابات حرة ومباشرة، ومن وجهة نظره تعد هذه اللجان أداة لتمكين الشعب من ممارسة السلطة، إلى جانب المؤتمرات الشعبية التي أصبحت كأدوات تنظيمية وتنفيذية على مختلف المستويات.³

2- المرحلة الثانية: من 1977 إلى 2011

عرفت ليبيا في هذه الحقبة ظهور مؤسسات سياسية جديدة تمثلت في:

أ- المؤتمرات الشعبية الأساسية: تم إنشاء 405 مؤتمرات شعبية أساسية في الجماهيرية، موزعة جغرافيا حيث يمتلك كل مؤتمر حدودا إدارية خاصة به، تضم هذه المؤتمرات جميع المواطنين الذين تجاوزوا سن 18

¹ علاء الدين زردومي، مرجع سابق الذكر، ص ص 96-97

² المرجع نفسه، ص 96.

³ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

عاما، إذ تعتبر العضوية فيها حقا وواجبا، تناقش في هذه المؤتمرات جميع القوانين والتشريعات الوطنية، وتنتبثق عن كل مؤتمر أمانة تتألف من خمسة أعضاء يتم اختيارهم عبر الانتخاب المباشر من بين الأعضاء لمدة ثلاث 03 سنوات، وتتولى الأمانة تنظيم أعمال المؤتمر وتضم أمينا له، أمينا مساعدا لشؤون اللجان الشعبية، أمينا للشؤون الاجتماعية وأميناً للشؤون الثقافية والتعبئة الجماهيرية.¹

ب- **المؤتمرات الشعبية غير الأساسية:** تعنى هذه المؤتمرات بمناطق جغرافية محددة ذات حدود إدارية تعرف بالشعبية، تتكون من أمانة المؤتمر للشعبية بالإضافة إلى أمناء الاتحادات والنقابات والروابط المهنية، دورها الأساسي يتمثل في صياغة وإدارة القرارات المتعلقة بالشعبية، مع التأكد من توافقها مع السياسات العامة، دون أن يكون لها صلاحيات اتخاذ قرارات مستقلة.²

ج- **الاتحادات والنقابات والروابط المهنية:** تستند تنظيمات الاتحادات والنقابات والروابط المهنية إلى مبادئ الكتاب الأخضر، حيث تعنى برعاية شؤون ومصالح الفئات المهنية التي تمثلها، ويقتصر دور كل إتحاد أو نقابة أو رابطة مهنية على تمثيل حرفة أو مهنة محددة ومعالجة القضايا المهنية المتعلقة بها، وتقوم الأمانة بإدارة الأمور الإدارية والتنظيمية لهذه الهيئات، وتشكل أماناتها الهيئات العامة للاتحادات والنقابات والروابط المهنية العامة على مستوى الدولة الليبية.³

د- **اللجان الشعبية⁴:** هي الجهاز التنفيذي لقرارات الجماهيرية، وتتكون من اللجنة الشعبية العامة باعتبارها الهيئة التنفيذية العليا، التي تضم أمناء المؤتمرات وأمين اللجان الشعبية ومساعديه، تتولى تنفيذ قرارات مؤتمر الشعب، اقتراح القوانين والإشراف على أعمال اللجان الشعبية الأخرى واللجنة الشعبية للبلدية، وتتألف من أمين عام يرأس اللجنة في قطاع محدد على مستوى البلدية، واللجنة الشعبية للفرع البلدي، يشمل أمين عام وعددا من الأمناء للقطاعات المختلفة، وأخيرا اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي فهي تختص بحل النزاعات المحلية وإدارة الأعمال الإدارية.

¹ علاء الدين زردومي، مرجع سابق الذكر، ص 100.

² نوال بومليك، مرجع سابق الذكر، ص 89.

³ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ المرجع نفسه، ص ص 89-90.



الشكل 04: خريطة ليبيا السياسية¹.

3- ملامح الفساد السياسي في ليبيا²:

دافعت "ليزا أندرسون" عن فكرة عدم وجود دولة حقيقية في ليبيا، مستندة إلى مفهوم هيجل الذي يرى أن المجتمع المدني هو انعكاس للدولة، وبررت ذلك بغياب مجتمع مدني فعّال في ليبيا، القذافي نفى ذلك في خطابه المتلفز، حيث اعتبر أن ليبيا مدنية تماما، على عكس الغرب الذي يضم مجتمعا رسميا حكوميا ومجتمعا مدنيا غير حكومي، هذا الواقع يؤكد غياب الدور الفعال للمجتمع المدني كوسيط بين الشعب والسلطة، مما يعزز انفراد السلطة باتخاذ القرار ويكرّس هيمنة النظام.

هذه الديناميكيات السياسية أسست لبيئة خصبة للفساد السياسي والإداري والمالي، نتيجة لعدة أسباب من

أبرزها:

أ- **انعدام المشاركة المنظمة:** تتمثل في غياب حرية الرأي والتعبير وتكوين مؤسسات مجتمع مدني، بسبب الهيمنة المطلقة لنظام القذافي.

ب- **غياب سيادة القانون:** تتعلق بالقيادة السياسية خاصة القذافي وعائلته، كانت فوق القانون مما أدى إلى

¹ <https://arabic.mapsofworld.com/libya>

² عمر فرحاتي ويسرى أوشراف، مرجع سابق الذكر، ص ص 85 - 86.

انعدام تطبيق القوانين بعدالة.

ج- **افتقار الشفافية:** غياب الوضوح في اتخاذ القرارات المتعلقة بالدولة، إذ كان يجب تنفيذ توجهات القذافي بلا اعتراض.

د- **عدم التوافق المجتمعي:** يتمثل في رفض التعددية الفكرية والسياسية داخل المجتمع، وقمع الرأي المستقل مما أدى إلى غياب تمثيل عادل للمكونات الاجتماعية والثقافية مع غياب التداول السلمي للسلطة.

هـ- **ضعف الأجور وقلة كفاءة الجهاز الإداري:** شهدت رواتب الموظفين الحكوميين انخفاضا كبيرا في ظل نظام حكم فاسد، حيث كان النصيب الأكبر من الميزانية يخصص للمؤتمرات بنسبة 70 % بينما لم يتجاوز الإنفاق على التعليم والصحة 30 %، حيث أدى ذلك إلى غياب الحافز لدى الموظفين وتعثّر الإنتاجية.

و- **الجمود الوظيفي وتراكم المشكلات الإدارية:** احتفظ العديد من المسؤولين بمناصبهم لفترات طويلة وصلت إلى 16 عاما، مما عرقل عمليات التغيير والتطوير وزاد من تراجع الكفاءة الإدارية.

ي- **الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل:** شكّل النفط المصدر الرئيسي لدخل الدولة بنسبة 95 %، مما أدى إلى إهمال تنويع الاقتصاد والاعتماد على مصادر أخرى.

ر- **فشل توزيع الدخل وتحقيق العدالة:** على الرغم من إقرار قانون توزيع الثروات عام 1981، لم يسهم ذلك في تحسين الأوضاع بل زاد من حدة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية.

ز- **الفقر وتفاقم الأوضاع الاجتماعية:** أظهرت الدراسات أن نحو نصف الأسر تعيش تحت خط الفقر بمعنى دولة غنية ذات شعب فقير، وهذا بسبب ضعف الإنفاق العام وعدم كفاية الموارد لتغطية الاحتياجات الأساسية.¹

ثالثا: التركيبة القبلية للمجتمع الليبي

تعتبر التركيبة الاجتماعية في ليبيا عاملا أساسيا في تشكيل علاقات المجتمع واستقراره، إلا أن الانقسامات القبلية والعشائرية ظلّت عائقا أمام بناء هوية وطنية متماسكة. وتعاني الدولة من تباينات عرقية ومذهبية تفاقت بسبب غياب العدالة الاجتماعية وسياسات الإقصاء، مما أدى إلى انتشار الفقر وتراجع الثقة بالمؤسسات، وساهمت الهيمنة القبلية في توجيه القرارات السياسية وهو ما عمّق الفجوة الاجتماعية وهدّد

¹ عمر فرحاتي ويسرى أوشراف، مرجع سابق الذكر، ص 86.

الاستقرار الداخلي، خاصة في ظل غياب حلول فعّالة لمعالجة هذه التحديات.

وتميّز المجتمع الليبي تاريخيا بسيطرة التركيبة القبلية التي أثرت على بنيته الاجتماعية والسياسية، حيث لعبت القبائل دورا محوريا في تنظيم العلاقات الداخلية، سواء في حل النزاعات أو مواجهة التحديات الخارجية، ومع ذلك فقد زاد هذا النظام من تعزيز الانقسامات الداخلية وإضعاف الوحدة الوطنية، خاصة مع استخدام التحالفات القبلية كأداة لضمان الولاء والسيطرة مع ظهور الدولة الحديثة، بقيت النزعة القبلية تحديا رئيسيا أمام تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.¹

وبلغ عدد سكان ليبيا حسب إحصائيات 2023 نحو 6.888 مليون نسمة بنسبة نمو سكاني تقدر بـ 1.1%²، وتعتبر القبائل في ليبيا مراكز قوة ونفوذ، حيث تتميز مناطق البلاد بتوزيع قبلي خاص، في غرب ليبيا وتحديدا في طرابلس توجد قبائل ذات نفوذ قوي، وفي منطقة برقة في الشرق، بينما تعدّ قبائل فزان في الجنوب من أبرز المكونات الاجتماعية المؤثرة في تلك المنطقة.³

1- القبائل الأكثر نفوذا في طرابلس

أ- قبيلة ورفلة: تعد من أكبر القبائل الليبية، حيث بلغ عدد أفرادها حوالي مليون نسمة، ويتوزعون في الشمال والجنوب، ولعبت القبيلة دورا محوريا في تحالفات سياسية وأمنية، لكن تمردتها على النظام في عام 1993 قد أدّى إلى قمع شديد شمل محاكمات وإعدامات بالإضافة إلى تهجير بعض أفرادها وتدمير منازلهم، ما أدّى إلى تهميشها بشكل كبير.

ب- قبيلة القذافة: هي صغيرة العدد بما لا يتجاوز 100.000 فرد، استمدّت قوّتها من انتماء معمر القذافي لها.⁴

ج- قبيلة الزنتان: هي قبيلة أمازيغية كبيرة، منتشرة في العديد من دول المغرب العربي، وتتركز جغرافيا في

¹ محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 59.

² البنك الدولي، ليبيا: عدد السكان، مقال على الرابط:

<http://ar.tradingeconomics.com>

تاريخ الاطلاع: 2024/06/12 على الساعة: 00.04

³ Mohamed ben lamma, **The tribal structure in libya: factor for fragmentation or cohesion**, fondation of reserch strategie, p.13.

⁴ عمر فرحاتي ويسرى أوشريف، مرجع سابق الذكر، ص 95.

مدينة الزنتان بمنطقة الجبل الغربي.

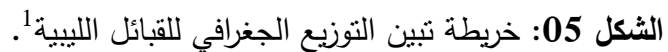
2- قبائل منطقة برقة: تتميز هذه المنطقة بتنوع قبلي كبير، ومن بين هذه القبائل:

- أ- قبيلة العبيدات: المتألّفة من 15 قبيلة فرعية وتعد من أقوى القبائل في المنطقة، استقرّت هذه القبيلة في برقة منذ القرن الثامن عشر، وأسهمت في التصدي للاحتلال مثل مقاومة غزو أولاد علي غرب مصر.
- ب- قبيلة العواقر: هي إحدى القبائل الأرسوقراطية المؤثرة تاريخياً، خصوصاً في عهد الملك إدريس، حيث تنتمي للنظام الاجتماعي التقليدي، دعمت قبيلة العواقر نظام القذافي وشغلت مناصب عليا في السلطة.
- ج- قبيلة أزوية: تعد من بين أكبر القبائل في ليبيا، تسكن مناطق إستراتيجية تضم منشآت نفطية، كما تشتهر بواحة الكفرة التي تمثل مركزاً متميّزاً.

3- قبائل منطقة فزان: وتشمل:

- أ- قبيلة أولاد سليمان: لعبت هذه القبيلة دوراً مهماً في منطقة فزان خلال الحكم العثماني والاحتلال الإيطالي وحتى فترة حكم القذافي.
- ب- قبيلة المقارحة: هي قبيلة تركّزت في منطقة وادي البوانيس وتعد من أكثر القبائل تسلّحاً.
- ج- قبيلة التبو: هي قبيلة صحراوية بدوية تقطن حدود ليبيا الجنوبية الشرقية، تعيش منذ فترة طويلة في ليبيا في مناطق منخفضة الكثافة السكانية.¹

¹ Mohamed ben lamma, Op. Cit, pp 15-18.



لم يكن انفجار الأزمة الليبية وامتداد تأثيراتها على مختلف جوانب الحياة نتيجة للاختلالات المجتمعية والاقتصادية فقط، بل كان للعامل الأمني دورا محوريا في تأجيج الغضب الشعبي وإشعال الثورة وانتشارها، وعليه، يمكن تقديم وصف للوضع الأمني في ليبيا على النحو التالي:

قبل اندلاع الأزمة كانت ترسانة القوات البرية تضم 500 دبابة معركة وعددا من قطع المدفعية المدرعة إلى جانب مروحيات هجومية، ومع ذلك لم يكن الجيش مدربا بشكل كاف ولم تكن الذخائر متوفرة بكميات

170

مناسبة، وكما أشارت الباحثة "فلورنس غاوب" من كلية الدفاع لحلف الناتو، فإن القذافي تجنب بناء جيش قوي لأنه كان يرى في قوته تهديدا لحكمه، وبدلاً من ذلك ركز جهوده على بناء وحدات قتالية خاصة تحت قيادة أبنائه.¹

2- تأثير المرتزقة في إضعاف الجهاز الأمني: على الرغم من كثرة الحديث عن المرتزقة في قوات الأمن الليبية، إلا أن وجودهم الفعلي محدود، ومع ذلك تعدّ ظاهرة المرتزقة قديمة حيث استعان القذافي في نظامه على الأجانب في الوحدات العسكرية والميليشيات المسلحة، لكن تأثيرهم على المستوى التشغيلي بقي محدوداً، وأفادت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان أنّ 6000 مرتزق أفريقي شاركوا في ليبيا حتى فبراير 2011، حيث تم توظيفهم من دول أفريقية مثل نيجيريا وتشاد، مستغلين ظروف البطالة والفقر، وأوضحت أن المرتزقة قد انضموا للنزاع بدوافع مادية، وقاموا بأعمال عنيفة ضد المتظاهرين بدعم من النظام الليبي.²

3- تهديدات الأمن الإنساني في ليبيا: تواجه ليبيا تهديدات خطيرة للأمن الإنساني بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال حكم القذافي، مما تسبب في مقتل وتشريد الآلاف بالإضافة إلى التهجير الجماعي، ورغم الجهود المبذولة لإحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية، تظل العدالة الانتقالية غير مكتملة وسط تحديات بناء الدولة الحديثة واستعادة الأمن والاستقرار.³

المطلب الثاني: الخلفيات الخارجية للأزمة الليبية

لا يمكن فهم الأزمة الليبية بمعزل عن السياقات الخارجية التي أحاطت بها وأسهمت في تصعيدها وتعقيدها، فقد لعبت التحولات الإقليمية والدولية دوراً جوهرياً في رسم مسار الأزمة الليبية منذ اندلاعها عام 2011، ومن خلال التدخلات العسكرية المباشرة والتنافس على النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية، وصولاً إلى مخرجات النظام الدولي الجديد، أصبحت ليبيا ساحة لصراع مصالح معقد تجاوز حدودها الجغرافية.⁴

أولاً: أثر التحولات الإقليمية على الأزمة الليبية

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحولات سياسية وأمنية عميقة منذ اندلاع موجة الثورات

¹ عمر فرحاتي ويسرى أوشريف، مرجع سابق الذكر، ص ص 110-111.

² المرجع نفسه، ص 113.

³ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ المرجع نفسه، ص 112.

العربية في عام 2011، التي كانت بمثابة نقطة تحول أثرت بشكل مباشر على استقرار الدول في المنطقة بما في ذلك ليبيا، هذه الثورات أدت إلى سقوط أنظمة استبدادية كانت تسيطر على الأوضاع بقبضة من حديد، مثل نظام معمر القذافي في ليبيا، مما خلق فراغاً سياسياً وأمنياً أتاح المجال لظهور صراعات داخلية متعددة الأطراف، على الرغم من أن هذه الثورات حملت آمالاً بتغيير ديمقراطي، إلا أنها فتحت الباب أمام تدخلات إقليمية ودولية زادت من تعقيد المشهد الليبي.¹

كانت ليبيا بعد سقوط القذافي ساحة لصراعات النفوذ الإقليمية، حيث أصبحت القوى الإقليمية تسعى إلى تحقيق مصالحها عبر دعم الأطراف المتصارعة، فعلى سبيل المثال، دعمت دول مثل الإمارات ومصر بعض الفصائل المسلحة والجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، بهدف محاربة الإسلام السياسي الذي تعتبره تهديداً لاستقرارها الداخلي، في المقابل دعمت دول أخرى مثل قطر وتركيا حكومة الوفاق الوطني التي كان معترفاً بها دولياً، إلى جانب بعض الجماعات التي تمثل التيار الإسلامي، هذا التنافس الإقليمي بين الدول العربية وغير العربية جعل ليبيا ساحة لتصفية الحسابات السياسية والأيدولوجية، حيث تم تزويد الأطراف المتنازعة بالسلاح والموارد المالية، مما أدى إلى إطالة أمد الصراع وتعقيد الأزمة.²

إلى جانب ذلك لعب الدور الإفريقي دوراً ملحوظاً في الأزمة ولكن بشكل محدود وغير فعال، فبالرغم من محاولات الاتحاد الإفريقي القيام بوساطة لإنهاء الصراع وإعادة الاستقرار، إلا أن هذه الجهود اصطدمت بضعف مؤسساته وبسيطرة المصالح الإقليمية والدولية على مجريات الأحداث في ليبيا، كما ساهمت دول الجوار الليبي مثل السودان وتشاد والنيجر بشكل غير مباشر في تأجيج الأزمة من خلال تدفق السلاح عبر حدودها غير المحروسة، حيث أصبحت ليبيا مرتعاً للمرتزقة والجماعات المسلحة العابرة للحدود، مما زاد من تفاقم الوضع الأمني في البلاد.³

إن التحولات الإقليمية سواء الناتجة عن الثورات العربية أو عن التنافس الجيو-سياسي بين القوى الإقليمية، كانت من أبرز العوامل التي ساهمت في تعقيد الأزمة الليبية وتحويلها من نزاع داخلي إلى صراع

¹ عبد الله يوسف أحمد، الثورات العربية وتأثيراتها على الأزمات الإقليمية، مصر: دار الفكر العربي، 2014، ص 142.

² محمد سامي جمال، الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، ط2، لبنان: دار النهضة، 2016، ص 97.

³ صالح أحمد محمود، التدخلات الدولية والإقليمية في ليبيا بعد 2011، الجزائر: دار الحكمة، 2017، ص 85.

ذي أبعاد إقليمية ودولية يصعب التوصل إلى حل جذري له دون توافق شامل بين الأطراف الفاعلة.¹

ثانياً: أثر السياقات الدولية على الأزمة الليبية

لعبت السياقات الدولية دوراً محورياً في تصعيد وتعقيد الأزمة الليبية منذ اندلاعها في عام 2011، حيث تداخلت المصالح الإستراتيجية للقوى الكبرى مع الوضع الداخلي في ليبيا، مما أدى إلى إطالة أمد الصراع وتفاقمه، فالبداية كانت مع التدخل العسكري الدولي الذي قاده منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والذي تم بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1973 تحت ذريعة حماية المدنيين من القمع الذي كان يمارسه نظام معمر القذافي، هذا التدخل أسفر عن الإطاحة بالنظام، لكنه لم يرافقه أي خطط واضحة لإعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية أو تحقيق الاستقرار، مما ترك فراغاً سياسياً وأمنياً ملحوظاً، وبدلاً من تقديم حلول مستدامة، تسبب هذا التدخل في فتح الباب أمام التنافس الدولي والإقليمي على النفوذ في ليبيا.²

إلى جانب التدخل العسكري، برزت المصالح الاقتصادية كعامل رئيسي أثر على تطور الأزمة الليبية، حيث تعتبر ليبيا دولة غنية بالنفط والغاز، مما جعلها محط أطماع القوى الدولية الكبرى مثل الولايات المتحدة، روسيا والدول الأوروبية،³ هذه الدول سعت بشكل مباشر أو غير مباشر،⁴ إلى دعم أطراف الصراع الليبي بما يتوافق مع مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، فالدول الأوروبية على سبيل المثال، وجدت نفسها في سباق للسيطرة على موارد الطاقة الليبية، لاسيما مع الأهمية الإستراتيجية لليبيا كمصدر للنفط والغاز قريب بالنسبة لأوروبا، هذا التنافس الاقتصادي أدى إلى انحياز هذه الدول لطرف دون الآخر، مما أضاف بعداً دولياً للصراع الداخلي الليبي.⁵

كما أن السياسات الدولية تجاه الهجرة غير الشرعية لعبت دوراً معقداً في الأزمة الليبية، فبعد انهيار النظام الليبي أصبحت ليبيا نقطة عبور رئيسية للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا في طريقهم إلى

¹ الشاذلي عبد القادر، الجغرافيا السياسية للأزمة الليبية، المغرب: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2015، ص 120.

² علي العسالي، الأبعاد الدولية للصراعات في الشرق الأوسط، ط2، بيروت: دار النهضة العربية، 2020، ص 215.

³ الهواري مصطفى، الأزمات السياسية في العالم العربي، ط3، القاهرة: دار الفكر العربي، 2019، ص 125.

⁴ سالم العتيبي، التدخلات الأجنبية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 2018، ص

⁵ عبد السلام هشام، الصراع الدولي والإقليمي في ليبيا: دراسة تحليلية، ط4، عمان: دار الكتب العلمية، 2021، ص 95.

أوروبا، دفعت هذه الظاهرة دول الاتحاد الأوروبي إلى التدخل في ليبيا بطرق مختلفة،¹ سواء من خلال تمويل برامج تدريب خفر السواحل الليبي، أو عبر دعم حكومات معينة في البلاد لتحقيق السيطرة على الساحل الليبي ومنع تدفق المهاجرين، إلا أن هذه التدخلات الأوروبية لم تكن موجهة لحل الأزمة الليبية بحد ذاتها، بل لخدمة أهدافها الأمنية الخاصة، مما زاد من تعقيد الوضع الداخلي وأدى إلى تفاقم المعاناة الإنسانية.

لعبت السياقات الدولية، سواء من خلال التدخلات العسكرية أو المصالح الاقتصادية أو السياسات المتعلقة بالهجرة، دوراً مزدوجاً في الأزمة الليبية، ففي حين تم تبرير هذه التدخلات ظاهرياً بأنها تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار، إلا أنها ساهمت بشكل كبير في تفاقم الصراع وتعميق الانقسامات الداخلية، مما جعل ليبيا ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات الدولية والإقليمية.²

ثالثاً: مخرجات النظام الدولي الجديد وتأثيرها على الأزمة الليبية

مع التحولات التي شهدتها النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة، أصبحت الساحة الدولية أكثر تعقيداً وتنافساً، مما ساهم بشكل مباشر في تفاقم الأزمة الليبية وإطالة أمدها، أحد أبرز سمات هذا النظام كان أحادية الهيمنة الأمريكية التي تجلت في السنوات الأولى بعد الحرب الباردة، حيث كانت الولايات المتحدة اللاعب الرئيسي في رسم السياسات الدولية، ولكن في حالة ليبيا تراجع التدخل المباشر الأمريكي بشكل تدريجي بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي في عام 2011،³ مما أفسح المجال لقوى إقليمية ودولية أخرى مثل روسيا وتركيا لملء الفراغ الاستراتيجي، هذه القوى استغلت هذا الفراغ لتعزيز نفوذها السياسي والعسكري في ليبيا، مما أدى إلى تصعيد الصراع الداخلي وتحويله إلى مواجهة إقليمية ودولية.⁴

إلى جانب ذلك، أظهر النظام الدولي الجديد ضعفاً واضحاً في قدرة الأمم المتحدة على فرض حلول ملزمة للأطراف المتصارعة على الرغم من انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية التي سعت لحل الأزمة الليبية، مثل مؤتمرات برلين وباريس،⁵ إلا أن الجهود الأممية ظلت محدودة التأثير، هذا الضعف نتج عن الانقسامات

¹ رياض الكبسي، الأزمة الليبية وتأثيرها على الأمن الأوروبي، بغداد: دار الجيل للنشر، 2020، ص 230.

² المرجع نفسه، ص 230.

³ عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع والتحول الديمقراطي، ط2، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012، ص 134.

⁴ المرجع نفسه، ص 135.

⁵ محمد حسنين هيكل، النظام الدولي الجديد وانعكاساته، مصر: دار الشروق، 2006، ص 89.

داخل مجلس الأمن الدولي حيث تتباين مصالح القوى الكبرى بشأن ليبيا، فبينما دعمت بعض الدول حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، وجدت دول أخرى نفسها تميل لدعم قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر،¹ ما عرقل تحقيق توافق دولي حول مسار سياسي واضح لإنهاء الأزمة.

إضافة إلى ذلك أسهمت مخرجات النظام الدولي الجديد في ظهور تعددية الأطراف الفاعلة دولياً في المشهد الليبي، حيث انقسم المجتمع الدولي بشكل حاد بين مؤيدين لأطراف النزاع المختلفة، وهو ما انعكس على الجهود الدبلوماسية التي أصبحت عاجزة عن تحقيق أي تقدم ملموس، هذا الانقسام ساهم في شلل الحلول السياسية، حيث استمرت كل قوة دولية أو إقليمية في دعم حليفها داخل ليبيا، سواء من خلال تقديم السلاح أو التمويل أو الدعم السياسي، مما أدى إلى تأجيج الصراع.²

إن النظام الدولي الجديد بمخرجاته التي تشمل تراجع الدور الأمريكي، ضعف الأمم المتحدة وتعدد الفاعلين الدوليين، ساهم في جعل ليبيا ساحة صراع دولي وإقليمي، ما زاد من تعقيد الأزمة وأبعد أي فرصة للتوصل إلى حل شامل ومستدام.³

إضافة إلى تكريس ساحة اجتماعية واسعة جداً سميت ببيئة الثورة علاوة على عدم وجود المؤسسات الحزبية ذات البرامج الواضحة، التي من المفترض أن تسهم في الحراك السياسي الهادف والواعي لمتطلبات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للشعب الليبي، والحقيقة أن القرارين 1970 و 1973 بالرغم من استنادهما على مسؤولية الحماية التي يترتب عليها مسؤولية إعادة البناء، والالتزام التام بالمساعدة في الحفاظ على وحدة الدولة الليبية ضد محاولات التجزئة والانفصال وبناء سلام دائم، وقيام حكم رشيد وتنمية مستدامة وتوفير الشروط المسبقة لإرساء الأمن والاستقرار، وتأمين إعادة إدماج المتنازعين أو حاملي السلاح في المجتمع، وكل هذا يتطلب تأمين التمويل اللازم لإعادة بناء ما تهدم، وبالتالي أمام ليبيا تحديات هامة أبرزها ما يلي:

1- بناء الدولة

يشكل هذا تحدياً كبيراً للمجلس الوطني خلال المرحلة الانتقالية لجهة إرساء مؤسسات سيادية كالجيش

¹ محمد حسنين هيكل، المرجع سابق الذكر، ص 90.

² عبد الله الأشعل، السياسة الدولية بعد الحرب الباردة، مصر: دار الفكر العربي، 2015، ص 212.

³ جوزيف ناي، مستقبل القوة، السعودية: مكتبة العبيكان، 2011، ص 145.

الوطني والأمن والوزارات المختلفة، إضافة إلى تهيئة مناخ سياسي يسمح ببلورة الأفكار السياسية على اختلاف التوجهات، وبما يساهم في توفير البيئة اللازمة لتشكيل التكوينات المنظمة بمختلف تسمياتها في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي، ويتمثل مستقبل قرار الدولة والنظام القادمين في ليبيا في ضوء حقيقة سياسية لا سبيل من تجاهلها ومفادها أن حلف شمال الأطلسي "كان شريكا أساسيا للمجلس الوطني الانتقالي" في انهيار النظام السياسي الليبي السابق.¹

2- ضعف البنى التقليدية للدولة الليبية ومتطلبات التحديث

إن الدولة والمجتمع الليبي قد ورثا إرثا شموليا وثقافة سياسية تقليدية وخضوعية، ومن أهم المشكلات التي تواجه ليبيا ضعف البنى السياسية التي سوف تقوم من الأحزاب والنقابات إلى الدولة الوطنية أمام البنى الاجتماعية التقليدية بسبب تضخم السلطة وغياب الدولة وإعدام الحياة السياسية في ليبيا، مع ما يتبعه ذلك من ظواهر الخلاف بين سلطة الدولة الوليدة والسلطة الأهلية التقليدية، وصعوبة وضع آليات توزيع الرموز الوطنية المادية والمعنوية على الفئات المجتمعية، فمن الضروري استيعاب التنوع القبلي داخل هياكل النظام في ليبيا من خلال مبدأ تكافؤ فرص التمثيل السياسي عبر الديمقراطية التوافقية.

3- التحدي الأمني

في ظل عدم وجود جيش نظامي في ليبيا، حيث أن الكتائب الأمنية التابعة للرئيس الليبي هي أهم أركان الهيكل الأمني غير الرسمي للسلطة في نظام ليبيا السابق، فإن الميليشيات التي لعبت دورا حاسما في الإطاحة بنظام القذافي باتت تشكل معضلة كبيرة بعد سقوط النظام، يكتنف هذه الميليشيات وأعدادها الغموض حيث يقدرها البعض بمائة مجموعة، في حين يقدرها آخرون بثلاثة أضعاف هذا الرقم، يذكر بأن أكثر من 125.000 لبيبي يحملون السلاح، وقد اصطدمت هذه المجموعات ببعضها على نحو متكرر، ويتطلب إعادة بناء ليبيا التطرق لمصير هذه الميليشيات.

4- التحديات الخارجية

تواجه ليبيا اليوم تحديات خارجية خاصة بعد فشل كل المؤتمرات الدولية - كاتفاق الصخيرات 2015 و

¹ عبد الرحمن فهم، "الأزمة الليبية ومؤتمر باليرمو الدولي بإيطاليا: الخلفية والدلالات والتداعيات"، في قضايا ونظرات تجدد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري، تقرير ربع سنوي، العدد 14. 2019، ص ص 28-29.

- اتفاق باريس مايو 2018 ومؤتمر باليرمو نوفمبر 2018، وبناء على هذا تتجسد التحديات في:¹
- أ- رغبة خليفة حفتر في السيطرة العسكرية على البلاد، والرفض الكلي العملي أو الرسمي للمسارات السياسية والدبلوماسية.
- ب- تباين مواقف دول الحلف حول الثورات المضادة الداعمة لحفتر عن المسار الأممي، ورفضها أي وجود للإسلاميين في السلطة ورفض دخول ليبيا في عملية ديمقراطية حقيقية.
- ج- التباين بين روما وباريس بسبب التنافس على الثروات الليبية، وصراعهما على النفوذ بشكل عام بالداخل الليبي وتباين تحديات الأزمة الليبية لكليهما.
- د- الانقسامات الدولية داخل أروقة مجلس الأمن بين الدول الكبرى حول الموقف من إدانة حفتر، والذي شجعه على الزحف نحو العاصمة طرابلس.

¹ عبد الرحمان فهميم، مرجع سابق الذكر، ص 30.

المبحث الثاني: توصيف الأزمة الليبية وأسبابها

تعد الأزمة الليبية واحدة من أبرز الأزمات التي نشأت في منطقة الشرق الأوسط بعد 2011، حيث بدأت بتصاعد عنف النظام القمعي بقيادة معمر القذافي، ثم تحولت إلى انتفاضة شعبية طالبت بالإصلاحات عقب سقوط النظام، دخلت ليبيا في فوضى عارمة نتيجة الفراغ السياسي والأمني، مما أتاح ظهور صراعات داخلية متعددة، وبالتالي سيتم معالجة توصيف الأزمة الليبية وأسبابها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية، مع التركيز على دور التدخلات الخارجية التي أسهمت في تعقيد الوضع، إضافة إلى تأثير التحولات الإقليمية والدولية على الأزمة الليبية في إطار النظام الدولي الجديد.

المطلب الأول: التوصيف العام للأزمة الليبية

أولاً: تصاعد عنف النظام وبروز الانتفاضة

بدأت الأزمة الليبية في سياق ما يُعرف بثورات "الربيع العربي"، وهي سلسلة من الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت عدداً من الدول العربية منذ أواخر عام 2010، وكانت تهدف إلى إسقاط الأنظمة الحاكمة التي اتُّهمت بالاستبداد والفساد وسوء إدارة الموارد، كانت شرارة هذه الانتفاضات قد بدأت في تونس، وانتقلت إلى مصر، ثم سرعان ما امتدت إلى ليبيا، حيث كانت البلاد تعيش تحت حكم معمر القذافي الذي استمر لأكثر من 42 عاماً، تميز خلالها بالقمع السياسي والهيمنة الأمنية على جميع مفاصل الدولة، كما بدأت الاحتجاجات الشعبية في ليبيا بشكل سلمي في منتصف فبراير 2011،¹ تحديداً في 15 فبراير في مدينة "بنغازي" ثاني أكبر مدن البلاد، بعد اعتقال الناشط الحقوقي "فتحي تريل"، المحامي الذي كان يتولى الدفاع عن عائلات ضحايا سجن بوسليم الذين قُتلوا في مجزرة عام 1996، أدى هذا الاعتقال إلى اندلاع مظاهرات شعبية مطالبة بالإفراج عنه وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية، وسرعان ما توسعت رقعة الاحتجاجات، حيث خرج المتظاهرون إلى الشوارع يهتفون بشعارات تنادي بإسقاط النظام وتحقيق العدالة الاجتماعية.²

خلال الأيام الأولى تعاملت قوات الأمن الليبية مع المظاهرات بالعنف المفرط، مستخدمة الرصاص الحي وقنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين، مما أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، لكن بدلاً من أن

¹ حسين الهاشمي، الربيع العربي وأثره على ليبيا: من الاحتجاجات إلى الحرب الأهلية، بيروت: دار نشر دراسات الشرق الأوسط، 2015، ص 102.

² المرجع نفسه، ص 103.

تؤدي هذه الإجراءات القمعية إلى إخماد الاحتجاجات، تسببت في إشعال الغضب الشعبي وتصاعدت حدة المواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن، ومع انتشار أخبار سقوط الضحايا انضم المزيد من المواطنين إلى التظاهرات، خاصة في المدن الشرقية مثل البيضاء ودرنة وطبرق.¹

بحلول 17 فيفري 2011، وهو اليوم الذي أصبح يُعرف لاحقاً باسم "يوم الغضب"، شهدت ليبيا موجة واسعة من الاحتجاجات في مختلف المدن، لاسيما في المناطق الشرقية التي كانت تاريخياً أكثر معارضة لنظام القذافي، في هذا اليوم خرجت حشود ضخمة في بنغازي، رافعين شعارات ضد القذافي وحكمه المطلق،² وردت قوات الأمن بعنف شديد ما أدى إلى سقوط عشرات القتلى، وهو الأمر الذي أثار ردود فعل غاضبة بين الليبيين، ودفع ببعض العسكريين إلى الانشقاق عن النظام والانضمام إلى صفوف المحتجين.

مع تصاعد القمع الحكومي بدأت بعض القبائل والعشائر الليبية الكبرى تعلن دعمها للحراك الشعبي، وهو تطور حاسم في مجريات الأحداث، إذ يُعد المجتمع الليبي قبلياً إلى حد كبير، وتلعب الولاءات القبلية دوراً رئيسياً في السياسة، كما أن بعض القادة العسكريين والمسؤولين في النظام بدأوا بالتخلي عن مناصبهم، مثل وزير العدل مصطفى عبد الجليل الذي أعلن استقالته احتجاجاً على العنف الذي يمارسه النظام ضد المتظاهرين.

كان رد فعل القذافي تجاه هذا التصعيد هو المواجهة العنيفة كخيار وحيد للبقاء في السلطة، ففي خطاب شهير ألقاه في 22 فبراير 2011، توعد القذافي المحتجين بالقمع الدموي ووصفهم بـ"الجرذان" و"المأجورين"، داعياً أنصاره إلى التصدي لهم بالقوة، هذا الخطاب الذي حمل نبرة تهديد واضحة، أعطى الضوء الأخضر للقوات الأمنية والكتائب المسلحة الموالية له لشنّ عمليات قمع واسعة ضد المتظاهرين، حيث استخدمت الذخيرة الحية والمرترقة الأجانب والطائرات الحربية لقصف المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام،³ كان رد النظام شديد القسوة خاصة في مدن مثل بنغازي ومصراتة والزنتان، حيث جرت مواجهات عنيفة بين القوات الحكومية والمتظاهرين، كما حاول النظام فرض تعتيم إعلامي شديد على ما يجري في البلاد، حيث قام بقطع

¹ فؤاد فرج، الثورات العربية والنظام الدولي: تحليل الأزمة الليبية، لندن: دار النشر الأكاديمي، 2014، ص 53.

² أحمد الجبالي، الانتفاضة الليبية 2011: جذور العنف وتحولاته، تونس: دار المعرفة للنشر، 2016، ص 76.

³ يوسف القعود، أحداث ليبيا في عام 2011: سياسة القمع وانفجار الثورة، ط2، عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية،

الإنترنت وإغلاق وسائل الإعلام المستقلة، ومنع الصحفيين الأجانب من دخول ليبيا، ومع ذلك تمكّن الناشطون من إيصال صور وفيديوهات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أظهرت حجم الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها النظام، ما أدى إلى زيادة الضغوطات الدولية عليه.¹

تحولت الانتفاضة إلى مواجهة مسلحة مع استمرار القمع الوحشي، بدأ بعض المتظاهرين في حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم، وشكّلت مجموعات معارضة نواة أولى لحركة مقاومة مسلحة ضد النظام، وبحلول أواخر فبراير كانت أجزاء كبيرة من شرق ليبيا قد خرجت عن سيطرة القذافي، وأعلن عن تشكيل "المجلس الوطني الانتقالي" كمثلث للثورة الليبية برئاسة "مصطفى عبد الجليل".²

في الوقت نفسه شنّ القذافي حملة عسكرية شرسة لاستعادة السيطرة على المناطق التي فقدتها، مستخدماً قواته المدججة بالسلاح والكتائب الأمنية، لكنه واجه مقاومة شديدة من الثوار الذين تمكنوا من الاستيلاء على الأسلحة من المخازن العسكرية والانخراط في معارك ضارية ضد قواته.

ثانياً: خطوة وبروز الانتفاضة الشعبية

مع تصاعد قمع نظام القذافي للانتفاضة الشعبية، تحولت الاحتجاجات السلمية تدريجياً إلى مواجهة عسكرية مفتوحة بين قوات النظام والمعارضة المسلحة، لم يكن هذا التحول سريعاً فحسب، بل جاء نتيجة حتمية للعنف الشديد الذي مارسه قوات القذافي ضد المدنيين، حيث استخدمت القذائف المدفعية والدبابات وحتى الطائرات الحربية لقمع المدن المنفضة، مما دفع العديد من المدنيين إلى حمل السلاح دفاعاً عن أنفسهم.³

سرعان ما توسع نطاق المواجهات ليشمل العديد من المدن، خاصة في الشرق والغرب الليبي، حيث حاولت المعارضة المسلحة السيطرة على مواقع إستراتيجية ومنشآت عسكرية كانت تستخدمها قوات القذافي لقصف المدن، وبحلول مارس 2011، باتت ليبيا تشهد حرباً أهلية حقيقية، حيث انقسمت البلاد بين مناطق

¹ يوسف القعود، مرجع سابق الذكر، ص ص 119-120.

² سعيد محمود، صراع القوى في ليبيا: القوى المحلية والتدخلات الدولية، دمشق: دار الحوار للنشر، 2018، ص 134.

³ سعيد عادل، الانتفاضات العربية في القرن الواحد والعشرين: دراسات في الحركات الشعبية، القاهرة: دار الكتاب العربي،

2012، ص 125.

تحت سيطرة القذافي وأخرى تحت سيطرة الثوار، في مشهد فوضوي زاد من تعقيد الوضع الداخلي.¹ أدت العمليات العسكرية والعنف المستمر إلى خسائر بشرية فادحة، حيث قُدر عدد القتلى بعشرات الآلاف من المدنيين والمسلحين من الجانبين، فضلاً عن مئات الآلاف من الجرحى والمشردين،² كما أن الدمار الذي لحق بالمدن الليبية، مثل مصراتة وبنغازي وطرابلس وسرت، كان هائلاً، إذ تحولت بعض الأحياء إلى أنقاض بفعل القصف والمعارك الطاحنة،³ كما شهدت البلاد موجات نزوح واسعة، حيث اضطر مئات الآلاف من الليبيين إلى مغادرة ديارهم بحثاً عن الأمان، سواء داخل البلاد أو خارجها، خصوصاً نحو تونس ومصر ودول أخرى بالمنطقة.

الانقسامات القبلية والسياسية لم تكن فقط سبباً للحرب بين قوات القذافي والمعارضة المسلحة مجرد صراع عسكري، بل تسببت أيضاً في انقسامات اجتماعية حادة داخل ليبيا،⁴ فمن جهة كانت هناك خلافات عميقة بين الفصائل المسلحة التي قاتلت ضد القذافي، حيث لم يكن الثوار كتلة واحدة متجانسة، بل مجموعات ذات توجهات سياسية وأيديولوجية مختلفة، بعضها إسلامي وبعضها قبلي، وبعضها مدعوم من أطراف دولية مختلفة، ومن جهة أخرى ساهمت الحرب في تعميق الصراع القبلي، حيث انحازت بعض القبائل إلى القذافي، بينما دعمت أخرى الثورة، مما أدى إلى نشوء نزاعات محلية استمرت حتى بعد سقوط النظام، هذا الانقسام القبلي جعل من الصعب توحيد البلاد بعد انهيار النظام المركزي، وفتح الباب أمام حالة من الفوضى الأمنية والسياسية التي لا تزال ليبيا تعاني منها حتى اليوم.⁵

ثالثاً: نهاية نظام القذافي وثقل تركته

بعد سقوط نظام القذافي في أكتوبر 2011، دخلت ليبيا في مرحلة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، حيث لم يكن انهيار حكمه إيداناً ببدء مرحلة انتقالية مستقرة، بل كان بداية لفوضى واسعة النطاق شملت

¹ حامد الكبيسي، الثورات العربية: دراسة في التأثيرات السياسية والاجتماعية، عمان: دار الروافد، 2014، ص 200.

² عادل الشمري، الصراع الليبي: من الثورة إلى الفوضى، بيروت: دار الفارابي، 2013، ص 180.

³ المرجع نفسه، ص 181.

⁴ مراد محمود، الحروب الأهلية في الشرق الأوسط: أزمت وحلول، دمشق: دار الفكر، 2015، ص 152.

⁵ المرجع نفسه، ص 153.

مختلف جوانب الحياة في البلاد،¹ كان القذافي قد حكم ليبيا بقبضة حديدية لمدة أربعة عقود، مستندا إلى هيكل سلطوي يعتمد على المركزية المطلقة، مما أدى إلى غياب مؤسسات دولة حقيقية يمكن أن تحل محله بعد سقوطه، هذا الفراغ الدستوري ترك ليبيا دون حكومة مركزية قوية قادرة على إدارة البلاد، فظهرت الميليشيات المسلحة كقوى مهيمنة على الأرض، كل منها تحاول فرض نفوذها في مناطقها الخاصة.² أدى انتشار السلاح بعد الثورة إلى خلق مشهد أمني معقد، حيث تحولت ليبيا إلى ساحة لصراع مستمر بين الجماعات المسلحة، بعضها كان يستند إلى الولاءات القبلية، وبعضها الآخر كان يتبع أجنادات أيديولوجية أو سياسية مختلفة،³ ومع استمرار الصراعات المسلحة أصبحت ليبيا بيئة خصبة لنمو الجماعات المتطرفة مثل تنظيم داعش والقاعدة، حيث استغلوا غياب الدولة لترسيخ نفوذهم في بعض المناطق، كما أن الانقسام السياسي الحاد أدى إلى ظهور حكومتين متنافستين، واحدة في الشرق مدعومة من الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، وأخرى في الغرب تحت مظلة حكومة الوفاق الوطني، مما جعل البلاد تعيش في حالة من الانقسام المستمر.⁴

لم تكن التداعيات الاقتصادية أقل خطورة، فبالرغم من أن ليبيا تمتلك احتياطات نفطية ضخمة، إلا أن الاضطرابات الأمنية والسياسية أدت إلى تراجع إنتاج النفط، مما تسبب في أزمة اقتصادية خانقة أثرت على حياة السكان،⁵ وأصبح الاقتصاد الليبي يعاني من ارتفاع معدلات البطالة وغياب الخدمات الأساسية وانتشار الفساد، مما زاد من معاناة الشعب الليبي الذي كان يأمل في مستقبل أفضل بعد الثورة.

على الصعيد الدولي، لم تكن ليبيا بمعزل عن التدخلات الخارجية، حيث أصبحت ساحة لصراعات إقليمية ودولية، إذ دعمت دول مختلفة أطرافاً متصارعة وفقاً لمصالحها الجيو-سياسية، فبينما وقفت دول مثل مصر والإمارات وفرنسا إلى جانب الجيش الوطني الليبي، قدمت تركيا وقطر دعماً لحكومة الوفاق الوطني،

¹ عبد الله أحمد، التحولات السياسية في ليبيا بعد القذافي، القاهرة: دار الفكر العربي، 2013، ص 45.

² محمد الهاشمي، مرجع سابق الذكر، ص 102.

³ ناصر الزيني، ليبيا من القذافي إلى الفوضى، بيروت: دار الشروق، 2017، ص 78.

⁴ المرجع نفسه، ص 79.

⁵ كريم محمود، الاقتصاد الليبي في مرحلة ما بعد القذافي، تونس: دار الكتاب الحديث، 2014، ص 56.

مما عمّق الانقسامات الداخلية وزاد من تعقيد المشهد السياسي.¹

مع استمرار النزاعات، تحولت ليبيا إلى نقطة عبور رئيسية للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، حيث استغل المهربون حالة الفوضى لتهريب آلاف المهاجرين عبر البحر المتوسط، ما تسبب في أزمة إنسانية خطيرة، كما أن محاولات المصالحة الوطنية لم تحقق نجاحًا كبيرًا بسبب تعقيد المشهد السياسي وغياب الإرادة الحقيقية لإنهاء الصراع.²

رغم مرور أكثر من عقد على سقوط القذافي، لا تزال ليبيا تعيش حالة من عدم الاستقرار، حيث لم تتمكن من بناء نظام سياسي موحد قادر على إدارة البلاد بفعالية، وبالرغم من المحاولات الدولية لإيجاد حلول سياسية فإن التحديات لا تزال قائمة، مما يجعل ليبيا نموذجًا لدولة خرجت من تحت حكم ديكتاتوري لتجد نفسها غارقة في الفوضى والصراعات التي لم تنتهِ حتى اليوم.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة الليبية

أولاً: الأسباب السياسية

1- غياب المؤسسات المستقرة وضعف الدولة

لعل غياب المؤسسات المستقرة وضعف الدولة في ليبيا خلال فترة حكم القذافي كانا من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفاقم الأزمة بعد سقوط النظام، هذا الغياب كان له آثارا بعيدة المدى على مستوى الأمن، السياسة والاقتصاد، وجعل من الصعب بناء دولة مستقرة بعد الثورة،³ ويمكن تقسيم هذا الغياب إلى عدة جوانب رئيسية:

أ- **حكم القذافي الفردي وغياب المؤسسات السياسية:** منذ بداية حكمه اعتمد معمر القذافي على النظام الفردي في إدارة شؤون الدولة، ورفض أي شكل من أشكال المؤسسات السياسية المستقلة مثل البرلمان والأحزاب السياسية، فقد كان القذافي يروج لـ "السلطة الشعبية" ويعتبر الأحزاب تهديداً للنظام، مما أدى إلى إغلاق جميع القنوات السياسية التي يمكن من خلالها تحقيق المشاركة الشعبية الحقيقية في صنع القرار، كما أن القذافي لم يسعى لإنشاء مؤسسات سياسية أو اقتصادية تعمل على تنظيم وتوجيه الدولة، بل كانت

¹ فاطمة عواد، التدخلات الخارجية في ليبيا، ط2، القاهرة: دار المستقبل العربي، 2016، ص 120.

² سالم يوسف، الصراعات السياسية في ليبيا بعد 2011، عمان: دار الفكر، 2018، ص 30.

³ محمود عبد الرحمن، الأزمات السياسية في ليبيا: دراسة تحليلية، مصر: دار الفكر العربي، 2016، ص 152.

السلطات تتركز بالكامل في يد شخص واحد، الأمر الذي خلق فراغًا كبيرًا في بنية الدولة بعد سقوط النظام، هذا الفراغ المؤسسي جعل من المستحيل تأسيس دولة ذات مؤسسات دائمة بعد الثورة، مما أسهم بشكل كبير في الفوضى.¹

ب- **تجميد الحياة السياسية وعدم وجود أحزاب أو مجتمع مدني:** في ظل حكم القذافي كانت الحياة السياسية مُجمّدة تمامًا، حيث تم منع تشكيل أي أحزاب سياسية أو منظمات مدنية تعمل على تمثيل مصالح الشعب، ونتيجة لذلك كانت الجماعات السياسية المختلفة سواء إسلامية أو ليبرالية، تعاني من عدم وجود آلية للتعبير عن آرائها بشكل مؤسسي،² كما أن المجتمع المدني كان مقيدًا ولم يُسمح له بممارسة دور فعال في التنمية الاجتماعية أو السياسية، بعد الثورة، كان لغياب هذه المؤسسات السياسية والمجتمعية دورًا كبيرًا في تصعيد الأزمة، حيث لم يكن هناك من يمثل مختلف التوجهات السياسية، ما أدى إلى تصاعد التوترات بين الجماعات المختلفة التي كانت تبحث عن شكل من أشكال السلطة.

ج- **غياب نظام قضائي وأمني مستقل:** من العناصر الحاسمة في بناء دولة مستقرة هو وجود مؤسسات قضائية وأمنية مستقلة قادرة على فرض النظام وحماية حقوق المواطنين، لكن في ليبيا كانت الأجهزة الأمنية والشرطة تحت سيطرة القذافي بشكل تام، حيث كانت تستخدم للتكيد بمعارضيه، ولم تكن هناك أية مؤسسات مستقلة تعمل على تطبيق القانون بشكل عادل، بعد الثورة وجد الليبيون أنفسهم في مواجهة فراغ أمني وقضائي، حيث تم تفكيك الأجهزة الأمنية بشكل مفاجئ، في الوقت الذي كانت فيه الجماعات المسلحة تتنافس على النفوذ، ما أدى إلى ظهور العديد من الميليشيات المسلحة التي فرضت سيطرتها على مناطق معينة، مما أسهم في تزايد الانقسامات.³

د- **تفكك المؤسسات الاقتصادية والإدارية:** لم يقتصر غياب المؤسسات المستقرة على الجوانب السياسية والأمنية فحسب، بل امتد إلى الاقتصاد والإدارة العامة أيضًا، فخلال فترة حكم القذافي كانت الدولة هي المسيطر الرئيسي على كافة القطاعات الاقتصادية، وكانت تعتمد على النفط كمورد أساسي دون أن تستثمر

¹ أحمد الصالح، ليبيا ما بعد القذافي: مسارات الانتقال السياسي، ط2، تونس: دار النشر الجامعي، 2017، ص 189.

² سامي العياشي، الدولة في ليبيا: التحديات والمخاطر، ليبيا: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2015، ص 112.

³ محمد الجابري، واقع المؤسسات السياسية في ليبيا بعد القذافي، الإمارات العربية المتحدة: دار العلوم للنشر، 2018، ص

في بناء بنية اقتصادية متوازنة أو مؤسسات اقتصادية قادرة على دعم التنوع الاقتصادي،¹ كما أن غياب الإدارة الفعالة والشفافية في الحكومة أدى إلى تفشي الفساد وضعف الحوكمة، بعد الثورة كانت الدولة الليبية غير قادرة على إدارة الثروات بشكل سليم أو تنظيم المشاريع الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في إعادة بناء الاقتصاد.

هـ - **عدم القدرة على بناء هوية وطنية موحدة:** أدى غياب المؤسسات المستقرة إلى تأثير سلبي على بناء هوية وطنية موحدة، فالتعددية القبلية والعشائرية كانت تهيمن على مجريات الأمور، وكان لكل مجموعة قوتها وولاءاتها الخاصة، مما جعل من الصعب على الدولة بناء تماسك اجتماعي، فكانت ليبيا في ظل غياب الدولة والمجتمع المدني، تفتقر إلى هيكل مؤسسي قوي قادر على تجاوز الانقسامات القبلية والعشائرية.²

و - **غياب التخطيط للمستقبل وبناء الدولة بعد القذافي:** أدى هذا الغياب المؤسسي إلى أزمة حقيقية بعد سقوط القذافي، حيث لم يكن هناك أي تخطيط جدي لبناء الدولة الجديدة، ولم يكن هناك دستور أو إطار قانوني ينظم الانتقال السياسي، كما أن وجود القوى السياسية المختلفة بدون مؤسسات تنظيمية أو حكومية أدى إلى تصاعد الأزمات السياسية،³ والقوى الليبية لم تكن قادرة على التوافق على مستقبل الدولة بسبب غياب المؤسسات الداعمة لذلك، مما جعل البلاد في حالة فوضى وصراع على السلطة.⁴

إذن، غاب عن ليبيا طوال فترة حكم القذافي بناء مؤسسات دولة حقيقية ومستقرة، وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمة بعد سقوط النظام، فغياب الأحزاب السياسية، المؤسسات القضائية، الأجهزة الأمنية المستقلة والاقتصاد المنظم كان من بين العوامل الرئيسية التي جعلت من بناء الدولة أمراً مستحيلاً بعد الثورة، هذا الفراغ المؤسسي ألقى بظلاله على مختلف جوانب الحياة في ليبيا، من السياسة إلى الأمن والاقتصاد، وساهم في استمرار الأزمة الليبية إلى وقتنا هذا.

2- التدخلات الخارجية ودورها في تصعيد الأزمة

والملاحظ أن هناك فواعل خارجية إقليمية ودولية، فنجد من بين الفواعل الإقليمية كل من الإمارات

¹ رفيق السواح، الدولة الليبية بين الواقع والتحديات، ط3، الجزائر: دار المعارف، 2019، ص 88.

² محمد الجابري، مرجع سابق الذكر، ص 234.

³ أحمد الصالح، مرجع سابق الذكر، ص 191.

⁴ المرجع نفسه، ص 192.

العربية وقطر في عملية Unified protector، إلى جانب حلف الناتو لحماية المدنيين، إلا أن سوء العلاقة بين الدولتين أدى بهما للمواجهة العسكرية في 2017 بليبيا.

وحسب تقسيم الأمم المتحدة للفواعل الإقليمية، نجد مجموعتين:

- الأولى: تضم تشاد، مصر، الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية.

- الثانية: تضم قطر، تركيا والسودان.

أ- المجموعة الأولى: كانت تدعم القائد خليفة حفتر وجيشه الوطني LNA، لتخليص بنغازي من الميليشيات الجهادية أما المجموعة الثانية كانت تدعم المؤتمر الوطني GNC وائتلاف الفجر الليبي في 2015/12.¹ بالنسبة للفواعل الدولية ممثلة في الدول المنظمة لحلف الناتو بقيادة كل من فرنسا وبريطانيا، إضافة إلى روسيا في سنة 2011 تم إنشاء مجموعة من الاتصالات في لندن، وتتألف من ممثلين لأربعين دولة، والأمم المتحدة الاتحاد الإفريقي كانت أول المباحثات في الدوحة، وروما غايتها إعادة الأمن في ليبيا، وتسهيل الانتقال سلميا في ليبيا لكن انتقدت هذه المجموعة من قبل روسيا التي لم تكن مدعوة في الجولات الأولى، كونها أصبحت داعمة لأحد أطراف النزاع في ليبيا.²

كما تم توقيع بيان مشترك في 2016 حول ليبيا من طرف مصر، إيطاليا، قطر، روسيا، السعودية، تركيا والإمارات بالتزامهم ببعثة الأمم المتحدة، كما أصدر الاتحاد الأوربي والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية والأمم المتحدة بيان في عام 2017، يؤكد دعم جهود الأمم المتحدة وقيادتها.

تم توقيع اتفاق الصخيرات الذي أعلن عن حكومة الوفاق الوطني، كحكومة شرعية وحيدة في ليبيا برئاسة فايز السراج، الملاحظ أن كل من مصر والإمارات والسعودية اعترفت بهذه الحكومة علنا من بين المحاولات الدبلوماسية التي قامت بها مصر من أجل جمع الطرفين في 2015، وهذا بناء على دعوة رسمية من الممثلين الخاصين للأمم المتحدة، كما استضافت الإمارات في فيفري وماي 2017 محادثات أيضا في

¹ M. Hill, Thomas, The Conflict in Libya: "Testimony before the House Foreign Affairs Subcommittee on Middle East, North Africa, and International Terrorism", united states institute of peace making peace possible, 15/05/2019, In web Site:

<https://www.usip.org/publications/2019/05/conflict-libya>.

² Ekaterina Stepanova, " Russia's Approach to the Conflict in Libya, the East-West Dimension and the Role of the OSCE", in **The Search For Stability In Libya Osce's Role Between Internal Obstacles And External Challenges**, By Dessì Andrea And Greco Ettore, Istituto Affari Internazionali, Roma, 2018, p 93

محاولاتها لتعيدها في 2019، لكن فشلت الجهود في الحل السياسي، وما نتج عنه في أبريل 2019 شن الخليفة حفتر هجوماً على طرابلس، كما ساهمت فرنسا في اتفاق الصخيرات وقد زادت مصالحها في ليبيا، بعد الهجمات التي تعرضت لها من قبل داعش بمدينة نيس عام 2016، وحاول ماكرون عقد محادثات السلام عامي 2017-2018 لكنها لم تثمر،¹ وبالنسبة لروسيا التي امتنعت في البداية من التصويت لقرار التدخل كانت تؤيد فقط فرض عقوبات ضد "معمر القذافي"، إثر احتجاجات بنغازي في 2010، لكن نتيجة تفاقم الوضع بعد اتفاق الصخيرات ظهرت بوادر دعمها لحفتر الذي رأت فيه الكفاءة، وهذا بسبب إخفاق نظيره فايز السراج في السيطرة على طرابلس.

هذا الدعم الذي تلقاه حفتر من روسيا ومصر والإمارات العربية المتحدة وفرنسا التي دعمته ضمناً مكنه من السيطرة على المنشآت النفطية الرئيسية في ليبيا، وكذا العديد من الموانئ.² يقول توماس هيل: "عدم انتقال ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي سلمياً، فتح الباب للهجرة غير النظامية للإرهاب والاتجار إلى أوروبا، مما شكل تحدياً أمنياً للمصالح الإستراتيجية الأمريكية وحلفائها وهذا الاستنتاج من خلال ثلاث نقاط أساسية:

- لا يمكن إيجاد حل سياسي دائم في ظل استمرار التدخلات الخارجية في الشأن الليبي وذلك بتغليب مصالح الأطراف الخاصة على مصالح الشعب الليبي.

- فشل عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة وأسباب ذلك مفتوحة وعديدة.

- الأمم المتحدة لم تكن لها السلطة اللازمة لكبح الأطراف الداخلية والخارجية، ولم تعد تمتع بالمصداقية لدى الشعب الليبي.³

كل الأطراف الإقليمية كانت تدعو لدعم الجهود المبذولة من أجل مكافحة الإرهاب والمليشيات المتطرفة لتحقيق الأمن والاستقرار لكن لم يكن هناك دعوة للطرفين بوقف إطلاق النار، إذاً كل الجهود الباحثة في الحلول السلمية فشلت وذلك في الحقيقة يعود إلى مواصلة الأطراف دعم وكلائها الليبيين بالسلاح والمال، وهذا ما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن، وأدى إلى تقويض الوساطة التي تبنتها الأمم المتحدة مما ساهم في تفاقم الانقسامات داخل المجتمع الليبي وأصبحت المعارك بالوكالة الإقليمية والتنافس على الموارد الليبية.

¹ M. Hill, Thomas, Op. Cit.

² Ekaterina Stepanova, Op. Cit, P 95.

³ M. Hill, Thomas, Op. Cit.

أدت التدخلات الخارجية إلى زيادة تعقيد الأزمات الداخلية على عدة أصعدة، سواء على المستوى السياسي، العسكري، الاقتصادي أو الإعلامي، وفيما يلي تفصيل شامل لدور هذه التدخلات:

- **دعم أطراف معينة وزيادة الاستقطاب السياسي:** تتدخل بعض القوى الخارجية لدعم أطراف معينة في النزاعات الداخلية، سواء كانت جماعات مسلحة أو قوى سياسية، بما يخدم مصالحها الإستراتيجية،¹ هذا الدعم يمكن أن يتمثل في تقديم أسلحة، تمويل أو دعم دبلوماسي، مما يعمق الاستقطاب السياسي في البلد المتأزم، وفي العديد من الحالات يكون لهذا الدعم دورا كبيرا في زيادة الانقسامات بين فئات المجتمع المختلفة، سواء كانت هذه الانقسامات عرقية، دينية أو سياسية، وبالتالي بدلا من أن تسهم التدخلات في تهدئة الوضع، فإنها غالبا ما تؤدي إلى تفاقم الصراع وزيادة تعقيداته، وقد تزداد التوترات داخل المجتمع حيث يصبح لكل طرف داعموه الذين يساندون مواقفه ويسهمون في زيادة حدة التوتر السياسي والاجتماعي.²

- **التدخل العسكري:** في بعض الحالات تتدخل القوى الخارجية عسكريا في النزاعات الداخلية إما بشكل مباشر أو عبر دعم أطراف محلية بالأسلحة والموارد العسكرية، التدخل العسكري المباشر قد يكون له أثر كبير في تصعيد الأزمة، حيث يؤدي إلى تصعيد الأعمال القتالية وزيادة الخسائر في الأرواح، هذا النوع من التدخل قد يتسبب في حدوث دمار واسع النطاق للبنية التحتية والموارد المحلية، مما يزيد من المعاناة الإنسانية،³ من جهة أخرى قد يلجأ بعض الأطراف الدولية إلى الدعم العسكري بالوكالة، حيث تقدم أسلحة وتدريب للجماعات المسلحة أو القوات المعارضة،⁴ هذا النوع من الدعم لا يؤدي فقط إلى تمديد أمد الصراع، بل يساهم في تقسيم الدولة إلى مناطق تحت سيطرة أطراف مختلفة، مما يعقد الجهود الرامية إلى الوصول إلى حل سلمي.⁵

¹ جمال أسمرى، التدخلات الدولية في النزاعات الداخلية: دراسة في التأثيرات السياسية والاجتماعية، د.ب.ن: دار الفكر العربي، 2015، ص 124.

² حسين المصري، الاستقطاب السياسي وأثر التدخلات الخارجية في الأزمات الداخلية، د.ب.ن: دار المعارف، 2018، ص 78.

³ سامي النجار، التأثيرات الاجتماعية للتدخلات الدولية في النزاعات الداخلية، د.ب.ن: دار النشر العربي، 2017، ص 65.

⁴ المرجع نفسه، ص 66.

⁵ محمود العساف، السياسة الدولية وتأثيرها على التوترات الداخلية: تحليل للأزمات الحديثة، د.ب.ن: دار الطليعة، 2016، ص 92.

- **فرض العقوبات الاقتصادية:** العقوبات الاقتصادية هي واحدة من الوسائل التي تستخدمها القوى الخارجية لتضغط على حكومة دولة ما لتغيير سياساتها أو مواقفها، هذه العقوبات قد تكون شديدة التأثير على الاقتصاد الوطني، حيث تشمل تجميد الأرصدة أو حظر التبادل التجاري في المنتجات الأساسية مثل الغذاء والدواء، مما يزيد من الفقر والمجاعة،¹ كما أن هذه العقوبات تساهم في تدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام وتفاقم الأزمة الاجتماعية، حيث يعاني المواطنون العاديون من نقص في السلع الأساسية، ويزداد معدل البطالة والفقر، مما يساهم في خلق جو من الاستياء الشعبي والاحتجاجات التي قد تزيد من حدة النزاع الداخلي، من جانب آخر فإن فرض هذه العقوبات يعزل الدولة عن المجتمع الدولي ويقلل من فرصها في الحصول على المساعدات الإنسانية والاقتصادية.²

- **الضغط السياسي والدبلوماسي:** الدول المتدخلة قد تستخدم الوسائل الدبلوماسية للضغط على الأطراف المتنازعة داخل البلد المتأزم، بهدف فرض حلول سياسية تتناسب مع مصالحها، قد يتخذ هذا الضغط شكل محادثات دولية أو مؤتمرات دبلوماسية تهدف إلى فرض ترتيبات سياسية من الخارج، ومع ذلك هذا النوع من التدخل قد يخلق نوعاً من الصراع الداخلي بين الأطراف المتنازعة حول قبوله أو رفضه، وفي بعض الأحيان قد يؤدي هذا الضغط إلى فرض شروط لا تتسجم مع تطلعات الشعب المحلي أو مصالحه، مما يفاقم الأزمات السياسية ويجعل الحلول المقترحة غير مقبولة من قبل بعض الجماعات، علاوة على ذلك تستخدم القوى الدولية في بعض الأحيان وسائل إعلامية للتأثير على الرأي العام المحلي والدولي ضد الحكومة أو الأطراف التي لا تتفق معها، مما يزيد من الاستقطاب والتوترات داخل البلد.³

- **تغيير التركيبة الاجتماعية والسياسية:** قد يؤدي التدخل الخارجي إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والسياسية للدولة وفقاً لمصالح القوى المتدخلة، مما يزيد من تعقيد الوضع الداخلي، ففي بعض الحالات تتدخل القوى الدولية لتعديل الأنظمة السياسية في الدولة، سواء كان ذلك عبر دعم حكومة معينة ضد أخرى أو فرض تغييرات في النظام السياسي القائم، مثل هذه التدخلات يمكن أن تؤدي إلى تقسيم الدولة على أسس عرقية أو دينية أو حتى جغرافية، مما يفاقم النزاع ويؤدي إلى مزيد من العنف والدمار، فعلى سبيل المثال إذا

¹ وليد الشامي، العقوبات الاقتصادية وأثرها على الأزمات الداخلية، د.ب.ن: دار النهضة العربية، 2019، ص 153.

² المرجع نفسه، ص 153.

³ فاطمة الجندي، التدخل العسكري والدبلوماسي في النزاعات الداخلية: دراسة حالة، د.ب.ن: دار الأمل، 2020، ص 105.

تدخلت دولة لدعم مجموعة عرقية أو دينية معينة في بلد ما، قد يؤدي ذلك إلى خلق شعور بالتهديد لدى المجموعات الأخرى، مما يزيد من الاستقطاب الاجتماعي والسياسي.¹

- **التدخل الإعلامي والدعاية:** التدخل الإعلامي هو إحدى الأدوات التي تستخدمها القوى الخارجية لتوجيه الرأي العام المحلي والدولي لصالح طرف ضد آخر في النزاع، من خلال وسائل الإعلام يمكن نشر معلومات مغلوطة أو مشوهة بهدف تأجيج مشاعر الغضب والكراهية ضد الحكومة أو فئة معينة، قد تشمل هذه الحملات الإعلامية نشر تقارير مفرقة أو استغلال الصور والفيديوهات التي تعكس واقعاً محرفاً بهدف التأثير في الرأي العام المحلي والدولي، هذا النوع من التدخل الإعلامي يعزز من حالة الاستقطاب والتوتر في المجتمع، حيث يبدأ المواطنون في فقدان الثقة في وسائل الإعلام المحلية والركون إلى ما يُقدمه الإعلام الدولي، مما يساهم في تعميق الأزمة.²

- **تقويض قدرة الدولة على إدارة الأزمة:** عند تدخل القوى الخارجية في الأزمات الداخلية، قد تنقوض قدرة الدولة على اتخاذ قرارات مستقلة أو على التوصل إلى حلول محلية مستدامة، فعندما تفرض القوى الدولية قرارات أو حلولاً قد تتعارض مع مصالح الدولة أو مع تطلعات الشعب، تجد الحكومة المحلية نفسها تحت ضغط من الخارج، مما يقلل من سيادتها ويضعف موقفها داخلياً، فالتدخلات قد تؤدي أيضاً إلى إضعاف مؤسسات الدولة الرئيسية مثل الجيش أو الشرطة أو حتى البرلمان، مما يجعل من الصعب على هذه المؤسسات التصدي للأزمات بشكل فعال، هذا الضعف المؤسسي يعطل جهود إصلاح الوضع، ويطيل من أمد الصراع.³

ثالثاً: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

الأسباب الاقتصادية والاجتماعية كانت من بين العوامل المهمة التي ساهمت في تصعيد الأزمة في ليبيا بعد سقوط النظام السابق، حيث لعبت مجموعة من العوامل المتعلقة بالموارد الاقتصادية، الفقر، البطالة وغياب التنمية دوراً حاسماً في تقويض استقرار الدولة الليبية، نركز هنا على ثلاث عناصر رئيسية:

¹ المرجع نفسه، ص 106.

² عادل بن سعيد، إعلام النزاعات: الدور الإعلامي في تأجيج الأزمات الداخلية، د.ب.ن: دار الفكر، 2021، ص 88.

³ سامي العياشي، مرجع سابق الذكر، ص 135.

الصراعات حول الموارد النفطية، الفقر والبطالة، وغياب التنمية الاقتصادية.¹

1- الصراعات على الموارد النفطية

تمثل الموارد النفطية العمود الفقري للاقتصاد الليبي، حيث كانت تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك بعد سقوط نظام القذافي أصبح النفط أحد أكبر أسباب الصراع داخل البلاد، فالصراع للسيطرة على حقول النفط والموانئ كان يشكل محوراً رئيسياً للصراعات بين الميليشيات والجماعات المسلحة المختلفة، فكانت هذه الجماعات تسعى للسيطرة على هذه الموارد الإستراتيجية للحصول على التمويل اللازم لتمويل أنشطتها العسكرية والسياسية، وبسبب ضعف الدولة وانتشار الفوضى، أصبح النفط ليس فقط مصدراً للثروة، بل أيضاً سبباً رئيسياً للصراعات المسلحة.²

كما أن هذا الصراع لم يكن محصوراً بين الأطراف المحلية فقط، بل شمل أيضاً التدخلات الخارجية، حيث سعت بعض القوى الدولية والإقليمية للهيمنة على هذه الموارد، مما زاد من تعقيد الوضع وأدى إلى تفاقم الأزمة، بالإضافة إلى ذلك كانت عائدات النفط في يد الأطراف المتصارعة ولم يتم توزيعها في مشاريع تنمية أو لخدمة الشعب، بل تم استخدامها بشكل غير رشيد مما ساهم في المزيد من الانقسامات داخل البلاد.³

لم يعزز ظهور النفط الذي يساهم بأكثر من 90 % من العائدات الحكومية، من بناء دولة متماسكة الأقاليم عبر إنفاق عوائده بدرجة عالية من العدالة التنموية، فقد سمحت فوائد النفط للنخب المرتبطة بالقذافي بالعمل دون رقابة، بما ساعد على التوزيع غير المتوازن للثروة، وهو ما خلق إحساساً بالظلم من الأقاليم، وخاصة في الشرق والجنوب، حيث ركز القذافي في التنمية على إقليم سرت الوسط، في حين ساد الفقر ونقص الخدمات الأساسية في الشرق والجنوب،⁴ وانعكس صراع الموارد على مرحلة ما بعد الثورة، حيث بدا أن الشرق يرغب في الموازنة بين ما يملكه من موارد وما يمكن أن يخصص له في ميزانية الدولة مقارنة مع الغرب، وخاصة وأن المرحلة الانتقالية شهدت اتهامات بالفساد وإهدار الموارد المالية للحكومات المتعاقبة في

¹ غسان سلامة، التحولات السياسية والاجتماعية في ليبيا بعد الثورة، لبنان: دار العلم للملايين، 2014، ص 112.

² عبد الله بن علي، الصراعات الداخلية والاقتصاد الليبي بعد القذافي، ط2، القاهرة: دار الفكر العربي، 2015، ص 89.

³ محمد عبد الله، النفط في ليبيا: من الثروة إلى الصراع، تونس: دار النشر الجامعي، 2016، ص 135.

⁴ بولا ميجيا، "ثورة ملعونة ليبيا: انتهت مظالم القذافي وبقيت سوء الإدارة"، المجلة، العدد الثامن، 2012، ص 45.

طرابلس.¹

2- الفقر والبطالة

تعد البطالة والفقر من بين العوامل الاقتصادية المهمة التي أسهمت في تفاقم الأزمة الاجتماعية والسياسية في ليبيا، رغم أن ليبيا كانت دولة غنية بموارد النفط، إلا أن العديد من المواطنين كانوا يعانون من مستويات عالية من البطالة والفقر،² هذا الوضع ناتج جزئياً عن غياب التنوع الاقتصادي وعدم وجود فرص عمل كافية في القطاع الخاص، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية التي كانت تركز بشكل أساسي على قطاع النفط، علاوة على ذلك كان الشباب الأكثر تضرراً من هذه الظواهر، حيث كانت البطالة مرتفعة بينهم، مما خلق حالة من الإحباط الاجتماعي وساهم في زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية إلى الخارج بحثاً عن فرص أفضل، هذا الفقر والبطالة دفع الكثير من الشباب إلى الانخراط في الجماعات المسلحة والمليشيات التي كانت تقدم لهم أموالاً، مما زاد من تعقيد المشهد الأمني في البلاد.³

3- غياب التنمية الاقتصادية

على الرغم من أن ليبيا كانت تملك موارد طبيعية كبيرة بفضل احتياطياتها النفطية، إلا أن غياب التنمية الاقتصادية المستدامة كان أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى تفاقم الأزمة بعد القذافي، لم يكن هناك تنوع في الاقتصاد الليبي، حيث كان النفط المصدر الوحيد للعائدات، ولم يتم تطوير القطاعات الأخرى مثل الزراعة، الصناعة أو السياحة، هذا الاعتماد المفرط على النفط جعل الاقتصاد الليبي عرضة للـ Fluctuations الأسعار النفطية، وبالتالي كانت أي أزمة اقتصادية مرتبطة مباشرة بتقلبات أسعار النفط.⁴ كما أن غياب الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة والقطاعات الأخرى الضرورية للتنمية الشاملة كان له تأثير سلبي على مستوى معيشة المواطنين وعلى استقرار المجتمع، هذا النقص في التنمية أدى إلى تأجيج مشاعر الغضب بين المواطنين، مما جعلهم أكثر عرضة للاحتجاجات والمشاركة في الصراعات

¹ أحمد حمدي، الأزمة الليبية: من المراحل التاريخية إلى الوضع الراهن، دبي: مركز دراسات المستقبل، 2017، ص 78.

² المرجع نفسه، ص 79.

³ فؤاد الفقيه، الاقتصاد الليبي بعد القذافي: التحديات والفرص، بغداد: دار المدى للنشر، 2018، ص 42.

⁴ هشام خميس، التنمية الاقتصادية في ليبيا: صراع الموارد والتنمية المفقودة، ط2، عمان: دار الشروق للنشر، 2016، ص

السياسية، بالإضافة إلى ذلك كان فساد النظام السابق أحد الأسباب الرئيسية التي حالت دون استغلال عائدات النفط في مشاريع تنمية حقيقية.

وبالتالي يمكن القول أن الصراعات حول الموارد النفطية، الفقر والبطالة، وغياب التنمية الاقتصادية كانت أحد الأسباب الجوهرية التي ساهمت في تفاقم الأزمة في ليبيا، فالصراع على النفط أدى إلى احتدام النزاع الداخلي، في حين أن الفقر والبطالة خلقت حالة من التهميش الاجتماعي والاقتصادي، مما جعل الكثير من الشباب ينخرطون في الأعمال المسلحة، أما غياب التنمية فقد جعل ليبيا غير قادرة على تطوير الاقتصاد بشكل مستدام، ما ساهم في استمرار الأزمة وتفاقمها بعد انهيار النظام السابق.

ثالثاً: الأسباب الأمنية

الأسباب الأمنية تمثل أحد العناصر الرئيسية التي ساهمت في تفاقم الأزمة في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، فقد أسهمت مجموعة من العوامل الأمنية في تحول الوضع من انتفاضة شعبية ضد النظام إلى نزاع مسلح طويل الأمد، وتتمثل هذه الأسباب في تحول الانتفاضة إلى نزاع مسلح، وظهور الانفلات الأمني في ليبيا بعد سقوط القذافي، بالإضافة إلى خارطة الصراع التي تشكلت بعد انهيار النظام.¹

1- تحول الانتفاضة إلى نزاع مسلح

عندما بدأت الانتفاضة ضد نظام القذافي في عام 2011، كانت في البداية تظاهرات سلمية تطالب بالإصلاحات وتحسين الوضع الاجتماعي والسياسي، ومع قمع النظام للاحتجاجات تحولت الحركة الاحتجاجية إلى نزاع مسلح، حيث انقسمت القوى المعارضة إلى جماعات مسلحة تقاتل من أجل الإطاحة بالنظام، هذا التحول العنيف جعل من ليبيا ساحة حرب مفتوحة، حيث أصبح النزاع بين الحكومة والمعارضة يشمل جميع أنحاء البلاد.²

ومع سقوط نظام القذافي استمر الصراع بشكل عنيف بين الميليشيات المختلفة التي كانت قد تشكلت خلال الحرب، بالإضافة إلى تنظيمات إسلامية متشددة، وهو ما حول الانتفاضة إلى نزاع طويل الأمد لا يزال مستمرًا إلى اليوم، لم يتمكن أي طرف من تحقيق الانتصار الحاسم أو فرض الاستقرار، مما جعل الوضع

¹ صالح محمد، الأزمات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي، د.ب.ن: دار المستقبل، 2017، ص 112.

² عيسى عبد الله، الصراع الليبي بعد سقوط النظام، الجزائر: منشورات الجامعة، 2018، ص 58.

الأمني في البلاد هشاً للغاية.¹

2- مظاهر الانفلات الأمني في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي

بعد سقوط نظام القذافي تعرضت ليبيا لحالة من الفوضى الأمنية، كانت الأجهزة الأمنية التي كانت تحت سيطرة النظام السابق قد تم تفكيكها أو حلها بشكل تام، مما خلق فراغاً أمنياً في البلاد، لم يكن هناك قوة أمنية مركزية قادرة على فرض النظام في مختلف أنحاء البلاد، ما جعل الميليشيات المسلحة تسيطر على العديد من المدن والمناطق.²

أدى هذا الانفلات الأمني إلى تفشي العديد من المظاهر السلبية، مثل عمليات السلب والنهب وارتفاع معدلات الجريمة، بالإضافة إلى سيطرة الميليشيات على مختلف القطاعات الحيوية في الدولة، من بينها الموانئ، حقول النفط ومختلف المرافق الحيوية الأخرى، كما نشأت جماعات مسلحة ذات ولايات متباينة، وهو ما جعل ليبيا منطقة ملائمة للتهريب والسلاح والتجارة غير الشرعية، ولم تتمكن الحكومة المؤقتة من وضع حد لهذا الانفلات الأمني، حيث كانت تفتقر إلى القوة العسكرية والأمنية الكافية لمواجهة هذه الجماعات المسلحة، وعليه استمرت الفوضى الأمنية في التفاقم وهو ما زاد من تعقيد الوضع في البلاد.³

3- خارطة الصراع بعد سقوط نظام القذافي

بعد انهيار نظام القذافي أصبحت ليبيا مسرحاً لصراع معقد يتسم بالتعددية المسلحة، فقد نشأت مجموعة من الميليشيات المسلحة التي تمثل مختلف القوى السياسية والقبلية والإيديولوجية، كل واحدة منها تسعى للهيمنة على مناطق معينة من البلاد أو للحصول على حصة من السلطة.⁴

توزعت هذه الميليشيات في كافة أنحاء ليبيا، حيث سيطرت بعض الجماعات على المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي ومصراتة، فيما شكلت بعض القبائل الكبرى في الشرق والجنوب قوة مسلحة تابعة لها، وأدى التباين في الولاءات والاهتمامات بين هذه الميليشيات إلى استمرار النزاع، ما أدى إلى تقسيم ليبيا إلى مناطق

¹ عيسى عبد الله، المرجع سابق الذكر، ص 59.

² مصطفى كريم، ليبيا بين الفوضى والانقسام: دراسة في التحولات الأمنية، د.ب.ن: دار الكتاب الجامعي، 2019، ص 113.

³ المرجع نفسه، ص ص 114-115.

⁴ فاطمة زينب، التحولات الأمنية في العالم العربي: ليبيا نموذجاً، د.ب.ن: دار الفكر العربي، 2020، ص 215.

نفوذ متنازعة.¹

في هذا السياق، كان للإسلاميين دورا كبيرا في الصراع، حيث شملت خارطة الصراع قوتين رئيسيتين هما: القوى الإسلامية المتشددة التي سعت إلى إقامة دولة إسلامية، والقوى الليبرالية التي كانت تؤيد نظامًا ديمقراطيًا يشمل جميع أطراف المجتمع، هذه التوترات السياسية تحولت بدورها إلى صراعات مسلحة على الأرض، مما جعل الجهود التي بذلت لإعادة بناء الدولة الليبية أكثر تعقيدًا.

وتواكب ذلك مع التدخلات الأجنبية من بعض الدول الكبرى مثل فرنسا والولايات المتحدة، حيث كان لها دور في تأجيج الصراع، سواء من خلال دعم جماعات معينة أو من خلال التدخل العسكري المباشر، هذا التدخل زاد من تعقيد الخارطة السياسية والعسكرية، حيث كان له تأثيرا عميقا على توزيع النفوذ بين القوى المحلية، مما فاقم من فوضى الصراع.²

¹ فاطمة زينب، مرجع سابق الذكر، ص ص 215-216.

² عبد الله شحادة، الشرق الأوسط والتحولات السياسية، ط2، القاهرة: دار النشر الجامعية، 2016، ص 124.

المبحث الثالث: التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية

تتجاوز الأزمة الليبية البعد الداخلي لتتطال العلاقات الإقليمية والدولية، فهي تعكس بوضوح حالة الاستقطاب التي يعيشها العالم العربي، والتدخلات الخارجية التي ساهمت في تعقيد المشهد، فمن جهة نجد أطرافاً إقليمية متنافسة تسعى لفرض نفوذها في ليبيا، مستغلة حالة الفراغ السياسي والأمني، ومن جهة أخرى تتدخل قوى دولية ذات مصالح إستراتيجية في المنطقة، مما يزيد من صعوبة التوصل إلى حل سياسي مستدام، وقد أدى هذا التداخل المعقد للمصالح إلى إطالة أمد الأزمة، وتعميق الانقسامات بين الأطراف الليبية المتصارعة، وتحويل ليبيا إلى مسرح لصراعات إقليمية ودولية بالوكالة، وافتقار الأطراف إلى رؤية موحدة لحل الأزمة، إضافة إلى تضارب المصالح والأجندات، وتعقيد الحلول المقترحة جعل ليبيا مسرحاً مفتوحاً للصراعات المختلفة.¹

إن الأزمة الليبية بما تحمله من تحديات أمنية وإنسانية واقتصادية، تستدعي تضافر الجهود الإقليمية والدولية لإيجاد حل سياسي شامل ومستدام يضمن وحدة ليبيا واستقرارها، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال دعم الحوار الليبي- الليبي، وإشراك جميع الأطراف في عملية سياسية شاملة، ووقف التدخلات الخارجية السلبية التي تساهم في تفاقم الأوضاع، كما يجب التركيز على إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون، ومعالجة جذور الصراع المتمثلة في التهميش والإقصاء، لضمان تحقيق المصالحة الوطنية وبناء دولة ديمقراطية قادرة على تلبية تطلعات الشعب الليبي.²

¹ مصطفى حمادة ، "الأبعاد الجيو-سياسية للأزمة الليبية وتأثيرها على الأمن الإقليمي"، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017/2018، ص 78.

² علي الأشقر، الصراعات السياسية في ليبيا بعد 2011: دراسة تحليلية، السعودية: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019، ص ص 50-65.

تعتبر الأزمة الليبية التي تفاقمت بشكل ملحوظ منذ عام 2011، بمثابة اختبار حقيقي للاستقرار الإقليمي في منطقة شمال أفريقيا والساحل، فالتداعيات الأمنية والاقتصادية والسياسية لهذه الأزمة لم تقتصر على حدود ليبيا فحسب، بل امتدت لتشمل الدول المجاورة وعلى رأسها الجزائر، التي تجد نفسها في مواجهة مباشرة مع تبعات هذه الأزمة،¹ فانتشار الجماعات المسلحة وتدفق الأسلحة عبر الحدود الليبية يشكل تهديدًا خطيرًا للأمن القومي الجزائري، ويساهم في تفاقم حالة عدم الاستقرار في منطقة الساحل التي تعاني أصلاً من معضلة أمنية، كما أن حالة الفراغ السياسي في ليبيا قد أدت إلى تنامي نشاط الجماعات المتطرفة العابرة للحدود، مما يشكل تحديًا كبيرًا لجهود مكافحة الإرهاب في المنطقة بأسرها، فعدم الاستقرار في ليبيا يؤثر بشكل مباشر على المصالح الاقتصادية للجزائر، خاصة في مجال التجارة والتعاون الإقليميين.

تتجاوز التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية الجوانب الأمنية والاقتصادية لتشمل الجوانب السياسية والاجتماعية أيضًا، فالتدخلات الخارجية المتعددة في الشأن الليبي من قبل قوى إقليمية ودولية، قد زادت من تعقيد الأزمة وأدت إلى تفاقم الانقسامات الداخلية في البلاد، هذه التدخلات لا تساهم فقط في إطالة أمد الصراع بل تخلق بيئة مواتية لنمو نفوذ قوى خارجية تتنافس على المصالح والنفوذ في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك فإن تدفق اللاجئين والنازحين من ليبيا إلى الدول المجاورة يضع ضغوطًا كبيرة على البنية التحتية والموارد المحدودة لهذه الدول، مما يفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، فتداعيات الأزمة الليبية تتطلب تنسيقًا إقليميًا فعالًا وجهودًا مشتركة لمعالجة أسباب الأزمة وانعكاسها على المنطقة بأسرها.²

¹ رشيد بن عيسى، "العنف السياسي والتحول الديمقراطي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 112.

² محمد المرسي، التحولات الإقليمية وتأثيرها على الأمن القومي العربي: دراسة حالة الأزمة الليبية، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2021، ص ص 76-89.

إن تحليل التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية يستلزم فهماً دقيقاً للتفاعلات المعقدة بين مختلف الأطراف الفاعلة، سواء كانت داخلية أو خارجية، فالتنافس على السلطة والنفوذ في ليبيا يتقاطع مع المصالح الإقليمية والدولية، مما يجعل من الصعب إيجاد حل سياسي شامل ومستدام للأزمة، فانعدام الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا يؤثر على التوازنات الإقليمية، ويساهم في تعزيز حالة عدم اليقين والغموض بالمنطقة، كما أن هذه الأزمة تمثل اختباراً حقيقياً لقدرة المؤسسات الإقليمية على التعامل مع الأزمات المعقدة والعابرة للحدود، كما أن التوصل إلى حل للأزمة الليبية يتطلب جهوداً متوازنة تجمع بين الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف المعنية سواء كانت داخلية أو خارجية.¹

المطلب الأول: تأثير الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي

تعتبر الأزمة الليبية بما لها من تعقيدات وتداعيات، نقطة تحول حاسمة في ديناميكيات الأمن الإقليمي لمنطقة شمال أفريقيا والساحل، فمنذ سقوط نظام القذافي في عام 2011، لم تشهد ليبيا استقراراً سياسياً أو أمنياً، بل تحولت إلى ساحة صراع مفتوحة بين مختلف الفصائل المتناحرة، مدعومة بقوى إقليمية ودولية ذات مصالح متضاربة، وقد ساهم هذا الوضع في تفاقم حالة عدم الاستقرار بالمنطقة، من خلال انتشار الأسلحة وتدفق المسلحين الأجانب، وتساعد أنشطة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، كما أن الأزمة الليبية أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة، وزيادة الضغوط على الدول المجاورة، التي أصبحت تواجه تحديات أمنية واقتصادية وإنسانية متزايدة، مما يجعل المنطقة بأسرها عرضة للمزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار.

إن تأثير الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي يتجاوز مجرد التداعيات المباشرة للصراع، ليمتد إلى التأثير على التوازنات الجيو-سياسية بالمنطقة، فقد أدت التدخلات الخارجية في ليبيا إلى تعقيد المشهد وتفاقم

¹ نور الدين بوعزة، "التحولات الجيو-سياسية في منطقة شمال إفريقيا وتداعياتها على الأمن الإقليمي: حالة الجزائر"، أطروحة

الانقسامات الإقليمية، وأصبحت المنطقة مسرحاً لتنافس القوى الإقليمية والدولية، فعلى سبيل المثال، تسعى بعض الدول الإقليمية إلى دعم فصائل معينة في ليبيا بهدف تحقيق مصالحها الخاصة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، في حين تسعى قوى دولية أخرى إلى الحفاظ على مصالحها بالمنطقة، أو فرض رؤيتها للحل في ليبيا، هذه التدخلات المتنافسة قد أدت إلى إطالة أمد الصراع، وزيادة تعقيد الأزمة الليبية، مما جعل المنطقة أكثر عرضة للتصعيد وعدم الاستقرار، كما أن هذه التدخلات أدت إلى تقويض السيادة الليبية وإضعاف مؤسساتها، مما زاد من صعوبة تحقيق الاستقرار في ليبيا والمنطقة.¹

إضافة إلى ذلك، فإنّ الأزمة الليبية لها تأثيرات مباشرة على الأمن القومي لدول الجوار، بما في ذلك الجزائر، التي تواجه تحديات أمنية متزايدة بسبب تدفق الأسلحة والمتطرفين عبر الحدود، وتنشط الجماعات الإرهابية بالمناطق الحدودية، مما شكل تهديداً مباشراً لأمنها واستقرارها، كما أن الأزمة الليبية تؤثر سلباً على الاقتصاد الجزائري من خلال تعطيل التجارة عبر الحدود، وزيادة الإنفاق الأمني، وتدفق اللاجئين، مما يزيد من الضغوط على موارد الدولة، وتجدر الإشارة إلى أن عدم الاستقرار في ليبيا يؤثر سلباً على العلاقات الإقليمية، ويؤدي إلى زيادة التوترات بين الدول المتجاورة، مما يزيد من احتمالات نشوب صراعات إقليمية أوسع، لذا فإن حل الأزمة الليبية يمثل أولوية قصوى بالنسبة لدول الجوار وللمجتمع الدولي بشكل عام، من أجل تحقيق الاستقرار والأمن بالمنطقة.²

¹ عبد الكريم العماري، التدخلات الخارجية في ليبيا وتأثيرها على التوازنات الجيو-سياسية، بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، 2021، ص 98.

² سليمان بومعزة، "أثر التهريب على الاقتصاد الوطني: دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 12، 2020، ص 211.

1- انتشار الجماعات المسلحة في الدول المجاورة

لقد مثل انتشار الجماعات المسلحة في الدول المجاورة للجزائر لاسيما في ليبيا، تحدياً أمنياً معقداً ومتعدد الأوجه، يستدعي دراسة متأنية لكافة أبعاده وتداعياته، فمنذ سقوط نظام القذافي تحولت ليبيا إلى ساحة فوضى تتصارع فيها قوى مسلحة مختلفة، مما أدى إلى فراغ أمني سمح بنمو وتوسع الجماعات المتطرفة، بما في ذلك تنظيمات القاعدة وداعش وفروعهما المختلفة، هذا التمدد للجماعات المسلحة لم يقتصر على الأراضي الليبية، بل امتد ليشمل مناطق حدودية مع دول الجوار، مما زاد من مخاطر تسلل عناصر إرهابية وتهريب الأسلحة، وهو ما شكل تهديداً مباشراً للأمن القومي الجزائري، فطبيعة هذه الجماعات العابرة للحدود وتكتيكاتها القتالية المتطورة وخطابها المتطرف، يتطلب من الجزائر اعتماد استراتيجيات أمنية ودفاعية شاملة ومتكاملة، تركز على تعزيز المراقبة الحدودية وتكثيف التعاون الأمني والاستخباراتي مع دول الجوار، وبناء قدرات دفاعية متينة قادرة على مواجهة كافة التحديات المحتملة، هذه التحديات تستوجب أيضاً دراسة وتحليل معمق لجذور التطرف وأسبابه، وذلك لوضع استراتيجيات وقائية فاعلة، قادرة على تحصين المجتمع من الأفكار المتطرفة وتعزيز قيم التسامح والاعتدال.

إنّ تحليل أسباب انتشار الجماعات المسلحة في الدول المجاورة خاصة في ليبيا، يتطلب فهماً عميقاً للعوامل المحلية، الإقليمية والدولية التي ساهمت في تفاقم الأزمة، فمن جهة ساهمت حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي تعيشها ليبيا منذ سقوط نظام القذافي، في توفير بيئة خصبة لتكاثر هذه الجماعات، حيث استغلت الفراغ الأمني وغياب الدولة لتوسيع نفوذها واستقطاب المزيد من العناصر، ومن جهة أخرى لعب التدخل الأجنبي السافر في الشأن الليبي دوراً كبيراً في تأجيج الصراع وزيادة حدة الانقسامات، مما أدى إلى تدهور الوضع الأمني وتفاقم الأزمة الإنسانية، علاوة على ذلك، ساهمت عوامل إقليمية أخرى كضعف الرقابة على الحدود وانتشار الأسلحة وتدفق المسلحين الأجانب، في تغذية هذا التمدد للجماعات المسلحة، وبالتالي فإن معالجة هذه المشكلة تتطلب مقاربة شاملة ومتكاملة، تأخذ بعين الاعتبار

كافة هذه العوامل المتداخلة، وتعمل على إيجاد حلول مستدامة تضمن استقرار المنطقة وأمنها، وذلك عبر التعاون الإقليمي والدولي وإعادة بناء الدولة في ليبيا ومكافحة التطرف والإرهاب بشتى الوسائل الممكنة.¹

إنّ تداعيات انتشار الجماعات المسلحة في الدول المجاورة لاسيما في ليبيا، على الأمن القومي الجزائري، تتجاوز مجرد التهديدات الأمنية المباشرة لتشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية، فمن الناحية الأمنية تواجه الجزائر تحديات كبيرة في مراقبة حدودها الطويلة مع ليبيا، وحماية ترابها الوطني من تسلل العناصر الإرهابية وتهريب الأسلحة والجريمة المنظمة، ومن الناحية الاقتصادية تؤثر هذه التحديات سلباً على الاستثمارات الأجنبية وتعيق التنمية الاقتصادية وتزيد من الأعباء المالية للدولة، أما من الناحية الاجتماعية فإن انتشار الجماعات المسلحة يؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار وتزيد من المخاوف والقلق لدى المواطنين، وقد يؤدي إلى تدهور النسيج الاجتماعي، لذلك فإنّ مواجهة هذه التحديات تتطلب من الجزائر اعتماد إستراتيجية شاملة، تركز على تعزيز القدرات الأمنية والدفاعية وتنمية المناطق الحدودية، وتحسين المجتمع من الأفكار المتطرفة وتعزيز الحوار الإيجابي والتعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، إضافة إلى ذلك يجب على الجزائر أن تولي اهتماماً كبيراً للتنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتعزيز العدالة الاجتماعية، وذلك كجزء من إستراتيجية شاملة لمكافحة التطرف والإرهاب.²

¹ نور الدين بن عمار، "الهوية الوطنية في الجزائر: تحديات وآفاق"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، 2020، ص ص 123-133.

² العربي سعيد، التهديدات الأمنية العابرة للحدود في منطقة شمال أفريقيا: دراسة حالة الجزائر، الأردن: المركز العربي للدراسات الأمنية، 2017، ص 213.

2- تأثير تهريب الأسلحة على استقرار الأمن الإقليمي

يشكل تهريب الأسلحة كظاهرة عالمية متفاقمة، تهديدًا خطيرًا على استقرار الأمن الإقليمي، خاصة في مناطق النزاعات، فتدفع الأسلحة غير الشرعية يساهم بشكل مباشر في إطالة أمد الصراعات وتعميق حداثها، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية وزيادة أعداد الضحايا والنازحين، كما أن هذه الأسلحة تصل في كثير من الأحيان إلى أيدي الجماعات الإرهابية المتطرفة، مما يعزز من قدرتها على تنفيذ عمليات تخريبية تهدد الأمن والاستقرار ليس فقط في المنطقة المعنية، بل يتعداها إلى مناطق أخرى مجاورة وبعيدة، إضافة إلى ذلك فإن تهريب الأسلحة يقوض جهود بناء السلام والتنمية المستدامة، ويخلق مناخًا من انعدام الثقة وعدم الاستقرار، مما يعيق أي محاولة لتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء الدول المتضررة، فمكافحة تهريب الأسلحة تتطلب تضافر جهود دولية وإقليمية، وتفعيل آليات الرقابة الحدودية وتعزيز التعاون الاستخباراتي، بالإضافة إلى معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة الخطيرة.

إن تأثير تهريب الأسلحة على استقرار الأمن الإقليمي يتجاوز الجوانب الأمنية والعسكرية، ليطل أيضًا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فانتشار الأسلحة يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة والعنف، مما يخلق بيئة طاردة للاستثمار والتنمية الاقتصادية، كما أن تهريب الأسلحة يساهم في تفشي الفساد وغسيل الأموال، مما يقوض المؤسسات الحكومية ويضعف قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، إضافة إلى أن هذه الظاهرة تؤثر بشكل سلبي على النسيج الاجتماعي، وتزيد من حدة الانقسامات والخلافات بين المكونات المختلفة للمجتمع، مما يهدد التماسك الاجتماعي والسلم الأهلي، فمعالجة الآثار السلبية لتهريب الأسلحة تتطلب إتباع مقاربة شاملة ومتكاملة، تأخذ في الاعتبار مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتستهدف معالجة الأسباب الجذرية التي تغذي هذه الظاهرة الخطيرة.¹

¹ عبد الكريم حمودة، "الدور الجزائري في حل الأزمات الإقليمية"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة

إن خطورة تهريب الأسلحة تتفاقم بشكل خاص في المناطق الحدودية، حيث يصعب فرض الرقابة الكاملة وتوفر بيئة مواتية للأنشطة غير المشروعة، فالحدود المفتوحة والواسعة تشكل ثغرة أمنية تسمح بتدفق الأسلحة بسهولة، خاصة في ظل وجود شبكات تهريب منظمة تعمل عبر الحدود الإقليمية والدولية، فتتهريب الأسلحة في المناطق الحدودية يساهم في زعزعة استقرار الدول المجاورة، ويزيد من احتمال اندلاع نزاعات مسلحة عابرة للحدود، كما أن هذه الظاهرة تشكل تهديداً خطيراً للأمن القومي للدول المتضررة، وتتطلب منها تخصيص موارد مالية وبشرية معتبرة لمكافحتها، إن تعزيز الأمن الحدودي وتفعيل التعاون الإقليمي، بالإضافة إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية، يعتبر من الإجراءات الضرورية للحد من تهريب الأسلحة وتأثيرها المدمر على استقرار الأمن الإقليمي.¹

3- التحديات الأمنية المرتبطة بالحدود المشتركة مع ليبيا

تُعدّ الحدود الجزائرية الليبية منطقةً جغرافيةً بالغة التعقيد، تتداخل فيها جملةٌ من التحديات الأمنية التي تستلزم تضافر الجهود وتحليلاً معمقاً لفهم طبيعتها وتداعياتها، فمنذ اندلاع الأزمة الليبية عام 2011، شهدت هذه المنطقة تصاعداً ملحوظاً في أنشطة الجماعات الإرهابية والمتطرفة، التي استغلت حالة الفوضى السياسية والأمنية لإنشاء ملاذ آمنة وممرات للتهريب وتجديد العناصر، مما يُشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي الجزائري، ويتجلى هذا التهديد في تزايد عمليات التسلل عبر الحدود وتهريب الأسلحة والمخدرات، وارتفاع وتيرة الهجمات الإرهابية التي تستهدف القوات الأمنية والمدنيين على حد سواء، ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يتعداه ليشمل انتشار الجريمة المنظمة وتفاقم أزمات اللاجئين والنازحين، مما يضع ضغوطاً إضافية على قدرات الدولة الجزائرية في إدارة الحدود وتأمينها.

¹ يوسف عمران، أثر الأزمات الإقليمية على الأمن الحدودي: دراسة حالة الحدود الجزائرية الليبية، الجزائر: دار الكتاب

إن مواجهة التحديات الأمنية المتفاقمة على الحدود الجزائرية الليبية تتطلب إستراتيجية شاملة ومتكاملة، تتضمن تدابير أمنية وعسكرية وجهوداً تنموية واجتماعية وتعاوناً إقليمياً ودولياً، فمن الضروري تعزيز القدرات الأمنية والعسكرية للقوات المسلحة الجزائرية على طول الحدود، وتكثيف عمليات المراقبة والاستطلاع وتطوير البنية التحتية على الحدود، وتوفير التجهيزات اللازمة لمكافحة التهريب والجريمة المنظمة، وكذلك يجب على الدولة الجزائرية أن تولي اهتماماً خاصاً للمناطق الحدودية، من خلال تنفيذ برامج تنموية شاملة تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، والحلول الأمنية وحدها لا تكفي لمواجهة التحديات الحدودية، بل يجب أن تتكامل مع جهود التنمية والتعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.¹

4- نقل الصراعات الليبية إلى دول الجوار

تعتبر الديناميكيات المعقدة للصراع الليبي وتداعياته العابرة للحدود من أبرز التحديات الأمنية التي تواجه دول الجوار، حيث أن حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني المزمنة في ليبيا، والتي تفاقم منذ عام 2011، قد أدت إلى تدفق غير مسبوق للعناصر المسلحة عبر الحدود، فضلاً عن تنامي شبكات التهريب والجريمة المنظمة، الأمر الذي هدد بشكل مباشر الأمن القومي لدول الجوار، كما أن ضعف الرقابة الحدودية وغياب التنسيق الأمني الفعال بين هذه الدول قد سهل عمليات التسلل والهجرة غير الشرعية، مما أدى إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في هذه المناطق، فعلى سبيل المثال شهدت دول الساحل الإفريقي تزايداً ملحوظاً في نشاط الجماعات الإرهابية التي استغلت الفراغ الأمني في ليبيا لتوسيع نطاق عملياتها، مما

¹ بوعلام فاطمة الزهراء، "السياسة الأمنية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات

الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016/2017، ص 98.

استدعى استجابات أمنية مكثفة ومعقدة، هذا التداخل بين الأزمات المحلية والإقليمية يؤكد على ضرورة تبني رؤية شاملة ومعالجة جذرية للأسباب التي تغذي الصراع الليبي وتداعياته الإقليمية.¹

إن انتقال الصراعات الليبية إلى دول الجوار يتجاوز مجرد التحديات الأمنية ليشمل أبعادًا اقتصادية واجتماعية عميقة، فتدفق اللاجئين والنازحين من ليبيا نحو الدول المجاورة قد أدى إلى ضغوط كبيرة على الموارد المحلية والبنى التحتية الهشة في هذه الدول، كما أن انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود قد ساهم في تفاقم النزاعات المحلية وأجج الصراعات القائمة، الأمر الذي زاد من تعقيد المشهد الأمني والاجتماعي، إضافة إلى ذلك فإن تدهور الوضع الاقتصادي في ليبيا قد أثر بشكل مباشر على العلاقات التجارية والاستثمارية مع دول الجوار، مما أدى إلى خسائر اقتصادية كبيرة لهذه الدول، وكذلك نشأت أسواق سوداء تعتمد على التهريب، هذا التداخل المعقد بين الأبعاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية للصراع الليبي يتطلب تنسيقًا عالي المستوى بين دول الجوار، وتبني استراتيجيات شاملة ومتكاملة للتخفيف من حدة هذه التداعيات والحد من انتشارها.²

لقد بات من الواضح أن الصراع الليبي ليس مجرد قضية داخلية، فقد تحول إلى أزمة إقليمية ذات أبعاد جيو-سياسية واسعة، حيث أن تدخل القوى الإقليمية والدولية في الشأن الليبي قد ساهم في تعقيد المشهد وتأجيج الصراعات القائمة، فالتنافس على النفوذ والمصالح الاقتصادية في ليبيا قد أدى إلى استقطاب حاد بين الأطراف الليبية المتنازعة، كما أنه أدى إلى تدخلات عسكرية وسياسية مباشرة من قبل بعض الدول الإقليمية، مما زاد من حدة الصراع وتوسيع نطاقه، إن هذا التداخل المعقد بين الأبعاد المحلية والإقليمية

¹ نبيل بوعزة، "التحولات الجيو-سياسية في منطقة شمال إفريقيا و تداعياتها على الأمن الإقليمي: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 122.

² أحمد الملي، تداعيات الصراع الليبي على دول الجوار: دراسة حالة الجزائر وتونس، عمان: المركز العربي للدراسات الأمنية، 2020، ص 175.

والدولية للصراع الليبي يتطلب مقارنة شاملة ومتعددة الأطراف، تعتمد على الدبلوماسية والحوار، وتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي بين دول الجوار، من أجل التوصل إلى حل سلمي ومستدام للأزمة الليبية، وبناء منطقة أكثر استقراراً وأمن.¹

5- تأثير الأزمة على التعاون الأمني الإقليمي

لقد أحدثت الأزمة الليبية تحولاً جوهرياً في ديناميكيات التعاون الأمني الإقليمي، حيث كشفت عن هشاشة البنى الأمنية القائمة وعجزها عن مواجهة التحديات المتفاقمة، فمنذ اندلاع شرارة الصراع في 2011، تفاقمت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، مما أدى إلى انتشار الجماعات المتطرفة والإرهابية، وتهريب الأسلحة، وتدفقات الهجرة غير الشرعية عبر الحدود، وقد أضعفت هذه التداعيات من قدرة دول الجوار الليبي على تنسيق الجهود الأمنية المشتركة، وأثارت خلافات حول الأولويات الإستراتيجية، لاسيما في ظل تباين المصالح والنفوذ الإقليميين، وتجلّى هذا التوتر في تعدد المبادرات والتحالفات الأمنية المتنافسة، التي لم تقلح في تحقيق الاستقرار المنشود، بل ساهمت في تعقيد المشهد الأمني وزيادة حدة الانقسامات بين الأطراف الفاعلة. لقد بات من الضروري إعادة تقييم آليات التعاون الأمني الإقليمي، وتطوير استراتيجيات جديدة قادرة على تجاوز التحديات الراهنة، وتحقيق الأمن والاستقرار المستدام بالمنطقة.²

إنّ تصاعد حدة الأزمة الليبية قد ألقى بظلاله الثقيلة على التعاون الأمني الإقليمي، مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من التحديات التي تتطلب استجابات أمنية مبتكرة وشاملة، فقد تسببت حالة الفراغ الأمني باليبييا في تعزيز نشاط الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، وتحويل المنطقة إلى بؤرة جاذبة للمقاتلين الأجانب، مما شكل تهديداً مباشراً للأمن القومي لدول الجوار، كما أن انتشار الأسلحة قد أدى إلى تفاقم الصراعات المحلية

¹ حسن بوجهر، "الجيو-بوليتيكا الإقليمية وتأثيرها في الأزمة الليبية"، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد 3، 2021، ص ص 220-232.

² علي بوشنافي، تأثير الصراعات الإقليمية على الأمن القومي العربي، مصر: دار النهضة العربية، 2018، ص 63.

والإقليمية، وزعزعة الاستقرار في المناطق الحدودية، وقد أظهرت التجربة أن الاعتماد على الحلول الأمنية التقليدية لم يعد كافياً لمواجهة هذه التحديات المعقدة، مما يستدعي تبني نهج متعدد الأبعاد يجمع بين الحلول العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يتطلب تنسيقاً وثيقاً بين دول المنطقة والمنظمات الدولية.¹

كما ساهمت الأزمة الليبية في تعميق الانقسام والتنافس الإقليميين، وأدت إلى تداخل مصالح القوى الخارجية، مما زاد من تعقيد المشهد الأمني الإقليمي، وقد برز هذا التنافس في دعم الأطراف المتصارعة بليبيا وتأجيج الصراع، مما عرقل الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وأطال أمد الأزمة، كما أن تدخل بعض القوى الإقليمية في الشأن الليبي قد أدى إلى تفاقم حالة عدم الثقة بين دول المنطقة، وعرقل مساعي التعاون الأمني المشترك، فبات من الضروري تجاوز هذه الخلافات والمصالح الضيقة والتركيز على بناء رؤية مشتركة للتعاون الأمني الإقليمي، تعتمد على مبادئ الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، والتنسيق الوثيق في مواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود.

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية للأزمة الليبية

تتجلى الآثار الاقتصادية للأزمة الليبية في التدهور الملحوظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً حاداً نتيجة لتوقف إنتاج وتصدير النفط، الذي يمثل عصب الاقتصاد الليبي ومصدر الدخل الرئيسي للبلاد، وقد أدى هذا التراجع في الإيرادات النفطية إلى تفاقم العجز في الميزانية العامة للدولة، مما استدعى اتخاذ إجراءات تقشفية وزيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي، الأمر الذي ألقى بظلاله على المشاريع التنموية والاستثمارية، كما تسببت الاضطرابات الأمنية والسياسية في تراجع ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين، مما أدى إلى انخفاض حجم الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وبالتالي

¹ فوزي العابد، التحديات الأمنية في منطقة شمال أفريقيا، الأردن: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2020، ص 80.

تعطل عجلة النمو الاقتصادي، فهذا الوضع المتدهور يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا على المدى الطويل، يتطلب معالجات جذرية وسريعة لإنقاذ الاقتصاد الوطني من الانهيار.¹

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأزمة الليبية قد أدت إلى خلل كبير في القطاعات الاقتصادية الحيوية الأخرى، كقطاع الزراعة والصناعة والسياحة، وذلك بسبب تدهور البنية التحتية وتوقف سلاسل الإمداد والتوريد، مما أثر سلباً على الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه القطاعات، كما تسببت النزاعات المسلحة في تدمير الأصول والممتلكات الاقتصادية، مما كبد الاقتصاد الليبي خسائر فادحة، بالإضافة إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان وارتفاع معدلات البطالة، وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية وتفاقم الأعباء المعيشية على المواطنين الليبيين، مما أدى إلى تدهور مستوى معيشتهم وتنامي حالة الإحباط واليأس في أوساطهم، فإعادة بناء الاقتصاد الليبي وتنشيط القطاعات الإنتاجية يتطلب جهوداً مضنية واستثمارات ضخمة لإعادة تأهيل البنية التحتية وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار.²

أما على صعيد التجارة الخارجية، فقد شهدت ليبيا تراجعاً ملحوظاً في حجم الصادرات والواردات، وذلك نتيجة لتوقف حركة الملاحة وتدهور الأوضاع الأمنية على المنافذ الحدودية والموانئ البحرية، وقد أدى ذلك إلى تقويض العلاقات التجارية مع الشركاء الدوليين والإقليميين، مما أثر سلباً على إيرادات الدولة من العملات الأجنبية، كما تسببت الأزمة الليبية في تفاقم ظاهرة تهريب السلع والبضائع وتنامي الاقتصاد غير الرسمي، مما أدى إلى خسارة الدولة لجزء كبير من إيراداتها الضريبية، فإصلاح المنظومة التجارية الليبية

¹ نور الدين بن عمار، "الهوية الوطنية في الجزائر: تحديات وآفاق"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، 2017، ص 125.

² إبراهيم أبو دية، "تأثيرات الأزمة الليبية على دول الجوار: دراسة حالة مصر وتونس"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2019، ص 89.

وتطوير آليات الرقابة والتفتيش على المنافذ الحدودية يمثل ضرورة ملحة لاستعادة التوازن في الميزان التجاري وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.¹

أولاً: تأثير الأزمة على التجارة الإقليمية وحركة النقل

لقد أحدثت الأزمة الليبية التي اندلعت شرارتها في عام 2011، تحولات عميقة في المشهد الاقتصادي الإقليمي، كان من أبرزها تدهور حركة التجارة عبر الحدود وانحسار أنشطة النقل البري والبحري والجوي، ففيما كانت ليبيا قبل الأزمة تمثل سوقاً استهلاكياً هاماً وممرّاً حيوياً للتجارة بين شمال إفريقيا وجنوبها، تحولت بفعل الصراع إلى منطقة غير مستقرة وغير آمنة، مما أدى إلى تقويض سلاسل الإمداد وتراجع الصادرات والواردات بين الدول المتجاورة، كما تسببت حالة الفوضى الأمنية وانتشار الميليشيات المسلحة في تعطيل المعابر الحدودية وإغلاق الطرق الرئيسية، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل وتأخير وصول البضائع، فضلاً عن تزايد المخاطر الأمنية التي تواجه التجار وشركات النقل، الأمر الذي انعكس سلباً على حجم التبادل التجاري الإقليمي، كما ساهم الصراع الليبي في تراجع حجم التبادل التجاري بين الجزائر وليبيا بنسبة تجاوزت 60% في السنوات الأولى للأزمة، وهو ما يؤكد التداعيات السلبية للصراع على النشاط التجاري بالمنطقة.²

لقد تجاوزت تداعيات الأزمة الليبية حدودها المباشرة لتتطال بشكل غير مباشر الأنشطة التجارية والنقل في دول الجوار، حيث أدت حالة عدم الاستقرار الأمني في ليبيا إلى إعادة توجيه مسارات التجارة الإقليمية وتحولها نحو طرق بديلة أكثر أمناً ولكنها في الغالب أكثر تكلفة، وقد شهدت بعض الموانئ البحرية في تونس ومصر ارتفاعاً في حجم المناولة نتيجة لجوء التجار إلى استخدامها بدلاً عن الموانئ الليبية التي أصبحت

¹ فريد العمراني، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتهريب السلع في ليبيا"، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 12، 2021، ص 156.

² عبد الرحمن بن ناصر، "الذاكرة والتاريخ في الجزائر: مقاربات نقدية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 42، 2018، ص 147.

غير آمنة، ولكن هذا التحول لم يكن بالضرورة مفيداً للدول المجاورة، حيث تسبب في زيادة الضغط على البنية التحتية المتهاكلة، وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، كما أثرت الأزمة بشكل سلبي على قطاع النقل البري، حيث تسببت عمليات القرصنة والخطف التي انتشرت في مناطق واسعة من ليبيا في عزوف شركات النقل عن العمل بالمنطقة، مما زاد من الاعتماد على النقل الجوي الذي يعتبر مكلفاً وغير مناسب لنقل البضائع ذات الحجم الكبير، وعلى هذا الأساس فإن الأزمة الليبية قد تسببت في إعادة تشكيل مسارات التجارة في شمال أفريقيا، مما أدى إلى ظهور طرق نقل جديدة، ولكنها أقل كفاءة وأكثر تكلفة من الطرق التقليدية التي كانت تعتمد على ليبيا كنقطة عبور أساسية.¹

بالإضافة إلى الأثر المباشر على حركة التجارة والنقل، فقد أدت الأزمة الليبية أيضاً إلى تفاقم التحديات الاقتصادية بدول المنطقة، حيث تسببت في تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهروب رؤوس الأموال، ففي ظل غياب الاستقرار الأمني والسياسي، أصبحت المنطقة طاردة للاستثمارات، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية في دول الجوار التي كانت تعتمد على ليبيا كسوق هام لمنتجاتها وكمصدر للعمالة، كما أدت الأزمة إلى تزايد التدفقات غير الشرعية عبر الحدود، بما في ذلك تهريب السلع والأسلحة والمخدرات، مما أثر سلباً على الأمن الاقتصادي لدول المنطقة.

ثانياً: انعكاسات تراجع إنتاج النفط الليبي على الأسواق الإقليمية

يشكل تراجع إنتاج النفط الليبي الذي تفاقم بسبب الصراع السياسي وعدم الاستقرار الأمني المستمر في البلاد، تهديداً كبيراً على الأسواق الإقليمية، إذ أن ليبيا التي كانت ذات يوم منتجاً رئيسياً للنفط بشمال أفريقيا أصبحت الآن متذبذبة الإنتاج، مما أدى إلى تقلبات حادة في الأسعار وتأثيرات غير مباشرة على الاقتصاديات المجاورة، فالاعتماد الكبير لبعض الدول الإقليمية على استيراد الطاقة، وبشكل خاص النفط،

¹ مصطفى حمزاوي، "إعادة تشكيل مسارات التجارة في شمال أفريقيا في ظل الأزمات الإقليمية: دراسة حالة ليبيا"، أطروحة

جعلها عرضة لصددمات الإمداد الناجمة عن أي اضطراب في الإنتاج الليبي، هذا الوضع تفاقم بسبب عدم وجود بدائل فورية ومتاحة بسهولة فزاد من حدة الأزمة، كما أن هشاشة البنية الاقتصادية والاعتماد المفرط على النفط جعل المنطقة بأسرها رهينة لتقلبات أسواق الطاقة، وأن أي انخفاض في الإنتاج من دولة مصدرة رئيسية مثل ليبيا يؤدي إلى تفاقم هذه الهشاشة وزعزعة الاستقرار الاقتصادي.¹

إن تأثير تراجع إنتاج النفط الليبي لم يقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية، بل تعداه إلى الجوانب السياسية والأمنية، فارتفاع أسعار النفط نتيجة لنقص الإمدادات يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية بدول المنطقة، خاصة تلك التي تعاني بالفعل من صعوبات اقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فإن تراجع الإيرادات النفطية لليبيا نفسها يزيد من تعقيد الأزمة الداخلية، وربما يؤدي إلى تصاعد الصراعات المسلحة بين الفصائل المتنافسة للسيطرة على الموارد النفطية، إضافة إلى ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي يؤدي بشكل مباشر إلى زعزعة استقرار قطاع النفط، مما يترتب عليه تداعيات إقليمية كبيرة.²

يمكن القول بأن تراجع إنتاج النفط الليبي يشكل تحدياً معقداً للأسواق الإقليمية الذي يتطلب استجابة متعددة الأبعاد، فبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار السياسي والأمني بليبيا، يجب على دول المنطقة العمل على تنويع مصادر الطاقة وتقليل اعتمادها على النفط، كما أن تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة وتبادل المعلومات والخبرات، يمكن أن يساهم في التخفيف من حدة الصدمات الناجمة عن تقلبات سوق النفط، ومنه يجب تبني رؤية إستراتيجية شاملة للأمن الإقليمي، تأخذ في الاعتبار الترابط الوثيق

¹ إبراهيم يوسف، الاقتصاد السياسي للنفط في الوطن العربي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2018، ص ص 12-23.

² سالم أحمد، "أثر الصراعات الداخلية على قطاع الطاقة في ليبيا"، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2020، ص ص 50-

بين الأمن الطاقوي والاستقرار السياسي والاقتصادي، مشيراً إلى أن معالجة الأزمة الليبية لا يمكن فصلها عن معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية الأوسع التي تواجه المنطقة.¹

ثالثاً: التدفقات المالية غير المشروعة وتأثيرها على الاقتصاديات المجاورة

تُعدّ التدفقات المالية غير المشروعة سواءً كانت ناتجة عن أنشطة إجرامية منظمة أو فساد مالي، من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية والمجاورة لمناطق النزاعات، حيث تتسبب هذه التدفقات في تقويض أسس الاقتصاديات الوطنية وتعطيل مسارات التنمية المستدامة، ففي سياق الأزمة الليبية لم يقتصر تأثير هذه التدفقات على ليبيا فحسب، بل امتد ليطال دول الجوار بما في ذلك الجزائر، حيث يتجلى ذلك في تزايد عمليات تهريب السلع المدعومة وغسيل الأموال، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد الاقتصادية الوطنية وتشويه آليات السوق، كما تساهم هذه التدفقات في زعزعة استقرار العملة المحلية وزيادة التضخم، مما يضر بالقدرة الشرائية للمواطنين ويؤثر سلباً على مناخ الاستثمار.

إنّ تأثير التدفقات المالية غير المشروعة يتجاوز الجوانب الاقتصادية ليطال الجوانب الأمنية والاجتماعية، حيث تسهم هذه التدفقات في تمويل الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، مما يهدد الأمن والاستقرار الإقليميين، ففي حالة ليبيا لعبت التدفقات المالية غير المشروعة دوراً كبيراً في إطالة أمد النزاع وتغذية الصراعات المسلحة، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية وتجنيد المسلحين، كما أن هذه التدفقات تعمل على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتفاقم مظاهر عدم المساواة الاجتماعية، مما زاد من حدة التوترات الداخلية وهدد السلم الاجتماعي، فالتربط الوثيق بين الجريمة المنظمة

¹ العربي محمد، تحديات الأمن الإقليمي في شمال أفريقيا، د.ب.ن: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2021، ص ص

والتدفقات المالية غير المشروعة يشكل تهديدًا خطيرًا على استقرار دول المنطقة، ويستلزم تضافر الجهود الإقليمية والدولية لمواجهته.¹

فمواجهة التدفقات المالية غير المشروعة تتطلب تبني إستراتيجية متكاملة، تشمل تعزيز التعاون الأمني والقضائي بين دول الجوار، وتفعيل آليات الرقابة المالية والمصرفية، وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يتطلب الأمر معالجة الأسباب الجذرية التي تغذي هذه التدفقات، مثل الفساد والتهرب الضريبي وضعف المؤسسات الحكومية، ففي سياق الأزمة الليبية لا بد من التركيز على دعم جهود المصالحة الوطنية وبناء دولة قوية قادرة على فرض سيادة القانون، وذلك للقضاء على الأسباب التي تسمح بتدفق الأموال غير المشروعة عبر الحدود، فمكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة تتطلب إرادة سياسية قوية وإصلاحات مؤسسية شاملة، تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد.²

رابعاً: الأعباء الاقتصادية للهجرة غير الشرعية واللجوء

تُعدّ الهجرة غير الشرعية واللجوء من الظواهر المعقدة التي تتجاوز أبعادها الإنسانية والاجتماعية لتتطال جوانب اقتصادية بالغة الأهمية، حيث تتسبب في أعباء مالية كبيرة على الدول المستقبلية والمانحة على حد سواء، فمن جهة تواجه الدول المستقبلية تدفقات غير منضبطة من المهاجرين واللاجئين، مما يستدعي تخصيص موارد مالية ضخمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية من مأكّل ومسكن ورعاية صحية وتعليم، فضلاً عن تكاليف مكافحة الجريمة المنظمة والتهريب المرتبطين بهذه الظاهرة، كما يضغط وجود أعداد كبيرة من

¹ مصطفى خالد، "آثار الجريمة المنظمة على الأمن القومي: دراسة حالة دول شمال أفريقيا"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2020، ص ص 81-95.

² العربي سعيد، التهديدات الأمنية العابرة للحدود في منطقة شمال أفريقيا: دراسة حالة الجزائر، الأردن: المركز العربي للدراسات الأمنية، 2017، ص 189.

المهاجرين غير الشرعيين على سوق العمل، مما قد يؤدي إلى انخفاض الأجور وزيادة البطالة بين السكان المحليين، فضلاً عن تداعيات محتملة على البنية التحتية المتهالكة، ومن جهة أخرى تعاني الدول المانحة من خسائر فادحة نتيجة هجرة الكفاءات ورأس المال البشري، مما يؤثر سلباً على قدرتها التنافسية ويديم دائرة الفقر والتخلف، هذه الأعباء الاقتصادية المترتبة على الهجرة غير الشرعية واللجوء، تتطلب معالجة جذرية لا تقتصر على الحلول الأمنية فقط، بل تتعداها إلى معالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الأفراد للهجرة غير الشرعية، مثل الفقر والبطالة والنزاعات المسلحة.¹

تتفاقم الأعباء الاقتصادية للهجرة غير الشرعية واللجوء، عند النظر إلى الجانب غير المباشر لهذه الظاهرة، فبالإضافة إلى التكاليف المباشرة التي تتحملها الدول المستقبلية، هناك تكاليف أخرى غير ظاهرة تتمثل في الضغط على الخدمات العامة، مثل شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، وكذلك على البنية التحتية للنقل والمواصلات، وهذا يقلل من جودة الخدمات المقدمة للسكان الأصليين، وقد يؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية، كما أن وجود أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، الذين غالباً ما يعملون في القطاع غير الرسمي، يؤدي إلى خسائر ضريبية كبيرة للدول المستقبلية، مما يزيد من أعباء الدين العام، فضلاً عن ذلك فإن تدفقات الأموال غير المشروعة التي ترافق هذه الظاهرة، مثل أموال التهريب والاتجار بالبشر، تؤثر سلباً على الاستقرار المالي والاقتصادي للدول المستقبلية، وقد تقوض جهود التنمية المستدامة، ولا يمكن إغفال الأعباء الاقتصادية غير المباشرة التي تتحملها الدول المانحة، والتي تتمثل في فقدان المهارات والكفاءات، مما يؤثر على الإنتاجية والابتكار ويطيل أمد التخلف.²

¹ يوسف الخطاب، الهجرة غير الشرعية: الأسباب والتداعيات، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019، ص ص 45-

² زيدان محمود، تأثير الهجرة غير الشرعية على التنمية الاقتصادية، الأردن: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2018، ص 78.

لا تقتصر الأعباء الاقتصادية للهجرة غير الشرعية واللجوء على التكاليف المادية المباشرة وغير المباشرة، بل تتعداها إلى تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي المستدام، ففي الدول المستقبلية قد يؤدي تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يرفع الأسعار ويؤدي إلى التضخم، وقد يقلل من قدرة هذه الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نتيجة عدم الاستقرار الأمني والاجتماعي، كما أن تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، قد تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات للدول المستقبلية، خاصة إذا كانت هذه التحويلات تتم عبر قنوات غير رسمية، وفي المقابل فإن الدول المانحة تعاني من فقدان القوة العاملة المؤهلة، مما يحد من قدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وقد يضطرها إلى استيراد العمالة الأجنبية، مما يزيد من أعبائها الاقتصادية، فهذه التأثيرات السلبية للهجرة غير الشرعية واللجوء على النمو الاقتصادي، تتطلب اتخاذ تدابير فعالة للحد من هذه الظاهرة.¹

خامساً: الهجرة غير الشرعية واللجوء بسبب الأزمة الليبية

تعتبر الهجرة غير الشرعية واللجوء من أبرز التحديات التي تفاقمت نتيجة للأزمة الليبية، حيث أدت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني وتدهور الأوضاع الاقتصادية إلى نزوح أعداد كبيرة من الليبيين وغير الليبيين، وقد ساهمت هذه الأوضاع في زيادة تدفقات الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الليبية نحو دول الجوار بما في ذلك الجزائر، وأوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، فالباحث في هذه الظاهرة يجد أن ليبيا تحولت من دولة جاذبة للعمالة الوافدة في ظل نظام القذافي، إلى مصدر رئيسي للهجرة القسرية، هذه التحولات الدراماتيكية تعكس مدى تعقيد الأزمة وتأثيراتها العميقة على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية ليس فقط في ليبيا بل في المنطقة بأكملها، فدراسة هذه التدفقات الهجرية تتطلب تحليلاً دقيقاً للعوامل الدافعة

¹ أحمد المومني، الهجرة واللجوء في العالم العربي: التحديات والحلول، القاهرة: مؤسسة الدراسات والبحوث العربية، 2017،

والجاذبة، وكذلك دراسة شبكات التهريب التي تستغل الوضع الهش، مما يستدعي التعاون الإقليمي والدولي لإيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة العابرة للحدود.¹

لقد أدت الأزمة الليبية إلى موجات لجوء واسعة النطاق، حيث فر آلاف الليبيين من ديارهم بحثاً عن الأمان والحماية، ليس فقط داخل ليبيا وإنما عبر الحدود إلى دول الجوار، مما أثقل كاهل هذه الدول بالمسؤوليات الإنسانية، واللافت في هذا السياق أن هذه الموجات لم تقتصر على المواطنين الليبيين فحسب، بل شملت أيضاً مهاجرين وطالبي لجوء من دول أخرى كانوا يقيمون بليبيا قبل الأزمة، مما يعكس تعقيداً إضافياً في التعامل مع هذه القضية، فضعف مؤسسات الدولة الليبية، وانتشار الفوضى الأمنية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، دفعت الكثيرين إلى الفرار اليائس، مما يؤكد على أن الحلول يجب أن تتجاوز الجوانب الأمنية لتركز على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، وإعادة بناء الدولة على أسس سليمة تضمن الأمن والاستقرار للجميع.²

تتسم الهجرة غير الشرعية واللجوء بسبب الأزمة الليبية بتشابك وتعقيد كبيرين، حيث تداخلت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية في دفع الأفراد إلى خوض غمار هذه الرحلات المحفوفة بالمخاطر، وتعتبر هذه التدفقات الهجرة غير الشرعية بمثابة إحدى تجليات الإخفاقات السياسية في إدارة الأزمات، كما تعكس في الوقت ذاته اليأس والإحباط اللذين يعيشهما الكثيرون في ليبيا، فالبحث في ديناميكية هذه التدفقات يكشف عن وجود شبكات إجرامية منظمة تعمل على استغلال الوضع المأساوي، وتحقيق مكاسب مالية طائلة على حساب معاناة هؤلاء المهاجرين واللاجئين، هذا التشابك يفرض على الباحثين

¹ الطيب أحمد، الهجرة غير الشرعية في شمال إفريقيا: دراسة تحليلية، الجزائر: دار الحكمة، 2017، ص 123.

² محمد بوزيان، "ديناميكية الحركات الجهادية في منطقة الساحل: دراسة حالة مالي والجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم

السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019، ص 78.

والفاعلين السياسيين ضرورة تبني مقاربة شاملة، تأخذ في الاعتبار كل الأبعاد المسببة لتلك الظاهرة، وتعمل على صياغة استراتيجيات متعددة الأطراف لمعالجتها بشكل فعال ومستدام.¹

1- ليبيا كنقطة عبور للمهاجرين نحو أوروبا

تُعدّ ليبيا نظرًا لموقعها الجغرافي المتميز على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، نقطة عبور حاسمة للمهاجرين غير النظاميين الساعين للوصول إلى أوروبا، حيث تمثل هذه الدولة بوابة رئيسية تُسهّل تدفق أعداد كبيرة من الأفراد القادمين من دول أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط، وقد تفاقمت هذه الظاهرة بشكل ملحوظ منذ سقوط نظام القذافي، مما أدى إلى حالة من الفوضى وانعدام الأمن سمحت لشبكات التهريب بالازدهار والاستفادة من هذه الأوضاع المتردية، فضلاً عن هشاشة الضوابط الحدودية، فتحليل هذه الديناميكية يتطلب فهماً عميقاً للعوامل الدافعة للهجرة، والتي تتراوح بين النزاعات المسلحة والفقر المدقع واليأس الاقتصادي في دول المنشأ، بالإضافة إلى جاذبية الدول الأوروبية كوجهات واعدة لتحقيق مستوى معيشي أفضل، هذه العوامل المتشابكة تجعل من ليبيا ليس مجرد محطة عبور، بل مسرحاً لعمليات اتجار بالبشر وانتهاكات لحقوق المهاجرين.²

إنّ تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في ليبيا منذ التدخل العسكري الأجنبي وما تبعه من صراعات داخلية، قد أثر بشكل كبير على قدرة الدولة على ضبط حدودها ومكافحة الهجرة غير النظامية، فقد أصبحت ليبيا في ظل غياب سلطة مركزية قوية، ملاذاً آمناً لشبكات تهريب البشر التي تستغل ضعف القانون وتجعل من السواحل الليبية منصة انطلاق نحو أوروبا، هذا الواقع يُظهر تعقيد المشكلة، حيث تتداخل العوامل

¹ فريد مسعودي، "تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2021/2020، ص 55.

² شعبان صلاح، "دور الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية: حالة ليبيا"، أطروحة دكتوراه، جامعة المنار، تونس، 2017/2016، ص 136.

الداخلية الليبية مع العوامل الخارجية التي تدفع بالهجرة، علاوة على ذلك فإنّ عدم وجود اتفاق دولي واضح بشأن تقاسم المسؤولية في التعامل مع مشكلة الهجرة، يجعل ليبيا في وضع حرج، فهي تتحمل عبء استضافة أعداد كبيرة من المهاجرين الذين يعيشون في ظروف إنسانية قاسية، في حين أن دول العبور والمقصد تظل بمنأى عن تحمل هذه المسؤولية، فهذه المعادلة غير المتوازنة تتطلب جهداً دولياً حقيقياً لمعالجة جذور المشكلة وليس فقط أعراضها، مع التركيز على دعم استقرار ليبيا وتنمية دول المنشأ.¹

تُشكل ليبيا في سياق الهجرة غير النظامية نحو أوروبا، حلقة وصل معقدة تتداخل فيها المصالح الإقليمية والدولية، فمن جهة تعاني ليبيا من تبعات الأزمة الأمنية والسياسية التي تحول دون قدرتها على التحكم في تدفقات المهاجرين عبر أراضيها، ومن جهة أخرى تُعتبر الهجرة غير النظامية قضية أمنية ملحة بالنسبة للدول الأوروبية التي تسعى جاهدة للحد من دخول المهاجرين إلى أراضيها، هذا التباين في المصالح يخلق تحديات جمة في إيجاد حلول مشتركة، ويجعل من ليبيا ساحة لتنافس خفي بين مختلف الأطراف الفاعلة، فتحليل هذه القضية يتطلب دراسة متأنية لتأثير التدخلات الخارجية في الشأن الليبي، ودور المنظمات الدولية في إدارة ملف الهجرة، والأهم من ذلك ضرورة إيجاد مقاربة شاملة تضع حقوق الإنسان في صلب أي حلول مقترحة، والتعامل مع ليبيا كنقطة عبور للمهاجرين يتجاوز البعد الأمني، ليشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وإنسانية.²

¹ أحمد العويني، أزمة اللاجئين في ليبيا: دراسة في الأبعاد الإنسانية والسياسية، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2019 ص 217.

² فتحي الزروالي، ليبيا وأزمة الهجرة: مقاربة في القانون الدولي والسياسات الأمنية، ليبيا: منشورات جامعة بنغازي، 2020 ص 94.

2- الضغط على دول الجوار بسبب موجات اللاجئين

تُعتبر تدفقات اللاجئين الناجمة عن الأزمات الداخلية والصراعات المسلحة من أبرز التحديات التي تواجه دول الجوار، فالأزمة الليبية وما صاحبها من تصاعد في وتيرة العنف وعدم الاستقرار السياسي، قد أسفرت عن موجات نزوح كبيرة باتجاه الدول المجاورة، وعلى رأسها الجزائر وتونس، هذا التدفق الهائل من اللاجئين لا يقتصر تأثيره على الجانب الإنساني فحسب، بل يتعداه ليشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وأمنية، مما يستدعي دراسة متعمقة لآليات التعامل مع هذه التحديات وتخفيف آثارها السلبية، فتزايد أعداد اللاجئين يضغط على القدرات الاستيعابية للمخيمات والمراكز الإيوائية، ويؤدي إلى تفاقم الضغط على الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم والمياه، مما يستدعي ضرورة تلبية الاحتياجات الضرورية لهذه الفئات.

يُمثل الضغط على دول الجوار نتيجة موجات اللجوء انعكاساً مباشراً لترايط الأزمات بالمنطقة، حيث تتداخل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإنتاج حالة من عدم الاستقرار الإقليمي، فالدول التي تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين تجد نفسها في مواجهة تحديات تتعلق بتوفير الأمن على حدودها، بالإضافة إلى إدارة التنوع الثقافي والاجتماعي الذي يفرضه تدفق اللاجئين، فهذه التحديات تتطلب تنسيق الجهود بين مختلف القطاعات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، كما يتطلب الأمر وضع آليات فعالة للتعامل مع قضايا اللجوء بشكل مستدام، بما في ذلك توفير الحماية اللازمة للاجئين ودعم جهود إعادة التوطين أو العودة الطوعية الآمنة، وذلك بالنظر إلى الأبعاد الجيو-سياسية للأزمة وتأثيرها على أمن المنطقة واستقرارها.¹

¹ عمر محمد، الآليات الأفريقية لحفظ السلام والأمن: دراسة تحليلية نقدية، الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2020، ص ص

تتجلى أبعاد الضغط الناجم عن موجات اللجوء في البعد الاقتصادي الذي يمثل تحدياً كبيراً لدول الجوار، حيث يضاف إلى أعباء الدولة توفير فرص العمل والخدمات الأساسية للاجئين، مما يؤثر على الميزانية العامة للدولة، كما أن تأثيرات اللجوء تتجاوز الجانب المادي، حيث تؤدي إلى تغييرات في التركيبة السكانية وتزيد من الضغط على الموارد المائية والطاقة، هذا الضغط الاقتصادي قد يتسبب في تفاقم المشكلات الاجتماعية، مثل البطالة والفقر، وقد يؤدي إلى خلق توترات اجتماعية بين السكان المحليين واللاجئين، لذلك فإن معالجة هذه القضية لا تتطلب فقط تقديم المساعدات الإنسانية، بل تتطلب أيضاً تبني سياسات اقتصادية واجتماعية فعالة تضمن تحقيق التنمية المستدامة، وتحافظ على السلم الاجتماعي وتقلل من حدة التنافس على الموارد المتاحة، فالخطيط المسبق واتخاذ تدابير استباقية هما أساس التعامل الفعال مع هذه القضية.¹

3- الأعباء الإنسانية والاجتماعية المرتبطة بالمهاجرين

تتفاقم الأعباء الإنسانية والاجتماعية المرتبطة بتدفقات المهاجرين غير النظاميين عبر الحدود الليبية، مُخَلِّفَةً وراءها تركة ثقيلة من المعاناة، فالمهاجرون الذين غالباً ما ينحدرون من مناطق تعاني من النزاعات والفقر المدقع، يواجهون رحلة محفوفة بالمخاطر تنتهي بهم إما في مراكز احتجاز مكتظة وغير إنسانية، أو يقعون فريسة لشبكات الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، وتتعدى هذه الأعباء حدود المعاناة الفردية لتتطال أيضاً المجتمعات المضيفة التي تعاني بدورها من هشاشة اقتصادية واجتماعية، ما يُشعل فتيل التوترات العرقية والاجتماعية، ويزيد من الضغط على الموارد المحدودة، هذه الأوضاع تستلزم تدخلاً إنسانياً عاجلاً لضمان حماية حقوق المهاجرين الأساسية، وتوفير الدعم اللازم للمجتمعات المضيفة لامتصاص الصدمات الناتجة عن هذه التدفقات.

تتسبب تدفقات الهجرة غير النظامية عبر ليبيا في تفاقم الأعباء الاجتماعية المتمثلة في الضغط المتزايد على البنى التحتية والخدمات الأساسية من تعليم وصحة ومياه وصرف صحي، فالمجتمعات المضيفة التي

¹ ريم خضر، "آثار اللجوء على التنمية المستدامة في الدول المضيفة"، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2021، ص 156.

تعاني أصلاً من نقص في هذه الخدمات، تجد نفسها أمام تحدٍ كبير لتلبية احتياجات أعداد إضافية من السكان، مما يؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر، علاوة على ذلك يساهم وجود أعداد كبيرة من المهاجرين في زيادة معدلات البطالة خاصة بين الشباب، مما يؤدي إلى تفاقم الشعور بالاستياء والإحباط، ويزيد من احتمالية اندلاع صراعات اجتماعية، إضافة إلى ذلك يبرز تحدي اندماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة، حيث يواجهون صعوبات في التكيف مع الثقافة واللغة والظروف الاجتماعية الجديدة، ما يزيد من عزلتهم وتهميشهم، وبحول دون مشاركتهم الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.¹

تتجاوز الأعباء الاجتماعية والإنسانية المرتبطة بالهجرة غير النظامية إلى ليبيا حدود التأثير المباشر، لتشمل تداعيات طويلة الأمد على النسيج الاجتماعي وقيم التسامح والتعايش السلمي، فانتشار الخطابات العنصرية وكرهية الأجانب للمهاجرين، التي غالباً ما تغذيها وسائل الإعلام وبعض الأوساط السياسية، يُهدد بتكريس التمييز والتهميش، ويُعيق الجهود المبذولة لتعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة، كما أن استغلال المهاجرين في الأعمال غير القانونية وشبكات التهريب، إضافة إلى ضعف سيادة القانون، يساهم في انتشار الجريمة المنظمة والفساد، ما يزيد من هشاشة الأمن والاستقرار بالمنطقة، لذلك فإن معالجة هذه الأعباء الإنسانية والاجتماعية تتطلب تبني مقاربة تركز على احترام حقوق الإنسان، وتعزيز الحوار بين الثقافات، وتوفير الفرص المتكافئة للجميع، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه القضايا ليست مجرد مشكلة عابرة بل هي تحدي معقد يتطلب حلاً مستداماً.

4- دور المنظمات الدولية في إدارة أزمة اللاجئين

تعد قضية اللاجئين من القضايا المعقدة التي تتطلب تضافر جهود دولية، وتلعب المنظمات الدولية دوراً محورياً في إدارة هذه الأزمة المتفاقمة، فمن خلال آليات التعاون والتنسيق تسعى هذه المنظمات إلى توفير

¹ محمد قنديل، الهجرة والتنمية في العالم العربي: دراسة في الآثار والتحديات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021

الحماية الأساسية للاجئين، وتقديم المساعدات الإنسانية الضرورية وتسهيل عملية إعادة التوطين أو العودة الطوعية إلى أوطانهم الأصلية، ولا يقتصر دور هذه المنظمات على مجرد تقديم الإغاثة، بل يتعداه إلى وضع استراتيجيات طويلة الأمد للتخفيف من حدة الأزمات، ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة القسرية، ولقد أثبتت التجارب أن تدخل المنظمات الدولية، وخاصة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان له دور حاسم في إنقاذ الأرواح والتخفيف من معاناة الملايين من اللاجئين حول العالم، ومع ذلك تواجه هذه المنظمات تحديات كبيرة، أبرزها نقص التمويل، والقيود السياسية التي تفرضها بعض الدول، إضافة إلى تعقيد الأزمات الإقليمية والدولية التي تساهم في تفاقم أزمة اللاجئين، فتقييم مدى فعالية المنظمات الدولية في هذا المجال يتطلب تحليلاً معمقاً لكافة الجوانب، بما في ذلك الإطار القانوني الذي يحكم عملها، ومدى استجابتها للاحتياجات المتغيرة للاجئين، وتنسيق جهودها مع الدول المضيفة والمنظمات غير الحكومية.¹

تتنوع الأدوار التي تضطلع بها المنظمات الدولية في إدارة أزمة اللاجئين، فمن جانب تقوم بدور المراقب والموثق للانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئون، وتسعى إلى مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات، ومن جانب آخر تعمل على توفير الدعم القانوني للاجئين، وتمثيلهم أمام المحاكم والجهات المختصة، لضمان حصولهم على حقوقهم الأساسية، كما تضطلع المنظمات الدولية بدور هام في تعزيز الوعي العام بقضايا اللاجئين، من خلال تنظيم الحملات الإعلامية، وإصدار التقارير والدراسات التي تسلط الضوء على معاناة اللاجئين، وتحث المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته تجاههم، بالإضافة إلى ذلك تلعب هذه المنظمات دور الوسيط في النزاعات التي تتسبب في تدفق اللاجئين، وتسعى إلى إيجاد حلول سلمية تضمن عودتهم الآمنة إلى ديارهم، غير أن فعالية هذه الأدوار تعتمد بشكل كبير على مدى استقلالية المنظمات الدولية، وقدرتها على تجاوز الضغوط السياسية، وضمان مشاركة اللاجئين أنفسهم في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم، فالتحدي

¹ سهير الخولي، قضايا اللاجئين في العالم: دراسة تحليلية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2015، ص ص 30-42.

الأكبر الذي يواجه المنظمات الدولية يكمن في تحقيق التوازن بين واجبها في حماية اللاجئين واحترام سيادة الدول المضيفة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.¹

لا يمكن الحديث عن دور المنظمات الدولية في إدارة أزمة اللاجئين بمعزل عن التحديات التي تواجهها هذه المنظمات، فبالإضافة إلى القيود التمويلية والسياسية، تعاني بعض المنظمات الدولية من ضعف التنسيق بينها وتداخل اختصاصاتها، مما يؤثر سلباً على كفاءتها وفعاليتها، كما أن هناك انتقادات متزايدة لتجاهل بعض المنظمات الدولية للجوانب الثقافية والاجتماعية للاجئين، والاكتفاء بالتركيز على الجوانب الإنسانية والمادية، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم تلبية الاحتياجات الحقيقية لهم، بالإضافة إلى ذلك يثير تزايد الاعتماد على المساعدات الخارجية قضايا تتعلق بالاستدامة، ويطرح تساؤلات حول مدى قدرة المنظمات الدولية على المساهمة في بناء قدرات المجتمعات المضيفة، وتمكين اللاجئين من الاعتماد على أنفسهم، وبالتالي فإن تقييم دور المنظمات الدولية في إدارة أزمة اللاجئين يجب أن يتجاوز مجرد قياس حجم المساعدات المقدمة، ليشمل تقييماً لجودة هذه المساعدات، ومدى مساهمتها في تحقيق حلول جذرية لأزمة اللجوء.²

المطلب الثالث: التدخلات الإقليمية في الأزمة الليبية

لقد شهدت الأزمة الليبية منذ اندلاعها تدخلات إقليمية مختلفة، ساهمت بشكل كبير في تعقيد المشهد وتأزيمه بدلاً من التوصل إلى حلول مستدامة، فمنذ البداية انخرطت دول الجوار الليبي في دعم أطراف الصراع المختلفة كل وفق مصالحها ورؤيتها الخاصة، مما أدى إلى تحويل ليبيا إلى ساحة لتصفية الحسابات

¹ إبراهيم العريفي، المنظمات الدولية ودورها في حماية اللاجئين: دراسة تطبيقية على منطقة الشرق الأوسط، الرياض: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2017، ص ص 61-74.

² مروان أحمد، إدارة أزمات اللاجئين: دراسة مقارنة بين النماذج الإقليمية والدولية، بيروت: دار الكتب العلمية، 2020 ص ص 66-78.

الإقليمية، فمصر على سبيل المثال، دعمت الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، انطلاقاً من مخاوفها من تمدد الجماعات الإسلامية المتطرفة على حدودها الغربية، بينما سعت دول أخرى مثل تركيا وقطر إلى دعم حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، مُبررة ذلك بضرورة الحفاظ على المسار الديمقراطي، هذا التباين في المواقف الإقليمية والذي لم يكن بالضرورة مبنياً على رؤى متكاملة لحل الأزمة الليبية، ساهم في إطالة أمد الصراع وإعاقة جهود المصالحة الوطنية، فطبيعة هذه التدخلات الإقليمية التي اتسمت في كثير من الأحيان بالاستعجال والتحيز، قد أدت إلى تغذية الصراع بدلاً من احتوائه، مما جعل من الصعب التوصل إلى حل سياسي توافقي.¹

أما على الصعيد الدولي، فقد اتسمت التدخلات بالتردد والتناقض، حيث لم تنجح القوى الكبرى في تبني موقف موحد تجاه الأزمة الليبية، ففي البداية قادت فرنسا وبريطانيا التدخل العسكري عام 2011 تحت غطاء قرار مجلس الأمن بهدف حماية المدنيين، لكن سرعان ما تحول التدخل إلى دعم ضمني لإسقاط نظام معمر القذافي، مما أدى إلى تفكك الدولة الليبية وتعميق الانقسامات، ثم تباينت مواقف القوى الدولية، حيث سعت بعض الدول مثل الولايات المتحدة إلى لعب دور محدود نسبياً، بينما انخرطت دول أخرى مثل روسيا في دعم أطراف معينة في الصراع، مُبررة ذلك بمحاربة الإرهاب وبناء علاقات مع النخب المحلية، هذا التباين في المواقف الدولية والذي يعكس في جزء منه التنافس الجيو-سياسي، أدى إلى تقويض جهود الأمم المتحدة للوساطة لإيجاد حل سياسي، وجعل ليبيا ساحة للمنافسة بين القوى الكبرى، وهو ما هدد استقرار المنطقة بأسرها.²

¹ مصطفى عبيدي، ديناميكية الصراع في ليبيا: دراسة في أبعاد التدخل الإقليمي والدولي، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص ص 71-85.

² خالد الزروق، الأزمة الليبية: جدلية التدخل الدولي والسيادة الوطنية، قطر: دار الكتاب الجديد، 2020 ص ص 90-

علاوة على ذلك، فإن التدخلات الإقليمية والدولية لم تقتصر على الجوانب العسكرية والسياسية، بل تعدتها إلى الجوانب الاقتصادية والإعلامية، فقد انخرطت بعض الدول في تقديم الدعم المالي لأطراف الصراع المختلفة، مما ساهم في استدامة القتال وتأخير أي حل سياسي، وفي المقابل سعت دول أخرى إلى فرض عقوبات اقتصادية على أطراف معينة، بهدف الضغط عليها للعودة إلى طاولة المفاوضات، لكن هذه العقوبات لم تكن دائماً فعالة في تحقيق الأهداف المرجوة، كما لعبت وسائل الإعلام دوراً كبيراً في تأجيج الصراع، من خلال ترويج الخطابات التحريضية والأخبار الكاذبة، مما ساهم في زيادة الاستقطاب بين الأطراف الليبية، فهذه التدخلات المتشعبة والتي شملت مختلف المجالات، قد جعلت من الأزمة الليبية معقدة للغاية وصعبت توقع مستقبلها، مما يتطلب ضرورة وجود رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع هذه العوامل المتداخلة لتحقيق الاستقرار بليبيا.¹

أولاً: دعم القوى الإقليمية لطرفي النزاع الليبي وتأثيره

بعد التدخل الإقليمي في الشأن الليبي من أبرز العوامل التي ساهمت في تعقيد الأزمة وإطالة أمدها، حيث انخرطت قوى إقليمية متعددة في دعم أطراف النزاع بشكل مباشر أو غير مباشر، مما أدى إلى تفاقم الصراع وتحويله إلى ساحة لتصفية الحسابات، فقد قدمت دول مثل مصر والإمارات العربية المتحدة دعماً عسكرياً وسياسياً لقوات الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، انطلاقاً من رؤيتها لمكافحة الجماعات الإسلامية المتطرفة وحماية مصالحها الأمنية بالمنطقة، في المقابل حظيت حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً بدعم من تركيا وقطر، اللتين قدمتا لها الدعم العسكري واللوجستي، إضافة إلى الدعم السياسي والإعلامي، هذا الدعم الإقليمي المتباين أدى إلى استقطاب حاد في الساحة الليبية وعمق الانقسام بين

¹ علي النعيمي، "الإعلام والصراع في ليبيا: دراسة تحليلية لتأثير الإعلام في تفاقم الأزمة"، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة،

الفرقاء، وأضعف فرص التوصل إلى حل سلمي مستدام، وزيادة حدة العنف وتأجيج الصراع وإطالة أمد الأزمة.¹

لقد تجاوز تأثير القوى الإقليمية في ليبيا مجرد تقديم الدعم المباشر للأطراف المتنازعة، ليشمل أيضاً التأثير في المشهد السياسي والإعلامي الليبي، فقد سعت هذه القوى إلى ترسيخ نفوذها في ليبيا من خلال دعم حلفائها السياسيين والإعلاميين، وتوجيه الرأي العام الليبي بما يخدم مصالحها، فعلى سبيل المثال لعبت وسائل الإعلام التابعة للدول الداعمة لأحد الأطراف دوراً كبيراً في الترويج لرواية معينة للصراع، وتشويه صورة الطرف الآخر، كما سعت هذه الدول إلى التأثير في مسار العملية السياسية من خلال دعم مبادرة أو عرقلة أخرى وفقاً لما يخدم مصالحها، هذا التدخل في المشهد السياسي والإعلامي الليبي أدى إلى تعقيد الأزمة وتفاقم الانقسامات، وجعل من الصعب تحقيق التوافق الوطني، كما ساهمت هذه التدخلات في إطالة الأزمة وتعطيل فرص الحل السلمي.²

يتضح مما سبق أن دعم القوى الإقليمية لطرفي النزاع الليبي كان له تأثير سلبي على مسار الأزمة، حيث أدى إلى تفاقم الصراع وتعميق الانقسامات، وإضعاف فرص الحل السلمي، هذا التدخل الإقليمي لم يكن مجرد استجابة للأزمة الليبية، بل كان أيضاً جزءاً من الصراعات الإقليمية الأوسع نطاقاً، حيث سعت كل قوة إقليمية إلى تعزيز نفوذها بليبيا والمنطقة، فهذا التنافس الإقليمي على النفوذ بليبيا جعل من الصعب التوصل إلى حل شامل ومستدام للأزمة، حيث غالباً ما يتم تغليب المصالح الإقليمية على المصالح الوطنية الليبية، وبالتالي فإنّ أي جهد يهدف إلى حل الأزمة الليبية يجب أن يأخذ في الاعتبار الدور السلبي للقوى الإقليمية، وأن يسعى إلى تحييد تأثيرها على مسار الصراع، من أجل إيجاد حل يخدم مصالح الشعب الليبي.³

¹ سامر عليان، الأزمة الليبية: قراءة في الأسباب والتداعيات، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2021، ص 127.

² عمر محمد، الآليات الأفريقية لحفظ السلام والأمن: دراسة تحليلية نقدية، الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2020، ص 84.

³ محمد الراوي، ليبيا في متاهة الصراع: دراسة في الديناميات الإقليمية والدولية، القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 2022 ص 55.

ثانياً: صراع المصالح الإقليمية وتأثيره على استقرار المنطقة

تتضح ملامح الصراع الإقليمي في ليبيا بشكل جلي، حيث تتداخل مصالح قوى إقليمية ودولية متعددة، تسعى كل منها إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية على حساب استقرار الدولة الليبية والمنطقة ككل، لقد تحولت ليبيا بعد سقوط نظام القذافي إلى ساحة لصراعات النفوذ، حيث تتبنى دول الجوار مثل مصر وتونس والجزائر، مواقف متباينة تجاه الأطراف المتنازعة مدفوعة بمخاوف أمنية واقتصادية، فمصر على سبيل المثال، تنظر إلى ليبيا من زاوية تهديد الجماعات المتطرفة لحدودها، وتسعى إلى دعم الأطراف القريبة منها أيديولوجياً، بينما تحاول الجزائر التي تشترك في حدود طويلة مع ليبيا، الحفاظ على حيادها وتأمين حدودها، مع التركيز على دعم الحلول السياسية التي تضمن استقرار ليبيا ووحدة أراضيها، وذلك في سياق نظرتها للعلاقات الإقليمية المتسمة بالتشابك والتعقيد.¹

إن استمرار هذا التجاذب الإقليمي يفاقم من حالة عدم الاستقرار بليبيا، ويحول دون تحقيق أي توافق سياسي حقيقي بين الأطراف المتنازعة، فكل طرف مدعوم من قوة إقليمية أو دولية، مما يجعله أكثر تصلباً في مواقفه وأقل استعداداً لتقديم تنازلات، هذا الدعم الخارجي يساهم في إطالة أمد الصراع ويقوض الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية، إن التدخلات الخارجية سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية، قد أدت إلى تعقيد المشهد الليبي وتحويله إلى صراع بالوكالة بين قوى متنافسة، مما أعاق بناء دولة مستقرة وموحدة.

تتعدى آثار صراع المصالح الإقليمية بليبيا حدود الدولة ذاتها لتشمل المنطقة بأسرها، فعدم الاستقرار بليبيا يؤدي إلى تفاقم الأزمات الأمنية في دول الجوار، وزيادة تدفق اللاجئين والنازحين وتنامي نشاط الجماعات المتطرفة، كما يؤثر هذا الصراع على العلاقات بين دول المنطقة، ويؤدي إلى مزيد من التوتر

¹ محمد بوعزة، "الأمن الإقليمي الجزائري في ظل التحديات المعاصرة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات

الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018/2019، ص 12.

والاحتقان، فتحقيق الاستقرار بليبيا يتطلب جهوداً إقليمية ودولية مشتركة، تهدف إلى دعم الحوار السياسي وتعزيز المصالحة الوطنية، والحد من التدخلات الخارجية، وبناء دولة قوية ومستقرة قادرة على حماية حدودها ومواطنيها، وهذا ما تم التأكيد عليه في دراسات معمقة حول التحديات الأمنية التي تواجه منطقة شمال أفريقيا، وضرورة التعاون الإقليمي لمواجهتها.¹

ثالثاً: دور الاتحاد الأفريقي في إدارة التداعيات الإقليمية

يمثل الاتحاد الأفريقي بما يمتلكه من آليات وبروتوكولات، إطاراً مؤسسياً هاماً لإدارة الأزمات الإقليمية بالقارة السمراء، وذلك من خلال تبني مقاربة شاملة تتجاوز التدخلات العسكرية لتشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي سياق الأزمات الإقليمية سعى الاتحاد إلى تعزيز الحوار والتفاوض بين الأطراف المتنازعة، مع التركيز على بناء الثقة وتقوية آليات المصالحة الوطنية، وهو ما تجسد في بعض الجهود المبذولة في دول مثل جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتتجلى أهمية الدور الوقائي للاتحاد في تبني نظام الإنذار المبكر، الذي يهدف إلى رصد المؤشرات المبكرة للأزمات المحتملة والتحرك الاستباقي لتجنب تفاقمها، كما يضطلع الاتحاد بدور حيوي في تنسيق جهود المساعدة الإنسانية وتوفير الدعم اللازم للاجئين والنازحين، وذلك بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، وقد ساهمت هذه الجهود على الرغم من التحديات، في التخفيف من حدة بعض الأزمات والحد من تداعياتها على الدول المجاورة.

إن قدرة الاتحاد الأفريقي على إدارة التداعيات الإقليمية تتوقف بشكل كبير على مدى تفعيل آليات السلام والأمن الأفريقية، وعلى رأسها قوة التدخل السريع الأفريقية التي تمثل أداة حاسمة لفرض الاستقرار وحفظ السلام بالمناطق المضطربة، ومع ذلك يواجه الاتحاد تحديات جمة في هذا الصدد، منها ضعف التمويل والتحديات اللوجستية وتضارب المصالح بين الدول الأعضاء، مما قوض من فعالية التدخلات العسكرية في

¹ فوزية أوشيوخ، التحديات الأمنية في منطقة شمال أفريقيا: دراسة تحليلية، الرياض: مركز الدراسات والأبحاث الأمنية،

كثير من الأحيان، إضافة إلى ذلك يعكس التعامل مع الأزمات الإقليمية المعقدة مثل الأزمة الليبية، محدودة قدرة الاتحاد على فرض الحلول وفرض رؤيته للأزمة، ويشير ذلك إلى ضرورة تطوير استراتيجيات أكثر مرونة وشمولية، تأخذ في الاعتبار خصوصيات كل أزمة على حدى، والعمل على تعزيز الشراكات مع الفاعلين الإقليميين والدوليين، لضمان فعالية التدخلات وقدرتها على تحقيق السلام المستدام، كما أن بناء القدرات المؤسسية والمالية للاتحاد يعتبر أمراً حتمياً لتمكينه من أداء دوره بفعالية أكبر في إدارة التداعيات الإقليمية.¹

تتجاوز مسؤولية الاتحاد الأفريقي في إدارة التداعيات الإقليمية الجوانب الأمنية والعسكرية لتشمل أيضاً تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، التي تمثل عنصراً أساسياً في معالجة جذور الأزمات والصراعات في القارة. فالفقر والتهمة وعدم المساواة الاجتماعية، كلها عوامل تساهم في إشعال فتيل الأزمات وتفاقم تداعياتها الإقليمية. ولهذا، يسعى الاتحاد إلى دعم مشاريع التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتشجيع الاستثمار، وتحسين البنية التحتية، من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، التي تساهم في تحقيق الاستقرار والازدهار في القارة. كما يولي الاتحاد اهتماماً خاصاً بمسألة الحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، باعتبارها من الركائز الأساسية لتحقيق السلام المستدام. ومن خلال آليات الرقابة والتقييم، يسعى الاتحاد إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة، ومكافحة الفساد، وتكريس مبادئ الحكم الديمقراطي، التي تعتبر ضرورية لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي في القارة.²

رابعاً: دور الجامعة العربية في حل النزاعات المرتبطة بالأزمة الليبية

لقد تجسد دور الجامعة العربية في معالجة الأزمة الليبية عبر سلسلة من المبادرات والجهود التي هدفت إلى احتواء النزاع وتيسير الحوار بين الأطراف المتنازعة، إلا أن فاعلية هذه الجهود ظلت محدودة في ظل

¹ عمر محمد، مرجع سابق الذكر، ص ص 86-98.

² محمد بوزيان، مرجع سابق الذكر، ص 54.

تعقيدات المشهد الليبي وتداخل المصالح الإقليمية والدولية فمنذ اندلاع الأزمة سعت الجامعة إلى لعب دور الوساطة، وعقدت العديد من الاجتماعات والقمم التي تناولت الأوضاع بلبيبا، وأصدرت القرارات والتوصيات التي تدعو إلى وقف إطلاق النار وحل الأزمة عبر الحوار السياسي، ومع ذلك، فإن هذه المبادرات غالباً ما اصطدمت بعقبات جمة، أهمها عدم وجود رؤية موحدة بين الدول الأعضاء في الجامعة حول كيفية التعامل مع الأزمة الليبية، وتأثير التدخلات الخارجية التي أضعفت من قدرة الجامعة على فرض حلول توافقية، فضلاً عن ذلك فإن ضعف الآليات التنفيذية للجامعة وعدم امتلاكها لقوة قسرية حقيقية جعل من الصعب عليها تحقيق أهدافها بلبيبا.

أما فيما يخص مساهمة الجامعة العربية في معالجة النزاعات الفرعية المنبثقة عن الأزمة الليبية، كالنزاعات القبلية والصراعات حول الموارد، فقد كانت محدودة التأثير أيضاً، فبالرغم من أن الجامعة العربية تبنت بعض القرارات التي تدعو إلى المصالحة الوطنية وحماية المدنيين، إلا أنها لم تنجح في ترجمة هذه القرارات إلى آليات عملية ملموسة، كما أن ضعف التنسيق بين الجامعة العربية ومنظمات المجتمع المدني الليبي، بالإضافة إلى غياب الاستراتيجيات الواضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، قد ساهم في تفاقم النزاعات الفرعية وإعاقة جهود المصالحة، هذا التوجه من الجامعة أدى إلى نتائج عكسية ساهمت في تعقيد المشهد الليبي وإطالة أمد الأزمة.

إن تقييم دور الجامعة العربية في الأزمة الليبية يستدعي النظر أيضاً إلى التحديات الهيكلية التي تواجه المنظمة، والتي تحد من قدرتها على التدخل الفعال في الأزمات الإقليمية، فالنظام الأساسي للجامعة العربية الذي تم وضعه في عام 1945، لا يوفر لها الصلاحيات الكافية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، كما أن آلية اتخاذ القرارات في الجامعة تعتمد على الإجماع، مما يجعل من الصعب التوصل إلى قرارات حاسمة في ظل وجود انقسامات حادة بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ذلك فإن الجامعة العربية تعاني من نقص الموارد المالية والبشرية، مما يحد من قدرتها على تنفيذ برامج ومشاريع فعالة لمعالجة

الأزمات، فالجامعة العربية بحاجة إلى إصلاحات هيكلية شاملة لتعزيز دورها في معالجة الأزمات الإقليمية، وأن عليها تطوير آليات عملها تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، وأن تبحث عن مصادر تمويل مستدامة لتنفيذ برامجها، هذه الإصلاحات ضرورية لتمكين الجامعة من أن تلعب دوراً فعالاً في حل النزاعات وفي مقدمتها الأزمة الليبية.¹

المطلب الرابع: المواقف الإقليمية تجاه الأزمة الليبية وأثرها على دول الجوار

إن أثر الأزمة الليبية على دول الجوار كان عميقاً ومتعدد الأوجه، حيث لم يقتصر الأمر على التداعيات الأمنية كتدفق اللاجئين وتزايد النشاط الإرهابي العابر للحدود، بل امتد ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فالدول المجاورة لليبيا والتي كانت تعتمد بشكل كبير على العمالة الليبية والتبادل التجاري معها، تضررت اقتصادياتها بشكل كبير نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي بليبيا، كما أدت الأزمة إلى تفاقم التحديات الاجتماعية بهذه الدول، من خلال زيادة الضغط على الخدمات العامة وتعميق الانقسامات المجتمعية، إضافة إلى ذلك شكلت ليبيا ساحة خلفية للصراعات الإقليمية، مما جعل دول الجوار عرضة لمخاطر التدخل الخارجي وتأثيراته السلبية.²

لقد عكست ردود الفعل المتضاربة تجاه الأزمة الليبية غياب رؤية موحدة للتعامل مع الأزمات الإقليمية، وفشل آليات التعاون والتنسيق الإقليمي في التوصل إلى حلول سلمية ومستدامة للأزمات، فبدلاً من السعي إلى حل شامل يراعي مصالح جميع الأطراف، عملت بعض القوى الإقليمية والدولية على استغلال الأزمة لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، مما أدى إلى تعقيد الوضع وزيادة حدة الصراع، فغياب إستراتيجية إقليمية

¹ فؤاد الشاوي، الجامعة العربية: بين التحديات الراهنة وآفاق الإصلاح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020، ص 71-83.

² أحمد المنصوري، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في ليبيا على دول الجوار، قطر: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2020، ص 51-63.

واضحة للتعامل مع الأزمات، وتفضيل المصالح الآنية على الاستقرار الإقليمي طويل الأمد، قد ساهم بشكل كبير في تفاقم الأزمة الليبية وتداعياتها السلبية على دول الجوار، كما أظهرت الأزمة الليبية الحاجة الماسة إلى تعزيز آليات الحوار والتفاوض، وتغليب لغة العقل والحكمة في التعامل مع الأزمات الإقليمية المعقدة.

تتسم المواقف الإقليمية تجاه الأزمة الليبية بتعقيد وتشابك كبيرين، حيث تتداخل المصالح الجيو-سياسية والاقتصادية والإستراتيجية للدول المجاورة والفاعلة بالمنطقة، مما جعل من إيجاد حل توافقي للأزمة تحديًا بالغ الصعوبة، فمن جهة نجد دولاً مثل مصر والإمارات العربية المتحدة تساند بشكل علني قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، مدفوعة بمخاوفها من صعود جماعات الإسلام السياسي والتطرف بليبيا، وهو ما ينسجم مع رؤيتها الأمنية والاستقرار الإقليمي الذي تعتبره ضرورة ملحة، وفي المقابل نجد دولاً مثل تركيا وقطر تقدم دعمًا واضحًا لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس، مدفوعة بمصالحها في النفوذ الإقليمي والعلاقات التجارية والاستثمارية بليبيا، بالإضافة إلى تقاربها الإيديولوجي مع تيارات الإسلام السياسي، هذه التباينات الحادة في المواقف الإقليمية أدت إلى تأجيج الصراع بليبيا وتعميق الانقسام بين الأطراف المتنازعة، وجعلت من التدخلات الخارجية أحد أبرز محددات مسار الأزمة.¹

إنّ تحليل المواقف الإقليمية تجاه الأزمة الليبية لا يقتصر فقط على مواقف الدول المعلنة، بل يتجاوز ذلك إلى استكشاف المصالح الخفية والأبعاد غير المباشرة التي تحرك هذه المواقف، فنجد أن دول الجوار المغاربي مثل الجزائر وتونس، تتبنى موقفًا حذرًا يميل إلى الحياد الظاهري، مدفوعة بمخاوفها من امتداد الصراع إلى أراضيها وزعزعة استقرارها الداخلي، بالإضافة إلى حرصها على الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الأطراف الليبية المتنازعة، ومع ذلك فإن هذه الدول لا تخلو من مصالحها الخاصة بليبيا، سواء كانت مصالح اقتصادية أو أمنية، وهو ما يدفعها إلى محاولة لعب دور الوسيط في بعض الأحيان، كما أن الدول

¹ محمد الزغبى، الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على دول الجوار: دراسة في الجيو-سياسة الإقليمية، قطر: المركز العربي

الأوروبية على الرغم من اهتمامها بالملف الليبي من منطلق مكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب، إلا أنها تتفاوت في مواقفها، حيث تسعى كل دولة إلى حماية مصالحها ونفوذها بالمنطقة، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تضارب في الأهداف والمصالح.¹

تلعب المواقف الإقليمية دوراً جوهرياً في تعقيد الأزمة الليبية، إذ لا يقتصر تأثيرها على الدعم العسكري المباشر للأطراف المتنازعة، بل يمتد إلى التأثير على مسارات الحوار والتسوية السياسية، فبعض الدول الإقليمية تحاول فرض رؤيتها الخاصة لحل الأزمة، مما يؤدي إلى تعميق الانقسامات بين الأطراف الليبية ويعرقل الجهود الدولية لتحقيق المصالحة، كما أن التدخلات الخارجية تفاقم تعقيد المشهد، مما يصعب مهمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في التوصل إلى حل سلمي ومستدام، ونتيجة لذلك تتحول ليبيا إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى فهم معمق للمواقف الإقليمية من أجل الوصول إلى حلول فعالة للأزمة.

¹ نورالدين بوسنة، "الأزمة الليبية وتأثيراتها على الأمن الإقليمي في منطقة المغرب العربي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم

السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 51.

المبحث الرابع: التداعيات الدولية للأزمة الليبية

لقد تجسدت انعكاسات الأزمة الليبية في بروز حالة من التنافس والصراع بين القوى الدولية حول النفوذ والمصالح بلبيبا، حيث تحولت ليبيا إلى ساحة لتصفية الحسابات بين مختلف الأطراف، فقد دعمت بعض الدول أطرافاً معينة في الصراع، بينما سعت دول أخرى إلى لعب دور الوساطة، وقد أدى هذا التدخل الدولي إلى تعقيد الأزمة وزيادة حدتها، وعرقلة الجهود المبذولة لإيجاد حل سياسي مستدام.

لقد أظهرت الأزمة الليبية هشاشة النظام الدولي القائم، وعجز المنظمات الدولية عن التوصل إلى حل فعال للأزمة، وذلك نتيجة لانقسام الآراء والمصالح بين الدول الكبرى، كما أن الأزمة الليبية كشفت عن محدودية القدرة على تطبيق قرارات مجلس الأمن على أرض الواقع، مما أدى إلى تفاقم حالة الإفلات من العقاب.¹

علاوة على ذلك فإن الأزمة الليبية قد أثرت بشكل كبير على أسواق الطاقة العالمية، وذلك بالنظر إلى أهمية ليبيا كمنتج رئيسي للنفط والغاز، فقد أدت الاضطرابات الأمنية والسياسية بلبيبا إلى تقلبات في إنتاج النفط الليبي، مما أثر على أسعار النفط العالمية، كما أن الصراع بلبيبا قد عرّض البنية التحتية للطاقة في البلاد للخطر، وأدى إلى تعطيل عمليات الإنتاج والتصدير، وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على اقتصاديات الدول المستهلكة للطاقة، كما أثار مخاوف بشأن أمن إمدادات الطاقة العالمية، فاستمرار الأزمة الليبية وتدهور الوضع الأمني فيها له انعكاسات سلبية على الاستقرار الاقتصادي العالمي، الأمر الذي يتطلب

¹ محمد الخالدي، الأزمة الليبية وتأثيرها على الأمن الإقليمي: دراسة تحليلية، مصر: دار النهضة العربية، 2021، ص ص

تضافر الجهود الدولية لإيجاد حل سياسي مستدام يضمن استقرار ليبيا وعودتها إلى دورها كشريك فعال في الاقتصاد العالمي.¹

المطلب الأول: انعكاسات الأزمة الليبية على مصالح القوى الكبرى في منطقة الساحل (الجزائر)

تُعَدُّ الأزمة الليبية بتداعياتها المعقدة والمتشعبة، من أبرز التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر في العقد الأخير، فقد أدت حالة عدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني بليبيا إلى تفاقم التهديدات العابرة للحدود، بما في ذلك تنامي نشاط الجماعات الإرهابية التي وجدت في الفراغ الأمني ملاذاً آمناً، واستغلت الحدود المترامية الأطراف لتهريب الأسلحة، وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على الأمن الداخلي الجزائري، حيث ازدادت المخاوف من تسرب العناصر المتطرفة إلى الأراضي الجزائرية، بالإضافة إلى تنشيط شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تستفيد من حالة الفوضى لتهريب المخدرات والسلع غير المشروعة، هذا الوضع أجبر الجزائر على تكثيف جهودها الأمنية على طول الحدود مع ليبيا، بما تطلب تخصيص موارد مالية وبشرية كبيرة، ووضع عبئاً إضافياً على ميزانية الدولة وأجهزتها الأمنية.²

تتجاوز تأثيرات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري الجوانب الأمنية المباشرة لتشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية تتأثر الجزائر بشكل كبير بسبب الاضطرابات بالمنطقة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التأمين على نقل البضائع عبر الحدود، وتراجع حجم التبادل التجاري بين البلدين، كما أن حالة عدم الاستقرار في ليبيا تؤثر على الاستثمارات الأجنبية بالجزائر، حيث يتردد المستثمرون في الدخول إلى بيئة إقليمية متوترة، أما من الناحية الاجتماعية فإن تدهور الأوضاع الإنسانية بليبيا وتزايد أعداد

¹ أحمد السيد، الأزمة الليبية وتداعياتها الاقتصادية على أسواق الطاقة العالمية، قطر: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2018، ص ص 45-58.

² محمد عمراني، الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي: دراسة تحليلية، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2019، ص

اللاجئين والنازحين، زاد من الضغط على الجزائر التي تتحمل مسؤولية إنسانية في استقبال وإيواء هؤلاء الفارين من الصراع، إضافة إلى ذلك يمثل توافد اللاجئين والنازحين تحدياً إضافياً للدولة الجزائرية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها، خاصة في ظل تفشي البطالة وارتفاع معدلات الفقر في بعض المناطق الحدودية، هذه العوامل مجتمعة تساهم في خلق بيئة خصبة للتطرف والجريمة المنظمة، مما يزيد من حدة التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر.

إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الليبية تمثل تحدياً استراتيجياً للجزائر، فهي تفرض عليها إعادة تقييم استراتيجياتها الأمنية والدفاعية، وإعادة النظر في طبيعة تحالفاتها الإقليمية والدولية، فمنذ اندلاع الأزمة عمدت الجزائر إلى تبني موقف حيادي في الصراع الليبي، وسعت إلى لعب دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة، ولكن هذا الدور لا يخلو من المخاطر، حيث يضع الجزائر في مرمى انتقادات بعض الأطراف الإقليمية والدولية التي لها مصالح مختلفة بليبيا، كما أن حالة عدم الاستقرار بليبيا تُجبر الجزائر على تعزيز قدراتها الدفاعية، وتطوير أساليبها في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الأمنية الحديثة، وتعزيز التعاون مع دول الجوار في تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنظيم الدوريات المشتركة على الحدود، وتتطلب منها تبني رؤية إستراتيجية واضحة المعالم في السياسة الخارجية، وتنسيق الجهود مع الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل تحقيق الاستقرار بالمنطقة، وحماية مصالحها الأمنية والاقتصادية.¹

أولاً: تأثير الحدود المشتركة بين الجزائر وليبيا على الأمن

تتجسد تأثيرات الحدود الجزائرية الليبية المشتركة على الأمن في بُعدين رئيسيين: الأول، يتمثل في التحديات الأمنية المباشرة الناتجة عن حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني بليبيا، حيث يمثل انتشار

¹ نور الدين فرحات، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمات الإقليمية: دراسة تحليلية مقارنة، قطر: المركز العربي

للدراستات السياسية والإستراتيجية، 2020، ص 79.

الجماعات المسلحة والعناصر الإرهابية وتهريب الأسلحة والبشر عبر الحدود تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الجزائري، هذه التهديدات تتفاقم بسبب طول الحدود المشتركة وصعوبة مراقبتها بشكل كامل، مما يخلق فراغًا أمنيًا تستغله هذه الجماعات لتنفيذ عملياتها والتوسع في أنشطتها، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة الضغط على القوات الأمنية الجزائرية المكلفة بحماية الحدود ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، هذه الديناميكية المعقدة تتطلب استراتيجيات أمنية متطورة وتعاونًا إقليميًا فعالًا للتصدي لهذه التحديات العابرة للحدود، وقد أشار بومدين في دراسته حول الأمن الإقليمي بشمال إفريقيا إلى أن "تدهور الأوضاع الأمنية بليبيا ينعكس بشكل مباشر على أمن الدول المجاورة، خاصة الجزائر، مما يستدعي تفعيل آليات التعاون الأمني الإقليمي والتنسيق المشترك لمواجهة التحديات المشتركة".¹

أما البعد الثاني فيتمثل في التأثيرات غير المباشرة الناتجة عن الأزمة الليبية، كالتدهور الاقتصادي وتزايد أعداد اللاجئين والنازحين وتفاقم الأزمات الإنسانية، وكلها عوامل تزيد من الضغط على الجزائر من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، حيث إن تدفق اللاجئين عبر الحدود يضع عبئًا إضافيًا على الموارد الجزائرية ويزيد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، كما أن حالة عدم الاستقرار في ليبيا تؤدي إلى تراجع حركة التجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدين، مما يؤثر سلبيًا على الاقتصاد الجزائري.

إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الليبية تؤثر على الاستقرار السياسي بالمنطقة وتزيد من حدة التوترات الإقليمية، مما يستدعي من الجزائر بذل جهود دبلوماسية إضافية للحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتجنب تصعيد النزاعات، وتأثير الأزمات الداخلية على الدول المجاورة يتجاوز الجوانب الأمنية ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، مما يستدعي وضع استراتيجيات شاملة لمواجهة التحديات المتعددة.²

¹ محمد بومدين، الأمن الإقليمي في شمال إفريقيا: التحديات والآفاق، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص ص 45-58.

² أحمد كواسي، الأزمات الإقليمية وتأثيرها على الأمن والاستقرار، مصر: دار النهضة العربية، 2019، ص 76.

كذلك فإنّ الحدود الجزائرية الليبية تشكل نقطة عبور رئيسية لشبكات التهريب والجريمة المنظمة، والتي تستغل الفراغ الأمني لتهريب مختلف أنواع المواد الممنوعة مثل المخدرات والأسلحة والسلع المقلدة، بالإضافة إلى تهريب البشر، هذه الأنشطة غير المشروعة تهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة وتساهم في تمويل الجماعات الإرهابية والمسلحة، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني، فمكافحة هذه الشبكات تتطلب تعاوناً أمنياً واستخباراتياً فعالاً بين البلدين والمنطقة بأسرها، بالإضافة إلى تطوير آليات الرقابة الحدودية واستخدام التقنيات الحديثة في مراقبة الحدود، هذه الإجراءات ضرورية لحماية الحدود وتقليل تدفق الأنشطة غير المشروعة التي تهدد أمن المنطقة، وأن تزايد أنشطة التهريب عبر الحدود يشكل تهديداً خطيراً للأمن الإقليمي، ويتطلب تضافر جهود دول المنطقة لمواجهة هذه الظاهرة.¹

ثانياً: تهريب الأسلحة عبر الحدود وتأثيره على استقرار الجزائر

يشكل تهريب الأسلحة عبر الحدود وخاصةً تلك المتاخمة لدولة ليبيا، تحدياً أمنياً متصاعداً يؤثر بشكل مباشر على استقرار الجزائر ويهدد نسيجها الاجتماعي والاقتصادي، فمنذ اندلاع الأزمة الليبية تحولت الحدود الجزائرية الليبية إلى ممرات رئيسية لتدفق الأسلحة والمعدات العسكرية المختلفة، هذا التدفق لم يقتصر على تزويد الجماعات الإرهابية داخل ليبيا فحسب، بل امتد ليشمل مناطق أخرى بشمال أفريقيا ومنطقة الساحل، مما زاد من تعقيد المشهد الأمني وزعزع الاستقرار الإقليمي.

كما أن انتشار هذه الأسلحة يساهم في تنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما في ذلك تهريب المخدرات والبشر، مما يفرض ضغوطاً إضافية على قدرات الدولة الجزائرية في السيطرة على حدودها وحماية

¹ عبد الرحمن بلعربي، "الجريمة المنظمة وتأثيرها على الأمن الإقليمي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات

مواطنيها، ويعتبر تهريب الأسلحة تهديدًا وجوديًا للدولة لما له من قدرة على تمكين الجماعات المتطرفة وتقويض سلطة الدولة.¹

إن الآثار السلبية لتهريب الأسلحة تتجاوز البعد الأمني المباشر لتشمل جوانب اقتصادية واجتماعية، فزيادة الإنفاق الأمني لمواجهة هذه التحديات يأتي على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما قد يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية وتأجيج التوترات الداخلية، إضافة إلى ذلك فإن انتشار الأسلحة في المجتمع يزيد من معدلات العنف والجريمة، ويقوض سيادة القانون، ويعيق جهود التنمية، كما أن تنامي هذه الأنشطة غير المشروعة يؤثر سلبًا على مناخ الاستثمار ويقلل من جاذبية الجزائر كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر. تتطلب مواجهة هذا التحدي الأمني المعقد إستراتيجية شاملة ومتكاملة تتضمن تدابير أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية، فمن الناحية الأمنية يجب تعزيز الرقابة الحدودية وتكثيف الدوريات وتطوير القدرات الاستخباراتية، ومن الناحية العسكرية يجب تحديث وتطوير القدرات القتالية للجيش الجزائري وتزويده بأحدث التقنيات لمواجهة التهديدات المتطورة، أما على الصعيد السياسي فيجب تكثيف التعاون الإقليمي والدولي لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود لمكافحة تهريب الأسلحة، إضافة إلى ذلك يتطلب الأمر معالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الشباب للانخراط في هذه الأنشطة غير المشروعة، مثل الفقر والبطالة والتمييز الاجتماعي.²

¹ أحمد بوخاتم، "أثر الأزمات الإقليمية على الأمن الجزائري"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 115.

² مصطفى مداح، استراتيجيات مكافحة الجريمة العابرة للحدود: دراسة مقارنة، مصر: دار الكتاب للنشر والتوزيع، 2021، ص 56.

ثالثاً: تأثير الجماعات المسلحة الليبية على الأمن الوطني الجزائري

تُعتبر الحدود الجزائرية الليبية الممتدة على مسافة تقارب الألف كيلومتر، منطقة بالغة الحساسية والتعقيد في ظل الفوضى الأمنية التي تعصف بليبيا، وقد تزايدت المخاوف الأمنية الجزائرية بشكل كبير نتيجة لتنامي نفوذ الجماعات المسلحة المتطرفة داخل الأراضي الليبية، والتي تتسم بالقدرة على التغلغل والتأثير بالمناطق الحدودية، هذه الجماعات المتنوعة في أيديولوجياتها وأهدافها، تمثل تهديداً مباشراً للأمن الوطني الجزائري من خلال محاولات تهريب الأسلحة والمخدرات، وتجنيد العناصر المتطرفة وتنفيذ عمليات إرهابية عابرة للحدود، وتتجلى هذه التحديات في تنامي نشاط الجماعات الجهادية المرتبطة بتنظيم القاعدة وداعش، بالإضافة إلى الجماعات الإجرامية المنظمة التي تستغل حالة الفراغ الأمني لتعزيز مصالحها غير المشروعة، فتحليل هذه الديناميات الأمنية المعقدة يتطلب دراسة متعمقة لآليات عمل هذه الجماعات وتأثيرها على استقرار المنطقة، مما يستدعي تضافر الجهود الأمنية والاستخباراتية الجزائرية لصد هذه التهديدات المتفاقمة.

إن تدهور الوضع الأمني بليبيا قد أدى إلى خلق بيئة مواتية لنمو وتمدد الجماعات المسلحة، وهو ما يمثل تحدياً استثنائياً للأمن القومي الجزائري، فبالإضافة إلى التهديدات المباشرة، تتمثل الآثار غير المباشرة في زعزعة الاستقرار الإقليمي وتفاقم الأزمات الإنسانية والاجتماعية، فقد أدت حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي بليبيا إلى انتشار السلاح وتدفق المسلحين الأجانب، مما أوجد بيئة خصبة للجماعات الإرهابية لتجنيد الأفراد وتدريبهم وتنفيذ هجمات بدول الجوار بما في ذلك الجزائر، كما أن ضعف الرقابة على الحدود الليبية قد ساهم بسهولة انتقال الإرهابيين وتدفق الأسلحة والمخدرات، مما يزيد من الضغط على الأجهزة الأمنية الجزائرية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه التهديدات لا تقتصر على الجانب الأمني فقط بل تمتد لتشمل

الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤثر على حركة التجارة الحدودية وتزيد من معدلات الفقر والبطالة بالمناطق المتاخمة.¹

كما أن تأثير الجماعات المسلحة الليبية على الأمن الوطني الجزائري لا يمكن حصره في الجوانب العسكرية والأمنية فحسب، بل يمتد ليشمل الجوانب الفكرية والأيدولوجية، فمن خلال استغلال الفراغ السياسي والاجتماعي بليبيا، تسعى هذه الجماعات إلى نشر أفكارها المتطرفة وتجنيد الشباب من خلال الدعاية والإعلام، وقد نجحت بعض هذه الجماعات في اختراق المجتمعات المحلية بالمناطق الحدودية، مما يمثل تهديداً لتماسك النسيج الاجتماعي الجزائري، كما أن انتشار هذه الأفكار المتطرفة قد يؤدي إلى تقويض قيم التسامح والاعتدال التي تميز المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى إمكانية زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لذلك فإن مكافحة الإرهاب والتطرف تتطلب جهوداً متكاملة تشمل الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من خلال تعزيز دور المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية في نشر قيم التسامح والاعتدال، ومكافحة الخطاب المتطرف.²

رابعاً: سياسات الجزائر الأمنية لمواجهة تداعيات الأزمة الليبية

تجسدت السياسة الأمنية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية في تبني مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد، ارتكزت بالأساس على مبدأ عدم التدخل العسكري المباشر، مع التركيز المكثف على تعزيز القدرات الدفاعية على طول الحدود المشتركة بين البلدين، يظهر ذلك جلياً في مضاعفة الدوريات الحدودية المكثفة، وتطوير البنية التحتية العسكرية على طول الشريط الحدودي، بالإضافة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات المراقبة

¹ محمد الخراط، الأمن الإقليمي العربي في ظل التحولات السياسية: دراسة حالة ليبيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص ص 60-77.

² ناصر بوكروح، "إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب: دراسة تحليلية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019، ص ص 100-115.

والاستطلاع، بما يضمن كشف أية محاولات للتسلل أو تهريب الأسلحة أو العناصر الإرهابية، هذه الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الجزائر لم تقتصر على الجانب العسكري فحسب، بل امتدت لتشمل الجانب الاستخباراتي من خلال تكثيف التعاون مع أجهزة الاستخبارات الإقليمية والدولية وتبادل المعلومات المتعلقة بالجماعات المتطرفة والشبكات الإجرامية الناشطة بليبيا، وذلك بهدف الحد من انتشارها وتأثيراتها السلبية على الأمن الوطني الجزائري، هذه الإستراتيجية الأمنية الوقائية عكست إدراكاً عميقاً من القيادة الجزائرية لحجم التحديات الأمنية المترتبة على الأزمة الليبية، وحرصها على احتواء تداعياتها المحتملة على استقرار البلاد.¹

استكملت الجزائر سياستها الأمنية بتبني مسار دبلوماسي حذر وفعال، يهدف إلى تعزيز الحوار والمصالحة بين مختلف الأطراف الليبية المتنازعة، وتجنب التدخلات الخارجية التي من شأنها أن تعقد الأزمة وتزيد من حدتها، فقد لعبت الجزائر دوراً محورياً في استضافة العديد من الاجتماعات واللقاءات بين الفرقاء الليبيين، مسخرةً خبرتها في مجال الوساطة لتقريب وجهات النظر والتوصل إلى حل سياسي توافقي، كما عملت الجزائر على حشد الدعم الإقليمي والدولي لجهود المصالحة، من خلال التنسيق مع الدول الجارة والمنظمات الدولية، وحثها على تبني موقف موحد تجاه الأزمة الليبية، يركز على احترام السيادة الليبية ورفض أي تدخل عسكري أجنبي، هذا الدور الدبلوماسي النشط الذي لعبته الجزائر يعكس إيمانها بأن الحل السياسي هو الأنسب لإنهاء الأزمة الليبية، وحرصها على استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها.²

زيادة على ذلك لم تغفل السياسة الأمنية الجزائرية البعد الإنساني في تعاملها مع الأزمة الليبية، إذ بادرت إلى تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الليبيين الذين تدفقوا على الحدود الجزائرية، ووفرت لهم مراكز إيواء مؤقتة وخدمات صحية وغذائية، كما عملت على تسهيل عودتهم الطوعية إلى بلادهم بعد تحسن الأوضاع

¹ نور الدين بوعزة، مرجع سابق الذكر، ص ص 120-134.

² عبد الكريم حمودة، "الدور الجزائري في حل الأزمات الإقليمية"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة

الأمنية، هذا الجانب الإنساني في السياسة الجزائرية يعكس قيم التضامن والتآزر التي تتبناها الجزائر، وحرصها على مساعدة الشعوب الشقيقة في أوقات المحن والأزمات، كما أن هذا البعد الإنساني ساهم في تعزيز الصورة الإيجابية للجزائر بالمنطقة، وعزز من دورها كقوة إقليمية فاعلة ومؤثرة في إيجاد حلول سلمية للأزمات التي تواجهها المنطقة.

المطلب الثاني: التدخلات الدولية في الأزمة الليبية

شكلت التدخلات الدولية بليبيا منذ اندلاع ثورة 17 فبراير 2011، محوراً أساسياً في تعقيد المشهد السياسي والأمني، وتحويله إلى ساحة صراع إقليمي ودولي، فلم تقتصر هذه التدخلات على الجانب العسكري الذي تجلّى في قرار مجلس الأمن رقم 1973 الذي سمح بتدخل حلف الناتو لحماية المدنيين، بل امتدت لتشمل جوانب سياسية واقتصادية وإعلامية، حيث سعت قوى إقليمية ودولية إلى فرض أجندتها ومصالحها الخاصة على الساحة الليبية، مستغلة حالة الفراغ السياسي والضعف المؤسسي الذي أعقب سقوط نظام القذافي، وقد أدت هذه التدخلات المتعددة الأطراف التي تباينت دوافعها وأهدافها، إلى تفاقم الانقسامات الداخلية وإطالة أمد الأزمة، وتحويل ليبيا إلى مسرح لصراعات بالوكالة، مما يؤكد أن التدخلات الخارجية في غالب الأحيان لا تسهم في تحقيق الاستقرار، بل تزيد من تعقيد الأوضاع وتأزمها.¹

إن تحليل طبيعة التدخلات الدولية بليبيا يتطلب التوقف عند الخلفيات التاريخية والإيديولوجية والمصالح المتضاربة التي تحرك هذه القوى، فمن ناحية سعت بعض القوى الغربية إلى تعزيز نفوذها ومصالحها الاقتصادية بالمنطقة، مستغلة الفوضى السياسية والأمنية التي أعقبت الثورة الليبية، ومن ناحية أخرى تدخلت قوى إقليمية لتحقيق أهداف جيو-سياسية، من خلال دعم أطراف معينة في الصراع أو محاولة احتواء تداعياته على أمنها القومي، وقد أدى هذا التداخل المعقد في المصالح والأهداف إلى إطالة أمد الصراع، وتقويض فرص الحل السياسي الشامل وزعزعة استقرار المنطقة بأسرها، فالتدخلات الخارجية لم تكن موحدة

¹ عبد المجيد الخويلدي، مرجع سابق الذكر، ص 38.

في دوافعها ولا في أهدافها، بل كانت انعكاساً لمصالح متباينة ومتعارضة، مما جعل الأزمة الليبية أكثر تعقيداً واستعصاءً على الحل.

تتجاوز التدخلات الدولية بليبيا الجوانب العسكرية والسياسية لتشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية، حيث سعت بعض الأطراف إلى استغلال الثروات النفطية الليبية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وممارسة ضغوط اقتصادية وسياسية على أطراف الصراع المختلفة، فقد أدت هذه التدخلات إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية وتدهور الأوضاع الإنسانية وتعميق الانقسامات الاجتماعية، مما يؤكد أن التدخلات الخارجية لا تؤثر فقط على الجانب السياسي والأمني، بل تشمل جميع جوانب حياة المجتمع الليبي، فغياب رؤية دولية موحدة حول كيفية التعامل مع الأزمة الليبية، ناهيك عن تغليب المصالح الذاتية على المصلحة العليا للشعب الليبي، قد أدى إلى تحويل البلاد إلى ساحة صراع بالوكالة، مما يتطلب من المجتمع الدولي إعادة تقييم استراتيجياته، وتبني مقاربة شاملة ومتوازنة تضمن تحقيق الاستقرار والسلام الدائم بليبيا.¹

أولاً: تنافس القوى الكبرى على النفوذ في ليبيا

أصبحت ليبيا ساحة متنامية للتنافس الجيو-سياسي بين القوى الكبرى، حيث تتداخل مصالحها المتنوعة بهذه المنطقة الحيوية، فلم يكن التدخل الأجنبي في ليبيا وليد اللحظة، بل هو امتداد لتاريخ طويل من الصراعات الإقليمية والدولية التي تسعى كل قوة من خلالها لتعزيز نفوذها ومصالحها الإستراتيجية، يظهر ذلك جلياً في سعي القوى الغربية مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، إلى الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية المرتبطة بالنفط والغاز الليبي، بالإضافة إلى سعيهم لضمان الاستقرار الإقليمي ومنع انتشار الإرهاب، وفي المقابل نجد قوى أخرى مثل روسيا وتركيا، تسعى إلى توسيع نفوذها بالمنطقة من خلال تقديم الدعم السياسي والعسكري لأطراف متصارعة بليبيا، مما يزيد من تعقيد الأزمة ويطيل أمد الصراع، زيادة على

¹ عبد القادر بوزيان، مرجع سابق الذكر، ص 102.

ذلك فإن هذا التدخل الأجنبي متعدد الأبعاد قد أدى إلى تفاقم الأزمة الليبية، وتحويلها إلى صراع بالوكالة بين قوى إقليمية ودولية.¹

أما على الصعيد الاقتصادي، فإن ليبيا تمثل سوقاً جاذبة للقوى الكبرى لما تملكه من ثروات نفطية هائلة، يتجلى التنافس هنا في سعي الشركات الأجنبية إلى الفوز بعقود استثمارية في قطاع النفط والغاز، بالإضافة إلى سعي الدول للحصول على حصة أكبر من إمدادات الطاقة الليبية، لا يقتصر الأمر على ذلك بل يتعداه إلى التنافس على إعادة إعمار ليبيا بعد سنوات من الصراع، حيث تتسابق الشركات الأجنبية للفوز بعقود البناء والتشييد، وهذه المصالح الاقتصادية المتضاربة تلعب دوراً رئيسياً في استمرار حالة عدم الاستقرار بليبيا، وتشجع بعض الأطراف على إطالة أمد الصراع بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية، فهذا البعد الاقتصادي للتنافس يزيد من تعقيد الوضع، ويجعل من الصعب التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة الليبية.²

في الجانب العسكري والأمني، فإن التنافس على النفوذ بليبيا يتجسد في تقديم الدعم العسكري واللوجستي لأطراف الصراع المختلفة، مما يؤدي إلى تأجيج العنف وتعميق الانقسامات، هذا الدعم يتراوح بين تقديم الأسلحة والعتاد والتدريب العسكري والدعم اللوجستي، وحتى المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية، ويظهر ذلك في دعم بعض الدول لقوات حفتر بشرق ليبيا، ودعم دول أخرى لحكومة الوفاق بغرب البلاد، وهذا التدخل العسكري المتزايد يؤدي إلى إطالة أمد الصراع، ويجعل من الصعب تحقيق الاستقرار بليبيا، إضافة

¹ عبد الكريم بوحوش، إدارة الأزمات الإنسانية في الوطن العربي: دراسة تحليلية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص 95.

² إدريس محمود، النفط والسياسة في ليبيا: أثر الثروة النفطية على الصراعات الداخلية، الجزائر: دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2018 ص ص 30-47.

إلى تأثيره السلبي على الوضع الإنساني بالبلاد، فهذا التنافس العسكري لا يخدم مصالح الشعب الليبي، بل يزيد من معاناته ويؤدي إلى تفكك مؤسسات الدولة.¹

ثانياً: تأثير التدخلات العسكرية الدولية على مستقبل الأزمة

لقد مثلت التدخلات العسكرية الدولية بليبيا منذ عام 2011 نقطة تحول جذرية في مسار الأزمة، حيث لم تقتصر تداعياتها على زعزعة استقرار الدولة فحسب، بل أدت أيضاً إلى تفاقم الانقسامات الداخلية وتعميق الصراع بين مختلف الفصائل المتناحرة، فالتدخل العسكري الذي قادته قوى غربية تحت غطاء قرار مجلس الأمن رقم 1973، والذي كان يهدف ظاهرياً لحماية المدنيين، قد أفضى في الواقع إلى سقوط نظام القذافي وانهيار مؤسسات الدولة، مما فتح الباب أمام فراغ أمني وسياسي استغلته قوى متطرفة وتنظيمات إرهابية.²

إن التدخلات العسكرية الدولية لم تكن متجانسة الأهداف أو الآثار، حيث شهدت تضارباً في المصالح بين القوى الدولية والإقليمية المتدخلة في الشأن الليبي، مما أدى إلى تعقيد المشهد وتأزيم الصراع، ففي حين سعت بعض الدول إلى حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية، كانت دول أخرى مدفوعة باعتبارات إيديولوجية أو إستراتيجية، وأن هذه التدخلات المتضاربة قد أضعفت من فرص التوصل إلى حل سياسي مستدام، وعمقت من حالة عدم الثقة بين الأطراف الليبية المتنازعة، كما أن غياب رؤية موحدة للمجتمع الدولي بشأن كيفية التعامل مع الأزمة الليبية، قد ساهم في إطالة أمد الصراع، وجعل من الصعب على القوى الليبية التوصل إلى اتفاق ينهي حالة الفوضى والانقسام، وعليه فإن هذه التدخلات لم تنجح في تحقيق أهدافها

¹ نور الدين العاليلي، "التدخل الأجنبي في ليبيا وتداعياته على الأمن الإقليمي"، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد 3،

2020، ص 14.

² العياشي عبد الرحمن، مرجع سابق الذكر، ص 103.

المعلنة، بل أدت إلى نتائج عكسية زادت من معاناة الشعب الليبي، وأصبحت تشكل تهديدًا للأمن والاستقرار الإقليميين.¹

فمستقبل الأزمة الليبية يبقى رهينًا بقدرة الأطراف الليبية الفاعلة على التوصل إلى توافق وطني شامل، بعيدًا عن التدخلات الخارجية التي أثبتت فشلها في تحقيق الاستقرار، وعليه يجب أن يكون الحل سياسيًا يتضمن حوارًا جادًا بين مختلف القوى الليبية، وبناء مؤسسات قوية قادرة على فرض القانون وحماية حقوق المواطنين، كما يجب على المجتمع الدولي أن يلعب دورًا إيجابيًا في دعم جهود المصالحة الوطنية، وتقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية للشعب الليبي، من دون التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وأن أي تدخل عسكري آخر سيكون له تداعيات كارثية على مستقبل ليبيا، وسيعمق من الانقسامات الداخلية ويفتح الباب أمام مزيد من العنف والتطرف، لذا فإن التعاون الإقليمي والدولي القائم على احترام سيادة ليبيا ووحدة أراضيها، هو السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة، وتحقيق الاستقرار والازدهار للشعب الليبي.

ثالثًا: انعكاس التدخلات الاقتصادية الدولية على استقرار ليبيا

تتجسد انعكاسات التدخلات الاقتصادية الدولية على استقرار ليبيا في التداخل بين المصالح المتضاربة والأجندات الخفية، مما أدى إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار التي تعاني منها البلاد منذ سقوط نظام القذافي، فمن جهة سعت قوى دولية إلى فرض سياسات اقتصادية ليبرالية من خلال المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية خاصة بها، وذلك عبر فتح الأسواق الليبية أمام الاستثمارات الأجنبية وإعادة هيكلة القطاع العام بما يخدم مصالحها، وقد أدى ذلك إلى تفكك بعض المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وإضعاف قدرة الدولة على التحكم في مواردها، وتهميش الفئات الاجتماعية

¹ محمد بوثلجة، "تأثير الصراعات الإقليمية والدولية على الأزمة الليبية"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

التي لم تستفد من هذه السياسات، مما زاد من حدة التوترات الاجتماعية والصراعات الداخلية، وجعل البلاد عرضة لتدخلات اقتصادية أخرى، تعمقت فيها الهوة بين الفئات الاجتماعية وزادت من حدة الصراع. من ناحية أخرى لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورًا محوريًا في تفاقم حالة عدم الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، فمن خلال استغلالها المفرط لموارد النفط والغاز الليبية، وسعيها لتحقيق أقصى قدر من الأرباح، لم تُساهم هذه الشركات في التنمية المستدامة للبلاد، بل عملت على زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية وإهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أنها ساهمت في انتشار الفساد وتعميق التفاوت الطبقي، من خلال عقود غير شفافة وممارسات احتكارية، كل هذا خلق مناخًا من الاستياء الشعبي، وزاد من حدة الصراعات السياسية والعسكرية، الأمر الذي جعل ليبيا مرتعًا للفوضى وعدم الاستقرار، إضافة إلى هذا فإن الشركات المتعددة الجنسيات غالبًا ما تستغل ضعف المؤسسات الرقابية والقضائية في الدول النامية لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب التنمية المستدامة للدولة.¹

علاوة على ذلك لم تقتصر التدخلات الاقتصادية الدولية على الجوانب المذكورة آنفًا، بل تعدتها لتشمل محاولات التحكم في المؤسسات المالية الليبية، وفرض شروط قاسية على القروض التي يتم منحها للبلاد، مما أدى إلى زيادة ديونها، وتقويض قدرتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي، كما أن العقوبات الاقتصادية التي فُرضت على ليبيا من قبل بعض الدول والمنظمات الدولية، بحجة دعم الإرهاب أو انتهاك حقوق الإنسان، لم تساهم في تحقيق الاستقرار بل زادت من معاناة الشعب الليبي، وعمقت حالة الانقسام السياسي والاجتماعي.

¹ شعبان صلاح، "دور الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية: حالة ليبيا"، أطروحة دكتوراه، جامعة المنار، تونس،

رابعاً: تأثير الصراع الليبي على التوازنات الجيو-سياسية والعلاقات الدولية

لقد ألقى الصراع الليبي بظلاله على التوازنات الجيو-سياسية في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي، مُعيداً رسم الخريطة الجيو-سياسية بتفاعلات معقدة بين القوى الإقليمية والدولية المتنافسة، فمنذ اندلاع الثورة تحولت ليبيا إلى ساحة صراع بالوكالة، حيث تسعى دول الجوار مثل الجزائر ومصر وتونس، إلى حماية مصالحها الأمنية والاقتصادية، في حين تتدخل قوى خارجية كتركيا وروسيا والإمارات، لتعزيز نفوذها الإقليمي وتحقيق مكاسب إستراتيجية، وقد أدى هذا التدخل الأجنبي إلى تفاقم الانقسام الداخلي في ليبيا وتعميق الأزمة الإنسانية، مما أثر بشكل كبير على استقرار المنطقة ككل، ويتجلى هذا التأثير بشكل خاص في تدفق اللاجئين والهجرة غير الشرعية عبر الحدود الليبية، مما يشكل تحدياً أمنياً واجتماعياً للدول المجاورة، كما أن انتشار الجماعات الإرهابية عبر الأراضي الليبية يمثل تهديداً مباشراً لأمن المنطقة، مما يستدعي تنسيقاً أمنياً واستخباراتياً بين دول الجوار لمواجهة هذا التهديد العابر للحدود، وهذا التغير في التوازنات الجيو-سياسية يبرز أهمية دور الجزائر كقوة إقليمية فاعلة بالمنطقة، الساعية إلى إيجاد حل سياسي مستدام للأزمة الليبية يحافظ على استقرار المنطقة ويحمي مصالحها الحيوية.¹

أما على صعيد العلاقات الدولية فقد كشف الصراع الليبي عن هشاشة النظام الدولي القائم، وعن محدودية قدرة المنظمات الدولية كالأمم المتحدة على إدارة الأزمات الإقليمية المعقدة، فتدخل القوى الأجنبية في الشأن الليبي دون تنسيق دولي، قد أضعف من مصداقية هذه المنظمات وأظهر انقساماً واضحاً بين القوى الكبرى حول كيفية التعامل مع الأزمات، كما أن الصراع الليبي قد أثر على العلاقات بين الدول الغربية والقوى الصاعدة كالصين وروسيا، حيث تباينت مواقف هذه الدول تجاه الأزمة وتداخلت مصالحها المتنافسة بالمنطقة، كذلك فقد أدى الصراع إلى زيادة التوترات بين الدول الإقليمية المتنافسة كتركيا ومصر والإمارات، مما زاد من تعقيد المشهد السياسي بالمنطقة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصراع الليبي قد ساهم في إحياء

¹ نور الدين بوعزة، مرجع سابق الذكر، ص 109.

مفهوم "الحرب بالوكالة"، حيث تتصارع قوى دولية وإقليمية عبر دعم أطراف متناحرة بليبيا، مما يجعل من الصعب إيجاد حل سلمي للأزمة، وهذا التعقيد في العلاقات الدولية يستدعي تحليلاً دقيقاً للمصالح المتنافسة والفاعلين المتداخلين، لفهم أبعاد الصراع الليبي وتداعياته على النظام الدولي.¹

المطلب الثالث: المواقف الدولية حيال الأزمة الليبية وأثرها على دول الجوار

لقد شكلت المواقف الدولية المتضاربة حيال الأزمة الليبية عاملاً معقداً أثر بشكل مباشر على استقرار منطقة شمال أفريقيا برمتها، فمن ناحية اتسمت مواقف القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، بالتردد والتذبذب بين دعم العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة وبين الانخراط المباشر عبر دعم أطراف معينة، مما أدى في كثير من الأحيان إلى تفاقم الصراع وإطالة أمده، وقد تجلّى هذا التذبذب في التعامل مع حكومة الوفاق الوطني التي لم تحظ بدعم كامل وموحد من هذه القوى، مما أتاح الفرصة لقوى إقليمية أخرى للتدخل في الشأن الليبي وممارسة نفوذها الخاص، بالمقابل شهدنا تبايناً في مواقف القوى الإقليمية، حيث سعت دول مثل مصر والإمارات العربية المتحدة إلى دعم قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر انطلاقاً من مصالحها الأمنية والإقليمية، الأمر الذي أدى إلى تأجيج الصراع وتقويضه لفرص تحقيق تسوية سلمية، وقد أدت هذه المواقف المتضاربة إلى إيجاد حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني بليبيا، انعكست بشكل سلبي على دول الجوار خاصة الجزائر، التي واجهت تحديات أمنية واقتصادية نتيجة لتفاقم الوضع بليبيا.²

¹ عبد الكريم موساوي، "الأزمة الليبية وتأثيراتها على الأمن الإقليمي والدولي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 1، 2021، ص 79.

² إبراهيم المنشاوي، الأزمة الليبية: دراسة في الأبعاد الداخلية والخارجية، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2018، ص

كان لتدخل القوى الخارجية في ليبيا بشكل مباشر أو غير مباشر، انعكاسات خطيرة على مسار الأزمة وتطورها، فالدعم العسكري واللوجستي الذي قدمته بعض الدول الإقليمية والدولية لأطراف النزاع المختلفة ساهم في إطالة أمد الحرب وتعميق الانقسامات الداخلية، وقد أدى التدخل الأجنبي إلى تحويل الصراع الليبي إلى ساحة لتصفية الحسابات بين القوى المتنافسة، مما زاد من تعقيد المشهد الليبي وأدى إلى إضعاف فرص التوصل إلى حل سياسي شامل، بالإضافة إلى ذلك فإن التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ في ليبيا قد أدى إلى تقويض دور الأمم المتحدة وجهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلاد، حيث تفضل بعض الأطراف الدولية دعم حلفائها على حساب التوافق السياسي، وهو ما أدى إلى تدهور الوضع الأمني والاقتصادي بليبيا وتسبب في أزمة إنسانية حادة، وقد تجلت هذه الآثار السلبية في انتشار الجماعات المسلحة وتفاقم عمليات تهريب الأسلحة والبشر عبر الحدود الليبية، وهو ما شكل تهديداً مباشراً لاستقرار دول المنطقة.¹

إن غياب رؤية دولية موحدة ومتماسكة للتعامل مع الأزمة الليبية قد ساهم في إطالة أمدها وتفاقم تداعياتها على المنطقة بأسرها، فبدلاً من تبني إستراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز المؤسسات الليبية، انخرطت بعض القوى الدولية والإقليمية في دعم أطراف معينة وفقاً لمصالحها الخاصة، وهو ما أدى إلى تعزيز الانقسامات الداخلية وتأجيج الصراع، كما أن غياب تنسيق فعال بين القوى الدولية والإقليمية قد أدى إلى إضعاف جهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية، مما أدى إلى استمرار حالة الفوضى وعدم الاستقرار بليبيا، وقد تجلّى هذا الغياب في عدم القدرة على فرض حظر السلاح المفروض على ليبيا، مما أتاح الفرصة للأطراف المتنازعة لتلقي الدعم العسكري من الخارج، وهو ما زاد من حدة الصراع وعرقل جهود تحقيق الاستقرار، فاستمرار هذه الأوضاع يهدد بتقويض الأمن والاستقرار

¹ حسني محمود، التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية: الأبعاد والمآلات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

بالمنطقة ككل.¹

المطلب الرابع: الجهود الدولية لحل الأزمة الليبية -ضرورة المصالحة الوطنية-

تتضح ضرورة المصالحة الوطنية كحجر الزاوية في معالجة الأزمة الليبية من خلال استقراء معمق لتاريخ الصراعات الداخلية والإقليمية التي عصفت بالبلاد، فغياب التوافق الوطني الشامل الذي يضم كافة الأطراف والفئات الاجتماعية والسياسية، يؤدي إلى استدامة دائرة العنف وعدم الاستقرار، فالمصالحة الوطنية ليست مجرد إجراء شكلي أو تسوية سياسية مؤقتة، بل هي عملية معقدة تتطلب معالجة جذور الأزمة، بما في ذلك مظاهر الإقصاء والتهميش والظلم التي يعاني منها بعض أطراف المجتمع الليبي، فالمصالحة الحقيقية كما يوضحها الدكتور "عبد الله الكيلاني" في كتابه "مقاربات في الصراع والتسوية"، تعتمد على الاعتراف المتبادل بالضحايا والمعاناة، وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، ووضع أسس مشتركة لمستقبل مستقر ومزدهر لليبيا، وهذا يتطلب تجاوز الخطابات التحريضية والانقسامية، والتركيز على القيم المشتركة التي تجمع الليبيين، مثل الهوية الوطنية والوحدة الترابية والمصير المشترك.²

إن الفشل في تحقيق مصالحة وطنية شاملة في ليبيا يُعرّض البلاد لمخاطر جمة، تتجاوز مجرد استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي، فغياب التوافق الوطني يفتح الباب أمام التدخلات الخارجية التي تسعى إلى خدمة مصالحها الخاصة على حساب المصالح العليا لليبيا وشعبها، وأن هذه التدخلات غالباً ما تؤدي إلى تفاقم الصراع وإطالة أمده، بدلاً من المساهمة في حله، فالمصالحة الوطنية الحقيقية لا يمكن أن تكون مفروضة من الخارج، بل يجب أن تنبع من إرادة شعبية حقيقية ومن حوار وطني شامل يضم كافة الأطراف المعنية، ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم هذه الجهود من خلال توفير الدعم الفني والمالي، والضغط

¹ أمين محمد، ليبيا بعد الثورة: الصراعات الإقليمية والدولية، مصر: دار النهضة العربية، 2019، ص 56.

² عبد الكريم الكيلاني، مرجع سابق الذكر، ص 69.

على الأطراف المتنازعة للانخراط في عملية المصالحة بحسن نية، بعيداً عن أي أجندات خفية أو أهداف استعمارية.¹

فالمصالحة الوطنية ليست مجرد ضرورة سياسية بل هي أيضاً ضرورة أخلاقية وإنسانية، فاستمرار الصراع في ليبيا أدى إلى معاناة إنسانية هائلة، بما في ذلك سقوط المزيد من الضحايا الأبرياء، وتشريد المدنيين وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم ويتطور في ظل استمرار الانقسامات والصراعات الداخلية، فالمصالحة الوطنية الحقيقية تتطلب معالجة مظاهر الظلم والإقصاء، والعمل على تحقيق العدالة الانتقالية وإعادة بناء النسيج الاجتماعي المتصدع، وإن تحقيق المصالحة الوطنية يتطلب التضحية والتنازل من جميع الأطراف، والتغلب على رواسب الماضي، والتركيز على بناء مستقبل أفضل لجميع الليبيين، فالمصالحة الوطنية ليست خياراً، بل هي ضرورة حتمية لبناء ليبيا موحدة ومزدهرة تنعم بالاستقرار والسلام والعدالة.

أولاً: أهمية الحوار الوطني في إنهاء النزاع الليبي

يشكل الحوار الوطني جوهر أي عملية سياسية تسعى لإنهاء النزاعات الداخلية، وهو ما يكتسب أهمية خاصة في سياق الأزمة الليبية المعقدة، فمنذ سقوط نظام القذافي شهدت ليبيا حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، تفاقم معها الصراعات بين الفصائل المتناحرة، مما أدى إلى تقويض أسس الدولة وتدهورت الأوضاع المعيشية للمواطنين، وفي هذا السياق يبرز الحوار الوطني كأداة ضرورية لتحقيق المصالحة الوطنية وبناء الثقة المتبادلة بين الأطراف الليبية المختلفة، والتي تعتبر حجر الزاوية في أي حل سياسي مستدام، فهذا الحوار لا يقتصر على مجرد لقاءات بين النخب السياسية، بل يجب أن يشمل أطياف المجتمع الليبي كافة، من مؤسسات المجتمع المدني إلى قادة القبائل، وصولاً إلى الشباب والمرأة، وذلك

¹ يونس بدر الدين، "دور العدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 10،

لضمان مشاركة واسعة تعكس التنوع والتعددية التي تميز المجتمع الليبي، فغياب هذه المشاركة الواسعة والتمثيل الحقيقي لكافة الأطراف في الحوار من شأنه أن يقوض أي اتفاق يتم التوصل إليه، ويجعل منه مجرد تسوية مؤقتة قابلة للانحياز في أي لحظة، فالحوار الوطني الفعال هو الذي يضع في صلب اهتمامه بناء الدولة الوطنية الجامعة التي تحافظ على وحدة ليبيا وتضمن حقوق جميع مواطنيها، ونجاح أي عملية مصالحة وطنية يتوقف بشكل كبير على شمولية الحوار والقدرة على تجاوز الانقسامات والصراعات.¹

إن التعقيدات التي تشوب المشهد الليبي، والتي تتجاوز الصراعات المحلية لتشمل تدخلات إقليمية ودولية، تجعل من الحوار الوطني الخيار الأمثل لتجاوز هذه التحديات، فالحوار ليس مجرد آلية لحل الخلافات القائمة، بل هو أيضاً وسيلة لتحديد رؤية مشتركة لمستقبل ليبيا، ولصياغة عقد اجتماعي جديد يركز على مبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون، كما أن الحوار الوطني يساهم في إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس ديمقراطية، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية المجتمع الليبي، ويضمن الانتقال السلس للسلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة، فالحوار ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بليبيا، كما أن الحوار يسمح بوضع حلول مستدامة للمشاكل التي تعاني منها ليبيا، والتي تتراوح بين الأمن واللامركزية وقضايا اللاجئين، وذلك من خلال معالجة أسباب الصراع الأصلية، بدلاً من مجرد التعامل مع أعراضه، فإغفال هذه الجوانب والانخراط في حلول مؤقتة، لا يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة وإطالة أمد الصراع، وأن نجاح أي عملية انتقال ديمقراطي يعتمد بشكل كبير على قدرة الفاعلين السياسيين على الانخراط في حوار وطني جاد وشامل.²

¹ خليل محمود، مفاهيم المصالحة الوطنية في الفكر العربي المعاصر، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص ص 45-59.

² أحمد عبد الرحمن، "دور الحوار الوطني في تحقيق الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة لحالات عربية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، 2020، ص 85.

فتجاوز الأزمة الليبية يتطلب تبني مقاربة شمولية لا تقتصر على الجانب الأمني فقط، بل تشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالحوار الوطني لا يقتصر على النخب السياسية، بل يجب أن يمتد إلى كافة شرائح المجتمع، وأن يكون مدعوماً بآليات للمساءلة والمحاسبة، كما أن الحوار الوطني يجب أن يكون شفافاً وعلنياً، وأن يشمل كافة القضايا الخلافية دون المساس بالثوابت الوطنية، كما يجب أن يراعي الحوار الوطني أيضاً حقوق الأقليات والفئات المهمشة، وأن يضمن تمثيلهم في عملية صنع القرار، فالإقصاء والتهميش يعتبران من أهم أسباب الصراع الليبي، وبالتالي فإن إدماج كافة الأطراف في الحوار يعتبر خطوة ضرورية نحو تحقيق المصالحة الوطنية، كما أن الحوار الوطني يجب أن يكون مصحوباً بخطوات عملية لبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، من خلال إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ووقف الحملات الإعلامية التحريضية والتأكيد على احترام حقوق الإنسان، فالحوار ليس مجرد عملية سياسية، بل هو أيضاً عملية اجتماعية وثقافية تهدف إلى بناء مجتمع متسامح ومتعايش، كما أنه يمثل أحد أهم الأدوات لتحقيق السلام المستدام، من خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراع وتعزيز قيم التسامح والمصالحة.¹

ثانياً: دور المنظمات الدولية في دعم المصالحة الوطنية

تُعدّ المنظمات الدولية بما تملكه من أدوات دبلوماسية وإمكانيات مالية وخبرات فنية، فاعلاً محورياً في دعم مسارات المصالحة الوطنية في الدول التي تعاني من نزاعات داخلية، يظهر هذا الدور جلياً في ليبيا، حيث شهدت البلاد انخراطاً واسعاً من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، سعياً لتهيئة الظروف المناسبة للحوار بين الأطراف المتنازعة، وبناء الثقة المتبادلة وتعزيز المشاركة السياسية الشاملة، ولا يقتصر دور هذه المنظمات على مجرد التوسط بين الأطراف، بل يتعداه إلى تقديم الدعم اللوجستي والتقني للعمليات الانتخابية، وتدريب الكوادر الوطنية في مجال بناء السلام، ومراقبة حقوق الإنسان، وتوفير المساعدات الإنسانية للمتضررين من النزاع، وعلى الرغم من الجهود المبذولة إلا أن نجاح هذه المنظمات في

¹ عبد الرحمن الهندي، إدارة الصراع وبناء السلام: مفاهيم وأدوات، القاهرة: دار النهضة العربية، 2021، ص 41.

تحقيق المصالحة الوطنية بليبيا يظل نسبياً، ويتأثر بتعقيد الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في البلاد، إضافةً إلى التدخلات الخارجية التي تعيق في كثير من الأحيان مسار المصالحة، كما أن غياب الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف الليبية، وعدم الالتزام بالاتفاقات المبرمة، يشكل تحدياً كبيراً أمام هذه المنظمات.¹

تستند فعالية المنظمات الدولية في دعم المصالحة الوطنية إلى قدرتها على العمل كوسيط نزيه وموثوق به، يجمع الأطراف المتنازعة على طاولة الحوار، ويسهل التواصل والتفاهم بينها، وفي هذا الإطار تضطلع المنظمات الدولية بدور حاسم في بناء الثقة بين الأطراف الليبية، من خلال آليات مختلفة مثل مراقبة وقف إطلاق النار، والإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة، وتقديم الضمانات اللازمة لحماية حقوق الأقليات والمجموعات المهمشة، كما أن تقديم المساعدات المالية والفنية للمؤسسات الليبية المعنية بعملية المصالحة، وتوفير الخبرات المتخصصة في مجال العدالة الانتقالية والتعويضات، يُعدّ عنصراً أساسياً لضمان نجاح هذه العملية، إلا أن هذا الدور يتطلب من المنظمات الدولية أن تكون حيادية وغير منحازة، وأن تعمل على تحقيق المصالح العليا للشعب الليبي، بعيداً عن أي أجندات سياسية أو مصالح إقليمية أو دولية، كما يجب أن تأخذ هذه المنظمات في الاعتبار السياق الثقافي والاجتماعي الخاص بالبلاد، وأن تعمل على إشراك المجتمع المدني والمنظمات المحلية في عملية المصالحة، لضمان استدامتها وتحقيق نتائج ملموسة.²

كما أن المنظمات الدولية لا يمكنها أن تحقق المصالحة الوطنية بمفردها، بل تحتاج إلى تعاون وتنسيق فعال مع مختلف الأطراف المعنية، سواء كانت حكومات إقليمية أو دولية، أو قوى فاعلة داخل المجتمع

¹ محمود بادي، دور المنظمات الدولية في إدارة النزاعات المسلحة: دراسة حالة الأزمة الليبية، مصر: دار النهضة العربية،

2019 ص ص 40-53.

² فتحي حامد، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات والآفاق، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص

الليبي، ويجب أن يكون هناك إجماع دولي حول أهمية تحقيق المصالحة الوطنية بليبيا، وتوحيد الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، لتجنب تضارب المصالح والازدواجية في العمل، كما يجب على الأطراف الليبية نفسها أن تتحمل مسؤولية المصالحة، وأن تكون لديها إرادة سياسية حقيقية لتحقيق التوافق والوفاء، وأن تضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، فالمصالحة الوطنية ليست مجرد عملية سياسية، بل هي عملية اجتماعية وثقافية طويلة الأمد، تتطلب مشاركة جميع فئات المجتمع، وإعادة بناء الثقة المتبادلة ومعالجة مظالم الماضي، وبناء مستقبل مشترك للجميع، لذلك يجب على المنظمات الدولية أن تلعب دوراً تحفيزياً وتمكينياً، وأن تعمل على تعزيز قدرات المؤسسات الليبية، ودعم المبادرات المحلية التي تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية وبناء السلام المستدام.¹

ثالثاً: تحديات تحقيق المصالحة بين الأطراف المتنازعة

تُعتبر مسألة تحقيق المصالحة بين الأطراف المتنازعة بليبيا من أعقد التحديات التي تواجه المنطقة، وتتداخل فيها عوامل متعددة تجعل مسارها محفوفاً بالصعاب، فمن جهة نجد التباين العميق في الرؤى والأيديولوجيات بين الفصائل المتنافسة، والذي يتجاوز مجرد الخلافات السياسية ليتحول إلى صراع وجودي، كما نجد أن الخلافات القبلية والإقليمية المتجذرة في المجتمع الليبي تمثل أيضاً عقبة رئيسية أمام المصالحة، حيث تستغلها بعض الأطراف لتأجيج الصراع وتحقيق مكاسب خاصة، فغياب الثقة المتبادلة بين الأطراف المتنازعة، وتاريخ الصراعات الدامية التي شهدتها البلاد، يجعل من بناء جسور التواصل والتفاهم مهمة شاقة تتطلب جهوداً مضنية وإرادة سياسية حقيقية من جميع الأطراف.

تُعد طبيعة التدخلات الخارجية في الشأن الليبي، والتي اتسمت في معظمها بالازدواجية وتضارب المصالح، تعد من أبرز المعوقات التي تحول دون تحقيق المصالحة، فبدلاً من أن تسهم هذه التدخلات في تهدئة الأوضاع وتعزيز مسار الحوار، غالباً ما عملت على تأجيج الصراع وزيادة حدة الاستقطاب، وذلك من

¹ أحمد السيد، مرجع سابق الذكر، ص ص 45-58.

خلال دعم أطراف معينة على حساب أطراف أخرى، أو من خلال تبني مواقف متناقضة تخدم مصالحها الخاصة، وهذه التدخلات الخارجية لم تساهم في بناء الدولة الليبية بقدر ما ساهمت في تفككها وتعزيز حالة الفوضى والانقسام، وأن أي مسار للمصالحة يجب أن يأخذ في الاعتبار هذا العامل الحاسم، فغياب الإرادة الدولية الصادقة في دعم المصالحة، واستمرار التدخلات التي تزيد من تعقيد المشهد، يجعل من تحقيق سلام دائم في ليبيا أمراً صعب المنال.¹

يشكل غياب المؤسسات السياسية والقضائية الفاعلة بليبيا تحدياً كبيراً أمام أي مسعى للمصالحة، ففي ظل ضعف الدولة وعدم قدرتها على بسط سيادتها على كامل التراب الوطني، يصبح من الصعب تطبيق أي اتفاق للمصالحة أو ضمان تنفيذه على أرض الواقع، ويعتبر غياب العدالة الانتقالية وعدم معاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، عائقاً رئيسياً أمام المصالحة، حيث يخشى الضحايا من عودة مرتكبي الجرائم إلى السلطة والإفلات من العقاب، فبناء مؤسسات قوية وقادرة على فرض القانون، وتوفير ضمانات حقيقية للعدالة والمصالحة، أمر لا غنى عنه لتحقيق سلام دائم بليبيا، وهو ما يتطلب جهوداً مضنية وإرادة سياسية حقيقية من جميع الأطراف.²

رابعاً: أثر المصالحة الوطنية على استقرار المنطقة الإقليمية

تكتسب المصالحة الوطنية كآلية لإدارة النزاعات وتعزيز التماسك المجتمعي، أهمية بالغة في سياق المنطقة الإقليمية المتقلبة، حيث تتداخل فيها عوامل الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فتحقيق مصالحة حقيقية وشاملة تتجاوز مجرد تسوية الظواهر الآنية للخلافات، يمثل ركيزة أساسية لبناء أسس راسخة

¹ محمد سامر، "دور القوى الإقليمية والدولية في الصراع الليبي 2011-2019"، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2020، ص 199.

² عبد الله عيسى، الأزمة الليبية: قراءة في أبعادها وتحدياتها، الأردن: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2018، ص

للاستقرار الإقليمي، فمن خلال معالجة المظالم التاريخية وإعادة بناء الثقة بين أطراف المجتمع المختلفة، يمكن للمصالحة أن تخلق بيئة مواتية للتعاون والتنمية، وأن تحد من احتمالات تجدد الصراعات الداخلية التي كثيراً ما تتجاوز الحدود الوطنية لتزعزع أمن المنطقة برمتها، فالمصالحة ليست مجرد عملية سياسية، بل هي عملية اجتماعية وثقافية عميقة، تتطلب جهوداً متكاملة من مختلف الفاعلين، بدءاً من النخب السياسية، مروراً بالمجتمع المدني، وصولاً إلى الأفراد، لإرساء قيم التسامح والمواطنة الفاعلة، كما أن غياب المصالحة الحقيقية يفسح المجال أمام التدخلات الخارجية التي تستغل الانقسامات الداخلية لتأجيج الصراعات وتوسيع دائرتها، مما يزيد من تعقيد المشهد الإقليمي ويهدد أمنه واستقراره.¹

يعد أثر المصالحة الوطنية على استقرار المنطقة الإقليمية موضوعاً ذا أبعاد متعددة، تتجاوز الحدود السياسية لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالمصالحة الناجحة التي تستند إلى مبادئ العدالة الانتقالية والمحاسبة، تساهم في بناء مؤسسات ديمقراطية قوية قادرة على إدارة التنوع والخلاف بشكل سلمي وتعزيز الحكم الرشيد، مما يحد من عوامل عدم الاستقرار التي قد تنشأ عن الفساد وسوء إدارة الموارد، كما أن المصالحة تخلق بيئة جاذبة للاستثمار والتنمية الاقتصادية، حيث يتوفر الأمن والاستقرار مما يعود بالنفع على المنطقة بأسرها، من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين دولها، وعلى العكس من ذلك، فإن الفشل في تحقيق المصالحة يؤدي إلى استمرار حالة عدم الثقة والتوتر بين مكونات المجتمع، مما يخلق بيئة مواتية لانتشار التطرف والإرهاب، اللذين لا يعترفان بالحدود الوطنية ويشكلان تهديداً خطيراً على الأمن

¹ عمار بوحوش، إدارة الأزمات الإنسانية في الوطن العربي: دراسة تحليلية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

الإقليمي، وبالتالي فالمصالحة الوطنية ليست مجرد شأنًا داخليًا، بل هي ضرورة حتمية لتحقيق الاستقرار والازدهار للمنطقة الإقليمية ككل.¹

لا يمكن إغفال الدور المحوري الذي تلعبه المصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار الإقليمي، وذلك من خلال تعزيز التعاون والتكامل بين دول المنطقة، فالمصالحة الناجحة تسمح بتجاوز الخلافات والصراعات الداخلية التي قد تكون لها امتدادات إقليمية، وتفتح الباب أمام بناء علاقات ثقة وتعاون بين دول الجوار، مما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار المشترك، كما أن المصالحة تعزز من قوة المنطقة الإقليمية وقدرتها على مواجهة التحديات المشتركة، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال تنسيق الجهود وتبادل الخبرات والمعلومات، كما أن استمرار حالة عدم الاستقرار والنزاعات الداخلية بأحد دول المنطقة، قد يؤدي إلى انتقال العدوى إلى الدول المجاورة، مما يهدد أمن المنطقة بأسرها، وبالتالي فالمصالحة الوطنية تشكل عنصراً أساسياً في بناء نظام إقليمي مستقر ومزدهر، قادر على مواجهة التحديات وتحقيق تطلعات شعوب المنطقة في السلام والتنمية.

¹ سامي قادري، "أثر العدالة الانتقالية على المصالحة الوطنية في دول شمال إفريقيا"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية

والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2021، ص ص 81-96.

الفصل الرابع:

معالم وقيم السلم

والمصالحة الوطنية

يُعدُّ السلم من الركائز الأساسية لاستقرار الدول والمجتمعات، حيث يشكل الأساس لضمان التنمية المستدامة، وترسيخ قيم التعايش، وتعزيز الوحدة الوطنية، لذا تبرز المصالحة الوطنية كأحدى أهم الآليات لتحقيق السلام الداخلي، خاصة بالدول التي عانت من النزاعات والأزمات أو الانقسامات الاجتماعية، فنجاح مشاريع المصالحة يعتمد على مجموعة من العوامل الجوهرية التي تسهم في تحقيق التوافق المجتمعي واستعادة الثقة بين مختلف الأطراف.

لقد شكّل ميثاق المصالحة الوطنية بالجزائر أنموذجاً ساهم في إعادة الاستقرار، واحتواء آثار العشرية السوداء، واليوم تواجه ليبيا تحديات مماثلة، مما جعل التجربة الجزائرية مرجعاً مهماً في إرساء مشروع المصالحة الليبية، ومن هذا المنطلق تسعى الجزائر إلى لعب دور محوري في دعم المصالحة الليبية، مستفيدة من خبرتها في هذا المجال عبر آليات سياسية ودبلوماسية تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة ككل.

يرتكز هذا الفصل على تحليل المكونات الجوهرية في تحقيق المصالحة الوطنية، ثم يستعرض أهداف مشروع المصالحة الوطنية باعتباره ركيزة أساسية لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي، ثم الدور الذي تلعبه الجزائر في ترسيخ مشروع المصالحة الوطنية بليبيا، من خلال استعراض جهودها الدبلوماسية ومساعدتها لتعزيز الحوار الوطني الليبي، وأخيراً، تسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بين المصالحتين الجزائرية والليبية، من أجل استخلاص الدروس التي يمكن أن تسهم في إنجاح مشروع المصالحة الليبية على غرار التجربة الجزائرية، ومنه تقديم رؤية شاملة حول معالم السلم والسلام والمصالحة الوطنية، من خلال التجربة الجزائرية كنموذج يمكن الاستفادة منه في تعزيز المصالحة في دولة ليبيا، بما يسهم في تحقيق الأمن الإقليمي وترسيخ الاستقرار بالمنطقة.

المبحث الأول: المكونات الجوهرية والعناصر الفاعلة في تحقيق المصالحة الوطنية

يُركز هذا المبحث على تحليل معالم وقيم السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر، عبر مقارنة أكاديمية تسعى إلى تفكيك أبعاد التجربة ودراسة انعكاساتها على مختلف جوانب الحياة، كما يتناول الجوانب القانونية والاجتماعية والسياسية التي أحاطت بميثاق السلم والمصالحة الوطنية، مع استعراض الإيجابيات والسلبيات التي ميزت هذه التجربة.

في ظل ما تشهده المجتمعات اليوم من تحديات متزايدة تتمثل في النزاعات الداخلية، والتوترات الاجتماعية، والحروب الأهلية بمناطق عدة من العالم، تُقدم التجربة الجزائرية درساً مهماً حول كيفية بناء المصالحة الوطنية بشكل يضمن استدامة السلم وتعزيز الوحدة، ولهذا، فإن دراسة هذه التجربة ليست مجرد بحث في تاريخ الجزائر فحسب، بل هي إسهام أكاديمي يطمح إلى استلهم نماذج وحلول تُفيد صناع القرار والباحثين في القضايا ذات الصلة بالسلم المجتمعي والمصالحة.

إن الهدف الرئيسي من هذا المبحث هو تسليط الضوء على القيم التي أسهمت في إنجاح مبادرة السلم والمصالحة الوطنية، وتحليل معالمها من منظور أكاديمي متكامل، كما يسعى إلى تقديم قراءة نقدية تستعرض الإنجازات والتحديات، وتستشرف أفق تطوير هذه التجربة لتكون أنموذجاً يحتذى به في مناطق أخرى تعاني من أزمات مماثلة.

لذلك فالمصالحة الوطنية ليست مجرد خطوة سياسية عابرة، بل هي عملية شاملة تهدف إلى إعادة بناء العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع بعد تعرضها للاهتزاز نتيجة أزمات أو نزاعات داخلية، ولتحقيق هذه الغاية، تتطلب المصالحة مجموعة من المكونات الجوهرية والعناصر الفاعلة التي تعمل بتناغم لإرساء أسس العدالة والسلام الدائم، تشمل هذه المكونات الإرادة السياسية الصادقة، وتعزيز سيادة القانون، وضمان العدالة الاجتماعية، وإشراك المجتمع المدني في العملية، أما العناصر الفاعلة، فهي تتمثل في الحكومة، والضحايا، والجماعات المتنازعة، ومؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى دعم المجتمع الدولي.

إنّ نجاح المصالحة الوطنية يعتمد على قدرة هذه المكونات والعناصر على التفاعل بشكل إيجابي، من خلال تقديم تنازلات متبادلة وإرساء ثقافة الحوار والتسامح، لذا، فإن فهم هذه الأبعاد يمثل مدخلاً مهماً لتحليل التجارب الناجحة والتحديات التي تواجهها عمليات المصالحة في سياقات مختلفة.

المطلب الأول: المكونات الأساسية للسلم والمصالحة الوطنية

تُعَدّ قيم السلم والمصالحة الوطنية من القيم الجوهرية التي تسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة في أي مجتمع، ولتحقيق هذا الهدف النبيل، يجب التركيز على المكونات الأساسية التي تشكّل الأساس الراسخ لنجاح هذه العمليات، ومن بين هذه المكونات، القيم الإنسانية التي تُعَدّ المحرك الأساسي لأي مصالحة مستدامة، المتمثلة في التسامح والعدالة والمساواة، والتي تُعتبر أسس الحوار الشامل بين الأطراف المتنازعة، وهو الأداة الفعّالة لتجاوز النزاعات وبناء جسور التفاهم.

أولاً: التسامح

التسامح هو أحد القيم الجوهرية التي تُبنى عليها المصالحة الوطنية، حيث يُعَدّ حجر الزاوية في ترميم العلاقات الإنسانية المتضررة نتيجة النزاعات، فمن منظور تاريخي، ساهم التسامح في تجارب عدة حول العالم في رَأب الصدع بين المجتمعات المتنازعة، مثلما حدث في جنوب إفريقيا من خلال لجنة "الحقيقة والمصالحة" بقيادة كل من "ديزموند توتو" و"نيلسون مانديلا".¹

يتطلب التسامح استعداداً نفسياً واجتماعياً من جميع الأطراف لقبول الآخر بكل اختلافاته السياسية والثقافية والدينية، كما يُسهم في تجاوز مشاعر الكراهية والانتقام، مما يفتح آفاقاً جديدة للتعايش السلمي، يقول الفيلسوف "جون لوك" John look في كتابه "رسالة في التسامح": "إنّ التسامح أساس الحياة الاجتماعية السليمة، حيث لا يمكن للمجتمع التقدّم دون احترام حرية الآخرين".²

¹ ألكسيس دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة: أحمد شبلي، بيروت: دار الفكر، 2008، ص 125.

² جون لوك، رسالة في التسامح، ترجمة: منصور القاضي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999، ص

ثانياً: العدالة

العدالة هي المعيار الذي يضمن حصول جميع الأطراف على حقوقها كاملة، وهي شرط أساسي لأي عملية مصالحة وطنية ناجحة، فالعدالة بمفهومها الشامل تعني الاعتراف بالمظالم وتعويض الضحايا، وتقديم الجناة للمساءلة، مما يعزز الشعور بالثقة في الدولة ومؤسساتها.¹

لقد شددت المواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 على أهمية العدالة كأداة لتحقيق السلام الدائم، فكانت محاكمات "نورمبرغ" إحدى التجارب التاريخية بعد الحرب العالمية الثانية، ومحاكم الجنايات الدولية الخاصة برواندا وبوغوسلافيا السابقة، أكدت كلها أن العدالة لا تُعنى فقط بمعاقبة المذنبين، ولكنها تشمل أيضاً المصالحة بين الأطراف.²

ثالثاً: المساواة

المساواة في الحقوق والواجبات تُعتبر من أبرز المكونات الأساسية التي تُسهم في بناء مجتمع متوازن ومتصالح، وفي غياب المساواة، تتفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية نتيجة الشعور بالظلم والتمييز، حيث يمكن للمساواة أن تُشكّل حجر الأساس لتحقيق السلام من خلال ضمان مشاركة جميع الأطراف في صنع القرار الوطني وتعزيز التكافؤ في الفرص.

يشير المفكر الفرنسي "ألكسيس دو توكفيل" Alexis du tokfil في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" إلى أن المساواة بين المواطنين تضمن تماسك المجتمع، وتُعدّ أساساً للحوار الفعال الذي يؤدي إلى السلم الاجتماعي.³

¹ حمدان محمد، إشكالية المصالحة الوطنية في المجتمعات العربية: قراءة في الواقع والتحديات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017، ص 90.

² عبد المجيد علي، السلم الأهلي والمصالحة الوطنية: مقاربات نظرية وتجارب دولية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2012، ص 110.

³ ألكسيس دي توكفيل، مرجع سابق الذكر، ص 130.

رابعاً: أسس الحوار: أهمية الحوار الشامل بين الأطراف المتنازعة

الحوار هو الوسيلة الأساسية لحل النزاعات وإيجاد حلول وسط بين الأطراف المتنازعة، وهو شرط جوهري لتحقيق السلم والمصالحة الوطنية، ويُعتبر الحوار الشامل أداة فعالة لبناء الثقة وإعادة جسر العلاقات المتضررة بين مكونات المجتمع، كما أنه يساعد على خلق بيئة سياسية واجتماعية مواتية للتعايش السلمي.

1- أهمية الحوار الشامل

إنّ الحوار الشامل، الذي يضم جميع الأطراف بغض النظر عن خلفياتها أو مواقعها، يُعتبر الخطوة الأولى نحو تحقيق المصالحة الوطنية، فتجارب دول مثل كولومبيا من خلال الحوار بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) في عام 2016، تُظهر أنّ الحوار الفعّال يمكن أن يُفضي إلى إنهاء عقود من الصراع المسلح،¹ يشير المؤرخ "إدوارد سعيد" في كتابه "الثقافة والإمبريالية" إلى أنّ الحوار القائم على الاحترام المتبادل يفتح قنوات للتواصل الإيجابي، مما يتيح للأطراف المتنازعة تجاوز خلافاتها وتعزيز المشتركات.²

فالحوار الوطني يُعدّ ركيزة أساسية لبناء المجتمعات المستقرة، خاصة في أعقاب النزاعات التي تُخلف ندوباً عميقة على المستوى الاجتماعي والسياسي، ولكي يكون الحوار الوطني ناجحاً، يجب أن يستند إلى مجموعة من الأسس التي تُعزز من فعاليته وقدرته على إحداث تغيير حقيقي ومستدام.

الشفافية تُعتبر حجر الزاوية في أي حوار ناجح، فعندما تُتاح الفرصة لجميع الأطراف للاطلاع على تفاصيل العملية، بما في ذلك الأهداف والأجندة ونتائج النقاشات،³ فإن ذلك يُسهم في بناء الثقة المتبادلة، فالشفافية تجعل كل الأطراف تشعر بأنها شريكة في القرارات، مما يُقلل من احتمالية ظهور شكوك أو

¹ عبد المجيد علي، مرجع سابق الذكر، ص 115.

² إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة: كمال أبو ديب، بيروت: دار الآداب، 2003، ص 45.

³ الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، القرار رقم 217 أ، 1948، ص 39.

اتهامات حول نوايا الأطراف الأخرى، على سبيل المثال، التجربة التونسية للحوار الوطني بعد الثورة تُظهر كيف أن الشفافية في إدارة النقاشات وتحديد المسؤوليات ساهمت في تهدئة المخاوف وتعزيز الالتزام بين الأطراف المتنازعة.

من جهة أخرى، تُعتبر المشاركة المتساوية عاملاً حاسماً لضمان عدالة الحوار وشموليته عندما يتم تمثيل جميع الفئات الاجتماعية والسياسية بطريقة عادلة، أين يُصبح الحوار أكثر مصداقية وقدرة على تلبية تطلعات الجميع، وعدم تمثيل فئة معينة قد يؤدي إلى شعورها بالتهميش، ما يُهدد بنسف العملية برمتها، لذا فإن ضمان مشاركة النساء والشباب والفئات المهمشة جنباً إلى جنب مع القوى السياسية والاجتماعية الكبرى، يُعد أمراً ضرورياً لتوسيع دائرة الحلول وخلق شعور مشترك بالمسؤولية تجاه مخرجات الحوار.

ضمانات التنفيذ تُعد أيضاً من أهم معايير نجاح الحوار، فالاتفاقات التي تُبرم خلال الحوار تُفقد قيمتها إذا لم تُترجم إلى آليات عملية قابلة للتنفيذ، لذلك يجب أن يكون هناك التزام واضح ومعلن من الأطراف كافة بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، إلى جانب وجود جهات محايدة تراقب العملية وتضمن احترام الجميع لتعهداتهم، فتجربة اتفاقيات الطائف في لبنان تُبرز أهمية وجود ضمانات واضحة، مثل إشراك أطراف دولية لضمان تنفيذ البنود المتفق عليها، رغم التحديات التي واجهتها فيما بعد.

إشراك المجتمع المدني يُضفي بعداً إضافياً للحوار، حيث يُمثل هذا القطاع صوت الشعب ومصالحه بعيداً عن الحسابات السياسية، إن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً محورياً في نقل وجهات نظر القواعد الشعبية، كما تُسهم في تقديم مقترحات مبتكرة لحل النزاعات، علاوة على ذلك، يُمكن للمجتمع المدني أن يعمل كوسيط بين الأطراف المتنازعة، خاصة في الأوقات التي قد تتعقد فيها الأمور بسبب غياب الثقة المتبادلة، في رواندا، على سبيل المثال، لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً أساسياً في تقريب وجهات النظر وبناء مساحات للحوار بين الناجين والجناة بعد الإبادة الجماعية¹.

¹ عبد المجيد علي، مرجع سابق الذكر، ص 121.

الحوار لا يُحقق المصالحة فحسب، بل يُعيد تشكيل العلاقة بين الأطراف المتنازعة على أسس جديدة، وعندما تُتاح الفرصة للتعبير عن المظالم والمخاوف في أجواء سلمية، فإن ذلك يُساهم في تهدئة النفوس وتهيئة الأرضية لإعادة بناء العلاقات، كما أن الحوار يفتح المجال لفهم أعمق للأسباب الجذرية للنزاع، مما يُقلل من احتمالية تكرارها في المستقبل، وفي هذا السياق، تلعب الذاكرة الجماعية التي تتشكل من خلال الحوار دورًا محوريًا في تعزيز التفاهم المتبادل بين الأفراد والجماعات.

إن أحد الجوانب المهمة في الحوار هو قدرته على تحويل النزاعات من مواجهة إلى فرصة لإعادة البناء، عندما تُناقش القضايا الحساسة بشكل علني وصريح، يتم تفكيك الصور النمطية والمفاهيم الخاطئة التي يُمكن أن تُعزز التوترات، كما أن الحوار يُساهم في بناء ثقافة جديدة قائمة على التعددية والاعتراف بالآخر، مما يُساعد في تعزيز السلم الاجتماعي، وكمثال في جنوب إفريقيا، كانت لجان الحقيقة والمصالحة نموذجًا فريدًا لهذا النوع من الحوارات، حيث ساعدت في كشف الحقائق وتقديم الاعتذار الرسمي للضحايا، ما عزز من عملية التعافي الوطني¹.

2- الآليات القانونية والسياسية لتحقيق المصالحة

تُعدّ الآليات القانونية أولى أدوات تحقيق المصالحة الوطنية، حيث تتضمن مجموعة من القوانين والأنظمة التي تهدف إلى معالجة المظالم التاريخية، توفير العدالة للضحايا، وضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، في الجزائر، مثل "قانون السلم والمصالحة الوطنية" الذي تم تبنيه في عام 2005 أحد أبرز هذه الآليات القانونية، هذا القانون، الذي كان أحد المحاور الرئيسية لسياسة المصالحة الوطنية التي أطلقها الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة"، هدف إلى إغلاق ملف العشرية السوداء من خلال توفير مجموعة من التدابير القانونية التي تتيح لكل الأطراف فرصة لتجاوز الماضي المؤلم.

كان من أبرز جوانب هذا القانون العفو عن المسلحين الذين قرروا تسليم أنفسهم وعدم المشاركة في

¹ إدوارد سعيد، مرجع سابق الذكر، ص 55.

أعمال عنف، شريطة أن لا يكونوا قد ارتكبوا جرائم ضد المدنيين، كما نص القانون على تشكيل لجان تتولى متابعة قضايا الضحايا، وتقديم تعويضات للمتضررين من الحرب، مما يعكس رغبة الدولة في تقديم شكل من أشكال العدالة الاجتماعية التي تستجيب لاحتياجات المجتمع المتضرر¹.

علاوة على ذلك، كان من الأهمية بمكان أن تضمن الآليات القانونية محاسبة ومعاقبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة التي وقعت أثناء النزاع، وفي هذا السياق، سعت الجزائر إلى تحقيق توازن بين العدالة الانتقالية، التي تركز على التسامح والتعويض، والعدالة الجنائية، التي تركز على تقديم المتورطين في الجرائم إلى العدالة، حيث اعتبر هذا المزيج من الآليات القانونية تحدياً دقيقاً في كيفية تحقيق مصالحة حقيقية دون التفريط في العدالة.

– الآليات السياسية للمصالحة الوطنية

إلى جانب الآليات القانونية، لعبت الآليات السياسية دوراً محورياً في تحقيق المصالحة الوطنية في الجزائر، أول هذه الآليات تمثل في "الميثاق الوطني من أجل السلم والمصالحة" الذي أطلقته الحكومة الجزائرية في عام 2001،² حيث كانت هذه المبادرة السياسية تهدف إلى خلق مناخ من الثقة بين السلطة والمعارضة السياسية، وبين الدولة والجماعات المسلحة التي كانت قد حملت السلاح ضد الدولة، جاء الميثاق في إطار السياسة التي تبنتها الجزائر لإغلاق ملفات الماضي الصعب، كما دعا إلى تعزيز السلم الأهلي، وضمان استقرار النظام السياسي في البلاد بعد سنوات من العنف.

من أبرز الآليات السياسية التي تم العمل بها هي تعيين لجنة خاصة للمصالحة الوطنية ضمت شخصيات سياسية وحقوقية، مهمتها تقديم التوصيات بشأن سبل التهدئة وإعادة بناء الثقة بين مختلف

¹ محمد بومدين، مفهوم المصالحة الوطنية في الجزائر: دراسة تاريخية سياسية، الجزائر: دار الشهاب، 2015، ص 130.

² حسن زيتوني، العدالة الانتقالية في الجزائر: من الذاكرة إلى المصالحة، الجزائر: منشورات العلوم الاجتماعية، 2017، ص 89.

الأطراف، كما أن الحكومة الجزائرية عملت على إجراء سلسلة من الإصلاحات السياسية التي تتضمن تحسين النظام الانتخابي، تعزيز دور الأحزاب السياسية المعارضة، وفتح المجال أمام المكونات الاجتماعية المتنوعة للمشاركة في العملية السياسية¹.

تعتبر الدعوات المتكررة من قبل السلطات الجزائرية لتحقيق مصالحة شاملة وجامعة للمجتمع على أساس من الوحدة الوطنية، أحد الآليات السياسية التي ساعدت على تعزيز مفهوم المصالحة على المستويين الشعبي والرسمي، هذه المبادرات السياسية أسهمت في إعادة بناء العلاقات بين مختلف الفئات السياسية والاجتماعية التي كانت قد تضررت جراء النزاع المسلح.

3- دور المجتمع المدني في دعم الآليات القانونية والسياسية

المجتمع المدني يُعد عنصرًا فاعلاً في دعم نجاح الآليات القانونية والسياسية للمصالحة الوطنية، ففي الجزائر لعبت المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني دورًا حاسمًا في تحفيز الحوار بين الأطراف المتنازعة، هذه المنظمات ساهمت في توعية الرأي العام حول أهمية المصالحة الوطنية، وقدمت الدعم للضحايا من خلال برامج تعويضية وإنسانية، كما عملت على مراقبة تطبيق القوانين الخاصة بالعدالة الانتقالية والمصالحة.

إضافة إلى ذلك، كان للمجتمع المدني دورًا كبيرًا في الضغط على السلطات السياسية لضمان أن تكون عملية المصالحة شاملة وشفافة، بما يعزز من مصداقية الحوار السياسي ويساهم في تعزيز الآليات القانونية من خلال برامجها وأنشطتها، ساهمت هذه المنظمات في نقل صوت المجتمعات المحلية إلى دوائر اتخاذ القرار، مما أتاح إنشاء بيئة تشجع على التسامح والتعاون بين مختلف فئات المجتمع².

¹ فريدة حوازي، المصالحة الوطنية في الجزائر: قراءة في القوانين والتحديات الاجتماعية، الجزائر: مؤسسة الأبحاث القانونية، 2016، ص 57.

² حسين عبد الله، العدالة الانتقالية والمصالحة في الجزائر: إشكاليات وقضايا، الجزائر: منشورات مركز الدراسات الإستراتيجية، 2020، ص 149.

المطلب الثاني: العناصر الداعمة للمصالحة الوطنية في الجزائر

رغم الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه الآليات القانونية والسياسية في الجزائر ولعل أهم تلك التحديات أن هناك قضايا حساسة لم يتم حلها بشكل كافٍ، مثل مصير المفقودين والضحايا الذين لم يُعترف بهم بشكل كامل، مما يعكس شعوراً بعدم التقدير للمعاناة التي مر بها العديد من المواطنين.¹

لذا تعد المصالحة الوطنية في الجزائر من أبرز المبادرات التي اتخذتها الدولة بعد العشرية السوداء بهدف تعزيز الوحدة الوطنية واستعادة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وقد استند نجاح هذه المبادرة إلى مجموعة من العناصر الداعمة التي أسهمت في تحقيق أهدافها، وتتضمن هذه العناصر دور المؤسسات الحكومية والمدنية، إشراك منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة السلم، إضافة إلى الجهود التوعوية والتعليمية، والتي مثلت جميعها عوامل محورية في بناء ثقافة الحوار والسلام.

أولاً: دور المؤسسات الحكومية والمدنية

أدركت الدولة الجزائرية منذ البداية أن تجاوز تداعيات العشرية السوداء وتحقيق المصالحة الوطنية يتطلب مشاركة فعالة ومتكاملة من المؤسسات الحكومية والمدنية، لذلك وُضعت سياسات شاملة تهدف إلى معالجة الجراح الاجتماعية والنفسية التي خلفها النزاع المسلح، وإعادة بناء الثقة بين مختلف مكونات المجتمع، إضافة إلى تعزيز الاستقرار والتنمية في المناطق المتضررة.²

تبنت الحكومة الجزائرية مجموعة من السياسات التي تعكس التزامها بمبادئ المصالحة الوطنية، فقد خصصت برامج لتعويض ضحايا الإرهاب من أفراد وعائلات سواء مادياً أو معنوياً، وشملت التعويضات

¹ الأمير مصطفى، السلم الأهلي والمصالحة الوطنية في الجزائر: تجربة عشرية العنف، الجزائر: دار المجد للنشر، 2017، ص 77.

² رشيد حمودي، "أثر البرامج التربوية على تعزيز قيم التسامح والسلام"، مجلة الدراسات التربوية، العدد 6، 2020، ص

مساعات مالية، توفير مساكن للعائلات المتضررة، وضمان فرص تعليم وعمل لأبناء الضحايا، كما أنشأت مراكز للدعم النفسي لمساعدة المتضررين على تجاوز الصدمات النفسية التي خلفتها التجارب المأساوية، خاصة الأطفال والنساء، وركزت الدولة على إطلاق مشاريع تنمية في المناطق الأكثر تضرراً من النزاع من خلال تحسين البنية التحتية، توفير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، وتحفيز الاستثمار المحلي لتوفير فرص العمل¹.

كانت الهيئات المختصة أحد الركائز الأساسية لتحقيق المصالحة، إذ عملت لجنة الإنصاف والمصالحة على جمع شهادات الضحايا وتوثيق الانتهاكات التي وقعت خلال العشرية السوداء، كما وضعت حلولاً لتعويض الضحايا وساعدت على عودة المسلحين إلى المجتمع ضمن إطار قانوني وإنساني يضمن العدالة، وسعت المؤسسات الأمنية والقضائية إلى تطبيق القوانين المرتبطة بالمصالحة الوطنية، مثل قانون اللوائح المدني وقانون المصالحة الوطنية، عبر تسهيل عودة المسلحين والتعامل مع القضايا المرتبطة بالنزاع ضمن أطر قانونية تضمن احترام حقوق الإنسان².

لعبت الجمعيات الخيرية دوراً بارزاً في تقديم الدعم المباشر للعائلات المتضررة من النزاع، وتنوعت أنشطتها بين تقديم المساعدات الغذائية والمالية، وترميم المنازل المتضررة، والمساهمة في تمويل مشاريع صغيرة تتيح للأسر فرصاً لتحسين ظروف معيشتها، كما نظمت المؤسسات المدنية لقاءات حوارية وندوات ثقافية وورش عمل جمعت مختلف شرائح المجتمع، بهدف تعزيز التعايش السلمي وتخفيف حدة التوتر بين الأطراف المتنازعة، وركزت هذه الفعاليات على التوعية بأهمية الوحدة الوطنية والابتعاد عن الخطابات التي تغذي الكراهية والانقسام.

أطلقت المؤسسات المدنية برامج تثقيفية تستهدف تعزيز قيم التسامح والمصالحة في المجتمع، لاسيما

¹ محمد بن عيسى، "المجتمع المدني ودوره في تحقيق المصالحة الوطنية في الجزائر: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم

السياسية، العدد 12، 2019، ص 34.

² رشيد حمودي، مرجع سابق الذكر، ص 85.

بين الشباب، كما وفرت تدريبات مهنية ودورات تعليمية تساعد المتضررين من النزاع على إعادة الاندماج في سوق العمل، وشهدت تجربة المصالحة الوطنية في الجزائر تعاوناً وثيقاً بين المؤسسات الحكومية والمدنية، فقد عملت الدولة على تسهيل عمل الجمعيات الأهلية ودعم مبادراتها، بينما استفادت المؤسسات المدنية من برامج الدولة لتوسيع دائرة التأثير والوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين¹.

رغم تحقيق تقدم كبير في مسار المصالحة الوطنية، يبقى الدور المستقبلي للمؤسسات الحكومية والمدنية مهماً لضمان استدامة هذا المسار، ويتطلب ذلك تعزيز التنمية المستدامة في المناطق المتضررة، واستمرار جهود التوعية بضرورة التسامح والحوار، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم المبادرات الاجتماعية والاقتصادية، فتجربة الجزائر في المصالحة الوطنية تؤكد أهمية العمل المتكامل بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني لبناء مجتمع متماسك وقادر على مواجهة تحديات المستقبل².

ثانياً: إشراك منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة السلم

لعبت منظمات المجتمع المدني في الجزائر دوراً محورياً في تعزيز المصالحة الوطنية عبر نشر ثقافة السلم وترسيخ قيم التسامح والتعايش بين مختلف فئات المجتمع، فقد أدركت هذه المنظمات أن بناء السلم المستدام لا يقتصر على الإجراءات الحكومية فحسب، بل يتطلب جهداً مجتمعياً شاملاً يتجسد في أنشطة ميدانية وبرامج توعوية تستهدف جميع شرائح المجتمع³، ففي هذا السياق، نظمت منظمات المجتمع المدني ورشات عمل وندوات تستهدف توعية المواطنين بأهمية السلم الاجتماعي بوصفه أساساً لتحقيق التنمية المستدامة، تناولت هذه الورشات موضوعات مثل أهمية الحوار في حل النزاعات، وضرورة التعايش رغم الاختلافات الثقافية والاجتماعية، إضافة إلى دور كل فرد في بناء مجتمع قائم

¹ زروقي أمينة، "إسهامات التعليم في بناء ثقافة السلام في الجزائر"، مجلة التربية والتعليم، العدد 7، 2021، ص 78.

² رشيد حمودي، مرجع سابق الذكر، ص 89.

³ عبد النور سمير، "دور الإعلام في تعزيز المصالحة الوطنية: الحالة الجزائرية"، مجلة الإعلام والمجتمع، العدد 15،

على العدالة والسلام.

ركزت هذه المنظمات بشكل خاص على إشراك الفئات المهمشة في العملية السلمية، بما في ذلك النساء والشباب، اللذان يُعتبران من الفئات الأكثر تأثراً في الدفع نحو التغيير الإيجابي في المجتمعات، من خلال برامج تدريبية متخصصة، حيث قامت المنظمات بتمكين هذه الفئات من اكتساب مهارات الوساطة وإدارة النزاعات، مما جعلها قادرة على المساهمة بفعالية في نشر ثقافة السلم داخل مجتمعاتها، كما عززت هذه البرامج دور الشباب والنساء كفاعلين أساسيين في قيادة المبادرات السلمية والتوعية بقيم المصالحة الوطنية، مما ساهم في تكوين جيل جديد يؤمن بضرورة الحوار وحل النزاعات بطرق سلمية¹. إلى جانب ذلك، لعبت الجمعيات الثقافية والدينية دوراً مهماً في نشر قيم التسامح من خلال استثمار الإرث الثقافي والديني للجزائر، فقد أطلقت هذه الجمعيات حملات إعلامية تهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية والتعايش، مستندة إلى القيم الدينية والاجتماعية التي تحث على الرحمة والإخاء بين الأفراد، وتنوعت هذه الحملات بين تنظيم ندوات دينية تُبرز أهمية التسامح في الإسلام، وإنتاج محتوى إعلامي يعزز خطاب السلم ويواجه مظاهر العنف والتطرف²، ومن أبرز هذه الأنشطة، المبادرات الميدانية التي استهدفت لمّ شمل العائلات المتخاصمة وحل النزاعات المحلية، حيث أظهرت هذه الجهود قدرة كبيرة على تحسين العلاقات المجتمعية وتقوية الروابط الإنسانية بين الأفراد.

علاوة على ذلك، اهتمت منظمات المجتمع المدني بتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف، وهو جانب أساسي في تحقيق المصالحة الوطنية، من خلال توفير جلسات علاج نفسية، ودعم اجتماعي مستمر، ساعدت هذه الجهود في تخفيف المعاناة التي تعرض لها الأفراد خلال الأزمات، مما مكّنهم من استعادة حياتهم الطبيعية والمساهمة بشكل إيجابي في بناء مجتمعاتهم³، كما تم تنظيم أنشطة اجتماعية

¹ نادية شريفي، "القوانين الجزائرية والمصالحة الوطنية: قراءة نقدية"، مجلة القانون والدولة، العدد 9، 2018، ص 40.

² رشيد حمودي، مرجع سابق الذكر، ص 92.

³ عبد النور سمير، مرجع سابق الذكر، ص 47.

وثقافية تُعيد دمج هؤلاء الأفراد في الحياة المجتمعية، مثل تنظيم مهرجانات وفعاليات رياضية تُعزز روح الانتماء الجماعي وتخلق بيئة إيجابية تدفع نحو الاستقرار الاجتماعي.

لقد أثبتت هذه الجهود مجتمعةً فعاليتها الكبيرة في تخفيف التوترات الاجتماعية وتعزيز التعاون بين مختلف مكونات المجتمع، فمنظمات المجتمع المدني في الجزائر نجحت في أن تكون جسراً للتواصل بين الأفراد من مختلف الفئات، حيث عملت على إزالة الحواجز النفسية والاجتماعية الناتجة عن سنوات النزاع، مما ساهم في بناء مجتمع أكثر تماسكاً واستقراراً، هذه الجهود تعكس قوة وتأثير المبادرات المدنية في تحقيق السلم الأهلي، وتبرز من أهمية دعمها واستمرارها لضمان سلام مستدام في المستقبل¹.

ثالثاً: الجهود التوعوية والتعليمية

تمثل الجهود التوعوية والتعليمية أحد الركائز الأساسية لدعم المصالحة الوطنية في الجزائر، حيث أدركت الدولة أهمية توظيف وسائل الإعلام والتعليم لبناء وعي جماعي يساهم في تعزيز السلم الاجتماعي وترسيخ قيم التسامح والانتماء الوطني، حيث أطلقت الحكومة حملات إعلامية واسعة النطاق تستهدف التصدي للانقسامات الاجتماعية وتعزيز الوحدة الوطنية، حيث اعتمدت على وسائل الإعلام المختلفة كالتلفزيون والإذاعة والصحافة المكتوبة لنشر رسائل تدعو إلى التسامح وتبرز أهمية المصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار والتنمية، كما ركزت هذه الحملات على إبراز قصص النجاح التي حققتها المصالحة الوطنية، سواء على مستوى إعادة تأهيل الأفراد المتأثرين بالنزاع أو على مستوى إعادة بناء المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة، مما ساهم في تعزيز الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة².

إلى جانب الجهود الإعلامية، تم تطوير برامج توعوية تستهدف المدارس والجامعات، حيث أُطلقت مبادرات تربوية تهدف إلى تعريف الأجيال الصاعدة بأهمية السلم الاجتماعي ودورهم كأفراد في بناء

¹ الأمير مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص 90.

² عبد الله حسين، "المصالحة الوطنية في الجزائر: الآفاق والتحديات"، 2020/04/25، مقال على الموقع:

مجتمع متماسك ومستقر، تضمنت هذه المبادرات تنظيم ندوات ومؤتمرات أكاديمية تُسلط الضوء على التجربة الجزائرية في تجاوز الأزمات، مع التركيز على أهمية الوحدة الوطنية كمبدأ أساسي لتحقيق المصالحة، كما تمت دعوة خبراء ومختصين لتقديم محاضرات تشرح طبيعة النزاعات وآليات حلها بطرق سلمية، مما عزز فهم الطلاب لأهمية الحوار والتعايش في مواجهة التحديات.

لم تقتصر الجهود التوعوية والتعليمية على الأنشطة الميدانية فقط، بل تم توظيف المناهج التعليمية كأداة إستراتيجية لنشر قيم التسامح والسلام، وعملت الدولة على إدراج مفاهيم إنسانية مشتركة، مثل العدالة والتعايش والاحترام المتبادل، ضمن المقررات الدراسية، مما ساهم في غرس هذه القيم لدى الأطفال منذ مراحل التعليم الأولى، كما تضمنت المناهج أمثلة واقعية عن تجارب المصالحة الوطنية في الجزائر، وهو ما أعطى الطلاب فهماً عملياً للدور الذي يمكن أن يلعبه التسامح في بناء مستقبل أفضل¹. لقد شكلت هذه الجهود التوعوية والتعليمية قاعدة صلبة لدعم المصالحة الوطنية، حيث ساهمت في تعزيز ثقافة السلم بين مختلف شرائح المجتمع، من خلال تعزيز وعي الأفراد بأهمية الحوار والتسامح، فاستطاعت الجزائر أن تحقق تقدماً ملموساً في بناء مجتمع قائم على الوحدة والعدالة، هذه الجهود تعكس إدراكاً عميقاً لأهمية التعليم والإعلام كأدوات فاعلة في تعزيز المصالحة، وهو ما يدعو إلى ضرورة استمرارها وتطويرها لضمان سلام دائم ومستدام².

رابعاً: بناء ثقافة الحوار والسلام عبر المناهج الدراسية

تُمثل الجهود التوعوية والتعليمية أحد الركائز الأساسية لدعم المصالحة الوطنية في الجزائر، حيث أدركت الدولة أهمية توظيف وسائل الإعلام والتعليم لبناء وعي جماعي يسهم في تعزيز السلم الاجتماعي

¹ جلال سامي، "دور التعليم في المصالحة الوطنية"، في: مفاهيم السلام في العصر الحديث، تحرير: أحمد سليمان، الجزائر: دار النور، 2018، ص 112.

² يوسف بن ساسي، "دور الثقافة في تعزيز المصالحة الوطنية في الجزائر، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 12،

ويرسخ قيم التسامح والانتماء الوطني، فأطلقت الحكومة حملات إعلامية واسعة النطاق تستهدف التصدي للانقسامات الاجتماعية وتعزيز الوحدة الوطنية، حيث اعتمدت على وسائل الإعلام المختلفة كالتلفزيون والإذاعة والصحافة المكتوبة لنشر رسائل تدعو إلى التسامح وتبرز أهمية المصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار والتنمية، وركزت هذه الحملات على إبراز قصص النجاح التي حققتها المصالحة الوطنية، سواء على مستوى إعادة تأهيل الأفراد المتأثرين بالنزاع أو على مستوى إعادة بناء المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة، مما ساهم في تعزيز الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة.

إلى جانب الجهود الإعلامية، تم تطوير برامج توعوية تستهدف طلاب المدارس والجامعات، حيث أطلقت مبادرات تربوية تهدف إلى تعريف الأجيال الصاعدة بأهمية السلم الاجتماعي ودورهم كأفراد في بناء مجتمع متماسك ومستقر،¹ تضمنت هذه المبادرات تنظيم ندوات ومؤتمرات أكاديمية تُسلط الضوء على التجربة الجزائرية في تجاوز الأزمات، مع التركيز على أهمية الوحدة الوطنية كمبدأ أساسي لتحقيق المصالحة، كما تمت دعوة خبراء ومختصين لتقديم محاضرات تشرح طبيعة النزاعات وآليات حلها بطرق سلمية، مما عزز فهم الطلاب لأهمية الحوار والتعايش في مواجهة التحديات.²

المطلب الثالث: التجارب التاريخية: الاستفادة من الدروس المستخلصة من تجارب المصالحة الوطنية السابقة

مرت العديد من الدول بمراحل عصيبة نتيجة الصراعات الداخلية والحروب الأهلية التي خلفت آثارًا اجتماعية وسياسية طويلة الأمد، وتعتبر تجارب رواندا وجنوب أفريقيا من أبرز الأمثلة على كيفية التغلب على هذه الصراعات من خلال آليات المصالحة الوطنية التي ساعدت في إعادة بناء المجتمع والدولة، وفيما يلي، يتم تناول بالتفصيل كيف جرت عملية المصالحة في كلا البلدين، والعوامل التي ساهمت في نجاح هذه التجارب.

¹ جلال سامي، مرجع سابق الذكر، ص 117.

² نادية شريفي، مرجع سابق الذكر، ص 46.

في رواندا، كانت الإبادة الجماعية التي وقعت في عام 1994 بين قبيلتي "الهوتو" و"التوتسي" من أبرز الحروب الداخلية التي عرفت قارة إفريقيا، قُتل خلال تلك الأحداث حوالي 800 ألف شخص في فترة قصيرة جداً، ما ترك المجتمع في حالة من التدمير العميق في ظل هذا الوضع، وكانت الحاجة إلى المصالحة الوطنية أمراً لا مفر منه، ومع بداية عملية المصالحة، عملت الحكومة على تأسيس محاكم خاصة لمحاكمة المسؤولين عن هذه الإبادة، وهي خطوة كانت تهدف إلى تحقيق العدالة، كما تم إنشاء لجنة خاصة للتحقيق في الجرائم المرتكبة، حيث تم تحديد المسؤوليات ومحاسبة أولئك الذين كانوا جزءاً من هذا الصراع الدموي.

واحدة من أهم الآليات التي اعتمدتها السلطة برواندا كانت العدالة الانتقالية التي هدفت إلى الجمع بين العدالة والمصالحة، فقدمت الحكومة الرواندية مجموعة من البرامج التي تركز على إدماج الجناة في المجتمع بعد أن اعترفوا بجرائمهم، ما سمح باتخاذ مسارات قضائية مرنة تهدف إلى إعادة بناء الثقة بين جميع أطراف المجتمع، وتم تشجيع الضحايا على تقديم شهاداتهم أمام محاكم متخصصة، وكذلك أمام لجنة الحقيقة والمصالحة، التي عملت على تحقيق نوع من الشفافية في محاكمة الجرائم وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين¹.

من جهة أخرى، كانت تجربة جنوب أفريقيا ذات خصوصية كبيرة في سياق المصالحة الوطنية بعد نهاية نظام الفصل العنصري في عام 1994،² جاء ذلك بعد سنوات طويلة من التوترات والظلم الذي تعرض له السود في جنوب أفريقيا تحت نظام "الأبارتيد"، الذي فرض الفصل العنصري بين البيض والسود، وبعد تحرير "نيلسون مانديلا" من السجن، استقبلت البلاد حركة واسعة للانتقال نحو الديمقراطية والمصالحة.

اعتمدت جنوب أفريقيا في طريقها للمصالحة على إنشاء "لجنة الحقيقة والمصالحة"، التي كانت

¹ Human Rights Watch, **The Rwanda Genocide: An Overview of the Genocide and the International Response**, Washington, DC: Human Rights Watch, 2004, p 97.

² South African Truth and Reconciliation Commission, **The Final Report of the Truth and Reconciliation Commission**, Pretoria: TRC, 1998.

تهدف إلى الاستماع لشهادات الضحايا والجناة،¹ هذا النظام الفريد كان يتيح للجناة الحصول على العفو في حال اعترفوا علناً بجميع جرائمهم، قدمت اللجنة منصة هامة للعديد من المواطنين الذين عانوا طوال سنوات من الأبارتيد ليعبروا عن تجاربهم، ورغم صعوبة هذه التجربة بالنسبة للبعض، إلا أنها كانت ضرورية لتضميد الجراح الجماعية.

لقد كانت العدالة الانتقالية أحد المبادئ الأساسية التي قامت عليها المصالحة في جنوب أفريقيا، لم تقتصر هذه العدالة على محاكمة المتورطين في الجرائم فقط، بل شملت أيضاً قضايا اجتماعية واقتصادية، حيث تم التركيز على تحسين أوضاع السود في المجتمع من خلال إعادة توزيع الثروات والموارد التي كانت محتكرة من قبل الأقلية البيضاء، وهذا شمل الإصلاحات في التعليم والرعاية الصحية والإسكان، ما ساعد في تعزيز فكرة العدالة الاجتماعية².

ومن خلال مقارنة التجريبتين، نجد أن هناك بعض أوجه التشابه بين تجارب البلدين، خصوصاً في كيفية التعامل مع التاريخ المؤلم من خلال إنشاء لجان للمصالحة والعدالة الانتقالية. كما أن إنشاء محاكم خاصة للنظر في الجرائم، وكذلك تيسير قنوات للحوار بين الضحايا والجناة كانت جزءاً من الاستراتيجيات المتبعة. ومع ذلك، كانت هناك اختلافات واضحة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن جنوب أفريقيا كانت بحاجة إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية في الاقتصاد في حين كانت رواندا أكثر تركيزاً على إعادة بناء الهويات الاجتماعية والثقافية بين المجتمعات المتصارعة.

تواجه كل من رواندا وجنوب أفريقيا العديد من التحديات حتى بعد مرور سنوات على عملية المصالحة، ففي رواندا، ورغم التقدم الكبير الذي تحقق، ما زالت هناك بعض التوترات الخفية بين المجموعات العرقية المختلفة، مما يتطلب عملاً مستمراً لتجاوز هذه الفجوات، أما في جنوب أفريقيا، على الرغم من التقدم في العديد من المجالات، لا يزال التفاوت الاقتصادي بين البيض والسود يشكل عقبة

¹ نادية شريفي، مرجع سابق الذكر، ص 47.

² Shaw Martin, **Genocide and Modernity: The Social Origins of the Holocaust**, London: Yale University Press, 1996, p 161.

كبيرة أمام استكمال المصالحة، حيث أن كثيرًا من السود لا يزالون يعانون من الفقر والبطالة في حين تظل الأقلية البيضاء تسيطر على معظم الموارد.

من خلال التجارب التي خاضتها رواندا وجنوب أفريقيا، يمكن استخلاص العديد من الدروس المهمة حول كيفية إدارة الصراعات وبناء المصالحة الوطنية.¹

- 1- من الضروري أن تكون المصالحة شاملة، وتجمع بين العدالة والمصالحة على السواء.
 - 2- لا بد من تسليط الضوء على دور المجتمع المدني والمؤسسات الدينية في دعم هذه العملية.
 - 3- يجب أن ترافق المصالحة جهودًا حثيثة لإعادة بناء الاقتصاد وإصلاح المؤسسات لتوفير حياة أفضل لجميع المواطنين بغض النظر عن خلفياتهم العرقية أو الاجتماعية.
- لقد أثبتت تجارب كل من رواندا وجنوب أفريقيا في هذا المجال أن المصالحة الوطنية ليست مجرد عملية قانونية أو سياسية، بل هي عملية اجتماعية معقدة تتطلب تضافر الجهود من مختلف الأطراف المعنية، هذه التجارب تبقى مصدر إلهام للعالم في كيفية تجاوز الصراعات التاريخية وبناء مجتمعات قادرة على التعايش بسلام.

المبحث الثاني: أهداف مشروع المصالحة الوطنية الجزائرية

يعد مشروع المصالحة الوطنية في الجزائر من المشاريع السياسية والاجتماعية الكبرى التي أطلقها الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة في عام 2005، هذا المشروع جاء في إطار محاولة للخروج من تبعات العشرية السوداء، التي شهدت البلاد خلالها صراعًا دمويًا دام بين الدولة والجماعات الإسلامية المسلحة منذ بداية تسعينات القرن الماضي، لقد خلف هذا الصراع خسائر بشرية ومادية هائلة، وأدى إلى تقسيم مجتمعي وطني عميق، فضلًا عن تدمير الكثير من البنية الاجتماعية والاقتصادية، لذلك كانت المصالحة الوطنية ضرورة ملحة لفتح صفحة جديدة من التعايش الوطني، ولإعادة بناء اللّحمة الاجتماعية التي تمزقت بفعل العنف والإرهاب.

¹ إقبال أحمد، "المصالحة الوطنية في رواندا: دروس وعبر، مجلة الدراسات الإفريقية، 2010، ص 116.

كان الهدف الأساسي لمشروع المصالحة الوطنية هو تحقيق السلام الداخلي وإعادة بناء المجتمع الجزائري على أسس من العدالة والمساواة والمصالحة بين جميع الأطراف المتضررة، هذا المشروع كان بمثابة أداة لتحقيق المصالحة بين مختلف فئات المجتمع الجزائري، سواء من ضحايا الإرهاب أو من المنخرطين في أعمال العنف، وقد شملت هذه المصالحة الجوانب القانونية، السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية للدولة والمجتمع.

تهدف المصالحة الوطنية إلى تجاوز الخلافات والصراعات التي نشأت بسبب سنوات من العنف، من خلال إزالة العوائق النفسية والاجتماعية التي تراكمت بين الأفراد والجماعات، ومن هنا، فإن هذا المشروع كان يعني بشكل أساسي إعادة بناء الثقة بين الجزائريين، الذين عاشوا واقعاً مريئاً كان مليئاً بالقتل والدمار، ومن خلال هذه المصالحة، كان يأمل المشرع الجزائري في أن تسهم هذه العملية في طي صفحة الماضي، دون أن يعني ذلك نسيان الجراح التي خلفها العنف، بل الاعتراف بها والعمل على تسويتها بشكل يضمن للمجتمع الجزائري وحدة قوية ومستدامة.

كان المشروع يهدف أيضاً إلى معالجة المظالم التي تعرض لها العديد من الأفراد والجماعات التي تضررت بسبب أعمال العنف، سواء كانت هذه المظالم اقتصادية أو اجتماعية أو قانونية، وكان السعي الأساسي هو ضمان العدالة الانتقالية للضحايا، وتوفير آلية فعالة لمعالجة القضايا المتعلقة بالقتلى والمفقودين، بالإضافة إلى دعم جهود إعادة التأهيل والتعافي للمتضررين.

كما أن المصالحة الوطنية كانت تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد بعد سنوات من الاضطراب، فقد عانت الجزائر خلال العشرية السوداء من تراجع في التنمية الاقتصادية، وفقدان العديد من الاستثمارات، فضلاً عن تدني مستوى المعيشة، الذي أثر على معظم شرائح المجتمع، لذا كان لزاماً أن تواكب المصالحة الوطنية مشاريع اقتصادية من أجل تأهيل الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الذي يساهم في بناء الدولة الحديثة، وكان تعزيز الأمن الاجتماعي والسياسي على رأس أولويات هذا المشروع لضمان الحفاظ على وحدة الدولة والمجتمع بعيداً عن خطر العودة إلى الصراعات.

علاوة على ذلك، كان مشروع المصالحة الوطنية الجزائري يهدف إلى تحقيق الانفتاح السياسي، عن

طريق توسيع قاعدة المشاركة السياسية لجميع القوى الوطنية، بما في ذلك الأحزاب السياسية والجماعات المدنية التي كانت بعيدة عن الساحة السياسية بسبب الصراع، وهذا الانفتاح كان يقصد منه تشجيع التعددية السياسية في الجزائر، ووضع نهاية لتأثير العنف على الحياة السياسية، فكانت المصالحة الوطنية بمثابة فرصة للجميع للعودة إلى الساحة السياسية والمشاركة في بناء وطنهم.

وعلى المستوى الاجتماعي، كان من الأهداف الأساسية لمشروع المصالحة هو تعزيز الوحدة الوطنية بين مختلف مكونات المجتمع الجزائري، فقد خلفت العشرية السوداء انقسامات عميقة بين الجزائريين، سواء بين أفراد المجتمع المدني أو داخل مختلف المؤسسات الوطنية، فضلا عن كون مشروع المصالحة يهدف إلى إعادة اللحمة الاجتماعية، والتأكيد على مفهوم المواطنة من خلال استعادة الروابط الإنسانية القائمة على التعاون والاحترام المتبادل، والابتعاد عن لغة العنف والكرهية.

إنّ أهداف مشروع المصالحة الوطنية الجزائرية تتجاوز نطاق الحلول الظرفية، وتعتبر جزءاً من رؤية إستراتيجية لبناء مستقبل آمن ومستقر، يسوده التعايش السلمي، وعلى الرغم من أن هذا المشروع قد واجه بعض الانتقادات والشكوك من قبل بعض الأطراف، إلا أنه لا يمكن إنكار أن الجزائر قد حققت استقراراً نسبياً منذ إطلاق هذه المبادرة، وهو ما يبرهن على نجاح المشروع إلى حد كبير، رغم الصعوبات الكبيرة التي كانت تواجهه.

المطلب الأول: الأهداف السياسية لمشروع المصالحة الوطنية الجزائرية

تراوحت أهداف مشروع المصالحة الوطنية الجزائرية بين أهداف سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية، فكان لزاماً على السلطة الحاكمة في البلاد مراعاة الجوانب المتضررة والمتعددة التي مست مختلف أطراف المجتمع الجزائري، بهدف رفع معنوياته ووضعها في السكة الصحيحة تمهيدا لمسايرته ضمن مشروع المصالحة وطي صفحات الماضي.

أولاً: إنهاء النزاعات المسلحة وتحقيق الاستقرار السياسي

من أبرز الأهداف السياسية لمشروع المصالحة الوطنية الجزائرية، هو إنهاء النزاعات المسلحة التي اندلعت في البلاد خلال العشرية السوداء، حيث مرّت الجزائر بفترة من العنف الشديد بين الدولة

والجماعات الإسلامية المسلحة من بداية تسعينات القرن العشرين حتى منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، هذه النزاعات كانت قد دمرت الكثير من البنية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وأثرت على استقرار المؤسسات السياسية، فقد استمر الصراع المسلح من 1991 إلى 2005، حيث نتج عن الحروب الأهلية في الجزائر مئات الآلاف من الضحايا بين قتل وجريح، بالإضافة إلى تدمير واسع النطاق في المناطق الحضرية والريفية¹.

كان مشروع المصالحة الوطنية الذي تم إطلاقه في عام 2005 بمثابة محاولة جادة لوضع حد لهذا النزاع الدموي، وقد بدأ بتطبيق "قانون الوئام المدني" سنة 2005،² الذي كان يهدف إلى تشجيع المسلحين على ترك العنف والعودة إلى كنف المجتمع، وقد تم إقرار هذا القانون بعد أن قام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة بتشكيل لجنة خاصة للبحث في سبل تحقيق المصالحة الوطنية، وتم بموجب هذا القانون منح العفو للمقاتلين (المسلحين الذين كانوا يشاركون في النزاع)، الذين سلموا أنفسهم، مع منحهم فرصة للاندماج في المجتمع مجدداً.

خلال السنوات التي تلت تنفيذ هذا المشروع، كانت الجزائر تشهد انخفاضاً ملحوظاً في عمليات العنف والتفجيرات التي كانت تحدث على يد الجماعات المسلحة، مثل الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA)، والجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)، وبحلول عام 2009 تم إحصاء عدة آلاف من الأفراد الذين انضموا إلى مشروع المصالحة وسلموا أسلحتهم، مما ساهم في تهدئة الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد³.

¹ محمود فريد، المصالحة الوطنية في الجزائر: دراسة في المراحل والتحديات، الجزائر: دار الفكر، 2011، ص 78.

² رياض عبد القادر، "العدالة الانتقالية في الجزائر: تجارب ومشكلات"، مجلة الدراسات السياسية، العدد 9، 2007، ص

³ National Reconciliation in Algeria: The 'Civil Concord' Law, Algeria: Algerian Ministry of Justice, 2006, p 147.

ثانيا: تعزيز وحدة الدولة ومؤسساتها

من الأهداف السياسية الأخرى لمشروع المصالحة الوطنية، كان تعزيز وحدة الدولة ومؤسساتها التي تعرضت للكثير من الضغوطات خلال سنوات العنف، حيث كانت الجزائر في تلك الفترة تشهد تآكلاً في قدرة المؤسسات السياسية على أداء دورها بسبب التصدعات التي أحدثتها النزاعات المسلحة، وقد تمثل هذا الهدف في استعادة سيطرة الحكومة على الأراضي التي كانت تحت سيطرة الجماعات المسلحة، إلى جانب استعادة الثقة في مؤسسات الدولة التي تضررت من جراء الصراع¹.

واحدة من أبرز الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا السياق، كانت إصلاحات قطاعي الأمن والقوات المسلحة، حيث تم في أعقاب توقيع "مشروع اتفاقية المصالحة" في 2005² تسريح العديد من العسكريين الذين كانوا قد تورطوا في النزاعات السابقة، كما تم تحديث التدريب العسكري وتعزيز العمليات الأمنية في المناطق النائية، وقد ساهمت هذه الإجراءات في تقوية سلطة الدولة على جميع نواحي التراب الوطني. من جانب آخر، كانت المصالحة الوطنية تستهدف أيضاً تعزيز شرعية المؤسسات السياسية الجزائرية، على الرغم من أن البلاد كانت تمر بمرحلة انتقالية من الحرب الأهلية إلى مرحلة الاستقرار، فكان من الضروري أن تعمل الجزائر على استعادة ثقة الشعب في الحكومة والمؤسسات، في هذا السياق، قامت الجزائر بتعديل دستورها في عام 2008، حيث ألغيت القيود التي كانت تحظر انتخاب الرئيس لفترة ثالثة، مما مهد الطريق للرئيس بوتفليقة للترشح للانتخابات لفترة ثالثة، ورغم الجدل الذي أثارته هذه التعديلات، فإنها كانت تمثل خطوة نحو تعزيز الاستقرار السياسي³.

¹ نور الدين بوعزة، "الجزائر والمصالحة الوطنية: التأثيرات السياسية والأمنية"، مجلة دراسات عربية، 2014، ص 14.

² رياض عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 190.

³ نور الدين بوعزة، مرجع سابق الذكر، ص 19.

المطلب الثاني: الأهداف الاجتماعية لمشروع المصالحة الوطنية الجزائرية

تمثل الأهداف الاجتماعية أحد الأركان الرئيسية التي سعت إليها المصالحة الوطنية في الجزائر، حيث برزت الحاجة الماسة إلى ترميم النسيج الاجتماعي الذي تعرض لتصدعات عميقة جراء سنوات من العنف والصراع، كان النسيج الاجتماعي في الجزائر يتميز بتماسكه وقوته قبل سنوات العشرية السوداء، لكن العنف المتصاعد أدى إلى تفكك العلاقات الاجتماعية وتراجع الثقة بين أفراد المجتمع الواحد، وقد ترتب عن ذلك انتشار مشاعر الخوف والانعزال بين العائلات والمجتمعات المحلية، ما جعل إعادة بناء هذه العلاقات أحد أهم أولويات الحكومة والمجتمع المدني على حد سواء¹.

ركزت الجهود المتعلقة بترميم النسيج الاجتماعي على إعادة بناء الثقة بين الأفراد فيما بينهم من جهة، وبينهم وبين المؤسسات الحكومية من جهة أخرى، حيث أطلقت الحكومة برامج لإعادة تأهيل المجتمعات المتضررة، شملت توفير الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا، سواء كانوا أفراداً فقدوا ذويهم أو مجتمعات تعرضت لدمار شامل²، وكان لهذه البرامج دوراً محورياً في توفير بيئة آمنة تسمح للمتضررين بالتعبير عن آلامهم والتفاعل مع جهود المصالحة.

إلى جانب ذلك، قامت الحكومة بتعزيز مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية في المناطق التي عانت من النزاع، من خلال إعادة بناء المدارس والمراكز الصحية وتوفير المياه والكهرباء، جرى تحسين الظروف المعيشية للسكان وتعزيز الروابط المجتمعية من جديد، فلم تكن هذه الجهود مجرد عمليات تنموية، بل رسائل واضحة بأن الدولة حريصة على تحسين حياة مواطنيها، مما ساعد في تقليل الشعور بالتهميش والانفصال.

كما ركزت المصالحة الوطنية على تعزيز ثقافة التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع بعد

¹ محمد بن ناصر، المصالحة الوطنية في الجزائر: دراسة في السياسة والتنمية، الجزائر: دار الفكر، 2016، ص

² يوسف بن ساسي، مرجع سابق الذكر، ص 60.

سنوات من الصراع، أصبح من الضروري أن يتعلم الأفراد قيم التسامح والعيش المشترك لتجاوز التوترات الاجتماعية، لهذا السبب، تم إطلاق العديد من المبادرات التي تهدف إلى نشر هذه القيم، بدءاً من تنظيم ورشات العمل التوعوية والندوات الحوارية، وصولاً إلى الحملات الإعلامية التي سلطت الضوء على أهمية الوحدة الوطنية¹.

كانت المؤسسات التربوية في طليعة الجهود الرامية إلى تعزيز التعايش السلمي، حيث تم إدراج مفاهيم التسامح والسلام في المناهج الدراسية، بما في ذلك قصص وتجارب تعكس فوائد الحوار والتفاهم في بناء المجتمعات القوية، كما نظمت المدارس أنشطة تفاعلية مثل المسرحيات والمسابقات التي تعزز مناقشة القضايا الاجتماعية بطريقة إيجابية، مما جعل الطلاب أكثر وعياً بأهمية الحفاظ على السلم الاجتماعي².

إضافة إلى ذلك، لعبت المؤسسات الثقافية والدينية دوراً مهماً في نشر ثقافة التعايش السلمي، من خلال خطب الجمعة والندوات الدينية، تمت دعوة الناس إلى تبني قيم العفو والتسامح التي يشجع عليها الدين الإسلامي³، كما أطلقت الجمعيات الثقافية مبادرات تعزز الحوار بين الفئات المختلفة، حيث نظمت فعاليات تجمع بين الأجيال المتعددة والمجتمعات المتنوعة لخلق مساحات مشتركة للتفاعل الإيجابي.

على المستوى الشعبي، ساهمت الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في توطيد أواصر التعايش عبر مشاريع ميدانية تركز على تقريب وجهات النظر وحل النزاعات المحلية، كانت هذه الجهود ضرورية في معالجة القضايا الاجتماعية العالقة التي تفاقمت بفعل النزاعات، مثل النزاعات العقارية والعائلية.

¹ سعاد عبد الكريم، "الدعم النفسي كآلية لترميم النسيج الاجتماعي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 14، 2018، ص 54.

² المرجع نفسه، ص 54 - 55.

³ يوسف بن ساسي، مرجع سابق الذكر، ص 75.

كل هذه الجهود لم تكن فقط لمعالجة آثار العنف، بل كانت تهدف أيضاً إلى خلق بيئة مستدامة للسلم الاجتماعي، وكذلك لترميم النسيج الاجتماعي وتعزيز التعايش السلمي كونهما يمثلان أولوية حتمية لضمان سلام طويل الأمد، حيث أنهما يعيدان للأفراد والمجتمعات الشعور بالأمان والانتماء، وهما الركيزتان الأساسيتان لبناء مستقبل أفضل.

من جانب آخر، لعبت المرأة الجزائرية دوراً محورياً في تعزيز المصالحة الاجتماعية وترميم النسيج الاجتماعي الذي تضرر جراء سنوات العنف، فقد ساهمت النساء باعتبارهن مربيات وقائدات في المجتمعات المحلية، في تنظيم جلسات توعية داخل الأسر والمجتمعات، حيث كانت تلك الجلسات تهدف إلى تعزيز قيم التسامح والتعايش، كما قدمت المرأة الدعم النفسي لضحايا العنف، لاسيما الأطفال، مما ساعد في إعادة بناء الثقة لدى المواطنات اللواتي عانين من آثار العشرية السوداء، هذه الجهود لم تقتصر على تقديم الدعم المعنوي فقط، بل شملت أيضاً المشاركة الفاعلة في مبادرات الصلح بين العائلات المتخاصمة وتعزيز التواصل بين أطراف المجتمع المتضررة¹.

إلى جانب المرأة، كان للشباب دوراً بارزاً في بناء التماسك الاجتماعي من جديد، من خلال البرامج التدريبية والمبادرات التوعوية، تمكن الشباب من الانخراط في مجتمعاته والمساهمة بشكل إيجابي في إعادة بناء العلاقات المتضررة، من خلال النشاطات الرياضية والثقافية والتطوعية التي كانت وسيلة فعالة لتعزيز الروابط الاجتماعية، حيث ساعدت هذه الأنشطة على خلق مساحات للحوار البناء وتعزيز التعاون بين الفئات المختلفة، وبفضل هذه المبادرات، أصبح الشباب عنصراً فاعلاً في عملية المصالحة الوطنية، حيث أسهموا في تقديم حلول إبداعية للتحديات الاجتماعية التي خلفتها الأزمة².

لم يكن الدعم النفسي والاجتماعي أقل أهمية في هذه العملية، بل شكل عنصراً حاسماً في تخفيف

¹ سعيد مصطفى، "دور المرأة الجزائرية في تحقيق المصالحة الوطنية"، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 15، 2020،

² خديجة علوي، "الشباب والمصالحة: أدوار وتحديات"، مجلة الشباب والتنمية، العدد 64، 2020، ص 59.

آثار الصدمة التي خلفها العنف، فأنشأت الدولة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني مراكز استماع تقدم خدمات الدعم النفسي والعلاج الجماعي، مما أسهم في تخفيف التوترات وإعادة تأهيل الضحايا ليصبحوا قادرين على العودة إلى الحياة الطبيعية، هذه الجهود لم تقتصر على الضحايا فقط، بل امتدت إلى المجتمعات المحيطة التي تأثرت بالتبعات النفسية والاجتماعية للنزاع.

كما كان إشراك المجتمعات المحلية في صنع القرار أيضاً من الركائز الأساسية لترميم النسيج الاجتماعي، من خلال إنشاء لجان محلية تضم ممثلين عن السكان، وتمكين هذه المجتمعات من تحديد أولوياتها والمشاركة في تنفيذ برامج المصالحة الوطنية، هذا النهج التشاركي لم يعزز الشعور بالملكية الجماعية للمبادرات فقط، بل ساعد أيضاً في بناء الثقة بين الدولة والمواطنين، مما أسهم في معالجة القضايا الاجتماعية العالقة بطريقة فعالة ومنتجة¹.

الثقافة المشتركة كانت دائماً أحد العوامل الموحدة للشعب الجزائري، وقد لعبت دوراً محورياً في تعزيز التعايش السلمي خلال عملية المصالحة، فتنظيم المهرجانات الثقافية المحلية التي جمعت بين مختلف الأطياف الاجتماعية كانت وسيلة فعالة للتذكير بالقيم المشتركة والتقاليد التي توحد الجميع²، هذه الأنشطة لم تكن مجرد احتفالات، بل منصات لتعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين الأفراد، مما ساعد على تقليل التوترات الاجتماعية وبناء جسور من الثقة بين الفئات المختلفة.

كما كان للإعلام دوراً رئيسياً في تعزيز المصالحة الوطنية ونشر الوعي المجتمعي من خلال الحملات الإعلامية والبرامج الحوارية، سلط الإعلام الضوء على قصص النجاح التي حققتها المصالحة، مما شجع المزيد من الأفراد على الانخراط في هذه العملية، زيادة عن البرامج الوثائقية والقصص الإيجابية عن جهود التعايش والسلام التي كانت بمثابة أدوات توعية فعالة، ساعدت على تحسين صورة

¹ عبد الكريم ياسين، "التعايش السلمي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة البحوث الاجتماعية، العدد 10،

2020، ص 81.

² خديجة علوي، مرجع سابق الذكر، ص 66.

المصالحة الوطنية وتعزيز قيم الحوار والتسامح بين أفراد المجتمع.

المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية لمشروع المصالحة الوطنية الجزائرية

إن تحقيق الأهداف الاقتصادية كان عنصراً محورياً في تعزيز المصالحة الوطنية، حيث سعت الجزائر جاهدة إلى إعادة بناء البنية التحتية التي دُمرت بسبب أعمال العنف، باعتبار ذلك خطوة أساسية نحو استعادة الاستقرار والتنمية، فقد تعرضت العديد من المناطق لاسيما تلك التي شهدت صراعات مباشرة إلى دمار هائل في شبكات الطرق، المدارس، المستشفيات، ومرافق الخدمات العامة،¹ ومن هنا، قامت الدولة بتخصيص ميزانيات ضخمة وبرامج تنموية لإعادة تأهيل البنية التحتية، حيث تم تنفيذ مشاريع واسعة النطاق لإعادة بناء الطرق والجسور وتحسين شبكات الكهرباء والمياه، ساعدت هذه الجهود على إعادة ربط المناطق المتضررة ببقية البلاد، مما أسهم في تسهيل حركة الأشخاص والبضائع، وتعزيز التنمية الاقتصادية على المستويين المحلي والوطني.²

بالإضافة إلى إعادة هيكلة البنية التحتية، فقد ركزت الدولة على تحقيق النمو الاقتصادي الذي يدعم السلم والاستقرار، إدراكاً منها بأن البطالة والفقر يشكلان عوامل محفزة للتوترات الاجتماعية، واستثمرت الحكومة في مشاريع إنتاجية تهدف إلى خلق فرص عمل جديدة، خاصة في المناطق التي تأثرت بالنزاعات، وتم إطلاق برامج لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم قروض ميسرة للأفراد والجماعات الراغبين في بدء مشاريعهم الخاصة، كما تم تنفيذ مبادرات لدعم القطاع الزراعي، حيث تم توفير المعدات والموارد اللازمة للمزارعين، مما ساعدهم على استعادة نشاطهم وتعزيز إنتاجيتهم.³

على صعيد آخر، سعت الحكومة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تحسين البيئة الاستثمارية، حيث وضعت قوانين وتشريعات تهدف إلى توفير بيئة آمنة وجاذبة للمستثمرين، تم التركيز

¹ خديجة علوي، مرجع سابق الذكر، ص 81.

² سعيد مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص 50.

³ عبد الكريم ياسين، مرجع سابق الذكر، ص 103.

على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الطاقة، الصناعة والسياحة، مما يساعد على تنويع الاقتصاد والتقليل من الاعتماد على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، هذه الجهود لم تسهم فقط في تحسين الاقتصاد الكلي، بل أيضاً في تعزيز شعور المواطنين بالاستقرار والأمان، حيث أصبح لديهم فرص أفضل لتحسين ظروفهم المعيشية.

علاوة على ذلك، تم تنفيذ برامج خاصة لدعم المناطق الريفية ومناطق الظل التي عانت من التهميش والتخلف الاقتصادي لفترات طويلة، تضمنت هذه البرامج إنشاء مشاريع تنمية تستهدف تحسين البنية التحتية في الريف، مثل بناء الطرق والمرافق الصحية والتعليمية، إضافة إلى دعم النشاطات الاقتصادية التقليدية كالزراعة، هذه المبادرات لم تعزز التنمية الاقتصادية فحسب، بل ساعدت أيضاً في التقليل من التفاوت الاجتماعي وتعزيز الشعور بالانتماء إلى الوطن الواحد.¹

كما لعبت المصالحة الوطنية دوراً مباشراً في تحسين الظروف الاقتصادية، من خلال إعادة دمج الأفراد الذين شاركوا في النزاعات المسلحة في الحياة الاقتصادية، فتم توفير برامج تدريبية وتأهيلية لهؤلاء الأشخاص، مما مكنهم من اكتساب المهارات اللازمة للاندماج في سوق العمل، هذه الجهود ساهمت في تقليل معدلات الجريمة والعنف، حيث وجد الأفراد فرصاً للعمل الشريف بدلاً من العودة إلى الأنشطة غير المشروعة.

في الأخير، فإن التركيز على الأهداف الاقتصادية، سواء من خلال إعادة هيكلة البنية التحتية أو تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، لم يكن مجرد استجابة لحالة طارئة، بل كان جزءاً من رؤية إستراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تحقيق السلم والاستقرار، أثبتت هذه الجهود أن التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لتحسين المستوى المعيشي، بل هي ركيزة أساسية لتعزيز المصالحة الوطنية وإعادة بناء مجتمع قوي ومتماسك.

إن تحقيق سلام دائم في مجتمع تعرض لعقود من الصراعات والنزاعات يتطلب أكثر من مجرد إنهاء

¹ عبد الكريم ياسين، مرجع سابق الذكر، ص 111.

العنف، بل يستدعي إعادة بناء الثقة وتعزيز الروابط التي تجعل السلام مستداماً وشاملاً، في هذا السياق، تعد القيم والمكونات الجوهرية مثل التسامح، الحوار، العدالة الاجتماعية والانتماء الوطني عوامل أساسية في تحقيق هذا الهدف، وقد أثبتت التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية قدرتها على تقديم نموذج يحتذى به في تجاوز الأزمات المعقدة، حيث نجحت في تحويل هذه القيم إلى خطوات عملية أثرت إيجاباً في جميع مكونات المجتمع.

في قلب هذه التجربة كان التسامح مبدأً مركزياً، فقد شكلت المبادرات التي أطلقتها الدولة والمجتمع المدني منصة لإعادة بناء العلاقات الممزقة بين الأفراد والجماعات، من خلال تعويض الضحايا، إعادة إدماج الأفراد الذين شاركوا في النزاعات المسلحة والعمل على تسوية النزاعات القائمة عبر آليات قانونية وإنسانية، أصبح التسامح ليس قيمة أخلاقية فقط، بل أداة عملية لترميم النسيج الاجتماعي، هذا النهج أعطى للجميع شعوراً بأنهم جزء من عملية المصالحة، مما عزز من الإحساس بالعدالة الاجتماعية والانتماء إلى المجتمع الأكبر.

الحوار كان أيضاً عنصراً محورياً في التجربة الجزائرية، حيث أتاح للجميع فرصة المشاركة في مناقشة القضايا التي تؤثر على مستقبلهم، حيث وفرت لجان المصالحة الوطنية ومبادرات الحوار المجتمعي منبراً ساعدت على تقادي العنف كوسيلة لحل النزاعات، وساعدت على تعزيز ثقافة جديدة تقوم على مبدأي التواصل والتفاهم المتبادل، هذا الدور التفاعلي ساهم في تقليص الفجوات الاجتماعية والثقافية بين مكونات المجتمع، وجعل الجميع يشعر بأن لديهم صوتاً يُسمع.

أما العدالة الاجتماعية فقد ظهرت من خلال الجهود التي بذلتها الدولة لإعادة هيكلة البنية التحتية وتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ لم تقتصر المصالحة على الجوانب النفسية والاجتماعية، بل امتدت لتشمل تحسين الظروف المعيشية وتعزيز فرص العمل، مما ساعد على استعادة الاستقرار في المجتمعات المتضررة، فمشاريع إعادة الإعمار والتنمية التي شملت قطاعات مثل الزراعة، الصناعة والتعليم، أسهمت في تقليص معدلات البطالة والفقر، وهما عاملان كانا من بين أسباب تأجيج الصراعات في البداية.

قدّمت التجربة الجزائرية درساً بالغ الأهمية في أن السلام ليس مجرد اتفاق سياسي أو إنهاء للنزاع،

بل هو عملية مستمرة تتطلب استثماراً طويلاً الأمد في البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، هذا النموذج يعكس كيف يمكن الجمع بين الجهود الرسمية وغير الرسمية لتحقيق تغيير جذري ومستدام، فالحكومة والمجتمع المدني عملاً معاً جنباً إلى جنب لتطبيق رؤية مشتركة قائمة على تعزيز الروابط الإنسانية والاجتماعية.

من جهة أخرى، تلعب الثقافة المشتركة دوراً أساسياً في تعزيز التماسك الاجتماعي، وهو ما ظهر جلياً في الجزائر من خلال الترويج لتراث وطني مشترك وتنظيم فعاليات ثقافية تعزز الروح الجماعية، واستثمار الدولة في التعليم، من خلال إدماج مفاهيم الحوار والسلام في المناهج الدراسية، ساهم في تربية جيل جديد يؤمن بقيم التسامح والتعايش.

التجربة الجزائرية ليست مجرد حالة محلية، بل تُعد أنموذجاً يمكن أن تستفيد منه الدول الأخرى التي تواجه تحديات وظروف مشابهة، فهي تُظهر أن تحقيق السلام المستدام يتطلب نهجاً شاملاً يربط بين القيم والممارسات العملية الفعلية، يمكن للدول الأخرى أن تستلهم هذا الأنموذج لتطوير خطط خاصة بها، تأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها الاجتماعية والثقافية، ولكنها تركز على القيم الإنسانية المشتركة التي تتخطى الحدود.

فالسلم الدائم هو نتيجة التزام مستمر ببناء مجتمع قوي ومتماسك، يقوم على الاحترام المتبادل والعدالة والإنصاف، فالتجربة الجزائرية تُبرز بوضوح كيف يمكن للقيم الجوهرية أن تصبح قوة دافعة لتجاوز الأزمات، وتحقيق الاستقرار الذي يحتاجه المجتمع للنهوض والبناء من جديد، إنها دعوة للعالم للتعلم من الماضي والعمل على صنع مستقبل أكثر عدلاً وسلاماً للجميع.

المبحث الثالث: دور الجزائر في ترسيخ مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا

يعتبر الدور الجزائري في ترسيخ مشروع المصالحة الوطنية بليبيا محورا أساسيا في فهم ديناميكيات الأزمة الليبية وتداعياتها الإقليمية، فقد تبنت الجزائر منذ اندلاع الأزمة الليبية في عام 2011 موقفا ثابتا يقوم على دعم الحل السياسي الليبي-الليبي، بعيدا عن التدخلات الخارجية التي غالبا ما تعمق الانقسامات وتزيد من حدة الصراع، تجسد هذا الموقف في سلسلة من المبادرات الدبلوماسية التي استضافتها الجزائر، سعيا لجمع الأطراف الليبية المتنازعة على طاولة الحوار، وتذليل العقبات التي تعترض طريق التوافق الوطني، فالجهود الجزائرية التي تتسم بالحيادية والتوازن، تستند إلى رؤية إستراتيجية ترى في استقرار ليبيا مصلحة وطنية عليا، وأمنا قوميا لا يمكن تجاهله، كما أن البعد التاريخي للعلاقات الجزائرية الليبية، وما يربط الشعبين من روابط الأخوة والثقافة، يضيف على الدور الجزائري مصداقية وأهمية خاصة، تجعله مؤهلا للعب دور الوسيط النزاه والفاعل في هذا الملف كعامل أساسي في تحقيق الاستقرار الإقليمي.¹

المطلب الأول: الأسس التاريخية للعلاقات الجزائرية الليبية وأثرها على مساعي المصالحة

تعتبر العلاقات الجزائرية الليبية نتاجا لتفاعل معقد من العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية، تمتد جذورها إلى ما قبل الاستقلال، حيث جمعت بين البلدين روابط ثقافية واجتماعية قوية، عززها النضال المشترك ضد الاستعمار، ففي الحقبة الاستعمارية كانت الجزائر ملأا آمنا للمقاومين الليبيين، وقدمت الدعم اللوجستي والمعنوي لحركة التحرير الليبية، وبعد استقلال البلدين تعززت هذه العلاقات من خلال تأسيس "اتحاد المغرب العربي" الذي سعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي بين دول المنطقة، إلا أن هذه العلاقات لم تخل من التحديات والتوترات، خاصة في ظل اختلاف الرؤى السياسية والأيدولوجية بين النظامين الحاكمين، وتأثير القوى الإقليمية والدولية المتنافسة على المنطقة، وهو ما يستدعي دراسة معمقة لتأثير هذه الأسس التاريخية على مساعي المصالحة الراهنة.

¹ علي محمد الصلابي، ليبيا: تاريخ موجز، السعودية: دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، د.س.ن، ص 230.

لقد شهدت العلاقات الجزائرية الليبية تقلبات حادة، حيث تذبذبت بين فترات التعاون الوثيق والتحالف الاستراتيجي، وفترات التوتر والقطيعة، ففي عهد الرئيس هواري بومدين تميزت العلاقات بالدعم المتبادل والتعاون في مختلف المجالات، وتجلت هذه الشراكة في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، إلا أن التغيرات السياسية التي شهدتها المنطقة، وخاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وظهور تنظيمات إرهابية عابرة للحدود، أثرت بشكل كبير على طبيعة هذه العلاقات، كما أدى التدخل الأجنبي في ليبيا عام 2011 وانهيار نظام معمر القذافي، إلى تفاقم الأوضاع الأمنية بالمنطقة، وزيادة التحديات التي تواجه البلدين في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وهو الأمر الذي يستدعي تفعيل آليات التعاون والمصالحة المبنية على أسس تاريخية راسخة.

إن فهم الأسس التاريخية للعلاقات الجزائرية الليبية يعد أمراً ضرورياً لفهم طبيعة التحديات التي تواجه مساعي المصالحة الراهنة، فالتاريخ المشترك والروابط الثقافية والاجتماعية، والمصالح الاقتصادية المتبادلة تشكل قاعدة صلبة يمكن البناء عليها لتحقيق الاستقرار والازدهار بالمنطقة، إلا أن التحديات السياسية والأمنية وتأثير القوى الإقليمية والدولية، تتطلب مقاربة شاملة ومتوازنة، تأخذ في الاعتبار كافة العوامل المؤثرة على هذه العلاقات، كما يجب على الجزائر وليبيا العمل معاً بالتنسيق مع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية، لإيجاد حلول سلمية للأزمة الليبية وتعزيز التعاون في مجالات الأمن والاقتصاد والتنمية، من أجل تحقيق الاستقرار والازدهار لشعبي البلدين.

أولاً: تطور العلاقات الجزائرية الليبية عبر المراحل التاريخية

شهدت العلاقات الجزائرية الليبية تقلبات جوهرية تعكس التحولات العميقة في المشهد السياسي الإقليمي والدولي، بدءاً من فترة التحرر الوطني وقيام الدولتين الحديثتين، ففي مرحلة ما بعد الاستقلال اتسمت العلاقات بتوجهات وحدوية حاملة، جسدها مشاريع الوحدة المغاربية التي لم تكتمل، إضافة إلى دعم الجزائر لحركات التحرر في أفريقيا والعالم العربي، وهو ما تقاطع مع طموحات القذافي الوحدوية والقومية، إلا أن هذه المرحلة شهدت أيضاً توترات بسبب اختلاف الرؤى حول طبيعة الوحدة وأساليب تحقيقها، فضلاً عن تدخلات ليبية في الشؤون الداخلية الجزائرية، يُضاف إلى ذلك أن الاصطفاف

الإقليمي والدولي خلال الحرب الباردة، قد لعب دورًا في تعقيد هذه العلاقات، حيث سعت كل دولة إلى تعزيز نفوذها ومصالحها بالمنطقة، فهذه المرحلة تميزت بصراع بين الطموحات الوحدوية والواقعية السياسية، مما أدى إلى تذبذب في مسار العلاقات الثنائية.¹

تميزت فترة الثمانينيات والتسعينيات بتحديات أمنية واقتصادية مشتركة، أبرزها تداعيات حرب تشاد والتوترات الحدودية، بالإضافة إلى ظهور الحركات المتطرفة بالمنطقة، وقد أدت هذه التحديات إلى تعزيز التعاون الأمني بين البلدين، وتبادل المعلومات الاستخباراتية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، كما شهدت هذه الفترة محاولات لتفعيل التعاون الاقتصادي والتجاري، إلا أنها ظلت محدودة بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها الجزائر وليبيا على حد سواء، كما ساهمت التحديات الأمنية على مسار العلاقات الجزائرية الليبية والتعاون الأمني في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي.²

بعد سقوط نظام القذافي دخلت العلاقات الجزائرية الليبية مرحلة جديدة تتسم بالغموض وعدم الاستقرار، ففي ظل الفوضى السياسية والانقسام الداخلي بليليا سعت الجزائر إلى لعب دور الوسيط والمساهم في إيجاد حل سياسي للأزمة، وذلك من خلال دعم الحوار بين الأطراف الليبية المختلفة، إلا أن هذا الدور واجه صعوبات وتحديات جمة، بسبب التدخلات الخارجية وتضارب المصالح الإقليمية والدولية، كما أن تدهور الوضع الأمني بليليا أثر سلبًا على الوضع الأمني بالجزائر، حيث ازدادت عمليات تهريب الأسلحة وتسليح العناصر المتطرفة عبر الحدود.

وفي هذا الصدد يناقش "فريدريك ويرلي" في كتابه "ليبيا: الفوضى والتدخل الأجنبي" كيف أثرت الأزمة الليبية على دول الجوار، بما في ذلك الجزائر، وكيف تعاملت هذه الدول مع التداعيات الأمنية

¹ يوسف أحمد، العلاقات الجزائرية الليبية: دراسة في المحددات والمتغيرات، القاهرة: دار النهضة العربية، 2010، ص 75-92.

² محمد الأمين بوعزيز، "الأمن الإقليمي في شمال أفريقيا: دراسة حالة الجزائر وليبيا"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 160.

والسياسية والاقتصادية للأزمة.¹

ثانياً: التأثيرات السياسية للعلاقات الثنائية على استقرار المنطقة

تشكل العلاقات الثنائية بين ليبيا والجزائر ركيزة أساسية في تحديد ملامح الاستقرار السياسي والأمني بمنطقة شمال أفريقيا، وذلك بالنظر إلى التاريخ المشترك والجغرافيا المتداخلة، فضلاً عن المصالح الاقتصادية والأمنية المتبادلة، فمنذ استقلال البلدين شهدت العلاقات بينهما مراحل أخذ ورد، متأثرة بالتحولات السياسية الداخلية والإقليمية والدولية، ففي هذا السياق يتبين أن طبيعة هذه العلاقات سواء كانت تعاونية أو تنافسية، تنعكس بشكل مباشر على قدرة المنطقة على مواجهة التحديات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، فالتنسيق الأمني والاستخباراتي على سبيل المثال يعتبر عاملاً حاسماً في مكافحة الجماعات المتطرفة العابرة للحدود، بينما يمكن للخلافات السياسية أن تزيد من حدة التوترات القائمة وتعرقل جهود الوساطة الإقليمية، فضلاً عن أهمية بناء الثقة المتبادلة وتعزيز الحوار السياسي بين ليبيا والجزائر كشرط أساسي لتحقيق الاستقرار المستدام.

تتجاوز التأثيرات السياسية للعلاقات الثنائية بين ليبيا والجزائر البعد الأمني لتشمل أيضاً المجال الاقتصادي، حيث تمثل التجارة البينية والاستثمارات المشتركة محركاً هاماً للنمو الاقتصادي بالبلدين، ومع ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي بليبيا خاصة بعد ثورة 2011، أثر سلباً على هذه العلاقات الاقتصادية وعرقل تنفيذ العديد من المشاريع المشتركة، وفي المقابل تلعب الجزائر دوراً محورياً في دعم الاستقرار الاقتصادي بليبيا من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية، والمساهمة في إعادة بناء البنية التحتية المتضررة، إلا أن استمرار حالة عدم اليقين السياسي والقانوني بليبيا يظل عائقاً رئيسياً أمام تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وفي هذا الصدد تشير أبحاث الباحثة "سيلفي ماتيلي" المتخصصة في الاقتصاد السياسي لشمال أفريقيا، إلى أن تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي يتطلب وجود إطار مؤسسي وقانوني قوي، بالإضافة إلى إرادة سياسية حقيقية من قبل قادة البلدين.

¹ Wehrey Frederic, **Libya: Chaos and Foreign Intervention**, United Kingdom: Oxford University Press, 2018, p p 203-225.

يمثل البعد الاجتماعي والثقافي عنصراً أساسياً في فهم التأثيرات السياسية للعلاقات الثنائية بين ليبيا والجزائر، فالروابط الاجتماعية والثقافية التاريخية بين الشعبين، والتي تتجسد في اللغة والدين والعادات والتقاليد المشتركة، تشكل أساساً متيناً للتعاون والتفاهم المتبادل، ومع ذلك فإن الخطابات الإعلامية المتطرفة والتحريض على الكراهية، والتي انتشرت بشكل خاص عبر وسائل التواصل الاجتماعي، يمكن أن تؤدي إلى تأجيج التوترات القائمة وتقويض جهود المصالحة الوطنية، وفي هذا السياق يتبين أن تعزيز الحوار الثقافي وتبادل الخبرات بين البلدين، خاصة في مجال التعليم والإعلام، يعتبر أمراً ضرورياً لبناء مجتمعات أكثر تسامحاً وانفتاحاً.

ثالثاً: التبادل الدبلوماسي والاقتصادي بين البلدين

يمثل التبادل الدبلوماسي والاقتصادي بين ليبيا والجزائر حجر الزاوية في بناء علاقات ثنائية متينة تعزز الاستقرار الإقليمي والتنمية المستدامة لكلي البلدين، فالعلاقات الدبلوماسية التي تتجسد في تبادل السفراء والوفود رفيعة المستوى، تساهم في تنسيق المواقف تجاه القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، مثل مكافحة الإرهاب وإدارة الحدود والهجرة غير الشرعية، كما أن هذه العلاقات تسهل الحوار السياسي المستمر، مما يتيح الفرصة لحل الخلافات المحتملة بطرق سلمية وبناءة، كذلك يشكل التعاون الاقتصادي الذي يشمل التجارة والاستثمار والشراكات في قطاعات حيوية مثل الطاقة والبنية التحتية، رافداً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل للبلدين، هذا التعاون يعزز التكامل الإقليمي ويساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى معيشة المواطنين، فالجزائر تولي اهتماماً خاصاً بتعزيز التعاون الاقتصادي مع ليبيا كجزء من إستراتيجيتها لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين.¹

لا يقتصر التبادل الاقتصادي بين ليبيا والجزائر على التجارة البينية التقليدية، بل يشمل أيضاً مشاريع استثمارية مشتركة تهدف إلى تطوير البنية التحتية وتحسين القدرات الإنتاجية لكلا البلدين. على

¹ نور الدين العربي، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

سبيل المثال، هناك مشاريع مشتركة في قطاع الطاقة، مثل استكشاف وتطوير حقول النفط والغاز، وكذلك في قطاع النقل، مثل بناء الطرق والسكك الحديدية التي تربط البلدين، هذه المشاريع تساهم في تعزيز التكامل الاقتصادي وتسهيل حركة التجارة والاستثمار، حيث تلعب الاتفاقيات التجارية الثنائية دوراً هاماً في تسهيل التبادل التجاري وتخفيض الرسوم الجمركية، مما يشجع الشركات والمؤسسات في كلا البلدين على توسيع نطاق أعمالها وتعزيز قدرتها التنافسية.

إن التحديات التي تواجه ليبيا من صراعات داخلية وانقسامات سياسية، تؤثر بشكل كبير على التبادل الدبلوماسي والاقتصادي مع الجزائر، فالوضع الأمني غير المستقر يعيق حركة التجارة والاستثمار ويجعل من الصعب تنفيذ المشاريع المشتركة، ومع ذلك فإن الجزائر تواصل بذل جهود حثيثة للحفاظ على علاقات جيدة مع ليبيا، وتقديم الدعم والمساعدة في جهود المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقرار، وتذكر أن استقرار ليبيا يصب في مصلحتها الوطنية، وأن تعزيز التعاون الاقتصادي والدبلوماسي يمكن أن يساهم في تحقيق هذا الهدف، كما تلعب الجزائر دوراً هاماً في جهود الوساطة لحل الأزمة الليبية، وتسعى إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال التعاون مع دول الجوار.¹

رابعاً: الانعكاسات الجيو-سياسية للعلاقات الدولية على مسار المصالحة

تتجاوز الانعكاسات الجيو-سياسية للعلاقات الليبية الجزائرية البعد الثنائي المباشر، لتشمل تأثيرات واسعة على استقرار المنطقة المغاربية ككل، وعلى مسارات المصالحة الوطنية في ليبيا تحديداً، فالجزائر بحكم موقعها الجيو-سياسي وتاريخها الطويل في الوساطة وحل النزاعات، تمثل فاعلاً محورياً في تحديد مسار الأزمة الليبية، فأى تقارب أو تباعد في وجهات النظر بين البلدين، أو أي تحالفات إقليمية تنشأ بينهما أو بوجودهما، يؤثر بشكل مباشر على ديناميكيات القوى المتصارعة داخل ليبيا، وعلى قدرة الأطراف الليبية على التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة، فالجزائر تمتلك أدوات تأثير متعددة، بدءاً من قدرتها على استضافة الحوارات بين الفرقاء الليبيين، مروراً بتأثيرها على القبائل والمكونات الاجتماعية

¹ سفيان الميلاد، ليبيا: الفوضى والتدخلات الخارجية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017، ص 90.

الليبية المرتبطة بعلاقات تاريخية وجغرافية معها، وصولاً إلى قدرتها على التأثير في مواقف القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في الشأن الليبي، وبالتالي فإن فهم هذه الانعكاسات الجيو-سياسية يتطلب تحليلاً معمقاً لتاريخ العلاقات بين البلدين، ومصالحهما المتبادلة وتصوراتهما المختلفة للأمن الإقليمي، ودور كل منهما في صياغة مستقبل ليبيا.¹

تتجسد أهمية العلاقات الليبية الجزائرية في سياق المصالحة الوطنية الليبية في قدرة البلدين على بناء توافق إقليمي حول المسار الأمثل للخروج من الأزمة، فالمصالحة الوطنية بليبيا لا يمكن أن تنجح بمعزل عن دعم إقليمي موحد، يتبنى رؤية شاملة تعالج جذور الأزمة، وتحقق التوازن بين مختلف المكونات الاجتماعية والسياسية الليبية، وفي هذا السياق تلعب الجزائر دوراً حاسماً في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية، وتوفر منصة للحوار الشامل الذي يضمن مشاركة جميع الأطراف المعنية، كما أن الجزائر قادرة على لعب دور الوسيط النزيه بين القوى الإقليمية والدولية المتصارعة بليبيا، والعمل على بناء توافق دولي حول دعم المصالحة الوطنية، إلا أن تحقيق هذا الدور يتطلب من الجزائر تبني إستراتيجية واضحة المعالم، تعتمد على الدبلوماسية الهادئة والحوار المستمر، والتركيز على المصالح المشتركة بين جميع الأطراف المعنية، وتجنب الانحياز إلى أي طرف من الأطراف المتصارعة.²

إن تعقيدات المشهد الجيو-سياسي الإقليمي والدولي تزيد من أهمية فهم الانعكاسات الجيو-سياسية للعلاقات الليبية الجزائرية على مسار المصالحة، فالتنافس بين القوى الإقليمية والدولية في ليبيا، وتداخل المصالح المتضاربة، يزيد من صعوبة التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة. وفي هذا السياق، تصبح العلاقات الليبية الجزائرية عاملاً حاسماً في تحديد مدى قدرة الأطراف الليبية على التغلب على هذه التحديات، والتوصل إلى اتفاق يضمن سيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها الترابية، فالجزائر بحكم علاقاتها المتوازنة مع مختلف القوى الإقليمية والدولية، قادرة على لعب دور هام في تخفيف حدة التوترات، وتقريب

¹ Salameh Ghassan, *Quand l'État devient l'ennemi*, paris :Recherches Publications, 1987, p 209.

² Toaldo Mattia, "External actors and conflict dynamics in Libya", *Mediterranean Politics*, number 23, 2018, p p 246–266.

وجهات النظر وبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، إلا أن تحقيق هذا الدور يتطلب من الجزائر العمل بالتنسيق مع المجتمع الدولي، وتبني إستراتيجية شاملة تتضمن جوانب سياسية واقتصادية وأمنية، وتعتمد على المشاركة الفعالة للمكونات الاجتماعية والسياسية الليبية في صياغة مستقبل بلادهم.¹

المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية في دعم المصالحة الوطنية الليبية: المبادئ والأهداف

تستند المقاربة الجزائرية في دعم المصالحة الوطنية الليبية إلى مجموعة من المبادئ الراسخة، والتي تتجسد في احترام سيادة ليبيا ووحدة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتعزيز الحوار الليبي- الليبي الشامل، والحوار السلمي للأزمات، هذه المبادئ ليست وليدة اللحظة بل تمثل امتداداً لسياسة الجزائر الخارجية الثابتة تجاه جيرانها، والتي تؤكد على أهمية الاستقرار الإقليمي كركيزة أساسية للأمن القومي الجزائري، فالتزام الجزائر بهذه المبادئ يعكس إدراكاً عميقاً لطبيعة الصراع الليبي المعقد، والذي يتطلب حلاً داخلياً بعيداً عن التدخلات الخارجية التي غالباً ما تؤدي إلى تفاقم الأوضاع، ومنه تسعى الجزائر إلى لعب دور الوسيط النزيه والميسر للحوار بين الأطراف الليبية المختلفة، من خلال تقديم الدعم اللوجستي والسياسي اللازم لإنجاح جهود المصالحة، استناداً إلى خبرتها الطويلة في إدارة الأزمات وتسوية النزاعات، و إيماناً منها بأن تحقيق الاستقرار بليبيا يصب في مصلحة المنطقة بأسرها.²

وترتكز الأهداف الجزائرية في دعم المصالحة الوطنية الليبية على عدة محاور رئيسية، أولها الحفاظ على وحدة التراب الليبي ومنع تقسيمه، لما لذلك من تداعيات خطيرة على أمن واستقرار المنطقة بأسرها وخاصة الجزائر، ثانياً المساهمة في بناء دولة ليبية قوية ومستقرة، قادرة على تلبية احتياجات شعبها وتحقيق تطلعاته في التنمية والازدهار، ثالثاً مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، اللذان يشكلان تهديداً مشتركاً لليبيا والجزائر والمنطقة، رابعاً تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، لما لذلك من فوائد متبادلة على شعبي البلدين، وتهدف الجزائر من خلال دعمها للمصالحة الليبية إلى إيجاد حل سياسي

¹ Vandewalle Dirk, **A History of Modern Libya**, U K: Cambridge University Press, 2006, p 269.

² Zoubir Yahia, "Algerian Foreign Policy: Continuity and Change", **Journal of North African Studies**, Vol.15, N° 01, 2010, p p 69-84.

شامل يضمن مشاركة جميع الأطراف الليبية في بناء مستقبل بلادهم، ويحقق الأمن والاستقرار الدائمين بلبيبا، وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا، والتي أشارت إلى أن الجزائر تنظر إلى ليبيا كعمق استراتيجي لها، وأن استقرار ليبيا يعتبر مصلحة وطنية عليا للجزائر.¹

تعتمد الجزائر في تحقيق أهدافها المتعلقة بالمصالحة الليبية على مقاربة شاملة ومتكاملة، تجمع بين الدبلوماسية النشطة، المساعدات الإنسانية والدعم السياسي والاقتصادي، فمن الناحية الدبلوماسية تعمل الجزائر على التواصل المستمر مع جميع الأطراف الليبية، والدول الإقليمية والدولية المعنية بالأزمة الليبية، بهدف التوصل إلى توافق حول حل سياسي للأزمة، ومن الناحية الإنسانية تقدم الجزائر مساعدات إنسانية للشعب الليبي، وخاصة اللاجئين والنازحين، بهدف التخفيف من معاناتهم، ومن الناحية السياسية والاقتصادية تدعم الجزائر جهود بناء المؤسسات الليبية، وتساهم في إعادة إعمار ليبيا بهدف تمكين الدولة الليبية من القيام بمهامها في خدمة شعبها، وتجسد هذه المقاربة الشاملة التزام الجزائر العميق تجاه ليبيا وشعبها، ورغبتها الصادقة في المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في هذا البلد الشقيق.²

أولاً: محددات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية

تستند السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية على مجموعة متشابكة من المحددات الداخلية والخارجية، والتي تتراوح بين اعتبارات الأمن القومي والمصالح الاقتصادية، وصولاً إلى الدور التاريخي للجزائر كقوة إقليمية تسعى للحفاظ على الاستقرار في محيطها، فمن جهة يمثل الوضع الأمني المتدهور بلبيبا، وخاصة انتشار الجماعات المسلحة وتدفق الأسلحة عبر الحدود المشتركة، تهديداً مباشراً للأمن الجزائري، مما يدفع الجزائر إلى تبني إستراتيجية وقائية تركز على دعم الحوار السياسي الشامل بين الأطراف الليبية المختلفة، وتجنب التدخل العسكري الأجنبي الذي قد يزيد من تعقيد الأزمة، هذا التوجه

¹ Aliprandini Andrea, "Italy, Algeria and Libya: A difficult triangle", **The International Spectator**, Vol.52, N° 03, 2017, p p 78-92.

² Guenna Mohammed, "Algérie- Libye: Enjeux et défis d'une relation complexe", **Les Cahiers de l'Orient**, N° 131, 2018, p p 156-174.

يتجذر في التجربة الجزائرية المبررة مع العنف والتطرف في التسعينيات، والتي ترسخت خلالها قناعة راسخة بضرورة الحلول السياسية السلمية للأزمات الداخلية، و قد أكد العديد من الباحثين على أن

السياسة الخارجية الجزائرية تتأثر بشكل كبير بتاريخها وثقافتها السياسية.¹

من جهة أخرى تلعب المصالح الاقتصادية دورًا هامًا في تشكيل السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا التي تمثل شريكًا تجاريًا هامًا للجزائر خاصة في قطاع الطاقة، كما أن الاستثمارات الجزائرية بليبيا تتأثر بشكل كبير بالاستقرار السياسي والأمني بالبلاد، إضافة إلى ذلك تتخوف الجزائر من تأثير الأزمة الليبية على تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين نحو أراضيها، وبالتالي تسعى الجزائر إلى تحقيق الاستقرار في ليبيا بما يضمن الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، ويخفف من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الأزمة.²

علاوة على ذلك تتأثر السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية بالدور الإقليمي الذي تسعى الجزائر إلى لعبه في المنطقة. فالجزائر تعتبر نفسها قوة إقليمية ذات نفوذ تاريخي في شمال إفريقيا، وتسعى إلى الحفاظ على هذا الدور من خلال المساهمة في حل النزاعات والأزمات الإقليمية، وتعزيز التعاون والتكامل بين دول المنطقة، وفي هذا السياق ترى الجزائر أن الأزمة الليبية تمثل فرصة لتعزيز دورها كلاعب أساسي بالمنطقة، وإثبات قدرتها على المساهمة في تحقيق الاستقرار والسلام بليبيا، وتتجلى هذه الرؤية في المبادرات الدبلوماسية الجزائرية المتكررة، التي تهدف إلى جمع الأطراف الليبية المختلفة على طاولة الحوار، وتسهيل التوصل إلى حل سياسي يرضي الجميع، هذا التوجه يتماشى مع التوجهات التقليدية للسياسة الخارجية الجزائرية التي تعطي الأولوية للحلول السلمية والدبلوماسية.³

ثانيا: مبادئ الجزائر في التعامل مع النزاعات الإقليمية

تتجلى مبادئ الجزائر في التعامل مع النزاعات الإقليمية في التزامها الراسخ بمبدأ السيادة الوطنية

¹ Zoubir Yahia, Op. Cit, p 215.

² Ayadi Rym, "Regional integration in North Africa: what role for economic factors?", **Mediterranean Politics**, 2018, Vol.18, N° 03, 2018, p p 375-394.

³ Entelis John, Algeria in the twenty-first century: political evolution and socio-economic dynamics, **Middle East Policy**, Vol.14, N° 03, 2007, p p 134-147.

وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما يعكس إرثاً تاريخياً نابعاً من تجربتها المريرة في الاستعمار وكفاحها من أجل الاستقلال، تستند السياسة الخارجية الجزائرية إلى قناعة راسخة بأن الاستقرار الإقليمي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال احترام حقوق الدول في تقرير مصيرها، وحل النزاعات عبر الحوار والتفاوض السلمي، مع رفض أي شكل من أشكال التدخل العسكري أو الضغوط الخارجية، يتجسد هذا المبدأ في مواقف الجزائر الثابتة تجاه الأزمات بليبيا ومالي ومنطقة الساحل، حيث سعت دائماً إلى لعب دور الوسيط المحايد والنزيه، وتشجيع الأطراف المتنازعة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى حلول توافقية تضمن وحدة وسيادة هذه الدول.

تعتمد الجزائر على شبكة واسعة من العلاقات الدبلوماسية والاتصالات رفيعة المستوى مع مختلف الأطراف المعنية بالنزاعات، وتسعى من خلال الدبلوماسية النشطة إلى فهم أعمق لأسباب النزاعات ودوافع الأطراف المتنازعة، والعمل على إيجاد حلول توافقية تلبي مصالح جميع الأطراف، كما تلعب الجزائر دوراً فاعلاً في المنظمات الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، حيث تسعى إلى حشد الدعم الدولي للجهود الرامية إلى حل النزاعات الإقليمية، حيث يرى وزير الخارجية الجزائري السابق "رمطان لعمامرة" أن الدبلوماسية الجزائرية تتميز بـ"الواقعية والبراغماتية"، وتسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية الجزائرية من خلال الحوار والتفاوض والتعاون مع مختلف الشركاء الإقليميين والدوليين.

تولي الجزائر اهتماماً كبيراً بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات الإقليمية، مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية، وتؤمن بأن تحقيق الاستقرار الإقليمي يتطلب معالجة هذه القضايا بشكل شامل ومستدام، من خلال التعاون الإقليمي والدولي وتبادل الخبرات والمعلومات، وتقديم الدعم المالي والفني للدول المتضررة من النزاعات، في هذا الإطار أطلقت الجزائر العديد من المبادرات الإقليمية الهادفة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية بمنطقة الساحل والصحراء.

ثالثاً: الأهداف الإستراتيجية للجزائر في تحقيق الاستقرار الليبي

تسعى الجزائر انطلاقاً من موقعها الجيو-سياسي المتأخم لليبيا، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية المتداخلة والمتراطة عبر تدخلها الدبلوماسي وجهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار بليليا، يمثل الحفاظ على الأمن القومي الجزائري الهدف الأسمى من خلال منع تسلل الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة عبر الحدود المشتركة، ومكافحة تهريب الأسلحة والمخدرات الذي يهدد الاستقرار الداخلي للجزائر، كما تهدف الجزائر إلى حماية مصالحها الاقتصادية بليليا، والتي تشمل الاستثمارات الجزائرية في قطاع الطاقة والمشاركة في إعادة إعمار ليبيا بعد سنوات من الصراع، وعليه فإن الاستقرار السياسي والاقتصادي بليليا يصب في مصلحة الجزائر، ويسمح بتعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات، يتطلب تحقيق هذه الأهداف إتباع نهج متوازن يجمع بين الدبلوماسية الوقائية والتعاون الأمني، مع مراعاة حساسية الوضع الداخلي الليبي وتجنب أي تدخل مباشر قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة.

وتتجلى رؤية الجزائر الإستراتيجية بليليا أيضاً في سعيها إلى لعب دور إقليمي قيادي في حل النزاعات وتسوية الأزمات، حيث تعتبر الجزائر نفسها قوة إقليمية مؤثرة، تسعى إلى تعزيز مكانتها كفاعل رئيسي بمنطقة شمال إفريقيا، فمن خلال جهودها الدبلوماسية بليليا تسعى الجزائر إلى إظهار قدرتها على الوساطة والتوفيق بين الأطراف المتنازعة، وإيجاد حلول سياسية مستدامة للأزمة الليبية، يعزز هذا الدور الإقليمي من نفوذ الجزائر ومصداقيتها على الساحة الدولية، ويساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي الذي يعتبر ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة، يرتكز هذا المسعى على مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها، مع التركيز على الحوار الشامل والمصالحة الوطنية كسبيل وحيد لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.¹

إن دعم الجزائر للحل السياسي بليليا يرتكز على قناعة راسخة بأن الحل العسكري لا يمكن أن يحقق الاستقرار الدائم، حيث ترى الجزائر أن الحل السياسي يجب أن يكون شاملاً ويستند إلى اتفاق بين جميع الأطراف الليبية، مع مراعاة مصالح جميع المكونات الاجتماعية والسياسية بالبلاد، كما تدعم الجزائر

¹ Entelis John, Op. Cit, p145.

جهود الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على تلبية احتياجات الشعب الليبي، وتؤكد الجزائر على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة بليليا، لتمكين الشعب الليبي من اختيار ممثليه بحرية وديمقراطية، يعتبر هذا الدعم للعملية السياسية جزءاً من إستراتيجية الجزائر الأوسع نطاقاً لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد بمنطقة شمال إفريقيا، وتقويض نفوذ الجماعات المتطرفة التي تستغل الفراغ السياسي والأمني لزعة الاستقرار.¹

رابعاً: التفاعل الجزائري مع المبادرات الدولية لحل الأزمة

تعتبر الجزائر بحكم موقعها الجيو-سياسي كجار مباشر لليبيا وباعتبارها فاعلاً إقليمياً مؤثراً بمنطقة شمال أفريقيا، لم تتردد في الانخراط بشكل فعال في مختلف المبادرات الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية، هذا الانخراط لم يكن مجرد استجابة لضغوط دولية أو إقليمية، بل كان نابعاً من قناعة راسخة بأهمية استقرار ليبيا وأمنها بالنسبة للأمن القومي الجزائري، وكذلك للحفاظ على الأمن الإقليمي، فقد اتسم التفاعل الجزائري مع هذه المبادرات بالحرص على تبني مقاربة شاملة ومتوازنة، تركز على الحوار الشامل بين جميع الأطراف الليبية المتنازعة، دون إقصاء أو تهميش لأي طرف، مع التأكيد المستمر على ضرورة احترام السيادة الليبية ورفض أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، كما سعت الجزائر إلى لعب دور الوسيط النزيه والموثوق به، مستفيدة من علاقاتها الجيدة مع مختلف الأطراف الليبية، وكذلك من خبرتها الطويلة في التعامل مع النزاعات الإقليمية، وقد تجلّى هذا الدور في استضافة الجزائر للعديد من الاجتماعات والمشاورات بين الأطراف الليبية، وفي تقديمها لمقترحات ومبادرات ملموسة تهدف إلى تقريب وجهات النظر وتسهيل التوصل إلى حل توافقي.²

إضافة إلى ذلك لم يقتصر التفاعل الجزائري مع المبادرات الدولية على الجانبين السياسي

¹ St John and Ronald Bruce, **Libya and the United States: Two Centuries of Hostility**, Boydell & Brewer, 2007, P p 123-245.

² إلياس أو شيخ، "السياسة الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية 2011-2018"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 46، العدد

والدبلوماسية، بل امتد ليشمل جوانب أخرى مثل تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الليبي، والمساهمة في جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بليبيا، وذلك من خلال التعاون الأمني مع الأطراف الليبية المعنية، وكذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى، كما عملت الجزائر على دعم جهود بناء المؤسسات بليبيا، وذلك من خلال تقديم الدعم الفني والتدريب للكوادر الليبية في مختلف المجالات كالأمن والإدارة والقضاء، هذا الدعم يأتي في إطار رؤية الجزائر لأهمية بناء دولة ليبية مؤسساتية قوية ومستقرة، قادرة على تلبية احتياجات شعبها وحماية حدودها، ولم تتردد الجزائر في التعبير عن مواقفها بوضوح وصراحة في المحافل الدولية والإقليمية، مؤكدة على ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية، يرتكز على التوافق الوطني ويحترم السيادة الليبية.¹

ومع ذلك فإن تقييم التفاعل الجزائري مع المبادرات الدولية لحل الأزمة الليبية يتطلب أيضاً النظر إلى التحديات والعقبات التي واجهت هذا التفاعل، فمن بين هذه التحديات تباين وجهات النظر بين الأطراف الليبية المتنازعة، وصعوبة التوصل إلى توافق وطني شامل، فضلاً عن التدخلات الأجنبية التي تعقد المشهد الليبي وتزيد من حدة الصراع، كما أن التغيرات الإقليمية والدولية مثل صعود قوى إقليمية جديدة وتراجع دور الولايات المتحدة بالمنطقة، قد أثرت على فعالية المبادرات الدولية لحل الأزمة الليبية. وفي ظل هذه التحديات سعت الجزائر إلى التكيف مع المتغيرات الجديدة، من خلال تطوير استراتيجيات جديدة للتفاعل مع الأزمة الليبية، والبحث عن شركاء جدد بالمنطقة وخارجها، والتركيز على بناء علاقات قوية مع الأطراف الليبية المؤثرة.

¹ حسان السنوسي، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمات العربية: دراسة حالة الأزمة الليبية (2011-2014)"، مجلة

دراسات الشرق الأوسط، المجلد 21، العدد 07، 2016، ص ص 123-156.

ورغم كل هذه الجهود لا تزال الأزمة الليبية تمثل تحدياً كبيراً للأمن القومي الجزائري وللأمن الإقليمي، مما يستدعي مواصلة العمل المشترك من أجل إيجاد حل سلمي ودائم للأزمة.¹

المطلب الثالث: الوساطة الجزائرية: الآليات والدور الدبلوماسي في تقريب وجهات النظر بين الأطراف

الليبية

تمثل الوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية محاولة جادة ومستمرة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، مستندةً إلى تاريخ طويل من العلاقات الثنائية المتينة والجوار الجغرافي الذي يجعل استقرار ليبيا مصلحة وطنية مباشرة للجزائر، تركز هذه الوساطة على آليات متعددة بدءاً من الحوارات المباشرة بين المسؤولين الجزائريين ومختلف الفاعلين الليبيين، مروراً بتقديم المقترحات والمبادرات التي تسعى إلى إيجاد حلول توافقية، وصولاً إلى استضافة اجتماعات ولقاءات تهدف إلى جمع الأطراف المتخاصمة تحت رأي واحد، حيث تميز الدور الدبلوماسي الجزائري بالحياد والنزاهة، والسعي الدائم إلى تحقيق المصالحة الوطنية الليبية بعيداً عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الانحياز إلى طرف دون غيره، هذا النهج يتماشى مع مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تؤمن بحل النزاعات بالطرق السلمية والحوار البناء، ويعكس إدراكاً عميقاً لأهمية الاستقرار الإقليمي في تعزيز الأمن والتنمية بالمنطقة المغاربية.

إن فهم الآليات التي تعتمد عليها الجزائر في الوساطة الليبية يتطلب تحليلاً معمقاً للعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في هذه العملية، فمن جهة تعكس هذه الآليات التوجهات السياسية والاقتصادية للجزائر، وحرصها على الحفاظ على مصالحها الوطنية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، ومن جهة أخرى تتأثر هذه الآليات بالديناميكيات الداخلية للأزمة الليبية بما في ذلك الانقسامات السياسية والاجتماعية، وتدخل القوى الخارجية التي تسعى إلى تحقيق أجندات خاصة بها، إضافة إلى أن التعقيدات الاجتماعية والسياسية الداخلية تؤثر بشكل كبير على قدرة الدول على لعب دور الوساطة

¹ أمين مغارية، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار المغاربي: دراسة حالة العلاقات الجزائرية الليبية"، أطروحة

دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 210.

الفعال في النزاعات الإقليمية، وهو ما ينطبق على الحالة الليبية التي تتسم بتشابك المصالح وتعدد الفاعلين.¹

يمكن تقييم الدور الدبلوماسي الجزائري في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية من خلال تحليل الخطابات الرسمية والبيانات الصادرة عن وزارة الخارجية الجزائرية، وكذلك من خلال متابعة اللقاءات والاجتماعات التي تستضيفها الجزائر بين الفاعلين الليبيين، يعتمد هذا الدور على بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، وتقديم الضمانات والتطمينات التي تشجعهم على الانخراط في حوار جاد وبناء، كما يعتمد على الاستفادة من العلاقات التاريخية والثقافية التي تربط الجزائر بليبيا، وكذلك من الخبرة الجزائرية في مجال المصالحة الوطنية، التي اكتسبتها من خلال تجربتها الخاصة في تجاوز أزمة العشرية السوداء.²

أولاً: المبادرات الجزائرية الرسمية لحلال النزاع الليبي

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم المبادرات الجزائرية الرسمية المتعددة التي هدفت إلى حل النزاع الليبي، مع التركيز على الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية لهذه المبادرات، حيث تعتبر الجزائر لاعباً إقليمياً رئيسياً له مصلحة مباشرة في استقرار ليبيا، وذلك نظراً للجوار الجغرافي والتحديات الأمنية المشتركة، مثل انتشار الجماعات المتطرفة وتدفق الأسلحة، تهدف المبادرات الجزائرية إلى تحقيق توافق وطني ليبي شامل يضمن وحدة ليبيا وسيادتها، وذلك من خلال الحوار السياسي بين مختلف الأطراف الليبية المتنازعة، وقد تنوعت هذه المبادرات بين الوساطة المباشرة واستضافة لقاءات بين الأطراف الليبية، فضلاً عن تقديم الدعم الفني واللوجستي للعملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة، ففهم هذه المبادرات وتحليلها يتطلب دراسة معمقة للعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في ديناميكية النزاع الليبي، وكذلك

¹ برهان أحمد، "مسارات التحول الديمقراطي في الجزائر: دراسة في التحولات السياسية والاجتماعية"، مجلة العلوم

الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8، العدد 2، 2011، ص ص 123-145.

² Fisher Roger, Ury William, & Patton Bruce, *Getting to Yes: Negotiating Agreement Without Giving In* (3rd ed), Penguin Books, 2011, p 28.

تقييم مدى فعالية هذه المبادرات في تحقيق السلام والاستقرار بليبيا، والتحليل المقارن بين المبادرات الجزائرية وغيرها من المبادرات الإقليمية والدولية مثل مبادرات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، يمكن أن يسهم في فهم أفضل لأسباب النجاح والفشل في جهود حل النزاع الليبي.

تتضمن المبادرات الجزائرية الرسمية لحل النزاع الليبي مجموعة واسعة من الجهود الدبلوماسية التي تهدف إلى جمع الأطراف الليبية المتنازعة حول طاولة المفاوضات، تركز هذه الجهود على بناء الثقة بين الأطراف المتصارعة، وتسهيل الحوار الشامل الذي يشمل جميع المكونات السياسية والاجتماعية الليبية، بالإضافة إلى ذلك تسعى الجزائر إلى تعزيز دور المؤسسات الليبية الشرعية، ودعم جهود المصالحة الوطنية، وتقديم المساعدة الإنسانية للشعب الليبي، فإستراتيجية الجزائر في التعامل مع النزاع الليبي تعتمد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتشجيع الحلول السلمية التي تأتي من داخل ليبيا، كما أنها تولي أهمية كبيرة لدور دول الجوار الليبي في دعم جهود السلام والاستقرار بليبيا، وتسعى إلى تنسيق المواقف مع هذه الدول من خلال الآليات الإقليمية القائمة، فتحليل هذه المبادرات يتطلب فهم السياق التاريخي للعلاقات الجزائرية الليبية، وكذلك دراسة المصالح الإستراتيجية للجزائر بليبيا، مثل الأمن الحدودي والطاقة والتجارة.¹

تقوم الجزائر بتوظيف أدوات متنوعة لدعم مبادراتها لحل النزاع الليبي بما في ذلك الدبلوماسية النشطة، والوساطة السرية والتعاون الأمني والمساعدات الاقتصادية، حيث تسعى الجزائر إلى بناء تحالفات إقليمية ودولية لدعم هذه المبادرات، من خلال التواصل المستمر مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، كما أنها تلعب دوراً هاماً في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بمنطقة الساحل والصحراء، وذلك من خلال التعاون الأمني مع الدول المجاورة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية وتنفيذ برامج التدريب والتأهيل، فتحليل فعالية المبادرات الجزائرية يتطلب تقييم مدى قدرة الجزائر على التأثير في سلوك الأطراف الليبية المتنازعة، وعلى حشد الدعم الإقليمي والدولي لجهود السلام والاستقرار بليبيا، كما أن هناك حاجة إلى دراسة التحديات التي

¹ Aliprandini Andrea, Op. Cit, p 42.

تواجه الجزائر في تنفيذ هذه المبادرات، مثل التدخلات الخارجية والانقسامات الداخلية بليبيا والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر نفسها.¹

ثانيا: القنوات الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة بين الأطراف المتنازعة

تستند الدراسة الحالية إلى فرضية أساسية مفادها أن الدبلوماسية الجزائرية أنها تاريخياً، قد اعتمدت على شبكة معقدة من القنوات الرسمية وغير الرسمية في جهود الوساطة بين الأطراف المتنازعة، خاصة بمنطقة شمال إفريقيا، لا تقتصر هذه القنوات على الاتصالات الحكومية الرسمية، بل تشمل أيضاً العلاقات الشخصية التي بناها الدبلوماسيون الجزائريون مع قادة الفصائل المتنازعة، وشبكات المصالح الاقتصادية التي تربط الجزائر بدول الجوار، فضلاً عن الاستفادة من الرصيد التاريخي والثقافي الذي تتمتع به الجزائر بالمنطقة، إن فهم هذه القنوات المتعددة الأوجه ضروري لتقييم فعالية الوساطة الجزائرية بليبيا والجزائر، إذ يسمح لنا بتحليل كيف تمكنت الجزائر من تجاوز العقبات التي واجهت مبادرات الوساطة الأخرى، وكيف استطاعت الحفاظ على حيادها النسبي في الصراعات المعقدة، يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على هذه الآليات الدقيقة، والكشف عن الاستراتيجيات الخفية التي تعتمد عليها الجزائر في إدارة الأزمات الإقليمية، وذلك في ضوء التحولات الجيو-سياسية المتسارعة التي تشهدها المنطقة.

يقتضي تحليل دور القنوات الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة بين الأطراف المتنازعة بالضرورة دراسة معمقة للسياق التاريخي الذي نشأت فيه هذه القنوات، فمنذ الاستقلال سعت الجزائر إلى بناء علاقات قوية مع دول الجوار، مبنية على أسس التضامن والتعاون في مواجهة التحديات المشتركة، وقد تجسد ذلك في دعم حركات التحرر الوطني بإفريقيا، وفي لعب دور فاعل في منظمة الوحدة الإفريقية، هذه العلاقات التاريخية التي تعززت عبر سنوات من التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي، وفرت للجزائر قاعدة صلبة للانطلاق في جهود الوساطة، كذلك فإن تجربة الجزائر في تجاوز الصراعات

¹ Lacher Wolfram, **Libya's fragmented security landscape: Actors, challenges and perspectives**, SWP Research Paper, 2012, p 58.

الداخلية خاصة خلال العشرية السوداء، أكسبتها خبرة كبيرة في إدارة الأزمات والتفاوض مع الجماعات المتطرفة، وهو ما مثل إضافة نوعية لقدراتها الدبلوماسية، يهدف هذا الجزء من البحث إلى استكشاف كيف تم توظيف هذه الخبرات التاريخية في جهود الوساطة الجزائرية بليبيا والجزائر، وكيف ساهمت في تعزيز مصداقيتها كوسيط نزيه وموثوق به.

ثالثا: دعم الحوار الوطني الليبي كآلية لتحقيق المصالحة

يشكل الحوار الوطني بليبيا في ظل الفوضى السياسية والانقسامات العميقة التي تعصف بالبلاد منذ عام 2011، ضرورة حتمية ومسارًا لا غنى عنه لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، فطبيعة الصراع الليبي المتشابك بالعوامل القبلية والإقليمية والأيدولوجية، تتطلب آلية تتجاوز الحلول الأمنية والعسكرية، وتركز على إشراك جميع الأطراف المعنية في عملية تفاوضية تهدف إلى بناء توافق وطني حول مستقبل البلاد، هذا التوافق يجب أن يركز على مبادئ أساسية كاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والتوزيع العادل للثروات، وضمان المشاركة السياسية لجميع مكونات المجتمع الليبي، فدعم هذا الحوار وتوفير البيئة المواتية لنجاحه يمثل استثمارًا استراتيجيًا لاستقرار ليبيا والمنطقة ككل، ويجنب البلاد خطر الانزلاق إلى مزيد من العنف والفوضى، وهذا ما أكده أيضًا العديد من الباحثين والمختصين في الشأن الليبي، مؤكدين على أهمية الحوار الوطني كأداة فعالة لإدارة النزاعات وبناء السلام في المجتمعات المنقسمة.¹

إن فعالية الحوار الوطني الليبي تتوقف على عدة عوامل، من بينها تمثيل حقيقي وواسع النطاق لكافة الأطراف الليبية المتنازعة، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني والمرأة والشباب والأقليات، بالإضافة إلى ضمان حيادية الوساطة الدولية والإقليمية، وتوفير الضمانات اللازمة لتنفيذ مخرجات الحوار، ولا يقتصر دور الحوار الوطني على معالجة الأسباب الجذرية للصراع، بل يمتد ليشمل بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة وترميم النسيج الاجتماعي المتضرر، ووضع أسس متينة لمؤسسات دولة قوية قادرة على ضمان الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة، فتجاهل هذه العوامل قد يقوض جهود المصالحة الوطنية ويؤدي إلى تكرار دورات العنف وعدم الاستقرار، وفي هذا السياق يرى الكثير من الباحثين أن

¹ Salameh Ghassan, Op. Cit, p 218.

نجاح الحوار الوطني يعتمد على مدى قدرة الأطراف الليبية على التغلب على مصالحها الضيقة، والتركيز على المصلحة الوطنية العليا، والتحلي بروح التسامح والتصالح.¹

رابعا: مدى نجاح وتأثير الوساطة الجزائرية في تقريب وجهات النظر

تكتسي دراسة مدى نجاح وتأثير الوساطة الجزائرية في تقريب وجهات النظر في الأزمات الليبية والجزائرية أهمية بالغة، نظراً للدور التاريخي والجغرافي الذي تلعبه الجزائر بالمنطقة المغاربية، فعلى مر عقود سعت الجزائر إلى لعب دور الوسيط النزيه في العديد من النزاعات الإقليمية، مستندة إلى سياسة خارجية متوازنة وعلاقات قوية مع مختلف الأطراف الفاعلة، هذا الدور يقتضي تحليلاً معمقاً لآليات الوساطة الجزائرية، وتقييماً دقيقاً لمدى فعاليتها في تحقيق المصالحة وتقريب وجهات النظر، ويتطلب ذلك دراسة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر في هذه الأزمات، وفهماً شاملاً لمصالح وأهداف الأطراف المتورطة، كما يستدعي تحليل العقبات والتحديات التي تواجه الوساطة الجزائرية، وتقييم الفرص المتاحة لتعزيز دورها في المستقبل، هذه الدراسة تهدف إلى تقديم رؤية شاملة وموضوعية حول مدى قدرة الجزائر على التأثير في مسار الأزمات الليبية والجزائرية، وإسهامها في تحقيق الاستقرار والسلام بالمنطقة.²

يستدعي تقييم نجاح وتأثير الوساطة الجزائرية في تقريب وجهات النظر، الأخذ بعين الاعتبار الأطر النظرية التي تفسر دور الوساطة في حل النزاعات، فعلى سبيل المثال يمكن الاستعانة بنظرية "إدارة الصراع" التي تركز على كيفية تدخل الأطراف الثالثة في النزاعات للمساعدة في إدارتها أو حلها، هذه النظرية تسلط الضوء على أهمية فهم ديناميكيات الصراع، وتحديد الأهداف والمصالح المتضاربة، وتطوير استراتيجيات الوساطة المناسبة، كما يمكن الاستفادة من نظرية "السلم الإيجابي" التي تشدد على

¹ Zartman I. William, **Preventive Negotiation: Avoiding Conflict Escalation**, Rowman & Littlefield Publishers, 2000, p 1-25.

² إلياس زغدي، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمات الإقليمية: دراسة حالة الأزمة الليبية"، *المجلة الجزائرية للعلوم*

أهمية بناء السلام المستدام من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وتعزيز العدالة والمساواة والتنمية، فيتطلب تطبيق هذه الأطر النظرية تحليلًا دقيقًا لأساليب الوساطة الجزائرية، وتقييمًا لمدى قدرتها على معالجة الأبعاد المختلفة للأزمات الليبية والجزائرية، يشمل ذلك دراسة دور الجزائر في تسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة، وتقديم المقترحات والحلول الوسط، والمساهمة في بناء الثقة وتعزيز المصالحة، إضافة إلى ذلك يستدعي تقييم الأثر الفعلي للوساطة الجزائرية على أرض الواقع، من خلال تحليل التغيرات التي طرأت على مواقف الأطراف المتنازعة، ومدى تحقيق الاستقرار والسلام بالمنطقة.¹

لا يمكن الحديث عن مدى نجاح وتأثير الوساطة الجزائرية في تقريب وجهات النظر دون الإشارة إلى التحديات والمعوقات التي تواجهها، فمن بين هذه التحديات نجد التدخلات الخارجية التي تسعى إلى تقويض جهود الوساطة، وتأجيج الصراعات الداخلية وتعزيز أجندات خاصة، كما تواجه الوساطة الجزائرية صعوبات في التعامل مع الأطراف المتنازعة التي تتبنى مواقف متصلبة، وترفض تقديم تنازلات، أو تعيق مسار الحوار والتفاوض، بالإضافة إلى ذلك تعاني الجزائر من محدودية الموارد والقدرات اللازمة لتنفيذ برامج الوساطة بشكل فعال، وتلبية احتياجات الأطراف المتضررة من النزاعات، لذلك يجب على الجزائر أن تعمل على تعزيز قدراتها الدبلوماسية والتفاوضية، وتطوير شراكات إستراتيجية مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية التي تدعم جهود السلام والمصالحة، كما يجب عليها أن تستثمر في بناء الثقة مع الأطراف المتنازعة، وتقديم الدعم الإنساني والاقتصادي للمجتمعات المتضررة من النزاعات، من خلال مواجهة هذه التحديات وتعزيز نقاط قوتها، أين يمكن للجزائر أن تلعب دورًا أكثر فاعلية في تقريب وجهات النظر وتحقيق الاستقرار والسلام بالمنطقة.

رابعاً: التحديات الإقليمية والدولية أمام الجزائر في دعم المصالحة الوطنية الليبية

تُواجه الجزائر في مساعيها لدعم المصالحة الوطنية الليبية تحديات إقليمية معقدة تتجاوز حدود الجوار الجغرافي، فالتنافس المحتدم بين القوى الإقليمية المتدخلة في الشأن الليبي، سواء بشكل مباشر أو

¹ Lederach John Paul, Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies, US Institute of Peace, 1997, In Website: <https://www.jstor.org/stable/48608703>

غير مباشر، يُعيق جهود الوساطة الجزائرية الرامية إلى جمع الأطراف المتنازعة على طاولة الحوار، هذا التنافس الذي يتغذى على مصالح اقتصادية وسياسية متضاربة، يُؤدي إلى تفاقم الانقسامات الداخلية وتأجيج الصراع، مما يجعل تحقيق توافق وطني أمراً بالغ الصعوبة، كذلك فإن انتشار الجماعات المسلحة غير النظامية وعصابات التهريب عبر الحدود، يُشكل تهديداً أمنياً مباشراً للجزائر، ويُقلل من قدرتها على ممارسة دورها في تحقيق الاستقرار بليبيا.¹

أما على الصعيد الدولي، فإن غياب رؤية موحدة بين القوى الكبرى حول مستقبل ليبيا، وتضارب المصالح الإستراتيجية بينها، يُشكل تحدياً كبيراً أمام الجزائر، ففي حين تسعى الجزائر إلى حل سياسي شامل يركز على دولة ليبية آمنة ومستقرة، تُفضل بعض الدول الأخرى حلاً جزئياً تخدم مصالحها الخاصة، أو تدعم أطرافاً معينة على حساب أطراف أخرى، هذا التباين في المواقف الدولية يُضعف من فرص نجاح أي مبادرة سلام، ويُعرق جهود الجزائر الرامية إلى حشد دعم دولي واسع النطاق لعملية المصالحة الوطنية الليبية، كما أن تركيز المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب بليبيا على الرغم من أهميته، قد يطغى على الجوانب الأخرى من الأزمة، مثل الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع وتعزيز الحكم الرشيد وإرساء دعائم دولة القانون.²

وتتطلب مواجهة هذه التحديات الإقليمية والدولية من الجزائر إتباع إستراتيجية متعددة الأبعاد، تجمع بين الدبلوماسية النشطة والتعاون الأمني والمساعدات الإنسانية، ينبغي على الجزائر أن تسعى إلى تعزيز الحوار والتنسيق مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالشأن الليبي، بهدف تقريب وجهات النظر وتوحيد الجهود نحو حل سلمي للأزمة، كما يجب عليها أن تُعزز من قدراتها الأمنية على طول الحدود مع ليبيا، من أجل مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، كما ينبغي على الجزائر أن تُقدم مساعدات إنسانية للشعب الليبي من أجل تخفيف معاناته، وبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، فتحقيق المصالحة الوطنية الليبية يُمثل تحدياً كبيراً، ويتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، وإرادة سياسية

¹ Zoubir Yahia, Op. Cit, p p 69-84.

² Pargeter Alison, **Libya: The Rise and Fall of Qaddafi**, Yale University Press, 2015, p 220.

حقيقية، ورؤية إستراتيجية واضحة.¹

خامسا: التدخلات الخارجية وتأثيرها على الجهود الجزائرية

لطالما شكلت التدخلات الخارجية سواء كانت ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، تحدياً كبيراً أمام جهود الجزائر في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، لاسيما في محيط إقليمي يتميز بالاضطراب، فالتنافس الجيو-سياسي المحموم بين القوى الكبرى لفرض النفوذ بمنطقة شمال إفريقيا والساحل، غالباً ما أدى إلى تعقيد الأزمات القائمة، وإضعاف القدرة على التوصل إلى حلول سلمية وشاملة، فدعم أطراف معينة في الصراعات الداخلية، أو تقديم المساعدات المشروطة التي تخدم مصالح الجهات المانحة، أو فرض العقوبات الاقتصادية التي تعيق التنمية، كلها أمور تقوض جهود الوساطة الجزائرية، وتزيد من حدة التوترات الإقليمية، لقد أكدت العديد من الدراسات الأكاديمية على أن التدخلات الخارجية غالباً ما تؤدي إلى تفاقم الصراعات، وتأخير عمليات الانتقال الديمقراطي، وتقويض المؤسسات الوطنية، مما يجعل مهمة بناء دولة قوية ومستقرة أكثر صعوبة.²

تعد الأزمة الليبية مثالا واضحا على تأثير التدخلات الخارجية على الجهود الجزائرية، فمنذ سقوط نظام القذافي في عام 2011، تحولت ليبيا إلى ساحة صراع بالوكالة بين مختلف القوى الإقليمية والدولية، التي دعمت فصائل متناحرة ماليا وعسكريا، وقد أدى هذا التدخل إلى إطالة أمد الحرب الأهلية وتقويض جهود المصالحة الوطنية، وتدفق الأسلحة والأفراد إلى المنطقة، مما أثر سلباً على أمن واستقرار الجزائر، فقد بذلت الجزائر جهوداً حثيثة للتوسط بين الأطراف الليبية، والتوصل إلى حل سياسي يضمن وحدة ليبيا وسيادتها، إلا أن التدخلات الخارجية المستمرة أعاقَت هذه الجهود، وجعلت من الصعب تحقيق تقدم ملموس، فتحليل معمق للديناميكيات الإقليمية والدولية المتشابكة يكشف على أن التدخلات الخارجية

¹ Al-Werfalli Mahmoud, "The Libyan crisis: Causes and Solutions", **Journal of North African Studies**, Vol.19, N° 05, 2014, p 154.

² Barry Buzan, **From International to World Society? English School Theory and the Social Structure of Globalization**, UK: Cambridge University Press, 2004, p 222.

غالباً ما تكون مدفوعة بمصالح ضيقة، وتفتقر إلى رؤية شاملة للأمن والاستقرار الإقليميين،¹ يتطلب فهم طبيعة التدخلات الخارجية وتأثيرها على الجهود الجزائرية، تحليلاً دقيقاً للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تدفع هذه التدخلات، كما يتطلب أيضاً تقييمًا موضوعياً لنتائجها على أرض الواقع، وتحديد الجهات المستفيدة والمتضررة، فالجهود الجزائرية لمواجهة هذه التدخلات يجب أن تركز على تعزيز الوحدة الوطنية، وتقوية المؤسسات الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التعاون الإقليمي، وتبني سياسة خارجية متوازنة ومستقلة، كما يجب على الجزائر أيضاً أن تسعى إلى بناء شراكات إستراتيجية مع الدول التي تتشارك معها في نفس الرؤية للأمن والاستقرار الإقليمي، والعمل معاً على مواجهة التحديات المشتركة، فبناء إستراتيجية فعالة لمواجهة التدخلات الخارجية يتطلب فهماً عميقاً للديناميكيات الإقليمية والدولية، وقدرة على التكيف مع المتغيرات المستمرة.²

سادساً: التنافس الإقليمي بين القوى المؤثرة في الملف الليبي

شكل التنافس الإقليمي سمة بارزة في المشهد السياسي الليبي منذ اندلاع ثورة 2011، حيث تسعى قوى إقليمية مختلفة إلى تعزيز نفوذها وتأثيرها في هذا البلد الغني بالنفط، مستغلة حالة الفراغ السياسي والصراع الداخلي، هذا التنافس يظهر في دعم أطراف ليبية متناحرة بالمال والسلاح والمرتزقة، فضلاً عن التدخلات الدبلوماسية التي تهدف إلى تحقيق مصالح خاصة، فمصر والإمارات العربية المتحدة تدعمان بقوة قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، بينما تساند تركيا حكومة الوفاق الوطني سابقاً وحكومة الوحدة الوطنية حالياً، هذا الاصطفاف الإقليمي يعمق الانقسام الليبي ويعيق جهود التوصل إلى حل سياسي شامل ومستدام، ويجعل ليبيا ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية، ويزيد من تعقيد الوضع تداخل المصالح الإقليمية مع المصالح الدولية، حيث تسعى كل من الدول الكبرى إلى تأمين مصالحها الاقتصادية والأمنية بليبيا.³

¹ Barry Buzan, **The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars**, UK: Cornell University Press, 1984, p 198.

² Stephen Walt, **The Origins of Alliances**, Cornell University Press, 1987, p 130.

³ St John Ronald Bruce, Op. Cit, p 200.

إن طبيعة هذا التنافس الإقليمي ليست ثابتة، بل تتسم بالديناميكية والتغير المستمر، حيث تتغير التحالفات والمواقف بناءً على التطورات الميدانية والسياسية، ففي بعض الأحيان تظهر بوادر تعاون إقليمي محدود بهدف تحقيق مصالح مشتركة، مثل مكافحة الإرهاب أو وقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين، لكن سرعان ما تتلاشى هذه البوادر بسبب استمرار الخلافات العميقة حول مستقبل ليبيا ودور كل طرف فيها، ويتجلى هذا التنافس بوضوح في الصراع على النفوذ الاقتصادي، حيث تتنافس الدول الإقليمية على عقود إعادة الإعمار والاستثمار في قطاع النفط والغاز، مما يزيد من حدة التوتر وعدم الثقة بين الأطراف المتنافسة، كما أن التدخلات الخارجية المستمرة سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية، تقوض السيادة الليبية وتعيق بناء دولة قوية وموحدة.¹

ويمكن فهم هذا التنافس الإقليمي في سياق أوسع من التغيرات الإقليمية والدولية، حيث يشهد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحولات جيو-سياسية عميقة تؤثر على توازنات القوى وتزيد من حدة الصراعات الإقليمية، فصعود قوى إقليمية جديدة مثل تركيا وقطر، وتراجع نفوذ قوى تقليدية مثل مصر، يخلق حالة من عدم اليقين وعدم الاستقرار بالمنطقة، كما أن التدخلات الخارجية من قبل قوى كبرى مثل روسيا والولايات المتحدة تزيد من تعقيد الوضع الليبي وتجعل من الصعب التوصل إلى حل سلمي للصراع، ويتطلب حل الأزمة الليبية تضافر جهود إقليمية ودولية، والتركيز على بناء مؤسسات الدولة وتعزيز الحوار الوطني، بدلاً من تأجيج الصراع وتعميق الانقسام.²

سابعا: العقبان الأمنية والحدودية التي تواجه الجزائر

تواجه الجزائر تحديات أمنية وحدودية معقدة ومتداخلة، تتأثر بعوامل إقليمية ودولية، وتنعكس على استقرارها الداخلي وتميئتها المستدامة، من أبرزها الانتشار المتزايد للجماعات المتطرفة المسلحة بمنطقة الساحل، والتي تستغل حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني بدول الجوار لتوسيع نطاق عملياتها وتهديد

¹ Lamine Almezoughi, **The Political economy of State-building in Libya: Dealing with the rentier state**, Routledge, 2019, p p 100-109.

² Hanieh Adam, **Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East**, Haymarket Books, 2013, p p 80-89.

أمن الجزائر، هذا التهديد يتفاقم بسبب هشاشة الحدود الجزائرية مع دول الساحل، والتي تسمح بتدفق الأسلحة والمخدرات عبرها، مما يستنزف قدرات الجيش الجزائري وقوات الأمن الأخرى، وتعاني الجزائر من مشكلة التهريب عبر الحدود، والذي يساهم في تمويل الجماعات المتطرفة ويضر بالاقتصاد الوطني، حيث يرى البعض أن معالجة هذه التحديات الأمنية والحدودية تتطلب مقاربة شاملة تجمع بين الحلول العسكرية والأمنية، والجهود الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.¹

تمثل الحدود الجزائرية التي تمتد لآلاف الكيلومترات، تحديًا لوجستيًا وأمنيًا كبيرًا، حيث تتطلب مراقبة فعالة وتأمينًا مستمرًا، هذه الحدود خاصة تلك الجنوبية والجنوبية الشرقية، تشترك مع دول تعاني من صراعات داخلية واضطرابات سياسية، مما يزيد من خطر تسلل العناصر الإرهابية والإجرامية، فضعف البنية التحتية بالمناطق الحدودية إلى جانب نقص الموارد البشرية والمادية المخصصة لحراسة الحدود، يعيق جهود السلطات الجزائرية في فرض سيطرتها الكاملة عليها، كما أن طبيعة التضاريس الوعرة والصحراوية ببعض المناطق الحدودية تجعل من الصعب مراقبتها بشكل فعال، مما يوفر ملاذًا آمنًا للجماعات المتطرفة والإجرامية، يضاف إلى ذلك التحديات المرتبطة بتغير المناخ وتأثيرها على سبل عيش السكان المحليين بتلك المناطق، مما قد يدفع البعض إلى الانخراط في أنشطة غير قانونية كوسيلة للبقاء على قيد الحياة، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني.

تتطلب مواجهة التحديات الأمنية والحدودية التي تواجه الجزائر، إستراتيجية متعددة الأبعاد تتجاوز مجرد الإجراءات الأمنية والعسكرية، ويجب أن تركز هذه الإستراتيجية على معالجة الأسباب الجذرية التي تغذي الإرهاب والجريمة المنظمة، مثل الفقر والتهميش والبطالة، خاصة بالمناطق الحدودية، ويتطلب ذلك تنفيذ برامج تنموية شاملة تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين وتوفير فرص عمل لهم،

¹ محمد بوشیخي، الأمن الإقليمي المغاربي: مقارنة في التحولات والمتغيرات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة

بالإضافة إلى تعزيز التعليم والتوعية لمكافحة التطرف، كما يجب على الجزائر أن تعمل على تعزيز التعاون مع دول الجوار، من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وينبغي على الجزائر أن تستثمر في تطوير قدرات قوات الأمن والجيش، من خلال توفير التدريب والتجهيزات اللازمة لمواجهة التهديدات الأمنية المتطورة، وبظل تفعيل الدبلوماسية الوقائية أداة حاسمة لتهدئة النزاعات الإقليمية وتجنب تداعياتها الأمنية على الجزائر.¹

ثامنا: التحديات الاقتصادية والدبلوماسية أمام الدور الجزائري

تواجه الجزائر في سعيها لتعزيز دورها الإقليمي بمنطقة شمال أفريقيا، تحديات اقتصادية جمة تعيق قدرتها على ممارسة نفوذ دبلوماسي فاعل، حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار الطاقة العالمية، هذه التبعية الاقتصادية تحد من قدرة الجزائر على تخصيص موارد كافية للاستثمار في التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد، مما يؤثر سلباً على قدرتها على تقديم مساعدات اقتصادية للدول المجاورة، وبالتالي يضعف من تأثيرها الدبلوماسي، إضافة إلى البيروقراطية المعقدة وارتفاع معدلات البطالة، مما يخلق بيئة اقتصادية غير مستقرة تحد من جاذبية الجزائر كشريك اقتصادي موثوق به، خاصة في ظل وجود قوى إقليمية ودولية أخرى تسعى لتعزيز نفوذها بالمنطقة، هذا الوضع يستلزم إستراتيجية اقتصادية جديدة تركز على التنويع والاستثمار في القطاعات غير النفطية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي تعزيز الدور الدبلوماسي للجزائر.

لا يقتصر التحدي الذي تواجهه الجزائر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يمتد ليشمل تحديات دبلوماسية معقدة نابعة من ديناميكيات إقليمية متغيرة، تتجلى هذه التحديات في التعامل مع الأزمات السياسية والأمنية المتفاقمة بليبيا ومالي ومنطقة الساحل، حيث تتضارب المصالح الإقليمية والدولية وتتداخل أجنادات مختلف الفاعلين، فتتبنى الجزائر مقاربة دبلوماسية تركز على الحوار والحلول السلمية

¹ عبد الرزاق كيردودي، "الجزائر والتهديدات الأمنية العابرة للحدود: مقاربة في الأمن الإنساني"، أطروحة دكتوراه، كلية

للأزمات، لكن هذه المقاربة غالباً ما تواجه صعوبات في ظل تعنت الأطراف المتنازعة وتدخل القوى الخارجية التي تسعى لفرض أجندتها الخاصة، كما تواجه الجزائر تحديات في بناء توافق إقليمي حول القضايا الأمنية والاقتصادية المشتركة، نظراً لتباين المواقف والمصالح بين دول المنطقة، يتطلب تجاوز هذه التحديات الدبلوماسية تعزيز التعاون الإقليمي وتطوير آليات فعالة للحوار والتسويق، بالإضافة إلى بناء شراكات إستراتيجية مع القوى الدولية الفاعلة التي تحترم سيادة الجزائر وتسعى لتحقيق الاستقرار بالمنطقة.

يشكل استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني بليبيا تحدياً خاصاً للدور الجزائري، نظراً للجوار الجغرافي الطويل والتأثيرات المحتملة للأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري، تسعى الجزائر إلى لعب دور الوسيط النزيه في الأزمة الليبية، لكنها تواجه صعوبات في تحقيق ذلك بسبب تعقيد المشهد السياسي الليبي وتدخل القوى الإقليمية والدولية التي تدعم أطرافاً مختلفة في النزاع.¹

تاسعا: النتائج المتوقعة للدور الجزائري في إنجاح مشروع المصالحة الوطنية الليبية

تعتبر الجزائر لاعباً إقليمياً محورياً بمنطقة شمال أفريقيا، ولطالما اضطلعت بدور بارز في الوساطة وحل النزاعات، مستندة في ذلك إلى تاريخها النضالي وتجربتها في تجاوز أزمات داخلية معقدة، ومن المتوقع أن يسهم الدور الجزائري في إنجاح مشروع المصالحة الوطنية الليبية في تحقيق استقرار سياسي وأمني دائم بليبيا، وذلك من خلال عدة مسارات، أولاً، يمكن للجزائر بحكم علاقاتها المتوازنة مع مختلف الأطراف الليبية المتنازعة، أن تعمل على توفير منصة محايدة للحوار البناء، بعيداً عن التدخلات الخارجية التي غالباً ما تعقد الأمور، ثانياً، يمكن للجزائر الاستفادة من خبرتها في مجال المصالحة الوطنية لتقديم الدعم الفني والاستشاري للأطراف الليبية، بما في ذلك صياغة آليات فعالة لتقاسم السلطة وضمان حقوق الأقليات، ومعالجة قضايا العدالة الانتقالية، ثالثاً، يمكن للجزائر أن تلعب دوراً هاماً في مراقبة تنفيذ اتفاق المصالحة، وضمان التزام جميع الأطراف ببؤوده، وذلك من خلال إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في هذه العملية، هذا الدور المتوقع يجب أن يركز على فهم عميق

¹ St John and Ronald Bruce, Op. Cit, p 145.

لديناميكيات الصراع الليبي وأبعاده الإقليمية والدولية.¹

إن نجاح الدور الجزائري في إنجاح مشروع المصالحة الوطنية الليبية مرهون بقدرة الجزائر على التغلب على التحديات الداخلية والإقليمية التي تواجهها، فمن ناحية تحتاج الجزائر إلى الحفاظ على استقرارها السياسي والاقتصادي لضمان قدرتها على الاستمرار في لعب دور فعال بالمنطقة، ومن ناحية أخرى يجب على الجزائر أن تتعاون مع القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الملف الليبي، وأن تتسق جهودها معها لتحقيق هدف مشترك وهو استقرار ليبيا، ويتطلب ذلك دبلوماسية نشطة ومرنة، قادرة على بناء الثقة مع جميع الأطراف، وتجنب الوقوع في فخ الاستقطاب، بالإضافة إلى ذلك يجب على الجزائر أن تكون حذرة من محاولات بعض الجهات لعرقلة جهود المصالحة، أو استغلال الوضع بليبيا لتحقيق مصالح خاصة، إن تحليل دقيق للمصالح المتضاربة للقوى الإقليمية والدولية وفهم دوافعها، أمر ضروري لنجاح الدور الجزائري،² كما أن الاعتماد على الأدوات الناعم من دبلوماسية ثقافية واقتصادية، سيكون له بالغ الأثر في التقريب بين الأطراف الليبية.

في حالة نجاح الدور الجزائري في تحقيق المصالحة الوطنية بليبيا، يمكن توقع نتائج إيجابية على مستويات مختلفة، فعلى مستوى الداخل الليبي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى إنهاء حالة الانقسام السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تعاني منها البلاد منذ سنوات، وإلى بناء مؤسسات دولة قوية وقادرة على تلبية احتياجات الشعب الليبي، أما على المستوى الإقليمي، يمكن أن يسهم ذلك في تعزيز الاستقرار والأمن بمنطقة شمال أفريقيا، والحد من انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، وعلى المستوى الدولي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين صورة الجزائر كقوة إقليمية مسؤولة وفاعلة في حل النزاعات، وإلى تعزيز علاقاتها مع مختلف دول العالم، ومع ذلك يجب الاعتراف بأن عملية المصالحة الوطنية هي عملية معقدة وطويلة الأمد، وقد تواجه العديد من العقبات والتحديات، لذلك يجب على الجزائر أن تكون مستعدة لمواجهة هذه التحديات، وأن تتبنى إستراتيجية مرنة وقابلة للتكيف مع التطورات على الواقع.

¹ Zartman I. William, Op. Cit, p 23.

² Alison Pargeter, Op. Cit.

1- السيناريوهات المحتملة لمستقبل المصالحة الوطنية الليبية

تتطلب دراسة السيناريوهات المحتملة لمستقبل المصالحة الليبية استقراءً متعمقاً للتفاعلات الداخلية والخارجية المعقدة التي تشكل المشهد السياسي والاجتماعي بالبلاد، فأحد السيناريوهات المرجحة يتمثل في استمرار حالة "اللاحرب واللاسلم" التي تتسم بتوازن هش للقوى بين الفاعلين المسلحين الرئيسيين، مع محاولات منقطعة لرأب الصدع عبر مبادرات محلية ودولية، هذا السيناريو يعكس حالة الاستعصاء السياسي التي تعاني منها ليبيا، حيث يعيق بناء الثقة المتبادلة ويزيد من الانقسامات حول السلطة والموارد وضد كل تقدم حقيقي نحو حل شامل، ويشير هذا السيناريو إلى ضرورة التركيز على بناء المؤسسات وتعزيز الحكم الرشيد، بالإضافة إلى معالجة قضايا العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية على نطاق أوسع، وفي هذا السياق يمكن الاستفادة من الدروس المستخلصة من تجارب دول أخرى شهدت صراعات مماثلة.

أما السيناريو الثاني، فيتمثل في إمكانية التوصل إلى اتفاق سياسي شامل برعاية دولية مكثفة، يؤدي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على توحيد المؤسسات وتنظيم انتخابات عامة نزيهة وشفافة، يتطلب هذا السيناريو توافق الأطراف الليبية الرئيسية على خارطة طريق واضحة المعالم، تحدد آليات توزيع السلطة والثروة، وتضمن مشاركة جميع الفئات الاجتماعية في العملية السياسية، ويعتمد نجاح هذا السيناريو على قدرة المجتمع الدولي على ممارسة ضغوط فعالة على الفاعلين المعرقلين، وتقديم الدعم المالي والتقني اللازم لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

غير أن هذا السيناريو يواجه تحديات جمة، من بينها استمرار التدخلات الخارجية، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتصاعد التطرف والإرهاب، ويؤكد تقرير "الوساطة في الصراعات الليبية: تحديات وآفاق" على أهمية تبني نهج شامل يركز على معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وتعزيز ملكية الليبيين لعملية السلام.¹

¹ Toaldo Mattia, "External actors and conflict dynamics in Libya", **Mediterranean Politics**, Vol.23, N° 02, 2018, p p 246–266.

2- انعكاسات الدور الجزائري على الاستقرار الإقليمي

يمثل الدور الجزائري بالمنطقة المغاربية والإفريقية حجر الزاوية في معادلة الاستقرار الإقليمي، وذلك بحكم موقعها الجيو-سياسي المتميز، وثقلها الديموغرافي والاقتصادي، فضلاً عن تاريخها النضالي في دعم حركات التحرر ومناهضة الاستعمار، إن السياسة الخارجية الجزائرية التي تركز على مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادة الدول، وتعزيز الحلول السلمية للنزاعات، قد ساهمت بشكل كبير في احتواء العديد من الأزمات والصراعات بالمنطقة، خاصةً بليبيا ومالي، إلا أن هذا الدور لا يخلو من التحديات، حيث تواجه الجزائر اتهامات بالانحياز لطرف دون آخر في بعض النزاعات، مما قد يؤثر سلباً على جهود الوساطة التي تبذلها، ففهم طبيعة الدور الجزائري وتقييم انعكاساته على الاستقرار الإقليمي، يتطلب دراسة معمقة للعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في صناعة القرار الجزائري، وتحليل دقيق لنتائج السياسات التي تتبعها الجزائر بالمنطقة.¹

تتجسد انعكاسات الدور الجزائري على الاستقرار الإقليمي بشكل خاص في الملف الليبي، حيث بذلت الجزائر جهوداً مضيئة لإيجاد حل سياسي شامل للأزمة الليبية، من خلال دعم الحوار بين الأطراف المتنازعة، والمشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار بليبيا، غير أن تعقيدات الأزمة الليبية، وتدخل قوى إقليمية ودولية أخرى في الشأن الليبي، قد حدّ من قدرة الجزائر على تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، يضاف إلى ذلك التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر على حدودها مع ليبيا، مما يضطرها إلى تخصيص موارد كبيرة لتأمين حدودها، مما يقوض جهودها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتحليل الدور الجزائري في الأزمة الليبية يتطلب دراسة متعمقة للعلاقات التاريخية والثقافية بين الشعبين الجزائري والليبي، وفهم المصالح الاقتصادية والأمنية التي تربط البلدين، وتقييم تأثير التدخلات الخارجية على جهود الوساطة الجزائرية.²

تبرز أهمية الدور الجزائري في تحقيق الاستقرار الإقليمي من خلال جهودها في مكافحة الإرهاب

¹ St John and Ronald Bruce, Op. Cit, p 146.

² Vandewalle Dirk, Op. Cit, p 219.

والتطرف العنيف، حيث تعتبر الجزائر من الدول الرائدة في هذا المجال، وقد اكتسبت خبرة كبيرة في مواجهة الجماعات الإرهابية، من خلال تبني إستراتيجية شاملة تجمع بين المقاربة الأمنية والمقاربة التنموية، كما تساهم الجزائر في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الإرهاب، من خلال تبادل المعلومات والخبرات مع دول أخرى، والمشاركة في المؤتمرات والمنتديات الدولية التي تعنى بهذا الموضوع، إلا أن التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر على حدودها مع دول الساحل، نتيجة انتشار الجماعات الإرهابية وتفاقم الأوضاع الأمنية بهذه الدول، تتطلب منها مضاعفة جهودها في مكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال.¹

3- فرص نجاح الوساطة الجزائرية في تحقيق توافق ليبي شامل

تستمد الوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية أهميتها من عدة عوامل متداخلة، أولها العمق التاريخي والجغرافي للعلاقات بين البلدين، والذي يتيح للجزائر فهماً دقيقاً لطبيعة الصراعات القبلية والجهوية والسياسية داخل ليبيا، هذا الفهم المعمق يمكّن الجزائر من بناء جسور تواصل فعالة مع مختلف الأطراف المتنازعة، وتقديم مقترحات وحلول واقعية ومقبولة، إضافة إلى ذلك تتبنى الجزائر موقفاً ثابتاً يقوم على دعم سيادة ليبيا ووحدة أراضيها، ورفض أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، هذا الموقف المحايد نسبياً مقارنة ببعض القوى الإقليمية والدولية الأخرى، يكسب الجزائر مصداقية وثقة لدى الأطراف الليبية، ويعزز فرص نجاح وساطتها، ومع ذلك فإن نجاح الوساطة الجزائرية يظل مشروطاً بقدرتها على تجاوز العقبات الداخلية والخارجية التي تعرقل جهود السلام، بما في ذلك تنوع الولاءات القبلية، وتأثير القوى الإقليمية والدولية المتنافسة، واستمرار تدفق السلاح إلى ليبيا.²

تعتبر الدبلوماسية الجزائرية ركيزة أساسية في سعي الجزائر لتحقيق توافق ليبي شامل، حيث تعتمد الجزائر على نهج يقوم على الحوار الشامل والمصالحة الوطنية، مع التركيز على إشراك جميع الأطراف

¹ Foret François, "The European Union's Fight Against Terrorism: Discourse, Policies, and Impact", Studies in Conflict & Terrorism, Vol.41, N° 01, 2018, p 14.

² Zoubir Yahia, Op. Cit, p 70.

الليبية في العملية السياسية، بمن فيهم ممثلو القبائل والمجتمع المدني والمرأة والشباب، هذا النهج الشامل يهدف إلى بناء توافق وطني واسع حول مستقبل ليبيا، وتجنب تهميش أي طرف أو إقصائه، كما تعتمد الجزائر على خبرتها الطويلة في مجال الوساطة وحل النزاعات، والتي اكتسبتها من خلال مشاركتها في تسوية العديد من الأزمات الإقليمية والدولية، إضافة إلى ذلك تستفيد الجزائر من علاقاتها الجيدة مع مختلف القوى الإقليمية والدولية، والتي تمكنها من حشد الدعم الدولي لجهودها بليبيا، ومع ذلك فإن نجاح الدبلوماسية الجزائرية يتطلب بذل المزيد من الجهود للتغلب على انعدام الثقة بين الأطراف الليبية، ومواجهة التدخلات الخارجية التي تعرقل جهود السلام، وتعزيز التنسيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

4- التأثيرات المحتملة على العلاقات الجزائرية الليبية مستقبلاً

تعتبر العلاقات الجزائرية الليبية ذات طبيعة مركبة ومتشابكة، تتأثر بتقلبات الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية المحلية والإقليمية بكلى البلدين، فالتحديات الأمنية الماثلة وعلى رأسها انتشار الجماعات المتطرفة وتهريب الأسلحة عبر الحدود المشتركة، تفرض على البلدين ضرورة تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي، لكن تبقى الإيديولوجيات السياسية المتباينة بين الفاعلين السياسيين بكلى البلدين، فضلاً عن التدخلات الخارجية المتزايدة، عوامل قد تعيق هذا التعاون وتؤثر سلباً على استقرار العلاقات الثنائية، لذلك فإن فهم الديناميكيات الداخلية والخارجية المؤثرة في البلدين يُعدّ ضرورياً لرسم سيناريوهات مستقبلية واقعية للعلاقات الجزائرية الليبية.¹

إنّ مستقبل العلاقات الجزائرية الليبية يتوقف إلى حد كبير على قدرة كلى البلدين على تجاوز الخلافات السياسية الداخلية وتوحيد الجهود لمواجهة التحديات المشتركة، ففي المجال الاقتصادي يمكنهما تعزيز التعاون في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والتجارة، بما يخدم مصالح الشعبين ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة، لكن تحقيق ذلك يتطلب إرادة سياسية قوية وتنسيقاً فعالاً بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بكلى البلدين، كما أنّ نجاح جهود المصالحة الوطنية بليبيا وبدعم من الجزائر سيكون له

¹ Ibid, p 80.

تأثيراً إيجابياً على استقرار المنطقة ويعزز فرص التعاون الإقليمي.

بالنظر إلى المشهد الإقليمي والدولي المتغير، فإنّ مستقبل العلاقات الجزائرية الليبية سيكون مرهوناً بقدرة البلدين على التكيف مع هذه التغيرات واستغلال الفرص المتاحة، ففي ظلّ تزايد الاهتمام الدولي بمنطقة شمال أفريقيا، يمكن للجزائر وليبيا أن تلعب دوراً فاعلاً في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين، والمساهمة في حلّ النزاعات بالطرق السلمية، من خلال تبني رؤية إستراتيجية مشتركة، تقوم على الاحترام المتبادل وتراعي التحديات والفرص التي تواجه المنطقة¹.

¹ Entelis John, Op. Cit, p 143.

المبحث الرابع: أوجه التشابه والاختلاف بين المصالحتين الجزائرية والليبية

تتجلى أهمية دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين المصالحتين الجزائرية والليبية في فهم ديناميكيات إدارة النزاعات الداخلية المعقدة بشمال أفريقيا، واستخلاص الدروس المستفادة لتطبيقها في سياقات مماثلة، فكلى التجريبتين الجزائرية والليبية انبثقتا عن صراعات داخلية عنيفة خلفت ندوباً عميقة في النسيج الاجتماعي والسياسي للبلدين، فمن جهة نجد أن المصالحة الجزائرية التي تجسدت في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية عام 2005، هدفت إلى طي صفحة العشرية السوداء من خلال العفو عن مرتكبي أعمال العنف مقابل التوبة ونبذهم للعنف، ومن جهة أخرى سعت المصالحة الليبية التي شهدت مسارات متعددة بعد سقوط نظام القذافي عام 2011، إلى تحقيق الاستقرار من خلال حوارات ومفاوضات بين مختلف الفصائل المتناحرة، مع التركيز على المصالحة المجتمعية وتعويض الضحايا، وعلى الرغم من اختلاف السياقات التاريخية والسياسية لكلى التجريبتين، إلا أنهما تشتركان في الهدف العام المتمثل في تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار، ويثري تحليل مقارن معمق فهمنا للتحديات والعقبات التي تواجه عمليات المصالحة الوطنية بالدول التي تعاني من انقسامات داخلية عميقة، ويساهم في تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لإدارة النزاعات وتحقيق السلام الدائم.¹

يكمن أحد أوجه التشابه البارزة بين المصالحتين الجزائرية والليبية في الاعتماد على آليات العفو والتسامح كأداة رئيسية لتحقيق المصالحة، فبالجزائر لعب قانون المصالحة الوطنية دوراً حاسماً في العفو عن الآلاف من المسلحين الذين تخلوا عن العنف، مما ساهم في نزع فتيل الأزمة الأمنية، وبالمثل شهدت ليبيا مبادرات مماثلة للعفو عن بعض المسلحين، وإن كانت هذه المبادرات أقل شمولاً وأكثر محدودية، غير أن هذا التشابه الظاهري يخفي اختلافات جوهرية في طبيعة العفو وشروطه، فبالجزائر كان العفو مشروطاً بالتوبة ونبذ العنف، بينما بليبيا غالباً ما كان العفو يتم في إطار تسويات سياسية بين الفصائل المتناحرة، دون شروط واضحة أو آليات للمحاسبة، كما أن مسألة جبر الضرر وتعويض الضحايا كانت

¹ خديجة المرابط، مرجع سابق الذكر، ص 148.

أكثر مركزية في المصالحة الليبية مقارنة بالمصالحة الجزائرية، التي ركزت بشكل أساسي على العفو عن مرتكبي العنف، هذه الاختلافات تعكس التباين في طبيعة الصراعين ودرجة الانقسام المجتمعي بكلّ البلدين.¹

بالمقابل تبرز الاختلافات الجوهرية بين المصالحتين الجزائرية والليبية في طبيعة الفاعلين الرئيسيين المشاركين في عمليات المصالحة، وفي دور المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، فبالجزائر، كانت الدولة بقيادة الرئيس بوتفليقة هي المحرك الرئيسي لعملية المصالحة، حيث قامت بصياغة القوانين والمبادرات وتنفيذها، أما بليبيا فقد اتسمت عملية المصالحة بغياب سلطة مركزية قوية قادرة على توجيه العملية وتنسيقها، مما أدى إلى تعدد المبادرات وتشتت الجهود، كما كان دور المجتمع المدني الجزائري محدوداً في عملية المصالحة، بينما لعب المجتمع المدني الليبي على الرغم من التحديات الكبيرة، دوراً أكثر نشاطاً في تعزيز الحوار والمصالحة على المستوى المحلي، كما أن تدخل الأطراف الخارجية كان أكثر وضوحاً في الحالة الليبية، حيث سعت العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى لعب دور الوساطة والتوفيق بين الفصائل المتناحرة، وهو ما لم يكن بنفس الدرجة بالجزائر.²

المطلب الأول: مقارنة الخلفيات التاريخية والسياسية لكل من المصالحتين

تستلزم مقارنة المصالحتين الليبية والجزائرية استعراضاً للخلفيات التاريخية المعقدة التي أدت إلى نشوب الصراعات وتأجيج الانقسامات بكلّ البلدين، فليبيا يمتد الإرث الاستعماري الإيطالي ثم الانقسام الجهوي الحاد بين برقة وطرابلس وفزان، ليشكّل عوامل بنيوية ساهمت في هشاشة الدولة المركزية وعجزها عن احتواء التنوع الإثني والقبلي، أضف إلى ذلك أنّ اكتشاف النفط لعب دوراً محورياً في تحويل الصراع السياسي إلى تنافس محموم على الموارد، مما عمّق من حالة الاستقطاب والتناحر، كما أنّ صعود نظام

¹ Bellal Annyssa, "Transitional justice and reconciliation after civil wars: Analysis of the political role of international criminal justice and the International Criminal Court in the Democratic Republic of Congo, Uganda and Sudan", **International Journal of Transitional Justice**, Vol.03, N° 03,2009, p p 420-423.

² Plantin Marie- Anne, "The Challenges of Reconciliation in Post-Qaddafi Libya", **Mediterranean Politics**, Vol.20, N° 01, 2015, p p 128-130.

معمر القذافي وما تبعه من سياسات سلطوية وقمعية، قد فاقم من التوترات الاجتماعية والسياسية، وآخر الانتقال الديمقراطي السلس، بالتالي فإنّ أي محاولة لفهم مسار المصالحة بليبيا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الجذور التاريخية العميقة التي استمرت في التأثير على المشهد السياسي الليبي حتى بعد سقوط نظام القذافي.¹

أما بالجزائر فقد برز تاريخ النضال ضد الاستعمار الفرنسي كعامل أساسي في تشكيل الهوية الوطنية الجزائرية، ومع ذلك فإنّ "العشرية السوداء" التي شهدتها الجزائر في التسعينيات والتي اندلعت إثر إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية عام 1991، مثل نقطة تحول حاسمة في تاريخ البلاد الحديث، هذه الفترة التي اتسمت بالعنف الشديد والصراع الدموي بين الدولة والجماعات الإسلامية المسلحة، خلّفت جروحاً عميقة في المجتمع الجزائري وخلقت حالة من الانقسام والاستقطاب الحاد، فالمصالحة الوطنية التي أطلقها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عام 1999، هدفت إلى تجاوز هذه الحقبة المظلمة وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطن، إلا أن هذه المصالحة واجهت تحديات كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحقائق ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات التي ارتكبت خلال العشرية السوداء.²

إنّ المقارنة بين الخلفيتين السياسيتين بليبيا والجزائر تكشف عن أوجه تشابه واختلاف جوهريّة، ففي كلّي البلدين لعبت العوامل الخارجية دوراً مؤثراً في تأجيج الصراعات وتعقيد مسارات المصالحة، فالتدخلات الأجنبية بليبيا خاصة بعد سقوط نظام القذافي، ساهمت في إطالة أمد الحرب الأهلية وقوضت جهود بناء الدولة، في المقابل شهدت الجزائر تدخلات أقل حدة من الخارج، إلا أن الدعم الذي تلقته الجماعات الإسلامية المسلحة من بعض الأطراف الإقليمية والدولية ساهم في تغذية العنف وتأخير المصالحة، إضافة إلى أنّ طبيعة الأنظمة السياسية بكلّي البلدين أثرت بشكل كبير على مسارات المصالحة، فليبيا اتسمت المرحلة الانتقالية بالفوضى والانقسام المؤسسي، مما أعاق بناء مؤسسات

¹ Lisa Anderson, *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya: 1830-1980*, Princeton University Press, 1986, p 63.

² Michael Willis, "Politics and Symbols of the Algerian Decade of Crisis", *The Journal of North African Studies*, Vol.13, N° 02, 2008, p p 117-119.

ديمقراطية قادرة على احتواء التنوع وحل النزاعات، أما بالجزائر فقد تميز النظام السياسي بالمركزية الشديدة وهيمنة المؤسسة العسكرية، مما حد من مشاركة القوى السياسية المختلفة في عملية المصالحة، وأثار تساؤلات حول مدى شموليتها وشفافيتها.¹

أولاً: الجذور التاريخية للصراعات في الجزائر وليبيا وتأثيرها على استقرار الدولتين

تستمد الصراعات التي تشهدها الجزائر وليبيا جذورها التاريخية من تفاعلات معقدة تشمل الحقبة الاستعمارية، تشكيل الدولتين الحديثتين، التنافس على الموارد وتداخل الهويات الإقليمية والقبلية، فبالجزائر تركت الإدارة الاستعمارية الفرنسية ندوباً عميقة على النسيج الاجتماعي والسياسي، حيث أدت سياسات التمييز والإقصاء إلى تفاقم الانقسامات العرقية واللغوية، وخلقت حالة من الاستياء المتراكم الذي انفجر في ثورة التحرير، وبعد الاستقلال ورثت الدولة الجزائرية نظاماً سياسياً واقتصادياً مركزياً لم يتمكن من تلبية تطلعات كل فئات المجتمع، مما أدى إلى ظهور حركات احتجاجية ومطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي، وبليبيا لعبت الحقبة الاستعمارية الإيطالية دوراً مماثلاً في إضعاف المؤسسات المحلية وتأجيج الصراعات القبلية والإقليمية، وبعد الاستقلال شهدت البلاد صعود نظام معمر القذافي الذي استمر لأكثر من أربعة عقود، والذي تميز بالقمع السياسي والتهميش الاقتصادي لبعض المناطق والفئات، مما أدى إلى تراكم الإحباط والغضب الذي انفجر في ثورة 2011، ففهم الجذور التاريخية ضروري لتحليل الصراعات الحالية وتأثيرها على استقرار الدول.²

تتفاقم الجذور التاريخية بتحديات معاصرة مثل التنافس على الموارد الطبيعية، وخاصة النفط والغاز، وتأثير الجماعات المتطرفة العابرة للحدود والتدخلات الخارجية، فبالجزائر لطالما شكلت عائدات النفط والغاز مصدراً للصراع بين النخب السياسية والاقتصادية، وأدت إلى تفشي الفساد وسوء إدارة الموارد، مما أثار غضباً شعبياً واسع النطاق، وبليبيا تسببت الحرب الأهلية التي اندلعت عام 2011 في تدهور

¹ Brownlee Jason, **Authoritarianism in the Arab World: Trapped in the Past?**, UK: Cambridge University Press, 2007, p p 191-217.

² Stora Benjamin, **La gangrène et l'oubli: La mémoire de la guerre d'Algérie: La Découverte**, 1991, p 258.

الأوضاع الأمنية والاقتصادية، وأدت إلى ظهور العديد من الجماعات المسلحة المتناحرة التي تتنافس على السلطة والموارد، كما استغلت الجماعات المتطرفة الفراغ الأمني لتعزيز نفوذها بالبلاد، فالتدخلات الخارجية سواء كانت إقليمية أو دولية، قد ساهمت أيضاً في تعقيد الأوضاع بالبلدين، حيث دعمت أطراف خارجية مختلفة فصائل متناحرة، مما أدى إلى إطالة أمد الصراع وتقويض جهود المصالحة الوطنية، كذا يتطلب تحقيق الاستقرار بالجزائر وليبيا معالجة هذه التحديات المعاصرة من خلال تعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز المصالحة الوطنية، ومواجهة التطرف والإرهاب.¹

يظهر تأثير هذه الصراعات على استقرار الدولتين في عدة جوانب، بما في ذلك تدهور الأوضاع الأمنية، تفاقم الأزمات الاقتصادية، تصاعد التوترات الاجتماعية وتراجع الثقة في المؤسسات الحكومية، فبالجزائر أدت الحركات الاحتجاجية المتكررة إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي، وأثارت مخاوف بشأن مستقبل البلاد، وليبيا أدت الحرب الأهلية إلى انهيار الدولة وتفكك المؤسسات، وتحولت البلاد إلى ساحة صراع مفتوحة بين مختلف الفصائل والجماعات، فاستمرار هذه الصراعات يهدد بتقويض جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعرض الأمن الإقليمي والدولي للخطر، وبالتالي فتحقيق الاستقرار بالجزائر وليبيا يتطلب إتباع نهج شامل ومتكامل يعالج الجذور التاريخية للصراعات والتحديات المعاصرة، ويعزز الحكم الرشيد، والمصالحة الوطنية، والتنمية المستدامة.²

ثانياً: طبيعة النزاع في كل من الجزائر وليبيا : حرب أهلية مقابل أزمة سياسية مركبة

تبرز المقاربة التحليلية لطبيعة النزاعات بكل من الجزائر وليبيا تبايناً جوهرياً يعكس تاريخهما السياسي والاجتماعي المتباين، ففي حين شهدت الجزائر في التسعينيات حرباً أهلية دامية، يمكن توصيف الوضع بلـيـبـيـا بأنه أزمة سياسية مركبة ذات أبعاد متعددة، فالحرب الأهلية الجزائرية كانت صراعاً وجودياً بين الدولة والجماعات الإسلامية المسلحة، صراعاً استقطب المجتمع بأكمله وأدى إلى خسائر بشرية

¹ Vandewalle Dirk, Op. Cit, p 265.

² El-Kikhia Mansour Omar, **Libya's Qaddafi: The Politics of Contradiction**, USA: University Press of Florida, 1997, p p 1-23.

فادحة وتدمير البنى التحتية، هذا الصراع الذي أطلق شرارته إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية عام 1991، يمثل انزلاقاً نحو العنف الشامل نتيجة لفشل التسويات السياسية وتصلب المواقف الأيديولوجية، بالمقابل الأزمة الليبية رغم عنفها، يمكن اعتبارها أزمة سياسية مركبة تتداخل فيها عوامل داخلية وخارجية، حيث تتنازع السلطة فصائل مسلحة مدعومة من قوى إقليمية ودولية، مما يعكس غياب الدولة المركزية القوية وانهيار المؤسسات السياسية بعد سقوط نظام القذافي، هذا التباين يستدعي دراسة متأنية للظروف التاريخية والاجتماعية التي أدت إلى هذه الاختلافات في طبيعة الصراعات.¹

إن تحليل طبيعة النزاع بالجزائر يستدعي الرجوع إلى الجذور العميقة للأزمة السياسية والاجتماعية التي سبقت الحرب الأهلية، فالفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، والتهميش السياسي للعديد من الفئات الاجتماعية، وتصاعد خطاب الإسلام السياسي، كلها عوامل ساهمت في تهيئة المناخ المناسب للانفجار، فالحرب الأهلية الجزائرية لم تكن مجرد صراع عسكري، بل كانت تعبيراً عن أزمة هوية عميقة واختلال في النظام السياسي، بالمقابل فالأزمة بليليا تعكس أزمة دولة ما بعد الاستعمار، دولة بنيت على أسس هشّة واعتمدت على الريع النفطي، مما أدى إلى تهيمش المجتمع المدني وغياب المؤسسات الديمقراطية، كما أن التدخلات الخارجية بليليا زادت من تعقيد الوضع وأدت إلى تحويلها إلى ساحة صراع بالوكالة بين القوى الإقليمية والدولية المتنافسة، وبالتالي ففهم طبيعة النزاع بكلى البلدين يتطلب تحليل العوامل الداخلية والخارجية المفاخرة للأزمات.²

تتطلب دراسة معمقة للنزاعات بالجزائر وليبيا الأخذ بعين الاعتبار دور الفاعلين غير الحكوميين في تأجيج الصراعات وإطالة أمدها، فبالجزائر لعبت الجماعات الإسلامية المسلحة دوراً محورياً في تحويل الأزمة السياسية إلى حرب أهلية شاملة، من خلال تبنيها إستراتيجية العنف الشامل واستهداف المدنيين والمؤسسات الحكومية، بالمقابل بليليا تبرز أهمية الميليشيات المسلحة التي تسيطر على مناطق واسعة من البلاد وتتنازع على السلطة والموارد، هذه الميليشيات التي تعتمد على الدعم الخارجي وعلى شبكات

¹ Stora Benjamin, Op. Cit, p 200.

² Lacher Wolfram, "Libya's fragmented security landscape: Actors, challenges and perspectives", SWP Research Paper, 2012, p 45.

التهديب والجريمة المنظمة، تمثل تحدياً كبيراً لأي محاولة لإعادة بناء الدولة الليبية، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن إغفال دور وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في نشر خطاب الكراهية وتأجيج الصراعات بكلى البلدين، لذا ففهم طبيعة النزاع بالجزائر وليبيا يتطلب تحليلاً شاملاً لدور الفاعلين غير الحكوميين وتأثيرهم على مسار الأزمات.¹

ثالثاً: تأثير الاستعمار والعوامل الخارجية في تشكيل أطر المصالحة الوطنية

تشكل المصالحة الوطنية بكل من ليبيا والجزائر مساراً معقداً ومتشعباً، تتداخل فيه عوامل تاريخية وسياسية واجتماعية متنوعة، لا يمكن فهم هذه العملية بشكل كامل دون إدراك التأثير العميق للاستعمار الغربي، الذي لم يقتصر على استغلال الموارد ونهب الثروات، بل امتد إلى تفكيك النسيج الاجتماعي وتعميق الانقسامات الداخلية، لقد خلقت السياسات الاستعمارية بما في ذلك سياسة "فرق تسد" التي اعتمدتها فرنسا وإيطاليا، بيئة خصبة للصراعات القبلية والإقليمية والإيديولوجية التي لازالت تلقي بظلالها على المشهد السياسي والاجتماعي بالبلدين، كما تركت الحقبة الاستعمارية إرثاً من المؤسسات الضعيفة والأنظمة القانونية غير العادلة، مما أعاق جهود بناء الدولة الحديثة وتعزيز الحكم الرشيد، ففهم هذا الإرث الاستعماري ضروري لفهم العقبات التي تواجه المصالحة الوطنية، ويتطلب تحليلاً نقدياً لكيفية تشكيل الاستعمار للهويات الجماعية، وتوزيع السلطة والموارد، وأنظمة القيم بليبيا والجزائر.²

لم يقتصر تأثير العوامل الخارجية على الحقبة الاستعمارية، بل استمر في التجسد من خلال التدخلات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في الشؤون الداخلية للبلدين، لقد شهدت ليبيا على وجه الخصوص تدخلاً عسكرياً واسع النطاق من قبل قوى إقليمية ودولية مختلفة في أعقاب ثورة 2011، مما أدى إلى تفاقم الصراع وتأخير عملية المصالحة، كما لعب الدعم المالي والسياسي الذي قدمته بعض الدول إلى فصائل متناحرة دوراً في إطالة أمد الأزمة وتعميق الانقسامات، وبالجزائر غالباً ما اتُهمت قوى

¹ الأمين إسماعيل، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تأجيج الصراعات السياسية: دراسة حالة الثورات العربية"، مجلة

دراسات الإعلام والاتصال، المجلد 24، العدد 1، 2020، ص ص 112-120.

² Stora Benjamin, Op. Cit, p 210.

خارجية بمحاولة التأثير على المسار السياسي للبلاد، سواء من خلال دعم جماعات معارضة أو من خلال الضغط الاقتصادي، فتحليل هذه التدخلات الخارجية وكيفية تأثيرها على ديناميكيات الصراع والمصالحة يتطلب دراسة متعمقة لمصالح الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية واستراتيجياتها، وتأثيرها على توازن القوى الداخلي.¹

بالإضافة إلى الاستعمار والتدخلات الخارجية المباشرة، تلعب العوامل الخارجية الأخرى مثل العولمة والأفكار العابرة للحدود الوطنية، دوراً مهماً في تشكيل أطر المصالحة الوطنية، لقد أدت العولمة إلى زيادة الوعي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد، مما خلق ضغوطاً على الحكومات لتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، كما أن انتشار الأفكار الديمقراطية الليبرالية والإسلام السياسي، من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، قد أثر على تصورات المواطنين حول العدالة والمساواة والمشاركة السياسية، ومع ذلك يمكن أن تؤدي العولمة أيضاً إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والثقافية، خاصة إذا اعتبرت بعض الجماعات أنها تهدد لهويتها وقيمها، لذلك يجب أن تأخذ جهود المصالحة الوطنية في الاعتبار هذه التأثيرات المعقدة للعولمة، وأن تسعى إلى بناء توافق في الآراء حول القيم والمبادئ التي يمكن أن تجمع الأمة، مع احترام التنوع الثقافي والاجتماعي.²

رابعا: دور النخب السياسية والمجتمع المدني في دعم أو عرقلة جهود المصالحة

تلعب النخب السياسية دوراً محورياً في صياغة مسار المصالحة الوطنية بكل من ليبيا والجزائر، حيث تمتلك هذه النخب القدرة على حشد الدعم الشعبي وتوجيه الرأي العام، والتفاوض بشأن التسويات السياسية اللازمة لإنهاء الصراعات وتعزيز الوحدة الوطنية، ومع ذلك فإن الانقسامات العميقة بين هذه النخب، والمصالح المتضاربة التي تحركها، غالباً ما تعرقل جهود المصالحة وتحول دون تحقيق توافق وطني شامل، فبليبيا مثلاً نجد أن الصراع على السلطة والثروة بين الفصائل السياسية المتناحرة قد أدى

¹ Albrecht Holger, Op. Cit, p 98.

² Ottaway Marina & Hamzawy Amr, Rebuilding Arab States: When and How, Carnegie Endowment for International Peace, 2011, P 48, In Web Site: https://carnegieendowment.org/files/rebuilding_arab_states.pdf

إلى إطالة أمد الأزمة، وتقويض جهود الوساطة الدولية والإقليمية، أما بالجزائر فإن إرث الحقبة الاستعمارية والحرب الأهلية في التسعينيات لا يزال يؤثر على العلاقات بين النخب السياسية، ويجعل من الصعب تحقيق مصالحة حقيقية بين مختلف الأطراف الفاعلة، كما أن غياب الشفافية والمساءلة في عمل هذه النخب، وتقشي الفساد والمحسوبية، زاد من تفاقم الأزمة، وقوض ثقة المواطنين في العملية السياسية.¹

فالمجتمع المدني بكل ما يمثله من منظمات غير حكومية، جمعيات أهلية، مؤسسات فكرية وإعلام مستقل، يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في دعم جهود المصالحة الوطنية بليبيا والجزائر، وذلك من خلال تعزيز الحوار بين مختلف الأطراف المتنازعة، ونشر ثقافة التسامح والمصالحة، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا والمتضررين من الصراعات، إلا أن قدرة المجتمع المدني على الاضطلاع بهذا الدور غالباً ما تكون محدودة بسبب القيود المفروضة على عمله، والتحديات الأمنية التي تواجهه، ونقص الموارد المالية والبشرية، فليبيا نجد أن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المصالحة تواجه صعوبات كبيرة في الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع، وفي الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعها، أما بالجزائر فإن القوانين واللوائح التي تنظم عمل الجمعيات الأهلية غالباً ما تكون مقيدة، وتحد من قدرتها على المساهمة الفعالة في عملية المصالحة، كما أن غياب التنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني وتضارب المصالح بينها، قد أضعف من التأثير الإيجابي على عملية المصالحة.²

¹ سالم باول، صراعات الشرق الأوسط: تغيير المشهد، بيروت: دار الساقي للنشر والتوزيع، د.س.ن، ص 88.

² فاطمة غالي، "دور منظمات المجتمع المدني في بناء السلام في الجزائر: دراسة حالة"، المجلة الجزائرية للعلوم

الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8، العدد 01، 2018، ص 85.

المطلب الثاني: تحليل نقاط التقاء التجريبتين من حيث الأدوات والأساليب المستخدمة

يستلزم البحث في نقاط التقاء التجريبتين الليبية والجزائرية من حيث الأدوات والأساليب المستخدمة، الغوص في تفاصيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة بكلى البلدين، فكلاهما يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، مما يجعلهما عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وتأثيراتها على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وعلى الرغم من هذا التشابه تختلف السياسات المتبعة في إدارة هذه الثروات الطبيعية وتوزيعها، وكذلك في الاستثمار في القطاعات الأخرى وتنويع الاقتصاد، كما تلعب المؤسسات الدينية دوراً هاماً في تشكيل الهوية الوطنية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي بكلى البلدين، ومع ذلك تختلف الطرق التي يتم بها تنظيم هذه المؤسسات واستخدامها في تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية، ويتطلب فهم هذه الاختلافات والتشابهات تحليلاً معمقاً للسياسات العامة، والخطط التنموية، وممارسات الحوكمة بكلى البلدين، مع الأخذ في الاعتبار السياق التاريخي والاجتماعي الذي شكلها، فمن خلال هذا التحليل يمكن تحديد الأدوات والأساليب الأكثر فعالية في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي بهما.

لا يمكن فهم نقاط الالتقاء بين التجريبتين الليبية والجزائرية دون النظر إلى دور الفاعلين الخارجيين في تشكيل مسارات التطور السياسي والاجتماعي، لقد شهدت كلتا الدولتين تدخلات إقليمية ودولية على مر التاريخ، سواء كان ذلك من خلال الدعم المباشر للأطراف المتنازعة، أو من خلال الضغوط السياسية والاقتصادية، أو من خلال التدخل العسكري المباشر، فقد أثرت هذه التدخلات بشكل كبير على توازن القوى الداخلية، وعلى قدرة الحكومات على تحقيق الاستقرار والتنمية، ويتطلب تحليل هذه التأثيرات فهم دوافع الفاعلين الخارجيين، أهدافهم والأدوات التي يستخدمونها لتحقيق هته الأهداف، كما يتطلب فهم كيفية تفاعل هذه التدخلات مع العوامل الداخلية وكيفية تأثيرها على ديناميكيات الصراع والتعاون داخل المجتمع، ومن خلال مقارنة هذه التدخلات بتلك التي شهدتها الجزائر، يمكن تحديد القواسم المشتركة والاختلافات في استراتيجيات الفاعلين الخارجيين، وفي تأثيراتها على الاستقرار والتنمية بكلى البلدين.

أولاً: آليات الحوار الوطني في التجريبتين الجزائرية والليبية

تشكل آليات الحوار الوطني جوهر العمليات الانتقالية وإدارة الأزمات السياسية والاجتماعية بالدول التي تشهد تحولات عميقة، ففي التجريبتين الجزائرية والليبية يظهر الحوار الوطني كأداة أساسية لمعالجة التحديات المتراكمة والمساهمة في بناء أسس جديدة للدولة والمجتمع، يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم هذه الآليات في سياق خصوصية كل بلد، مع التركيز على دور الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ هذه الحوارات، كما يتبنى البحث مقارنة تحليلية مقارنة تسعى إلى استخلاص الدروس المستفادة والتحديات المشتركة التي تواجه هذه التجارب، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في مسارها ونتائجها، كما يسعى إلى تحديد مدى مساهمة هذه الحوارات في تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز المشاركة السياسية وتحقيق التنمية المستدامة بالبلدين.¹

تتباين طبيعة آليات الحوار الوطني بالجزائر وليبيا تبعاً للسياقات التاريخية والسياسية والاقتصادية لكل بلد، فبالجزائر اتسم الحوار الوطني بعد العشرية السوداء بمحاولات تحقيق المصالحة الوطنية من خلال مبادرات رئاسية وقانون الوثام المدني، مع التركيز على استيعاب بعض العناصر المتطرفة وإعادة دمجه في المجتمع، بينما بليبيا يواجه الحوار الوطني تحديات جمة نتيجة الانقسام السياسي الحاد وتعدد الفاعلين المسلحين وتدخل القوى الخارجية، مما يجعل عملية بناء توافق وطني شاملاً أمراً صعباً.

¹ برهان أحمد، "مسارات التحول الديمقراطي في الجزائر: دراسة في التحولات السياسية والاجتماعية"، مجلة العلوم

يعتمد هذا البحث على تحليل مقارن لهذه الآليات، مع التركيز على دور الوساطة المحلية والدولية، وأهمية إشراك مختلف شرائح المجتمع في صياغة رؤية مشتركة للمستقبل، وضرورة معالجة جذور الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق استقرار دائم.¹

يتوقف نجاح آليات الحوار الوطني في تحقيق أهدافها المنشودة على عدة عوامل، من بينها وجود إرادة سياسية حقيقية لدى جميع الأطراف المتنازعة، وتوفير بيئة مواتية للحوار تتسم بالشفافية والمصداقية، وقدرة الوسطاء على بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، كما يجب أن يكون الحوار شاملاً ويمثل جميع شرائح المجتمع، بمن فيهم الشباب والنساء والأقليات، وأن يعالج القضايا الجوهرية التي تسببت في الأزمة، يستند هذا البحث إلى دراسات حالة معمقة حول تجارب مماثلة بدول أخرى، مع التركيز على الدروس المستفادة والتحديات التي واجهت هذه التجارب، وذلك بهدف تقديم توصيات عملية لصناع القرار بالجزائر وليبيا حول كيفية تعزيز آليات الحوار الوطني لتحقيق المصالحة الوطنية والسلام الدائم، كما يعتمد البحث على تحليل الخطابات السياسية والبيانات الرسمية والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني لتقييم فعالية هذه الآليات.²

ثانياً: الأدوار المؤسسية والمجتمعية في تفعيل المصالحة الوطنية

تتجاوز المصالحة الوطنية مجرد تسوية سياسية للخلافات الظاهرة، لتشمل عملية بناء مجتمعي متكامل يهدف إلى ترميم النسيج الاجتماعي المتضرر وتعزيز الثقة المتبادلة بين مختلف الأطراف، تلعب المؤسسات الرسمية دوراً محورياً في هذه العملية من خلال وضع الأطر القانونية والإجرائية التي تسهل الحوار وتعزز العدالة الانتقالية، بالإضافة إلى توفير الدعم المالي واللوجستي للمبادرات المجتمعية التي تسعى إلى تحقيق المصالحة على أرض الواقع، ففعالية هذه المؤسسات لا تقتصر على إصدار

¹ غسان سلامة، الدولة الفاشلة: دروس من ليبيا وسوريا، بيروت: دار الساقي للنشر والتوزيع، 2017، ص ص 25-

² Paffenholz Thania, **Peacebuilding and Social Movements: Dialogue and Transformations**, Paradigm Publishers, 2015, p p 112-113.

التشريعات والقرارات، بل تتعداها إلى القدرة على تطبيقها بشكل عادل وشفاف، وضمان مشاركة جميع الأطراف المعنية في صياغة وتنفيذ هذه التشريعات، كما يتطلب تفعيل دور المؤسسات تكاملاً بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بالإضافة إلى التعاون مع منظمات المجتمع المدني لضمان وصول المساعدات إلى الفئات الأكثر تضرراً من النزاعات، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا، وذلك لتحقيق المصالحة بمعناها الشامل والمستدام.¹

تعتبر المشاركة المجتمعية حجر الزاوية في عملية المصالحة الوطنية، حيث تساهم في بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف المتنازعة وتعميق الوعي بأسباب النزاع وآثاره، حيث يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دوراً فاعلاً في تنظيم الحوارات والمناقشات بين مختلف الفئات، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا، وتوثيق الانتهاكات التي ارتكبت خلال النزاع، كما يمكن للمؤسسات الدينية والتعليمية أن تساهم في نشر ثقافة التسامح والمصالحة، وتعزيز قيم المواطنة والتعايش السلمي، فمشاركة المرأة والشباب بشكل خاص تعتبر ضرورية لتحقيق مصالحة شاملة ومستدامة، حيث يمكن لهما أن يلعبا دوراً ريادياً في بناء مجتمع أكثر عدالة وإنصاف، ويجب على المؤسسات الرسمية دعم هذه المبادرات المجتمعية وتوفير البيئة المناسبة لنموها وتطورها، وذلك من خلال تخصيص الموارد اللازمة وتسهيل وصولها إلى الفئات المستهدفة.²

لا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية بمعزل عن معالجة جذور النزاع وأسبابه العميقة، والتي قد تعود إلى عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية، تتطلب هذه المعالجة تحليلاً دقيقاً لأسباب النزاع وتحديد الأطراف المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات، بالإضافة إلى وضع استراتيجيات فعالة لمعالجة هذه الأسباب ومنع تكرارها في المستقبل، ويمكن للمؤسسات الرسمية والمجتمعية أن تلعب دوراً هاماً في هذا المجال من خلال إجراء البحوث والدراسات حول أسباب النزاع وآثاره، وتنظيم الندوات والمؤتمرات التي تجمع بين الخبراء والباحثين وصناع القرار لمناقشة هذه القضايا واقتراح الحلول المناسبة، كما يجب على

¹ Huys Luc, "Justice after transition: On the choices successor societies make in dealing with the past", **Law and Social Inquiry**, Vol.28, N° 03, 2003, p p 491-493.

² Lederach John Paul , Op. Cit, p 25.

المؤسسات التعليمية تضمين مناهجها الدراسية موادًا تعليمية حول تاريخ النزاع وأسبابه، وذلك لتعزيز الوعي لدى الأجيال بأهمية المصالحة ومنع تكرار الأخطاء في المستقبل.¹

ثالثًا: دور العفو والمسامحة في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي

إن مفهوم العفو والمسامحة باعتبارهما آليتين أساسيتين في معالجة آثار الصراعات السياسية والاجتماعية، يكتسب أهمية متزايدة في سياق الأنظمة التي تشهد تحولات عميقة، كنتك التي مرت بها ليبيا والجزائر، فالعفو الذي يتجاوز مجرد الإفلات من العقاب، يمثل اعترافًا بضرورة تجاوز الماضي وبناء مستقبل مشترك، بينما المسامحة هي عملية شخصية وجماعية أعمق، تسعى إلى التئام الجروح النفسية والاجتماعية الناجمة عن العنف والصراع، لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي يتطلب فهمًا دقيقًا للديناميكيات المعقدة التي تحكم هذه العمليات، وكيفية توظيفها بشكل فعال في سياقات ثقافية وسياسية محددة، فالعفو والمسامحة ليسا مفاهيم مجردة، بل هما أدوات عملية يمكن استخدامها لتعزيز المصالحة الوطنية، وإعادة بناء الثقة بين الأفراد والجماعات، وتوفير الأساس اللازم لبناء مؤسسات ديمقراطية مستدامة، يتطلب ذلك دراسة متأنية للظروف التاريخية والسياسية التي أدت إلى الصراعات، وكذلك تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية المتورطة فيها، وفهم مطالبها وشواغلها.

رابعًا: مدى فاعلية الحلول السياسية والدبلوماسية في إنهاء النزاعين

تنبؤاً الحلول السياسية والدبلوماسية مكانة مركزية في معالجة الأزمات والنزاعات المعاصرة، خاصة تلك التي تعصف بدول المغرب العربي على غرار ليبيا والجزائر، ففهم مدى فاعلية هذه الحلول يستلزم دراسة معمقة للعوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي تغذي هذه النزاعات، وتقييم القدرة على استيعاب المطالب المتنوعة للأطراف المتنازعة، وتحديد مدى استعداد القوى الإقليمية والدولية لدعم مسار سلمي وشامل، وغالباً ما تتطلب التسويات السياسية تقديم تنازلات مؤلمة، وتجاوز المصالح الضيقة، والتركيز على بناء مستقبل مشترك يقوم على العدالة والمساواة، ومع ذلك فإن غياب الإرادة السياسية

¹ Bloomfield and David Barnes and other, **Reconciliation after violent conflict: A handbook**, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2003, p 176.

الحقيقية، وتدخل أطراف خارجية تسعى إلى تحقيق مكاسب خاصة، قد تعرقل مسار الحلول السلمية وتطيل أمد النزاعات، فقد أظهرت تجارب عديدة بمناطق أخرى من العالم أن النجاح في بناء سلام دائم يتطلب التزاماً راسخاً بالعملية السياسية، وقدرة على إدارة الاختلافات بطرق سلمية، وتوفير فرص اقتصادية واجتماعية للجميع، ففهم ديناميكيات السلطة المعقدة والقدرة على بناء جسور الثقة بين الأطراف المتنازعة، هما مفتاح تحقيق حلول سياسية ودبلوماسية مستدامة.

تتطلب دراسة فاعلية الحلول السياسية والدبلوماسية في سياق النزاعين الليبي والجزائري، فحصاً دقيقاً للآليات والمؤسسات التي تساهم في بناء السلام، فالوساطة والمفاوضات والحوار الوطني والانتخابات الديمقراطية، كلها أدوات يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في إنهاء العنف وتحقيق الاستقرار، ومع ذلك فإن هذه الأدوات لا تعمل من فراغ، بل تتأثر بالسياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي توجد فيه، فمثلاً قد تفشل المفاوضات إذا كانت الأطراف المتنازعة غير مستعدة للتنازل عن مواقفها المتشددة، أو إذا كانت هناك تدخلات خارجية تعرقل مسار الحوار، وبالمثل قد تفشل الانتخابات الديمقراطية إذا لم تكن هناك بيئة سياسية حرة ونزيهة، أو إذا كانت هناك محاولات للتلاعب بالنتائج، فبناء مؤسسات قوية وشفافة، تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، هي شروط أساسية لنجاح الحلول السياسية والدبلوماسية، كذلك فمشاركة المجتمع المدني، المرأة والشباب في العملية السياسية أمر ضروري لضمان أن تعكس الحلول المطروحة تطلعات جميع أفراد المجتمع.

يستوجب تقييم فاعلية الحلول السياسية والدبلوماسية في ليبيا والجزائر، النظر في دور الفاعلين الدوليين والإقليميين، حيث غالباً ما تلعب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والدول المجاورة، دوراً حاسماً في الوساطة بين الأطراف المتنازعة وتقديم المساعدة الإنسانية، ودعم جهود إعادة الإعمار، ومع ذلك فتدخلات هذه الجهات قد تكون لها أيضاً آثاراً سلبية، خاصة إذا كانت مدفوعة بمصالح خاصة أو إذا لم تكن منسقة بشكل جيد، فمثلاً قد تؤدي المنافسة بين القوى الإقليمية والدولية إلى تفاقم النزاعات، وتقويض جهود السلام، فبناء شراكات قوية بين الفاعلين الدوليين والإقليميين، والتنسيق بين جهودهم، أمر ضروري لضمان أن تكون تدخلاتهم فعالة ومستدامة، ودعم المجتمع الدولي

لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم المساعدة التقنية لبناء المؤسسات الديمقراطية، يمكن أن يساهم في تعزيز الاستقرار على المدى الطويل، لتحقيق سلام دائم بليبيا والجزائر يتطلب جهداً مشتركاً من جميع الأطراف المعنية، والتزاماً راسخاً بالعمل متعدد الأطراف.

المطلب الثالث: استعراض الاختلافات المتعلقة بالخصوصية الثقافية والسياسية لكل دولة

تتجسد الفروق الثقافية والسياسية بين ليبيا والجزائر في نسيج معقد من التاريخ المشترك والمسارات التنموية المتباينة، ففي حين أن البلدين يشتركان في إرث لغوي وديني واحد، إلا أن التعبيرات المحلية للهوية الوطنية والقيم الاجتماعية تتخذ أشكالاً مختلفة، يعود ذلك جزئياً إلى التباينات في التجارب الاستعمارية، فالجزائر التي خضعت لحكم فرنسي مباشر ومطول، شهدت عملية استيعاب ثقافي أعمق، بينما ليبيا التي كانت تحت الحكم الإيطالي، حافظت على درجة أكبر من الاستقلالية الثقافية، هذه الاختلافات التاريخية أثرت بدورها على التوجهات السياسية، حيث نجد الجزائر تبنت نموذجاً اشتراكياً قومياً بعد الاستقلال، بينما مالت ليبيا نحو تجارب سياسية فريدة، بدءاً من الملكية السنوسية وصولاً إلى حكم معمر القذافي، هذه المسارات السياسية المتباينة انعكست على طبيعة المؤسسات الحكومية، ودور الجيش في السياسة، والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

يتطلب فهم الخصوصيات الثقافية والسياسية لكل من ليبيا والجزائر أيضاً النظر إلى دور العوامل الخارجية في تشكيل المسارات الداخلية، فليبيا بمواردها النفطية الهائلة وموقعها الجيو-سياسي الاستراتيجي، كانت على الدوام محط أنظار القوى الإقليمية والدولية، مما أثر بشكل كبير على استقلاليتها السياسية وقدرتها على تحديد مسارها التنموي، بالمقابل سعت الجزائر من خلال سياسة عدم الانحياز والدفاع عن استقلالها الوطني، إلى لعب دور إقليمي أكثر استقلالية، وإن كانت تواجه أيضاً تحديات كبيرة من التدخلات الخارجية، هذه التفاعلات المعقدة بين العوامل الداخلية والخارجية أدت إلى تشكيل أنظمة سياسية مختلفة، حيث نجد بليبيا نظام يعاني من هشاشة المؤسسات وتأثير الصراعات الداخلية، بينما تتمتع الجزائر بمؤسسات دولة أكثر رسوخاً، بالغم من كونها تواجه تحديات في تحقيق الإصلاح

السياسي والاقتصادي¹.

يجب التأكيد على أهمية دراسة تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تشكيل الخصوصيات الثقافية والسياسية بكل من ليبيا والجزائر، فليبيا أدى الاعتماد المفرط على عائدات النفط إلى خلق اقتصاد ريعي يعيق التنمية المستدامة ويؤدي إلى تفاقم التفاوت الاجتماعي، بالمقابل تسعى الجزائر إلى تنويع اقتصادها وتقليل اعتماده على النفط، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة في تحقيق ذلك بسبب البيروقراطية والفساد، هذه الاختلافات في الهياكل الاقتصادية أثرت بدورها على طبيعة الطبقات الاجتماعية وديناميكيات السلطة، حيث نجد بليبيا صراعاً بين الفصائل المسلحة المتنافسة للسيطرة على الموارد، بينما تسعى الجزائر إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال برامج الدعم الاجتماعي والتوظيف.

أولاً: طبيعة البنية القبلية والعشائرية وتأثيرها على مسار المصالحة

تعتبر البنية القبلية والعشائرية بليبيا والجزائر من المكونات الاجتماعية والثقافية عميقة الجذور، والتي لعبت أدواراً حاسمة في تشكيل الهوية والتماسك الاجتماعي، فضلاً عن التأثير في ديناميكيات السلطة والسياسة، ففهم طبيعة هذه البنى يتطلب تجاوز النظرة الاختزالية التي تعتبرها مجرد بقايا من الماضي، بل ينبغي تحليلها ككيانات حية متفاعلة تتكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستمرة، تتسم هذه البنى بتنوعها الكبير سواء من حيث التركيبة السكانية أو الموارد الاقتصادية أو العلاقات مع الدولة، ما يجعل عملية المصالحة معقدة ومتعددة الأوجه، فمن ناحية تمثل القبائل والعشائر أطرافاً فاعلة في الصراعات، ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون وسيطاً هاماً في حل النزاعات وتعزيز السلام، وبالتالي فإن أي إستراتيجية للمصالحة تتجاهل هذه البنى أو تقلل من شأنها محكوم عليها بالفشل، بل يجب أن تركز المصالحة على معالجة مظالم الماضي وتعزيز العدالة الانتقالية، وإشراك القبائل والعشائر في بناء مستقبل مشترك قائم على المساواة والعدل.

يتجلى تأثير البنية القبلية والعشائرية على مسار المصالحة بليبيا والجزائر في عدة جوانب، أهمها:

¹ Vandewalle Dirk, Op Cit, p 158.

دورها في تعبئة الموارد البشرية والمالية في الصراعات، وقدرتها على حشد الدعم السياسي والاجتماعي لأطراف النزاع، وتأثيرها في تحديد شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع، فغالبًا ما تُستغل الهويات القبلية والعشائرية لتأجيج الصراعات وتعميق الانقسامات، خاصة في ظل غياب مؤسسات الدولة القوية والقادرة على توفير الأمن والعدالة للجميع، كما يمكن أيضًا أن تلعب القبائل والعشائر دورًا إيجابيًا في المصالحة من خلال الوساطة بين الأطراف المتنازعة وتقديم الضمانات الأمنية، والمشاركة في عمليات إعادة الإعمار والتنمية، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون المصالحة عملية شاملة تشارك فيها جميع الأطراف المعنية، وأن تستند إلى مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة الانتقالية، كما يجب أن تهدف المصالحة إلى بناء ثقة متبادلة بين القبائل والعشائر والدولة، وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة التي تتجاوز الانتماءات القبلية والعشائرية الضيقة.

ثانيا: اختلاف الهياكل السياسية والدستورية في الجزائر وليبيا

تُعدّ دراسة الهياكل السياسية والدستورية بالجزائر وليبيا ضرورية لفهم مساراتهما السياسية المتباينة، خاصة في ظل التحولات العميقة التي تشهدها المنطقة، فبينما تبنت الجزائر نظامًا رئاسيًا معدلاً يحافظ على دور محوري للجيش في الحياة السياسية، شهدت ليبيا بعد عام 2011 حالة من الفوضى والانقسام، تجلت في تعدد السلطات وتنازع الميليشيات، ما أدى إلى غياب شبه كامل للدولة بمفهومها الحديث، هذا التباين يعكس اختلافات تاريخية واجتماعية عميقة، فبالجزائر لعبت حرب التحرير دورًا حاسمًا في تشكيل هوية وطنية قوية، بينما بليبيا ظلت الهوية القبلية والمناطقية هي المهيمنة، مما أعاق بناء مؤسسات دولة قوية وموحدة، ففهم هذه الاختلافات الهيكلية يساهم في تحليل أعمق للتحديات التي تواجه البلدين في مسيرة الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة¹.

تتجلى الفروق الجوهرية بين الهيكلين السياسي والدستوري بالجزائر وليبيا في طبيعة المؤسسات

¹ خالد الجليلي، التحولات السياسية في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

السياسية وصلاحياتها، فبالجزائر يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة، بما في ذلك تعيين رئيس الوزراء والوزراء وحل البرلمان وقيادة الجيش، بينما بليبيا تعاني المؤسسات السياسية من ضعف شديد، وتصارع على السلطة، مما أعاق عملها وفعاليتها، كما يختلف النظام الدستوري في البلدين بشكل كبير، فبالجزائر يمثل الدستور مرجعية قانونية عليا، تحدد صلاحيات السلطات المختلفة وتنظم العلاقة بينها، بينما بليبيا لا يزال الدستور محل خلاف، ولم يتم التوصل إلى توافق وطني بشأنه، مما يساهم في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والقانوني.

يؤثر دور الفاعلين غير الرسميين في الحياة السياسية على طبيعة الهياكل السياسية والدستورية بكل من الجزائر وليبيا، فبالجزائر يلعب الجيش دوراً محورياً في الحياة السياسية، ويمارس نفوذاً كبيراً على القرارات السياسية والاقتصادية، بينما بليبيا تتنافس الميليشيات المسلحة على السلطة، وتمارس نفوذاً كبيراً على الأرض، مما يضعف سلطة الدولة ويعيق بناء مؤسساتها، كما يلعب المجتمع المدني دوراً مختلفاً بالبلدين، فبالجزائر يخضع المجتمع المدني لرقابة مشددة من قبل الدولة، بينما بليبيا يتمتع المجتمع المدني بقدر أكبر من الحرية، ولكنه يعاني من ضعف الموارد والقدرات، هذه العوامل غير الرسمية تؤثر بشكل كبير على فعالية المؤسسات السياسية والدستورية، وتساهم في تحديد مسار التطور السياسي بكل من الجزائر وليبيا.¹

ثالثاً: دور القوى الإقليمية والدولية في توجيه المصالحة في كلتا الحالتين

لقد أضحى الدور الذي تلعبه القوى الإقليمية والدولية في توجيه مسارات المصالحة بكل من ليبيا والجزائر موضوعاً بالغ الأهمية يستدعي تحليلاً معمقاً ومقارناً، وذلك نظراً لتعقيد السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشكل هته الدولتين، فالتدخلات الخارجية سواء كانت دبلوماسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية، تؤثر بشكل كبير على طبيعة الصراعات الداخلية وإمكانيات التوصل إلى تسويات مستدامة، فليبيا مثلاً شهدنا انخراطاً واسع النطاق من قبل قوى إقليمية مثل مصر والإمارات العربية المتحدة وتركيا، بالإضافة إلى قوى دولية مثل الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا، وكل منها يسعى

¹ Pierre Bourdieu, *The Logic of Practice*, Stanford University Press, 1990, p 180.

إلى تحقيق مصالح إستراتيجية خاصة به، هذا التنافس بين القوى المختلفة أدى في كثير من الأحيان إلى تفاقم الصراع وتقويض جهود المصالحة، حيث أن دعم أطراف متناحرة من قبل قوى خارجية يزيد من تصلب المواقف ويقلل من الحوافز للتوصل إلى حلول توافقية، في المقابل نجد أن الجزائر على الرغم من مواجهتها لتحديات داخلية، قد سعت إلى الحفاظ على استقلالية قرارها وسيادتها الوطنية، وهو ما قلل من تأثير التدخلات الخارجية المباشرة في مسار المصالحة الوطنية الذي تبنته، ومع ذلك فإن الدور غير المباشر للقوى الإقليمية والدولية، من خلال الدعم الاقتصادي والضغط السياسي، لا يزال حاضراً ومؤثراً في تحديد مسار التطورات السياسية والاجتماعية¹.

يتطلب تحليل دور القوى الإقليمية والدولية في توجيه المصالحة في ليبيا والجزائر، فحصاً دقيقاً لأدوات التأثير التي تستخدمها هذه القوى، وكيفية تفاعل هذه الأدوات مع الديناميكيات الداخلية لكل دولة، فليبيا لعب الدعم العسكري والمالي الذي قدمته بعض القوى الإقليمية لأطراف متناحرة دوراً حاسماً في إطالة أمد الصراع وتأخير عملية المصالحة، كما أن استخدام الدبلوماسية متعددة الأطراف من خلال منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لم يحقق النتائج المرجوة في كثير من الأحيان بسبب تضارب المصالح بين الدول الأعضاء وعدم وجود إرادة سياسية حقيقية للتوصل إلى حلول توافقية، أما بالجزائر فقد اعتمدت السلطات على إستراتيجية أكثر حذراً في التعامل مع القوى الخارجية، مع التركيز على تعزيز الوحدة الوطنية وتجنب التدخلات الخارجية المباشرة، ومع ذلك فإن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الجزائر، بالإضافة إلى الضغوط السياسية المتزايدة من بعض القوى الإقليمية والدولية، قد تؤثر على مسار المصالحة الوطنية في المستقبل، لذلك من الضروري دراسة كيفية تفاعل هذه العوامل الخارجية مع الديناميكيات الداخلية لتحديد مسار المصالحة في كلتا الحالتين.

¹ Bellal Annyssa, "Transitional justice and reconciliation after civil wars: Analysis of the political role of international criminal justice and the International Criminal Court in the Democratic Republic of Congo, Uganda and Sudan", **International Journal of Transitional Justice**, Vol.3, N° 03, 2009, p p 422–443.

رابعاً: التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه مساعي المصالحة في البلدين

تواجه جهود المصالحة بكل من ليبيا والجزائر تحديات أمنية واقتصادية معقدة ومتشابكة، تعيق تحقيق الاستقرار الدائم والتنمية المستدامة بالمنطقة، فبليبيا يظل الانتشار الواسع للسلاح، وتعدد الجماعات المسلحة وتدخل القوى الخارجية في الشأن الداخلي، عوامل رئيسية تقوض أي مسعى للمصالحة الوطنية، هذا الوضع الأمني المتدهور ينعكس سلباً على الاقتصاد الليبي المعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، حيث تعطل الصراعات المسلحة عمليات الإنتاج والتصدير، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع المعيشية وتفاقم الفقر والبطالة، فغياب سلطة مركزية قوية قادرة على فرض القانون وتأمين الحدود يزيد من صعوبة مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، مما يهدد ليس فقط ليبيا بل دول الجوار، بما في ذلك الجزائر التي تواجه تحديات مماثلة وإن كانت أقل حدة، هذه التحديات الأمنية والاقتصادية المترابطة تتطلب معالجة شاملة ومتكاملة تأخذ في الاعتبار كافة الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية.

يمثل المشكل الاقتصادي بالجزائر تحدياً رئيسياً يغذي التوترات الاجتماعية ويهدد الاستقرار السياسي، فالاعتماد المفرط على عائدات النفط والغاز وعدم تنويع الاقتصاد وتفاقم البطالة خاصة بين الشباب، كلها عوامل تساهم في خلق بيئة مواتية للاحتجاجات الاجتماعية وعدم الاستقرار، كذلك تواجه الجزائر تحديات أمنية متزايدة على حدودها، خاصة مع تدهور الوضع الأمني بدول الجوار مثل ليبيا ومالي والنيجر، حيث تنشط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، هذا الوضع الأمني المتوتر يفرض ضغوطاً كبيرة على الجيش الجزائري وقوات الأمن، ويستنزف الموارد الاقتصادية المخصصة للتنمية، فمعالجة هذه التحديات الأمنية والاقتصادية تتطلب إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة، وتعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، وتوفير فرص عمل للشباب، وتعزيز التنمية المحلية بالمناطق المهمشة.

إن أي مسعى جاد للمصالحة بكل من ليبيا والجزائر يجب أن يولي اهتماماً خاصاً لمعالجة جذور المشاكل الأمنية والاقتصادية التي تغذي الصراعات والتوترات، فبليبيا يتطلب ذلك بناء مؤسسات دولة قوية قادرة على فرض القانون وتأمين الحدود، ونزع سلاح الجماعات المسلحة ودمجها في المجتمع، وتعزيز المصالحة الوطنية والحوار بين مختلف الأطراف الليبية، وبالجزائر يتطلب ذلك تنويع الاقتصاد

وتحسين الخدمات العامة، كذلك يجب على المجتمع الدولي أن يلعب دوراً بناءً في دعم جهود المصالحة بالبلدين من خلال تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية، والمساهمة في بناء القدرات المؤسسية والضغط على الأطراف المتنازعة للتوصل إلى حلول سلمية للأزمات، فتجاهل هذه التحديات الأمنية والاقتصادية سيؤدي إلى تفاقم الأوضاع وزيادة فرص اندلاع صراعات جديدة، مما يهدد الاستقرار الإقليمي والدولي.¹

المطلب الرابع: الدروس المستفادة من التجريبتين لتعزيز المصالحات الإقليمية

تمثل تجربتا ليبيا والجزائر على الرغم من اختلاف سياقاتهما التاريخية والسياسية، مختبرين قيمين لاستخلاص الدروس المستفادة في مجال المصالحات الإقليمية، فليبيا نجد أن التدخلات الخارجية المتعددة والمتضاربة، وغياب رؤية وطنية شاملة للمصالحة، قد أدت إلى تعقيد الأزمة وتأخير التوصل إلى حلول مستدامة، فضعف المؤسسات الوطنية وتفاقم الانقسامات القبلية والإيديولوجية، وغياب آليات فعالة للعدالة الانتقالية، كلها عوامل ساهمت في إطالة أمد الصراع وتعميق جراح الماضي، فالدرس المستفاد هنا يكمن في ضرورة إعطاء الأولوية للملكية الوطنية للمصالحة، وبناء مؤسسات قوية قادرة على احتواء الخلافات، وتفعيل آليات العدالة الانتقالية التي تعالج مظالم الماضي وتسهم في تحقيق المصالحة المجتمعية الشاملة، حيث يجب التأكيد على أهمية بناء القدرات المحلية وتفعيل دور المجتمع المدني في عمليات السلام والمصالحة.²

تقدم التجربة الجزائرية في معالجة آثار "العشرية السوداء" نموذجاً أكثر نجاحاً، فمن خلال ميثاق السلم والمصالحة الوطنية تمكنت الجزائر من طي صفحة الماضي، وإعادة بناء الثقة بين أفراد المجتمع، لكنها لم تخلُ هذه التجربة من تحديات، حيث أثار قانون المصالحة جدلاً واسعاً حول مسألة المساءلة والمحاسبة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فالدرس المستفاد من التجربة الجزائرية يتمثل في أهمية الموازنة بين تحقيق المصالحة الوطنية وضمان العدالة للضحايا، فالمصالحة لا يمكن أن تكون على حساب حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة وجبر الضرر، وتقديم الجناة إلى العدالة.

¹ سالم باول، مرجع سابق الذكر، ص 120.

² John Paul Lederach, Op. Cit.

فالمقارنة بين التجريبتين الليبية والجزائرية تكشف عن مجموعة من الدروس الهامة التي يمكن الاستفادة منها في تعزيز المصالحة الإقليمية، فمن الضروري إعطاء الأولوية للملكية الوطنية للمصالحة وبناء مؤسسات قوية قادرة على احتواء الخلافات، وتفعيل آليات العدالة الانتقالية التي تعالج مظالم الماضي وتسهم في تحقيق المصالحة المجتمعية الشاملة، كما يجب الموازنة بين تحقيق المصالحة الوطنية وضمان العدالة للضحايا، وتبني نهج شمولي للعدالة الانتقالية يجمع بين المساءلة والمصالحة، وأخيراً يجب إشراك جميع الأطراف المعنية في عملية المصالحة، بمن فيهم الضحايا والجناة والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية.¹

أولاً: مدى قابلية النموذج الجزائري للتطبيق بدول أخرى

تشكل دراسة مدى قابلية النموذج الجزائري للتطبيق بدول أخرى محوراً بالغ الأهمية في فهم ديناميكيات التحول السياسي والاقتصادي بمنطقة شمال إفريقيا والعالم العربي، فالتجربة الجزائرية بما تحمله من خصوصيات تاريخية واجتماعية وسياسية، تمثل حالة فريدة تتطلب تحليلاً معمقاً لتحديد العناصر التي يمكن استنساخها أو تكييفها في سياقات أخرى، فيجب النظر إلى النموذج الجزائري ليس كقالب جاهز للتطبيق، بل كمجموعة من الدروس المستفادة والتحديات التي يمكن أن تساهم في توجيه جهود الإصلاح والتنمية بالدول الأخرى، يتطلب هذا التحليل تقييماً دقيقاً للمؤسسات السياسية والاقتصادية الجزائرية، وآليات صنع القرار، والعلاقات بين الدولة والمجتمع، ومدى قدرتها على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، ففهم هذه الجوانب يسمح بتقييم واقعي لإمكانية نقل النموذج الجزائري إلى سياقات مختلفة، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.²

يتطلب تقييم إمكانية تطبيق النموذج الجزائري أيضاً فهماً معمقاً للعوامل السياقية التي شكلت التجربة الجزائرية، بما في ذلك تاريخ الاستعمار، حرب التحرير، النظام السياسي الذي نشأ بعد الاستقلال، دور

¹ William I.Zartman, Op. Cit, p.18.

² Noureddine Hachad, "Transitions démocratiques et réformes constitutionnelles: le cas algérien", **Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Politiques et Economiques**, Vol.51, N° 02, 2012, p p 123-148.

الجيش في السياسة وتأثير النفط على الاقتصاد، هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تشكيل هوية الجزائر ومسارها التنموي، كما يجب الأخذ في الاعتبار التحديات التي تواجهها الجزائر حاليًا مثل البطالة والتهميش الاجتماعي والفساد وتأثير الأزمات الإقليمية والدولية، ففهم هذه التحديات يسمح بتقييم واقعي لقدرة النموذج الجزائري على الصمود والتكيف مع المتغيرات الجديدة، حيث يجب أن يتم هذا التقييم بناءً على معايير محددة، مثل الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد.¹

ويتطلب تحليل مدى قابلية النموذج الجزائري للتطبيق في دول أخرى إتباع منهجية علمية صارمة تعتمد على جمع البيانات وتحليلها بطريقة موضوعية، والاعتماد على مصادر متنوعة مثل الدراسات الأكاديمية، التقارير الحكومية، الإحصاءات الرسمية والمقابلات مع الخبراء وصناع القرار، ويجب أيضًا الأخذ في الاعتبار وجهات النظر المختلفة، بما في ذلك وجهات نظر الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، وأن يكون التحليل متعمقًا وشاملاً، مراعيًا جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يجب أن يتم التركيز على تحديد العوامل التي يمكن استنساخها أو تكييفها في سياقات أخرى، مع الأخذ في الاعتبار القيود والتحديات المحتملة.²

ثانياً: أهمية بناء الثقة الوطنية كأساس للمصالحة الناجحة

تُمثل عملية بناء الثقة الوطنية حجر الزاوية في أي مسعى جاد نحو المصالحة الناجحة، خاصة بالمجتمعات التي عانت من صراعات داخلية عميقة، كما هو الحال بليليا والجزائر، فغياب الثقة بين مختلف المكونات الاجتماعية والسياسية يؤدي إلى تقويض الجهود المبذولة لتحقيق التوافق والوئام، ويُبقى على حالة من الشك والريبة التي تعيق أي تقدم حقيقي نحو الاستقرار والتنمية، فالأطراف المتنازعة لن تكون قادرة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات بقلوب مفتوحة وعقول منفتحة، ما لم يكن هناك شعور

¹ Lahcen Bourmeli, "Les modèles de développement en Afrique du Nord: Étude comparative Algérie-Maroc-Tunisie", **Alternatives Economiques**, Vol.347, N° 01, 2015, p p, 68-70.

² Abdelkader Meziane, "Politiques de réforme économique en Algérie: Étude des défis et des perspectives", **Thèse Doctorat**, Faculté de Sciences Politique et Relations International, Université d'Alger 3, 2018, p p 210-218.

بالأمان والثقة في أن الطرف الآخر ملتزم بالحل السلمي وقادر على الوفاء بالتزاماته، وبالتالي فاستثمار الوقت والجهد في بناء الثقة الوطنية من خلال آليات مختلفة مثل الحوارات المجتمعية والعدالة الانتقالية والتعويضات، يُعتبر شرطاً ضرورياً لإرساء أسس متينة للمصالحة الدائمة، وهذا ما تؤكدّه العديد من الدراسات التي تناولت تجارب المصالحة بمناطق مختلفة من العالم، حيث أظهرت أن المجتمعات التي نجحت في بناء الثقة بين أفرادها وجماعاتها، كانت أكثر قدرة على تجاوز الماضي المؤلم والمضي قدماً نحو مستقبل أفضل.

فبناء الثقة الوطنية لا يقتصر على مجرد إطلاق مبادرات رمزية أو إجراءات سطحية، بل يتطلب عملية شاملة ومتكاملة تتناول جذور المشكلة وتتعامل مع الأسباب العميقة التي أدت إلى انعدام الثقة بين الأطراف المتنازعة، ويجب أن تشمل هذه العملية إصلاح المؤسسات الحكومية وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد وضمان المساواة والعدالة للجميع، كما يجب أن يتم التركيز على التعليم والتوعية من خلال تضمين مناهج دراسية تعزز التسامح والاحترام المتبادل، وتشجع على الحوار والتفاهم بين الثقافات المختلفة، كما يجب أن يتم إشراك جميع فئات المجتمع في هذه العملية، بما في ذلك الشباب والنساء والأقليات، لضمان أن تكون المصالحة شاملة وتمثل تطلعات الجميع، والحوار المباشر والصادق بين الأطراف المتنازعة له أهمية كبيرة باعتباره أداة فعالة لبناء الثقة وتقريب وجهات النظر، فالحوار يسمح للأفراد بالتعبير عن مشاعرهم ومخاوفهم، والاستماع إلى وجهات نظر الآخرين، والتوصل إلى حلول مشتركة ترضي الجميع.

ثالثاً: دور الوساطة الدولية والإقليمية في دعم عمليات المصالحة

في مستهل هذه الدراسة تبين أن دور الوساطة الدولية والإقليمية يمثل حجر الزاوية في دعم عمليات المصالحة بمناطق النزاع، لاسيما في سياقات معقدة كالتي تشهدها ليبيا والجزائر، تتجلى أهمية هذه الوساطة في قدرتها على توفير منصة محايدة للأطراف المتنازعة للتفاوض وتبادل وجهات النظر، فضلاً عن توفير الدعم اللوجستي والمالي لتنفيذ اتفاقيات السلام، كما تلعب الوساطة دوراً حاسماً في بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، وهي خطوة ضرورية لتجاوز سنوات الصراع وانعدام الثقة، فطبيعة هذه

الوساطات سواء كانت من منظمات دولية كالأمم المتحدة أو من دول إقليمية مؤثرة، تحدد مدى فعاليتها وقدرتها على تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، فالتدخلات الدولية غالباً ما تكون مدعومة بشرعية دولية وقوة سياسية واقتصادية، بينما تتمتع الوساطات الإقليمية بفهم أعمق للسياقات المحلية والثقافية، مما يمكنها من تقديم حلول أكثر واقعية وملائمة.¹

ففاعلية الوساطات الدولية والإقليمية في دعم عمليات المصالحة تعتمد بشكل كبير على جملة من العوامل المترابطة، من بينها طبيعة النزاع نفسه، ومصالح الأطراف المتنازعة، والبيئة السياسية والإقليمية المحيطة، ففي حالي ليبيا والجزائر نجد أن النزاعات تتسم بتعقيد شديد، حيث تتداخل فيها المصالح الداخلية والخارجية، وتتصارع عليها قوى إقليمية ودولية مختلفة، هذا التعقيد يتطلب من الوسطاء الدوليين والإقليميين إتباع استراتيجيات مرنة وشاملة، تأخذ في الاعتبار كافة هذه العوامل المتشابكة، كما يتطلب الأمر أيضاً تنسيقاً وثيقاً بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية بعملية المصالحة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، فغياب هذا التنسيق يمكن أن يؤدي إلى تناقض الجهود وتقويض فرص تحقيق السلام والاستقرار، كما يجب أن تكون الوساطات مدعومة بإرادة سياسية قوية من جانب الأطراف المتنازعة، ورغبة حقيقية في التوصل إلى حلول توافقية، فمن دون هذه الإرادة قد تتحول الوساطات إلى مجرد مهدئات مؤقتة للأزمة، دون أن تعالج جذور المشكلة.²

كما لا يمكن إغفال أهمية بناء القدرات المحلية في دعم عملية المصالحة، وذلك من خلال تمكين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية من القيام بدور فعال في هذه العملية، فالوساطات الدولية والإقليمية يجب أن تعمل على تعزيز هذه القدرات، وتوفير الدعم اللازم للمبادرات المحلية التي

¹ زكي محمد، "دور الوساطة في حل النزاعات الإقليمية: دراسة حالة الأزمة السورية"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 30، العدد 2، 2020، ص ص 140-142.

² أحمد بوزيان، "فاعلية الوساطة الدولية في إدارة النزاعات الداخلية: دراسة مقارنة بين حالي اليمن وليبيا"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، المجلد 15، العدد 4، 2021، ص 87.

تهدف إلى تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف مكونات المجتمع، كما يجب أن تركز الوساطات على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك التظلمات التاريخية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تنفيذ برامج للتنمية المستدامة وخلق فرص العمل وتحسين الخدمات الأساسية، فالمصالحة لا تقتصر على مجرد توقيع اتفاقيات السلام، بل تتطلب جهوداً متواصلة لبناء مجتمع عادل ومنصف، يتمتع فيه الجميع بحقوق متساوية وفرص متكافئة، وهذا ما يستدعي إشراك كافة فئات المجتمع في عملية المصالحة، فالمصالحة الحقيقية هي التي تتبع من الداخل، وتستند إلى إرادة الشعب في بناء مستقبل أفضل للجميع.¹

المطلب الخامس: استشراف نجاح أو فشل تجربة المصالحة الجزائرية بليبيا

استشراف نجاح أو فشل تجربة المصالحة الجزائرية بليبيا كحل للأزمة الليبية المستعصية، يمثل تحدياً متعدد الأبعاد يتطلب فهماً معمقاً للسياقات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تشكل طبيعة الصراع بليبيا، وكذلك استقراءً دقيقاً لقدرات الجزائر ومحددات دورها الإقليمي، فمن جهة تملك الجزائر تاريخاً طويلاً في الوساطة وتسوية النزاعات، تجسد في تجربتها الخاصة في المصالحة الوطنية بعد العشرية السوداء، وهو ما أكسبها خبرة معتبرة في التعامل مع الأزمات الداخلية والإقليمية، ومن جهة أخرى تواجه الجزائر تحديات جمة في سعيها لتحقيق المصالحة بليبيا، بما في ذلك تعقيد المشهد السياسي الليبي، وتداخل المصالح الإقليمية والدولية المتضاربة وتصادم خطر الجماعات المتطرفة.

¹ فريد العماري، "بناء السلام والمصالحة في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات: دور المجتمع المدني"، مجلة البحوث

وهنا تظهر أهمية الدور الجزائري في احتواء الأزمة لكنها في الوقت نفسه لا تغفل عن الإشارة إلى العقبات الهيكلية التي تعيق تحقيق المصالحة الشاملة والمستدامة، هذه العقبات تتجلى في انقسام النخب السياسية الليبية وتشبثها بمصالحها الضيقة، وعدم وجود إرادة سياسية حقيقية لدى جميع الأطراف المتنازعة للتوصل إلى حل توافقي للأزمة.¹

وبالتالي يمكن القول أن نجاح تجربة المصالحة الجزائرية بليبيا يتوقف على مدى قدرة الجزائر على تجاوز التحديات والعقبات التي تواجهها، وعلى مدى استعداد الأطراف الليبية للانخراط بجدية في عملية المصالحة، كما يتوقف على قدرة الجزائر على حشد الدعم الإقليمي والدولي لمبادراتها، وعلى تقديم رؤية واضحة وشاملة للمستقبل السياسي والاقتصادي لليبيا، فالمصالحة بليبيا ليست مجرد هدف في حد ذاته، بل هي وسيلة لتحقيق الاستقرار والتنمية والازدهار بها، ولحماية الأمن القومي الجزائري من التهديدات الناجمة عن استمرار حالة الفوضى وعدم الاستقرار بليبيا، حيث يعتبر استمرار الأزمة الليبية تهديداً مباشراً للأمن القومي الجزائري، مما يجعل المصالحة بليبيا ضرورة حتمية بالنسبة للجزائر.²

أولاً: مدى قدرة الجزائر على تصدير تجربتها إلى ليبيا في ظل المعطيات الراهنة

تستمد فكرة إمكانية تصدير الجزائر لتجربتها إلى ليبيا في ظل المعطيات الراهنة أهميتها من عدة اعتبارات، أولها الجوار الجغرافي والتاريخ المشترك، والروابط الاجتماعية والثقافية الوثيقة التي تربط الشعبين الجزائري والليبي، غير أن هذا الطرح يواجه تحديات جمة، أبرزها اختلاف السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، فالتجربة الجزائرية التي بُنيت على أسس المصالحة الوطنية بعد عقد من الصراع الداخلي، قد لا تكون قابلة للتطبيق المباشر بليبيا، التي تعاني من انقسامات عميقة

¹ عبد القادر بوقرة، "دور الوساطة الجزائرية في حل الأزمة الليبية: دراسة تحليلية"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 45 العدد 3، 2018، ص ص 211-230.

² مراد بوخالفه، "الأمن القومي الجزائري في ظل الأزمات الإقليمية: دراسة حالة الأزمة الليبية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019، ص ص 160-166.

وتدخلات خارجية واسعة النطاق، كما تختلف طبيعة الفاعلين السياسيين بالبلدين، حيث يبرز دور المؤسسة العسكرية بالجزائر كفاعل أساسي، بينما تشهد ليبيا تعددًا في مراكز القوى وتنازعًا بين الميليشيات المسلحة، فتحليل مدى قدرة الجزائر على تصدير تجربتها يقتضي فهمًا معمقًا لهذه الاختلافات الهيكلية والظرافية، وتقييمًا دقيقًا لإمكانية تكييف النموذج الجزائري مع الواقع الليبي المعقد، فالنجاح في تصدير التجربة يتوقف على القدرة على استيعاب الخصوصيات المحلية وتجنب النسخ الكامل للنماذج الخارجية.¹

يتطلب الحديث عن إمكانية تصدير التجربة الجزائرية إلى ليبيا فحصًا دقيقًا للمكونات الأساسية لهذه التجربة وتقييم مدى ملاءمتها للسياق الليبي، فالتجربة الجزائرية في جوهرها تقوم على مبادئ السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والحلول السلمية للأزمات، هذه المبادئ وإن كانت تحظى بتأييد واسع النطاق، إلا أنها قد تصطدم بواقع التدخلات الخارجية المتزايدة بليبيا، والتي تسعى إلى فرض أجندات مختلفة، كما أن النموذج الجزائري يعتمد على دور مركزي للدولة في إدارة الاقتصاد وتوزيع الثروة، وهو نموذج قد لا يتناسب مع التوجهات الليبرالية التي تسعى بعض الأطراف الليبية إلى تبنيها، كذلك فتجربة الجزائر في المصالحة الوطنية التي ارتكزت على العفو الشامل عن مرتكبي العنف، قد لا تلقى قبولاً واسعاً بليبيا، حيث تطالب بعض الأطراف بتحقيق العدالة الانتقالية ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة خلال الصراع، فتحليل هذه التحديات يتطلب مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار مختلف وجهات النظر، وتسعى إلى إيجاد حلول توافقية تحافظ على وحدة ليبيا وسيادتها.²

من جهة أخرى يمكن النظر إلى قدرة الجزائر على تصدير تجربتها إلى ليبيا من خلال "النظرية البنائية" في العلاقات الدولية، والتي تركز على دور الأفكار والمعايير في تشكيل سلوك الدول، فمن هذا المنظور يمكن للجزائر أن تلعب دورًا محوريًا في نشر ثقافة السلام والحوار بالمنطقة، وتعزيز قيم

¹ John Ishiyama, "Conceptualizing party adaptation: Institutionalism, evolutionary theory and niche theory", **Party Politics**, Vol.09, N° 02, 2003, p p 165-168.

² Abdelkader Bouazza, "The Role of Algerian Diplomacy in Resolving Regional Crises", **doctorat Thèse**, Faculty of Political Sciences and International Relations, University of Algiers 3, 2018, p p 100-109.

المصالحة والتسامح بين الأطراف الليبية المتنازعة، كما يمكن للجزائر أن تقدم نموذجًا ناجحًا في بناء المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز حكم القانون، وضمان حقوق الإنسان، غير أن هذا الدور يتطلب من الجزائر أن تكون نموذجًا يحتذى به في الداخل، وأن تحافظ على مصداقيتها وموثوقيتها في نظر الأطراف الليبية، فإذا كانت الجزائر تعاني من تحديات داخلية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن قدرتها على التأثير في ليبيا ستكون محدودة جدًا، كذلك يجب على الجزائر أن تتعاون مع الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة بليبيا، وأن تسعى إلى بناء توافق دولي حول الحل السياسي للأزمة.¹

ثانيا: السيناريوهات المتوقعة لمستقبل المصالحة الوطنية في ليبيا

يظل مستقبل المصالحة الوطنية بليبيا معلقًا بين احتمالات عديدة، تتأثر بالديناميكيات الداخلية المعقدة والتفاعلات الإقليمية والدولية المتشابكة، أحد السيناريوهات المحتملة هو سيناريو "الجمود السياسي مع تصاعد العنف المتقطع"، حيث تتجح الأطراف المتنازعة في الحفاظ على الوضع الراهن، مع استمرار حالة "اللاحرب واللاسلم"، في هذا السيناريو تستمر المؤسسات المنقسمة في العمل بالتوازي، وتستمر الميليشيات المسلحة في السيطرة على مناطق نفوذها، مع اندلاع اشتباكات متفرقة بين الحين والآخر، هذا السيناريو يعزز غياب رؤية موحدة للمصالحة الوطنية، واستمرار التدخلات الخارجية المتضاربة، وعدم قدرة المؤسسات الدولية على فرض حل سياسي شامل، وهذا التوقع يتماشى مع تحليل "ديناميكيات الصراع والمصالحة في الدول الهشة" الذي يشدد على أن غياب الإرادة السياسية الحقيقية من الأطراف المتنازعة، مقترنة بتدخلات خارجية سلبية، يؤدي إلى إطالة أمد الصراع وتأخير المصالحة.²

السيناريو الثاني الأكثر تفاؤلاً، يتمثل في "عملية مصالحة وطنية شاملة بقيادة ليبية"، يفترض هذا السيناريو قيام الأطراف الليبية المختلفة بتبني حوار وطني جاد وشامل، يهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وبناء مؤسسات وطنية قوية وموحدة، يتطلب هذا السيناريو توافقًا على خريطة طريق

¹ Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics**, Uk: Cambridge University Press, 1999, p p 139-150.

² William I. Zartman, **Preventive Negotiation: Avoiding Conflict Escalation**, Rowman & Littlefield Publishers, 2000, p p 1-12.

واضحة للمصالحة تتضمن آليات للعدالة الانتقالية، إصلاح القطاع الأمني والتوزيع العادل للموارد، كما يتطلب دعماً إقليمياً ودولياً موحداً، يركز على تمكين الليبيين من قيادة العملية السياسية بأنفسهم.¹

أما السيناريو الثالث وهو "سيناريو التدخل الأجنبي المباشر وتقسيم البلاد"، فهو الأسوأ على الإطلاق، يتوقع هذا السيناريو فشل جميع جهود المصالحة الوطنية، وتصاعد العنف إلى مستويات غير مسبوقة، مما يؤدي إلى تدخل عسكري أجنبي مباشر، وتقسيم البلاد إلى مناطق نفوذ متناحرة، قد يكون هذا التقسيم رسمياً أو غير رسمي، ولكنه سيؤدي إلى تفكك الدولة الليبية، وتعميق الانقسامات الاجتماعية والسياسية، وخلق بيئة خصبة لنمو الجماعات المتطرفة.²

ثالثاً: تأثير الديناميكيات الإقليمية والدولية على فرص نجاح الوساطة الجزائرية

تواجه الوساطة الجزائرية سواء بليبيا أو في غيرها من مناطق النزاع الإقليمي، تحديات جمة ناجمة عن تفاعلات معقدة بين الديناميكيات الإقليمية والدولية، حيث تتصارع قوى إقليمية ودولية متعددة من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، مما يؤدي إلى إضعاف فرص التوصل إلى حل سلمي مستدام، فالتدخلات الخارجية المتكررة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة عبر دعم أطراف النزاع المختلفة، تقوض جهود الوساطة الجزائرية وتزيد من صعوبة إيجاد أرضية مشتركة بين الأطراف الليبية المتنازعة، كذلك فتباين المواقف الإقليمية والدولية بشأن مستقبل ليبيا، وغياب رؤية موحدة حول طبيعة الحل السياسي المطلوب، يعرقل جهود الوساطة ويجعلها عرضة للفشل، وتبرز أهمية فهم هذه الديناميكيات المتداخلة في تقييم فرص نجاح الوساطة الجزائرية بليبيا، وهو ما يستدعي تحليلاً معمقاً لدور القوى الإقليمية والدولية المختلفة ومصالحتها المتضاربة.³

تتأثر فعالية الوساطة الجزائرية بشكل كبير بالبيئة الإقليمية المحيطة، وخاصة العلاقات الجزائرية مع

¹ Lakhdar Brahimi, "Report of the Panel on United Nations Peace Operations", United Nations, 2011, In Website: <https://undocs.org/en/A/55/305> 22.30 date: 13/01/ 2025.

² Robert Rotberg, **When States Fail: Causes and Consequences**, Princeton University Press, 2004, p p 21-35.

³ Dodge Toby, "Libya: From revolution to chaos", **Chatham House Briefing Paper**, 2012, p p 1-24.

دول الجوار، بما في ذلك مصر وتونس والمغرب، تتطلب الوساطة الناجحة بناء ثقة متبادلة مع هذه الدول، والعمل على تنسيق الجهود الدبلوماسية لضمان تحقيق أهداف مشتركة، ومع ذلك فالتوترات الإقليمية القائمة مثل الخلافات الحدودية أو التنافس على النفوذ الإقليمي، يمكن أن تعيق جهود الوساطة الجزائرية وتحد من قدرتها على التأثير في أطراف النزاع، كما أن ظهور تحديات أمنية جديدة بالمنطقة، مثل تنامي نفوذ الجماعات المتطرفة وتدفق الأسلحة عبر الحدود، يزيد من تعقيد المشهد ويجعل من الصعب تحقيق الاستقرار بليبيا، لذا فنجاح الوساطة الجزائرية يتوقف على قدرتها على التعامل بفعالية مع هذه التحديات الإقليمية، وعلى بناء تحالفات إقليمية قوية تدعم جهود السلام والاستقرار.¹

رابعاً: الانعكاسات المحتملة على الأمن والاستقرار في المنطقة بناءً على نتائج المصالحة

تُمثل المصالحة الوطنية بكل من ليبيا والجزائر وإن اختلفت مساراتها وتحدياتها، نقطة ارتكاز حيوية لمستقبل الأمن والاستقرار الإقليمي، فالنجاح في تحقيق مصالحة حقيقية تتجاوز التسويات السياسية الظاهرية لتتلمس جذور الانقسامات المجتمعية وتعالج مظالم الماضي، من شأنه أن يُفضي إلى بناء دولتين قويتين قادرتين على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، كذلك فنجاح هذه المصالحة سيُرسخ مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، مما يُساهم في تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومات، ويُقلل من احتمالات تجدد الصراعات، وعلى النقيض من ذلك ففشل المصالحة أو بقاءها حبيسة الإجراءات الشكلية، قد يؤدي إلى تفاقم الانقسامات وتأجيج الصراعات، مما يُهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة، ويفتح الباب أمام التدخلات الخارجية التي تستغل هذه الأوضاع لتحقيق مصالحها.

تتوقف الانعكاسات المحتملة على الأمن والاستقرار بالمنطقة على مدى قدرة المصالحة على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، والتي غالباً ما تكون متعددة الأبعاد، وتشمل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فليبيا يتطلب تحقيق مصالحة مستدامة معالجة قضايا مثل توزيع السلطة والثروة بشكل عادل، وإعادة دمج المسلحين السابقين في المجتمع، وإصلاح قطاع الأمن، وتفعيل دور مؤسسات

¹ Zoubir Yahia, Op. Cit, p 51.

الدولة، وبالجائر يتطلب الأمر مواصلة جهود الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتعزيز الحوار الوطني الشامل، ومواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الشباب، وبناءً على ذلك فأي إستراتيجية للمصالحة لا تأخذ في الاعتبار هذه الأبعاد المتعددة، وتقتصر على الحلول الأمنية أو السياسية الآنية، لن تكون قادرة على تحقيق نتائج مستدامة، وقد تؤدي إلى تقويض جهود بناء السلام والاستقرار بالمنطقة.

للمصالحة بليبيا والجزائر تداعيات جيو-سياسية إقليمية واسعة النطاق، حيث أن استقرارهما يمثل حجر الزاوية في أمن منطقة الساحل والصحراء وشمال إفريقيا، ويؤثر بشكل مباشر على دول الجوار مثل تونس ومصر والنيجر، فغياب الاستقرار السياسي بليبيا قد أدى إلى تفاقم الأزمة الأمنية بمنطقة الساحل، حيث أصبحت البلاد ملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية وعناصر الجريمة المنظمة، ومصدراً للأسلحة والتهريب، لذا فتحقيق الاستقرار بليبيا والجزائر سيسهم في تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات الأمن والاقتصاد والتنمية، مما يساعد على مواجهة التحديات المشتركة وتعزيز الاستقرار الإقليمي بشكل عام، لذلك فدعم جهود المصالحة بليبيا والجزائر يمثل مصلحة إستراتيجية لكافة دول المنطقة والمجتمع الدولي، ويتطلب تضافر الجهود من أجل تحقيق هذا الهدف.

يُعتبر تحقيق السلم والسلام والمصالحة الوطنية هدفاً استراتيجياً للدول التي شهدت نزاعات داخلية وصراعات سياسية، حيث يُشكل الاستقرار الوطني الركيزة الأساسية لإعادة بناء المؤسسات، وترميم النسيج الاجتماعي، وضمان التنمية المستدامة، وقد أظهر التحليل أن نجاح مشاريع المصالحة يعتمد بشكل كبير على المكونات الجوهرية والعناصر الفاعلة التي تضمن تنفيذها بشكل فعال، سواء من خلال الإرادة السياسية أو دور المجتمع المدني أو آليات العدالة الانتقالية، مما يجعل هذه العوامل ضرورية لتحقيق التوافق الوطني وإعادة بناء الثقة بين أفراد المجتمع.

فمشروع المصالحة الوطنية ليس مجرد مسار قانوني أو سياسي، بل هو رؤية شاملة تهدف إلى تجاوز آثار الماضي، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتوحيد الجهود نحو مستقبل مشترك، وتكمن أهميته في كونه يُعيد ترتيب المشهد الوطني من خلال معالجة الانقسامات الداخلية وتعزيز روح المواطنة.

ففيما يتعلق بليليا فقد تبين أن دور الجزائر في دعم وترسيخ المصالحة الوطنية الليبية يُعد محورياً، حيث تعتمد الجزائر على خبرتها التاريخية وتجربتها الناجحة في تحقيق المصالحة الوطنية، من خلال توظيف الدبلوماسية الهادئة والمبادرات السياسية لتعزيز الحوار بين الأطراف الليبية، ودعم الحلول السلمية بعيداً عن التدخلات الأجنبية التي قد تعيق مسار المصالحة.

وفي سياق المقارنة بين التجربة الجزائرية والليبية، تم تسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بين المصالحتين، حيث تتقاطع التجربتان في كونهما نشأتا في ظل صراعات داخلية معقدة، لكنهما تختلفان في السياق السياسي والظروف الدولية المحيطة بكل تجربة، فالجزائر تمكنت من تحقيق المصالحة من خلال ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي استند إلى إطار قانوني ومؤسسي واضح، بينما لا تزال ليبيا في طور البحث عن صيغة توافقية شاملة تمكنها من الخروج من أزمتها الراهنة.

بناءً على ذلك يمكن القول إن تجربة المصالحة الجزائرية تحمل دروساً قيمة يمكن الاستفادة منها بليليا، خاصة فيما يتعلق بآليات الحوار الوطني، ودور الدولة في تحقيق العدالة الانتقالية، وتعزيز روح التسامح بين مختلف الأطراف، وفي ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، يبقى تحقيق المصالحة الوطنية بليليا أمراً ضرورياً ليس فقط لاستقرار ليبيا، بل لأمن المنطقة المغاربية ككل.

الخاتمة

مما سبق دراسته، في موضوع "مبدأ السلم والمصالحة الوطنية في سياسة الجزائر الإقليمية: الأزمة الليبية أنموذجاً"، يتبين أن الجزائر انطلاقاً من تجربتها الخاصة في تجاوز أزماتها الداخلية عبر سياسة المصالحة الوطنية، اعتمدت هذا المبدأ كركيزة أساسية في تعاملها مع القضايا الإقليمية، لاسيما في الأزمة الليبية، وقد أظهرت هذه الدراسة أن النهج الجزائري القائم على الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إضافة إلى دعم الحلول السلمية، يعكس التزامها بمبادئها الدبلوماسية الثابتة وحرصها على استقرار المنطقة.

لقد كشفت هذه الدراسة أن الأزمة الليبية التي اندلعت منذ سنة 2011، لم تكن مجرد نزاع داخلي، بل تحولت إلى أزمة معقدة ذات أبعاد إقليمية ودولية، مما استدعى تدخل العديد من القوى الإقليمية والدولية كلا وفق مصالحه، ورغم ذلك حافظت الجزائر على موقفها الثابت القائم على الحياد الإيجابي، حيث رفضت التدخلات العسكرية الأجنبية، ودعت باستمرار إلى حل سياسي ليبي-ليبي يعتمد على الحوار والتوافق بين مختلف الأطراف، كما سعت إلى لعب دور الوسيط بين الفرقاء الليبيين، مستثمرة خبرتها في المصالحة الوطنية التي طبقتها بنجاح داخل حدودها.

أظهرت السياسة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية أنها تستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية، أبرزها احترام سيادة الدول، ورفض التدخل الخارجي، ودعم الحلول السياسية، إضافة إلى التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات الأمنية، خاصة ما يتعلق بالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وقد برز هذا الدور من خلال مشاركات الجزائر في المؤتمرات الدولية والإقليمية حول ليبيا، وسعيها إلى تقريب وجهات النظر بين الفرقاء، فضلاً عن تقديم الدعم اللوجستي والإنساني لتعزيز جهود الاستقرار.

غير أن التحديات التي تواجه الدور الجزائري في الأزمة الليبية لا تزال قائمة، أبرزها تعقيد المشهد الليبي بسبب التدخلات الخارجية وتعدد الأطراف الفاعلة، مما يحدّ من فاعلية الحلول الإقليمية ويجعل تحقيق المصالحة الوطنية أكثر صعوبة، ومع ذلك فإن استمرار الجزائر في تبني نهجها السلمي، إلى جانب تعزيز التعاون مع الدول الإقليمية والمنظمات الدولية، قد يسهم في إرساء حل دائم للأزمة.

ففي النهاية، يتضح أن التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية قد شكلت أنموذجاً يمكن الاستفادة منه في حل النزاعات الإقليمية، إلا أن نجاح هذا النهج بليبيا مرهون بإرادة الفرقاء الليبيين من جهة، وبتعاون الأطراف الدولية لخلق بيئة مناسبة للحوار بعيداً عن المصالح الضيقة من جهة أخرى، ومن هنا تبقى سياسة السلم والمصالحة الوطنية التي تتبناها الجزائر خياراً استراتيجياً في تحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة.

من خلال تحليل سياسة الجزائر الإقليمية تجاه الأزمة الليبية، يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات التي تعكس الدور الذي تلعبه الجزائر استناداً إلى مبدأ السلم والمصالحة الوطنية:

- أظهرت الجزائر رغبتها في توظيف تجربتها الناجحة في المصالحة الوطنية كمقاربة لحل النزاعات الإقليمية، حيث اعتمدت الحوار والمصالحة كأدوات رئيسية لحل الأزمة الليبية، بعيداً عن التدخلات العسكرية أو الفرض القسري للحلول.

- بقيت الجزائر متمسكة بمبادئها الأساسية، مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادتها، ودعم الحلول السياسية التوافقية، مما منحها مصداقية كوسيط محايد في الصراع الليبي.

- لطالما عارضت الجزائر أي تدخل عسكري أجنبي بليبيا، واعتبرت أن التدخلات الخارجية تزيد من تعقيد الأزمة بدلاً من حلها، كما دعت إلى حلول سياسية ليبية-ليبية دون إملاءات خارجية.

- تبنت الجزائر دبلوماسية وقائية عبر إطلاق مبادرات للحوار المباشر بين الفرقاء الليبيين، ومشاركة فعالة في المؤتمرات الدولية والإقليمية، مما ساعد على الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة بين الأطراف المتصارعة.

- لم يكن الموقف الجزائري تجاه الأزمة الليبية مبنياً فقط على اعتبارات دبلوماسية، بل أيضاً على مصالح أمنية، حيث تشكل الفوضى بليبيا تهديداً مباشراً للحدود الجزائرية، من خلال انتشار الجماعات الإرهابية وعناصر الجريمة المنظمة.

- رغم الجهود الجزائرية، إلا أن هناك عدة عوامل تحدّ من فاعلية هذه الجهود، مثل التدخلات الدولية المتضاربة، وتعدد الأطراف الليبية المتصارعة، بالإضافة إلى غياب توافق دولي على خارطة طريق

واضحة لإنهاء الأزمة.

- يمكن للجزائر أن تزيد من تأثيرها في حل الأزمة الليبية من خلال تعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وكذلك مع القوى الدولية المؤثرة، لضمان دعم أوسع للمساعي السلمية.

- استمرار الجزائر في تبني نهج السلم والمصالحة الوطنية في سياستها الخارجية سيعزز من دورها كفاعل أساسي في تحقيق الاستقرار الإقليمي، خاصة في ظل الأزمات المتكررة بالمنطقة المغاربية والساحل الإفريقي.

لقد أثبتت مسارات التجربة الإنسانية أن المصالحة الوطنية ليست مجرد محطة لإنهاء النزاعات، بل هي عملية بنوية متواصلة تعيد تأسيس العقد الاجتماعي على قواعد جديدة من الاعتراف المتبادل والعدالة الشاملة. وكلما كانت المصالحة نابعة من إرادة سياسية صادقة ومستجيبة لنداءات الضمير الجمعي، كلما تهيأت الشروط الموضوعية لاستقرار دائم وسلم حقيقي متجذر، لا يقتصر على غياب العنف، بل يتجسد في بناء مؤسسات قوية، ومجتمع متماسك، واقتصاد مزدهر، ومن ثم فإن المصالحة لا تصنع السلم فحسب، بل تؤسس لثقافة سلام تصبح جزءاً من هوية الشعوب ونهجها في إدارة اختلافاتها. وقد شكلت التجربة الجزائرية مثلاً حياً على نجاح هذا المسار، حيث مهدت المصالحة الوطنية الطريق لاستعادة الأمن وبناء الدولة، فيما لا تزال الأزمة الليبية تكشف الحاجة الملحة إلى مصالحة حقيقية كشرط لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار وإطلاق مسار البناء الوطني.

ومن خلال تحليل سياسة الجزائر الإقليمية تجاه الأزمة الليبية، يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات التي تعكس الدور الذي تلعبه الجزائر استناداً إلى مبدأ السلم والمصالحة الوطنية:

* أظهرت الجزائر، عبر سياستها الخارجية، رغبة واضحة في استثمار تجربتها الوطنية الرائدة في المصالحة كمرجعية لحل النزاعات الإقليمية، وفي مقدمتها الأزمة الليبية.

* لقد أدركت الجزائر أن الحوار والمصالحة يمثلان أنجع السبل لتحقيق السلم والاستقرار، بعيداً عن منطق التدخل العسكري أو فرض الحلول القسرية من الخارج، وهو ما يعكس وفاءها لمبادئها الثابتة في احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

* ومن خلال اعتمادها هذه المقاربة، تسعى الجزائر إلى تقديم نموذج بديل يقوم على قناعة بأن الحلول الحقيقية لا تُفرض بالقوة، بل تنبثق من إرادة وطنية حرة تتأسس على المصالحة العميقة والاعتراف المتبادل بين الفرقاء. لقد أرادت الجزائر أن تكون وسيطاً نزيهاً وفاعلاً مسؤولاً في محيطها الإقليمي، مسئلة من نجاحها الداخلي في طي صفحة المأساة الوطنية، لتؤكد أن السلام الدائم لا يُبنى بالبنادق، بل بالنقّة والشراكة بين أبناء الوطن الواحد.

* بقيت الجزائر متمسكة بمبادئها الأساسية، مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادتها، ودعم الحلول السياسية التوافقية، مما منحها مصداقية كوسيط محايد في الصراع الليبي.

* جسّد الموقف الجزائري من الأزمة الليبية التزاماً مبدئياً بمبدأ رفض التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن التدخل العسكري لا يؤدي إلى حل النزاعات بقدر ما يزيدها تعقيداً ويفتح المجال أمام مزيد من الانقسامات والصراعات بالوكالة. فالجزائر، التي خبرت عبر تاريخها الوطني آثار التدخلات الأجنبية، تعتبر أن أي حل للأزمة الليبية لا يمكن أن ينجح إلا إذا كان نابعاً من إرادة ليبية خالصة، دون إملاءات أو ضغوطات خارجية قد تهدد وحدة ليبيا وسيادتها.

* ومن هذا المنطلق، دعت الجزائر باستمرار إلى اعتماد مسار سياسي شامل يجمع كل الأطراف الليبية على طاولة الحوار، بعيداً عن أي تدخل عسكري أجنبي قد يفرض واقعاً ميدانياً هشاً يؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمة بدل حلّها.

* فالموقف السياسي العميق يعكس تمسك الجزائر برؤية إستراتيجية تعتبر أن الأمن والسلم الحقيقيين ينبعان من المصالحة الداخلية، وليس من الحلول المفروضة من الخارج التي غالباً ما تفتقر إلى

المشروعية والفعالية على المدى الطويل.

* رغم الجهود الجزائرية، إلا أن هناك عدة عوامل تحدّ من فاعلية هذا الدور، مثل التدخلات الدولية المتضاربة، وتعدد الأطراف الليبية المتصارعة، بالإضافة إلى غياب توافق دولي على خارطة طريق واضحة لإنهاء الأزمة.

* يمكن للجزائر أن تزيد من تأثيرها في حل الأزمة الليبية من خلال تعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، وكذلك مع القوى الدولية المؤثرة، لضمان دعم أوسع للمساعي السلمية.

* إن استمرار الجزائر في تبني نهج السلم والمصالحة الوطنية في سياستها الخارجية سيعزز دورها كفاعل أساسي في تحقيق الاستقرار الإقليمي، خاصة في ظل الأزمات المتكررة في المنطقة المغاربية والساحل الأفريقي.

بناء على ما سبق ذكره، يمكن توقع آفاق وسيناريوهات حول مستقبل المصالحة الوطنية في ليبيا، يمكن حصرها فيما يلي:

01- سيناريو الجمود السياسي مع تصاعد العنف الدموي على فترات متقطعة ودورية:

ويتمثل هذا السيناريو في نجاح الأطراف المتنازعة في الحفاظ على الوضع الراهن، مع استمرار حالة "اللاحرب" من جهة وحالة "اللاسلم" من جهة أخرى، تستمر فيه المؤسسات المنقسمة في العمل بالتوازي، وتستمر الميليشيات المسلحة في السيطرة على مناطق نفوذها، مع اندلاع اشتباكات متفرقة بين الحين والآخر.

02- سيناريو تبني حوار وطني جاد وشامل:

من خلاله يتم معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وبناء مؤسسات وطنية قوية وموحدة، يتطلب هذا السيناريو توافقًا على خريطة طريق واضحة للمصالحة بين الأطراف المتنازعة، تتضمن آليات للعدالة الانتقالية، إصلاح القطاع الأمني والتوزيع العادل للموارد، كما يتطلب دعمًا إقليميًا ودوليًا موحدًا، يركز على تمكين الليبيين من قيادة العملية السياسية بأنفسهم.

03- سيناريو التدخل الأجنبي المباشر وتقسيم البلاد:

وهو الأسوأ على الإطلاق، يتوقع هذا السيناريو فشل جميع جهود المصالحة الوطنية، وتصاعد العنف إلى مستويات غير مسبوقة، مما يؤدي إلى تدخل عسكري أجنبي مباشر، وتقسيم البلاد إلى مناطق وأقاليم نفوذ متناحرة، تتحكم فيها دول إقليمية عن طريق الحروب بالوكالة، قد يكون هذا التقسيم رسميًا أو غير رسمي، ولكنه سيؤدي إلى تفكك الدولة الليبية، وتعميق الانقسامات الاجتماعية والسياسية وزيادة وتيرة العنف بين الليبيين.

بناء على التوقعات والآفاق المستقبلية حول المصالحة الوطنية في ليبيا، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. ضرورة الإصلاح المؤسساتي الشامل في ليبيا عبر إعادة بناء مؤسسات الدولة وفق مبادئ الشفافية وسيادة القانون لضمان استقرار دائم.
2. تكريس ثقافة الحوار الوطني بين جميع الأطراف الليبية باعتبارها السبيل الأمثل لحل الخلافات وتحقيق الوفاق الوطني.
3. اعتماد العدالة الانتقالية كآلية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان وإرساء قواعد المصالحة الوطنية.

4. دعم المصالحات المحلية والقبلية لتعزيز السلم الاجتماعي وإعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع الليبي.

5. الاستفادة من تجربة المصالحة الوطنية الجزائرية في تجاوز الأزمات مع مراعاة خصوصية السياق الليبي.

6. تمكين المجتمع المدني الليبي ليضطلع بدور فاعل في نشر ثقافة السلم والمساهمة في تنفيذ برامج المصالحة.

7. تحديد التدخلات الأجنبية وضمان أن تكون عملية المصالحة نابعة من إرادة وطنية خالصة.

8. إشراك الشباب والنساء والفئات المهمشة في جميع مراحل عملية بناء السلام لضمان شمولية واستدامة النتائج.

9. تنفيذ برامج لإعادة إدماج وتأهيل المقاتلين السابقين للمساهمة في إعادة بناء النسيج الاجتماعي الليبي.

10. إعداد إستراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة للسلم والمصالحة تأخذ بعين الاعتبار مشاركة كافة الأطراف الليبية.

وبالتالي يمكن القول أن نجاح تجربة المصالحة الجزائرية بليبيا يتوقف على مدى استعداد الأطراف الليبية للانخراط بجدية في عملية المصالحة وبناء الثقة بين الأطراف، كما يتوقف على قدرة الجزائر على حشد الدعم الإقليمي والدولي لمبادراتها، وعلى تقديم رؤية واضحة وشاملة للمستقبل السياسي والاقتصادي لليبيا، فالمصالحة بليبيا ليست مجرد هدف في حد ذاته، بل هي وسيلة لتحقيق الاستقرار والتنمية والازدهار بها.

الملحق 01:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الدفاع الوطني

المديرية العامة للأمن الوطني

امن ولاية

امن دائرة

رقم

معاينة فقدان

في الظروف الخاص التاجم عن المصالحة الوطنية

نحن ضابط الشرطة القضائية ب

- بعد الاطلاع على الأمر 01-06 المؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق ل 27 فبراير سنة 2006 المتضمن تنفيذ ميثاق السلم و المصالحة الوطنية ، لاسيما المادتان 27 الفقرة 2 و 30 فقرة 02 منه

بعد الاطلاع على المرسوم الرئاسي رقم 93-06 المؤرخ 29 محرم 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية لا سيما المادتان 2 و 8 منه

- بناء على الطلب المقدم من طرف

- الساكن ب ذوي حقوق المسمى

بناء على نتائج التحريات التي قمنا بها

نشهد :

بان المسمى :

المولود ب : في :

ابن وابن

يعتبر مفقودا بعد التحري و البحث الذي أجريناه و بقي بدون جدوى

سلمت هذه المعاينة بالفقدان لاستعمالها فيما يسمح به القانون

حرر ب في

توقيع و ختم ضابط الشرطة القضائية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الدفاع الوطني

قيادة الدرك الوطني

القيادة الجهوية ب.....

مجموعة.....

فرقة.....

رقم.....

معاينة فقدان

في الظرف الخاص الناجم عن المصالحة الوطنية

نحن ضابط الشرطة القضائية ب.....

- بعد الاطلاع على الأمر 01-06 المؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق ل 27 فبراير سنة 2006 المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ، لاسيما المادتين 27 الفقرة 2 و 30 فقرة 02 منه

بعد الاطلاع على المرسوم الرئاسي رقم 93-06 المؤرخ 29 محرم 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية لاسيما المادتين 2 و 8 منه

- بناء على الطلب المقدم من طرف

- الساكن ب..... ذوي حقوق المسمى

بناء على نتائج التحريات التي قمنا بها

نشهد :

بان المسمى :

المولود ب : في :

ابن و ابن

يعتبر مفقودا بعد التحري و البحث الذي أجريناه و بقي بدون جدوى

سلمت هذه المعاينة بالفقدان لاستعمالها فيما يسمح به القانون

حرر ب في

توقيع و ختم ضابط الشرطة القضائية.

الفصل الأول: تدابير الرحمة.

المادة 2: لا يتابع قضائيا، من سبق أن انتمى إلى إحدى المنظمات المذكورة في المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات ولم يرتكب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة 87 مكرر من قانون العقوبات، أدت إلى قتل شخص أوسببت له عجزا دائما، أو مست بالسلامة المعنوية أو الجسدية للمواطنين أو خربت أملاكا عمومية أو خاصة.

المادة 3: لا يتابع قضائيا أيضا، الشخص الذي يكون حائزا أسلحة ومتفجرات أو وسائل مادية أخرى وقام بتسليمها تلقائيا إلى السلطات.

المادة 4: في حالة ارتكاب المذكورين في المادة الأولى أعلاه، جرائم تسببت في قتل شخص أو في إصابته بعجز دائم فإن العقوبة المستحقة تكون:

¹ خير الدين رحوي، "مواجهة الجريمة الإرهابية في المجتمع الجزائري- دراسة أنثروبولوجية-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية

- السجن المؤقت لمدة تتراوح بين خمس عشرة (15) سنة وعشرين (20) سنة، إذا كانت العقوبة المنصوص عليها في القانون عقوبة الإعدام.
 - السجن المؤقت لمدة تتراوح بين خمس عشر (10) سنوات وخمس عشرة (15) سنة، إذا كانت العقوبة المستحقة السجن المؤبد.
 - في كل الحالات الأخرى، تخفض العقوبة بنصفها.
- المادة 5:** بالإضافة إلى تدابير الرحمة المشار إليها أعلاه، يمكن الأشخاص المذكورين في المادة الأولى من هذا الأمر، الاستفادة كذلك من تدابير العفو المنصوص عليها في الدستور.

الفصل الثاني: الإجراءات

- المادة 6:** يجوز للأشخاص المذكورين في المادتين 2 و 3 من هذا الأمر الحضور تلقائياً أمام السلطات القضائية أو الإدارية، المدنية العسكرية، مرفقين عند الضرورة، بولي أمرهم و/ أو محاميهم.
- يسلم لهم فوراً، وصل يسمى وصل حضور.
 - تسلم السلطات القضائية، خلال أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوماً من تاريخ تسليم وصل للمعني، وثيقة تتضمن عبارة "مستفيد من تدابير الرحمة" المنصوص عليها في هذا الأمر.
 - يجوز عند الضرورة وبطلب من المعني بالأمر، للسلطات المختصة اتخاذ تدابير مؤقتة لحمايته بدنياً.
 - في كل الحالات يجب تبليغ السلطات القضائية.
 - يجوز إخضاع الأشخاص المذكورين في هذه المادة لفحص طبي بناء على طلبهم.
- المادة 7:** يحول الأشخاص المذكورين في المواد 4، 8، 9، 10 و 11 من هذا الأمر فوراً إلى المحكمة المختصة لتقديمهم أمام وكيل الجمهورية.
- بحسب علم وكيل الجمهورية، فوراً تحرير محضر معانة وتحريك الدعوى العمومية.

الفصل الثالث: أحكام خاصة

المادة 8: إذا كان الأشخاص المذكورين في المادة الأولى من هذا الأمر قصرأ، تتراوح أعمارهم بين ست عشرة (16) سنة وثمانى عشرة (18) سنة وارتكبوا جرائم موصوفة بجرائم إرهاب أو تخريب، تكون العقوبة القصوى المستحقة السجن المؤقت لمدة عشرة (10) سنوات.

المادة 9: إذا كان الأشخاص المذكورون في المادة الأولى من هذا الأمر تتراوح أعمارهم بين ثمانى عشرة (18) سنة واثنين وعشرين (22) سنة، وارتكبوا جرائم موصوفة بجرائم إرهاب أو تخريب، تكون العقوبة القصوى المستحقة السجن المؤقت لمدة عشرة (15) سنوات.

المادة 10: لا يستفيد الأشخاص المذكورون في المادة الأولى من هذا الأمر الذين ارتكبوا بعد تسليمهم الوثيقة المشار إليها في المادة 6 أعلاه، جريمة موصوفة بجريمة إرهاب أو تخريب من أحكام هذا الأمر ومن الأعذار المنصوص عليها في قانون العقوبات.

المادة 11: لا يستفيد الأشخاص المذكورون في المواد 4، 8 و 9 من هذا الأمر الذين ارتكبوا بعد محاكمتهم جريمة موصوفة بجريمة إرهاب أو تخريب من أحكام هذا الأمر ومن الإعذار المنصوص عليها في قانون العقوبات.

ترفع بالإضافة إلى ذلك العقوبة المستحقة إلى أقصى عقوبة مقررة لهذه الجريمة.

المادة 12: ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 25 رمضان عام 1415 الموافق 25 فبراير سنة 1995.

اليمين زروال

أوامر

أمر رقم 06-01 مؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق 27 فبراير سنة 2006، يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لا سيما المادتان 122 و 124 منه،

- وبناء على الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية المصادق عليه في استفتاء يوم 29 سبتمبر سنة 2005،

- وبمقتضى الأمر رقم 66-154 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية، المعدل والمتمّم،

- وبمقتضى الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمّم،

- وبمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمّم،

- وبمقتضى الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1389 الموافق 19 فبراير سنة 1970 والمتعلق بالحالة المدنية،

- وبمقتضى الأمر رقم 71-57 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1391 الموافق 5 غشت سنة 1971 والمتعلق بالساعدة القضائية، المعدل والمتمّم،

- وبمقتضى الأمر رقم 76-105 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون التسجيل، المعدل والمتمّم، لا سيما المادة 276 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984 والمتضمن قانون الأسرة، المعدل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-11 المؤرخ في 26

- وبمقتضى الأمر رقم 97-06 المؤرخ في 12 رمضان عام 1417 الموافق 21 يناير سنة 1997 والمتعلق بالعتاد الحربي والأسلحة والذخيرة،

- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1413 الموافق 19 يناير سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1993، المعدل والمتمّم، لا سيما المادتان 136 و 145 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 99-08 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420 الموافق 13 يوليو سنة 1999 والمتعلق باستعادة الوثام المدني،

- وبمقتضى القانون رقم 05-04 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين،

- وبعد الاستماع إلى مجلس الوزراء،

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

المادة الأولى : يهدف هذا الأمر إلى ما يأتي :

- تنفيذ أحكام الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، المعبر عن الإرادة السيدة للشعب الجزائري،
- تجسيد تصميم الشعب الجزائري على استكمال سياسة السلم والمصالحة الوطنية، الضرورية لاستقرار الأمة وتطورها.

الفصل الثاني

تنفيذ الإجراءات الرامية إلى استتباب السلم

القسم الأول

أحكام عامة

المادة 2 : تطبق الأحكام الواردة في هذا الفصل على الأشخاص الذين ارتكبوا أو شاركوا في ارتكاب فعل أو أكثر من الأفعال المنصوص والمعاقب عليها بموجب المواد 87 مكرّر و 87 مكرّر 1 و 87 مكرّر 2 و 87 مكرّر 3 و 87 مكرّر 4 و 87 مكرّر 5 و 87 مكرّر 6 (الفقرة 2)

المادة 9 : تنقضي الدعوى العمومية في حق كل شخص محبوس وغير محكوم عليه نهائيا بسبب ارتكابه أو اشتراكه في ارتكاب فعل أو أكثر من الأفعال المنصوص عليها في الأحكام المذكورة في المادة 2 أعلاه.

المادة 10 : لا تطبق الإجراءات المنصوص عليها في المواد 5 و6 و8 و9 أعلاه على الأشخاص الذين ارتكبوا أفعال المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الأماكن العمومية، أو شاركوا فيها أو حرّضوا عليها.

المادة 11 : يعود المستفيدون من انقضاء الدعوى العمومية، موضوع المواد 5 و6 و7 و8 و9 أعلاه، إلى بيوتهم فور استكمال الشكليات المنصوص عليها في هذا الأمر.

القسم الثالث

القواعد الإجرائية لانقضاء الدعوى العمومية

المادة 12 : يقصد في مفهوم هذا الفصل، بالسلطات المختصة، على الخصوص، السلطات الميمنة أدناه :

- السفارات والقنصليات العامة والقنصليات الجزائرية،

- النواب العامون،

- وكلاء الجمهورية،

- مصالح الأمن الوطني،

- مصالح الدرك الوطني،

- ضباط الشرطة القضائية كما هو محدد في المادة 15 (الفقرة 7) من قانون الإجراءات الجزائية.

المادة 13 : يتعين على كل شخص يمثل أمام السلطات المختصة، في إطار تطبيق أحكام المواد 5 و6 و7 و8 أعلاه، تقديم تصريح يشتمل خصوصا على ما يأتي :

- الأفعال التي ارتكبها أو كان شريكا فيها أو محرّضا عليها،

- الأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات أو كل وسيلة أخرى يحوزها كانت ذات صلة بهذه الأفعال. وفي هذه الحالة، عليه أن يسلمها للسلطات المذكورة أو يدلّها على المكان التي تكون موجودة فيه.

يحدّد نموذج التصريح والبيانات التي يجب أن يتضمنها عن طريق التنظيم.

المادة 14 : يجب على السلطات المختصة، فور مثول

المادة 3 : تختص غرفة الاتهام في الفصل في المسائل الفرعية التي يمكن أن تطرأ أثناء تطبيق أحكام هذا الفصل.

القسم الثاني

انقضاء الدعوى العمومية

المادة 4 : تنقضي الدعوى العمومية في حق كل شخص ارتكب فعلا أو أكثر من الأفعال المنصوص عليها بموجب الأحكام المذكورة في المادة 2 أعلاه، أو كان شريكا فيها، وسلم نفسه إلى السلطات المختصة أثناء الفترة الممتدة بين 13 يناير سنة 2000 وتاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية.

المادة 5 : تنقضي الدعوى العمومية في حق كل شخص يقوم، في أجل أقصاه ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية، بالثبوت طوعا أمام السلطات المختصة وكفّا عن ارتكاب الأفعال المنصوص عليها بموجب أحكام المواد 87 مكرّر و87 مكرّر 1 و87 مكرّر 2 و87 مكرّر 3 و87 مكرّر 6 (الفقرة 2) و87 مكرّر 7 و87 مكرّر 8 و87 مكرّر 9 و87 مكرّر 10 من قانون العقوبات، ويسلم ما لديه من أسلحة وذخائر ومتفجرات وكل وسيلة أخرى.

المادة 6 : تنقضي الدعوى العمومية في حق كل شخص محل بحث في داخل التراب الوطني أو خارجه، بسبب ارتكابه أو اشتراكه في ارتكاب فعل أو أكثر من الأفعال المنصوص عليها بموجب الأحكام المذكورة في المادة 2 أعلاه، يمثل طوعا أمام السلطات المختصة في أجل أقصاه ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية، ويصرح بوضع حد لنشاطاته.

المادة 7 : تنقضي الدعوى العمومية في حق كل شخص ارتكب أو شارك في ارتكاب فعل أو أكثر من الأفعال المنصوص عليها في المادتين 87 مكرّر 4 و87 مكرّر 5 من قانون العقوبات، يقوم في أجل أقصاه ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية، بوضع حد لنشاطاته ويصرّح بذلك إلى السلطات المختصة التي يمثل أمامها.

المادة 8 : تنقضي الدعوى العمومية في حق كل شخص محكوم عليه غيابيا أو وفقا لإجراءات التخلّف، بسبب ارتكابه فعل أو أكثر من الأفعال المنصوص عليها بموجب الأحكام المذكورة في المادة 2 أعلاه، يمثل طوعا أمام السلطات المختصة في أجل أقصاه ستة (6) أشهر

كل شخص محكوم عليه نهائيا بسبب ارتكابه أو مشاركته في ارتكاب فعل أو أكثر من الأفعال المنصوص عليها في الأحكام المذكورة في المادة 2 أعلاه، غير معني بإجراءات انقضاء الدعوى العمومية أو العفو المنصوص عليها بموجب هذا الأمر.

المادة 19 : يستفيد، بعد الحكم النهائي، من استبدال العقوبة أو تخفيضها طبقا للأحكام المنصوص عليها في الدستور، كل شخص محل بحث بسبب ارتكابه أو مشاركته في ارتكاب فعل أو أكثر من الأفعال المنصوص عليها في الأحكام المذكورة في المادة 2 أعلاه، غير معني بإجراءات انقضاء الدعوى العمومية أو العفو المنصوص عليها بموجب هذا الأمر.

المادة 20 : يتعرض إلى أحكام قانون العقوبات المتعلقة بالعود، كل من استفاد من أحد الإجراءات الواردة في هذا الفصل ويرتكب في المستقبل فعلا أو أكثر من الأفعال المنصوص عليها في الأحكام المذكورة في المادة 2 أعلاه.

الفصل الثالث

الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية

القسم الأول

الإجراءات الخاصة بالأشخاص الذين استفادوا من القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني

المادة 21 : تلغى إجراءات الحرمان من الحقوق القائمة في حق الأشخاص الذين استفادوا من أحكام القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني.

تكتسي الاستفادة من الإعفاء من المتابعات المحصل عليها طبقا للمادتين 3 و4 من القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني، طابعا نهائيا.

المادة 22 : يتعرض إلى أحكام قانون العقوبات المتعلقة بالعود، كل من استفاد من أحكام المادة 21 أعلاه، ويرتكب في المستقبل فعلا أو أكثر من الأفعال المنصوص عليها في أحكام قانون العقوبات المذكورة في المادة 2 من هذا الأمر.

المادة 23 : تلغى إجراءات الحرمان من الحقوق المتخذة في حق الأشخاص الذين استفادوا من أحكام القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني.

المادة 24 : تتخذ الدولة، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، الإجراءات المطلوبة، في إطار القوانين

إذا مثل الشخص أمام السفارات أو القنصليات الجزائرية يجب على هذه الأخيرة أن ترفع تصريحاته إلى علم وزارة الشؤون الخارجية التي ترسلها إلى وزارة العدل التي تتخذ كل تدبير قانوني تراه مفيدا.

المادة 15 : تخضع حالات انقضاء الدعوى العمومية المنصوص عليها في المواد 4 و5 و6 و7 و8 و9 أعلاه، إلى القواعد الآتية :

1 - إذا كان الإجراء في مرحلة التحقيق الابتدائي، يقرر وكيل الجمهورية الإعفاء من المتابعة القضائية،

2 - إذا كانت الأفعال موضوع تحقيق قضائي، يجب على الجهة القضائية للتحقيق إصدار أمر أو قرار يحكم بانقضاء الدعوى العمومية،

3 - إذا كانت القضية موضوع تأجيل أو قيد في الجدول أو مداولة أمام الجهات القضائية للحكم، يعرض الملف يطلب من النيابة العامة على غرفة الاتهام التي تقرر انقضاء الدعوى العمومية،

4 - تطبيق القواعد المنصوص عليها في الحالة 3 أعلاه على الطعن بالنقض أمام المحكمة العليا.

في حالة تعدد المتابعات أو الأحكام أو القرارات، تكون النيابة المختصة هي النيابة الموجودة في دائرة اختصاصها المكان الذي مثل فيه الشخص.

القسم الرابع

العفو

المادة 16 : يستفيد الأشخاص المحكوم عليهم نهائيا بسبب ارتكابهم أو مشاركتهم في ارتكاب فعل أو أكثر من الأفعال المنصوص عليها في الأحكام المذكورة في المادة 2 أعلاه، من العفو طبقا للأحكام المنصوص عليها في الدستور.

يستثنى من الاستفادة من العفو الأشخاص المحكوم عليهم نهائيا الذين ارتكبوا أفعال المجازر الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الأماكن العمومية، أو شاركوا فيها أو حرّضوا عليها.

المادة 17 : يستفيد الأشخاص المحكوم عليهم نهائيا بسبب ارتكابهم أو مشاركتهم في ارتكاب فعل أو أكثر من الأفعال المنصوص عليها في المادتين 87 مكرر 4 و87 مكرر 5 من قانون العقوبات، من العفو طبقا للأحكام المنصوص عليها في الدستور.

القسم الخامس

استبدال العقوبات وتخفيضها

المادة 30 : يصرح بموجب حكم قضائي بوفاة كل شخص انقطعت أخباره ولم يعثر على جثته بعد التحريات بكل الوسائل القانونية التي بقيت دون جدوى.

تعدّ الشرطة القضائية محضر معاينة فقدان الشخص المعني على إثر عمليات البحث. ويسلم المحضر إلى ذوي حقوق المفقود أو إلى أي شخص ذي مصلحة في ذلك، في أجل لا يتجاوز سنة واحدة ابتداء من تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية.

المادة 31 : يجب على الأشخاص المذكورين في المادة 30 أعلاه رفع دعوى أمام الجهة القضائية المختصة في أجل لا يتجاوز ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ تسليم محضر معاينة فقدان.

المادة 32 : يصدر الحكم القاضي بوفاة المفقود بناء على طلب من أحد ورثته أو من كل شخص ذي مصلحة في ذلك أو من النيابة العامة.

يفصل القاضي المختص ابتدائيا وتنازيا في أجل لا يتجاوز شهرين (2) ابتداء من تاريخ رفع الدعوى.

المادة 33 : يمكن أن يكون الحكم بالوفاة موضوع طعن بالتقاضي في أجل لا يتجاوز شهرا واحدا ابتداء من تاريخ التطق بالحكم.

وتفصل المحكمة العليا في أجل لا يتجاوز ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ الإخطار.

المادة 34 : تمنح المساعدة القضائية بقوة القانون بناء على طلب من أحد الأشخاص المذكورين في المادة 32 أعلاه.

المادة 35 : تتحمل ميزانية الدولة الحقوق المستحقة للموثق على إعداد عقد القرينة. ويعفى هذا العقد من حقوق الطابع والتسجيل.

المادة 36 : يجب أن يحرر الحكم النهائي بالوفاة في سجلات الحالة المدنية بناء على طلب من النيابة العامة.

وتترتب عليه مجموع الآثار القانونية المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

القسم الثالث

تعويض ذوي حقوق ضحايا المأساة الوطنية

المادة 37 : زيادة على الحقوق والمزايا المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما، لذوي حقوق الأشخاص ضحايا المأساة الوطنية المذكورين في المادة

القسم الثاني

الإجراءات الخاصة بالأشخاص الذين كانوا محلّ تسريع إداري من العمل بسبب الأعمال المتصلة بالمأساة الوطنية

المادة 25 : لكل من كان موضوع إجراءات إدارية للتسريع من العمل قررتها الدولة، بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية، في إطار المهام المخولة لها، الحق في إعادة إدماجه في عالم الشغل أو، عند الاقتضاء، في تعويض تدفعه الدولة، في إطار التشريع المعمول به. تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

القسم الثالث

إجراءات الوقاية من تكرار المأساة الوطنية

المادة 26 : تمنع ممارسة النشاط السياسي، بأي شكل من الأشكال، على كل شخص مسؤول عن الاستعمال المغرض للدين الذي أفضى إلى المأساة الوطنية.

كما تُمنع ممارسة النشاط السياسي على كل من شارك في الأعمال الإرهابية ويرفض، بالرغم من الخسائر التي سببها الإرهاب واستعمال الدين لأغراض إجرامية، الإقرار بمسؤوليته في وضع وتطبيق سياسة تمجّد العنف ضدّ الأمة ومؤسسات الدولة.

الفصل الرابع

إجراءات دعم سياسة التكفل بملف المفقودين

القسم الأول

أحكام عامة

المادة 27 : يعتبر ضحية المأساة الوطنية الشخص الذي يصرح بفقدانه في الظرف الخاص الذي نجم عن المأساة الوطنية، التي فصل الشعب فيها بكل سيادة من خلال الموافقة على الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية.

تترتب صفة ضحية المأساة الوطنية على معاينة فقدان تعدها الشرطة القضائية على إثر عمليات بحث بدون جدوى.

المادة 28 : تخوّل صفة ضحية المأساة الوطنية الحق في التصريح بالوفاة بموجب حكم قضائي.

القسم الثاني

الإجراء المطبق على التصريح بالوفاة بموجب حكم قضائي

المادة 29 : بغض النظر عن الأحكام المنصوص

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية**• القرآن الكريم**

1- سورة النساء، الآية 94، 114، 144.

2- سورة المائدة، الآية 2، 32.

3- سورة الحجرات، الآية 10.

4- سورة الشورى، الآية 140.

• الموسوعات والمعاجم

5- ابن منظور، معجم لسان العرب، ط2، بيروت: دار الجيل، 1988.

6- أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط1، ج 15، بيروت: دار صادر للطبع والنشر، 2000.

7- جبران مسعود، معجم الرائد، ط7، لبنان: دار العلم للملايين، 1992.

8- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط5، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011.

9- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الموسوعة الفقهية، الكويت: دار الصفاة، 1992.

• المؤلفات

10- إبراهيم يوسف، الاقتصاد السياسي للنفط في الوطن العربي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2018.

11- أنور نصر الدين صدام، المصالحة الوطنية في الجزائر : خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية، جنيف: معهد الهقار، 2007.

12- أنطونيا نشايز ومرثا ميناو، تخيل التعايش معا: تجديد الإنسانية بعد الصراع الإثني العنيف، ترجمة: فؤاد السروجي، بيروت: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 2006.

13- أحمد الصالح، ليبيا ما بعد القذافي: مسارات الانتقال السياسي، ط2، تونس: دار النشر الجامعي، 2017.

- 14- أسمرى جمال، التدخلات الدولية في النزاعات الداخلية: دراسة في التأثيرات السياسية والاجتماعية، د.ب.ن: دار الفكر العربي، 2015.
- 15- الأشقر علي، الصراعات السياسية في ليبيا بعد 2011: دراسة تحليلية، السعودية: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019.
- 16- إدريس محمود، النفط والسياسة في ليبيا: أثر الثروة النفطية على الصراعات الداخلية، الجزائر: دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2018.
- 17- ألكسيس دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة: أحمد شبلي، بيروت: دار الفكر، 2008.
- 18- ألبير دوشمان، مفهوم الأمن السياسي في العصر الحديث، بيروت: دار العلم، 2005.
- 19- إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة: كمال أبو ديب، بيروت: دار الآداب، 2003.
- 20- الأشعل عبد الله، السياسة الدولية بعد الحرب الباردة، مصر: دار الفكر العربي، 2015.
- 21- الأمير مصطفى، السلم الأهلي والمصالحة الوطنية في الجزائر: تجربة عشرية العنف، الجزائر: دار المجد للنشر، 2017.
- 22- أمين محمد، ليبيا بعد الثورة: الصراعات الإقليمية والدولية، مصر: دار النهضة العربية، 2019.
- 23- أوشاخ فوزية، التحديات الأمنية في منطقة شمال أفريقيا: دراسة تحليلية، الرياض: مركز الدراسات والأبحاث الأمنية، 2021.
- 24- إيمانويل كانط، مشروع السلام الدائم، ترجمة: عثمان أمين، القاهرة: مكتبة الأنجلو - مصرية، 1967.
- 25- بادي محمود، دور المنظمات الدولية في إدارة النزاعات المسلحة: دراسة حالة الأزمة الليبية، مصر: دار النهضة العربية، 2019.
- 26- بن ناصر محمد، المصالحة الوطنية في الجزائر: دراسة في السياسة والتنمية، الجزائر: دار الفكر، 2016.

- 27- بن سعيد عادل، إعلام النزاعات: الدور الإعلامي في تأجيج الأزمات الداخلية، د.ب.ن: دار الفكر، 2021.
- 28- بن علي عبد الله، الصراعات الداخلية والاقتصاد الليبي بعد القذافي، ط2، القاهرة: دار الفكر العربي، 2015.
- 29- بن غازي يوسف، الجزائر بين العنف السياسي والمصالحة، د.ب.ن: دار السلام، 2010.
- 30- بن صالح أحمد، تاريخ الجزائر السياسي: من الاستقلال إلى التعددية، الجزائر: دار الصحافة الجزائرية، 2010.
- 31- بن حليلة عبد القادر، الجزائر: بناء الأمة بعد العشرية السوداء، الجزائر: دار النشر الجامعية، 2014.
- 32- بن عيسى أحمد، العدالة الانتقالية في الجزائر: أثر المصالحة على استقرار الدولة، الجزائر: دار الثقافة، 2014.
- 33- بن عيسى حسان، الجزائر: المصالحة الوطنية وآفاق المستقبل، الجزائر: دار الفكر العربي، 2007.
- 34- بن خليفة عبد الكريم، الثقافة والمصالحة الوطنية: دراسة تحليلية في التجارب المقارنة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
- 35- بن حنفي، النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار الحكمة، 2003.
- 36- بوحوش عبد الكريم، إدارة الأزمات الإنسانية في الوطن العربي: دراسة تحليلية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- 37- بوحوش عمار، إدارة الأزمات الإنسانية في الوطن العربي: دراسة تحليلية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- 38- بختي فريد، العنف السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار، الجزائر: منشورات مركز الدراسات السياسية، 2005.

- 39- بوشنافي علي، تأثير الصراعات الإقليمية على الأمن القومي العربي، مصر: دار النهضة العربية، 2018.
- 40- بوشيخي محمد، الأمن الإقليمي المغاربي: مقارنة في التحولات والمتغيرات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- 41- بوطالب محمد نجيب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 42- بلكل أحمد، اغتيال بوضياف: دراسة في السياق السياسي والأمني، الجزائر: دار النشر الجزائرية، 2003.
- 43- بلحاج عمار، الديمقراطية المؤجلة، الجزائر: دار المعرفة، 2004.
- 44- بلقرين عبد الإله، الدولة والمجتمع والتحول الديمقراطي، ط2، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012.
- 45- بوتفليقة عبد العزيز، ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: خطوة نحو المستقبل، الجزائر: دار النشر الجزائرية، 2005.
- 46- بوزيد مصطفى، أزمات السياسة الجزائرية: قراءة في تحولات ما بعد 1991، القاهرة: دار الفكر العربي، 2006.
- 47- بوعلام مصطفى، المصالحة الوطنية كآلية لبناء السلام: دراسة مقارنة، مصر: دار النهضة العربية، 2016.
- 48- بولقرون عبد القادر، المصالحة الوطنية في الجزائر: رؤية من الداخل، الجزائر: دار الفجر للنشر، 2011.
- 49- توفيق مدني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل -دراسة تاريخية-، دم.ن: اتحاد الكتاب العرب، 2006.

- 50- تلمساني رشيد، الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، واشنطن: مؤسسة كارنيجي، جانفي 2008.
- 51- جابر محمد صالح، المجتمع المدني والتماسك الاجتماعي في الجزائر، الجزائر: دار النشر الجزائرية، 2016.
- 52- الجابري محمد، واقع المؤسسات السياسية في ليبيا بعد القذافي، الإمارات العربية المتحدة: دار العلوم للنشر، 2018.
- 53- جيبيري ياسين، العدالة الانتقالية في ميثاق المصالحة الوطنية الجزائري: دراسة مقارنة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2019.
- 54- الجبالي أحمد، الانتفاضة الليبية 2011: جذور العنف وتحولاته، تونس: دار المعرفة للنشر، 2016.
- 55- جمال الدين حسين، التحديات السياسية في الجزائر بعد المصالحة الوطنية، الجزائر: دار الحكمة، 2017.
- 56- _____، أهمية الاستقرار الوطني في بناء الدولة، الجزائر: دار النهضة العربية، 2015.
- 57- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 58- جودي عادل، الأمن الداخلي في الجزائر: التحديات المستقبلية، الجزائر: دار الفجر، 2014.
- 59- جوزيف ناي، مستقبل القوة، السعودية: مكتبة العبيكان، 2011.
- 60- الجندي فاطمة، التدخل العسكري والدبلوماسي في النزاعات الداخلية: دراسة حالة، د.ب.ن: دار الأمل، 2020.
- 61- جون لوك، رسالة في التسامح، ترجمة: منصور القاضي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999.

- 62- الجيلالي خالد، التحولات السياسية في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- 63- حامد فتحي، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات والآفاق، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.
- 64- حسني محمود، التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية: الأبعاد والمآلات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.
- 65- حسين عبد الله، العدالة الانتقالية والمصالحة في الجزائر: إشكاليات وقضايا، الجزائر: منشورات مركز الدراسات الإستراتيجية، 2020.
- 66- حوازي فريدة، المصالحة الوطنية في الجزائر: قراءة في القوانين والتحديات الاجتماعية، الجزائر: مؤسسة الأبحاث القانونية، 2016.
- 67- حمدان محمد، إشكالية المصالحة الوطنية في المجتمعات العربية: قراءة في الواقع والتحديات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.
- 68- حمداني مصطفى، المصالحة الوطنية في الجزائر وأثرها على المجتمع، ط2، الجزائر: دار الشروق، 2012.
- 69- حمدي أحمد، الأزمة الليبية: من المراحل التاريخية إلى الوضع الراهن، دبي: مركز دراسات المستقبل، 2017.
- 70- الحطاب يوسف، الهجرة غير الشرعية: الأسباب والتداعيات، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2019.
- 71- حمداني مصطفى، العدالة الانتقالية والمصالحة في الجزائر، الجزائر: دار الآداب، 2012.
- 72- الخراط محمد، الأمن الإقليمي العربي في ظل التحولات السياسية: دراسة حالة ليبيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

- 73- خليل سعد، المصالحة الوطنية في الجزائر: دراسة في نتائجها الأمنية والسياسية، ط2، الجزائر: دار المعرفة، 2013.
- 74- خليل محمود، مفاهيم المصالحة الوطنية في الفكر العربي المعاصر، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- 75- الخالدي محمد، الأزمة الليبية وتأثيرها على الأمن الإقليمي: دراسة تحليلية، مصر: دار النهضة العربية، 2021.
- 76- خميس هشام، التنمية الاقتصادية في ليبيا: صراع الموارد والتنمية المفقودة، ط2، عمان: دار الشروق للنشر، 2016.
- 77- الخولي سهير، قضايا اللاجئين في العالم: دراسة تحليلية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2015.
- 78- الراسي جورج، الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات، بيروت: دار الجديد، 1998.
- 79- الراوي محمد، ليبيا في متاهة الصراع: دراسة في الديناميات الإقليمية والدولية، القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 2022.
- 80- زراد محمد، الجزائر في العشرية السوداء: دراسة في التأثيرات الاجتماعية والسياسية، منشورات جامعة الجزائر، 2008.
- 81- الزروالي فتحي، ليبيا وأزمة الهجرة: مقاربة في القانون الدولي والسياسات الأمنية، ليبيا: منشورات جامعة بنغازي، 2020.
- 82- روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 2012.
- 83- زروقي أحمد، الجزائر: الواقع السياسي والاجتماعي بعد الاستقلال، منشورات جامعة الجزائر، 2010.

- 84- زيتوني حسن، العدالة الانتقالية في الجزائر: من الذاكرة إلى المصالحة، الجزائر: منشورات العلوم الاجتماعية، 2017.
- 85- زكرياء محمود، العنف السياسي في الجزائر: المراحل والأسباب، الجزائر: دار النهضة، 2013.
- 86- الزروق خالد، الأزمة الليبية: جدلية التدخل الدولي والسيادة الوطنية، قطر: دار الكتاب الجديد، 2020.
- 87- الزغبى محمد، الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على دول الجوار: دراسة في الجيو-سياسة الإقليمية، قطر: المركز العربي للدراسات والأبحاث، 2017.
- 88- زيدان محمود، تأثير الهجرة غير الشرعية على التنمية الاقتصادية، الأردن: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2018.
- 89- الزيني ناصر، ليبيا من الفوضى إلى الفوضى، بيروت: دار الشروق، 2017.
- 90- سالم باول، صراعات الشرق الأوسط: تغيير المشهد، بيروت: دار الساقى للنشر والتوزيع، د.س.ن.
- 91- سالم يوسف، الصراعات السياسية في ليبيا بعد 2011، عمان: دار الفكر، 2018.
- 92- سامي العياشي، الدولة في ليبيا: التحديات والمخاطر، ليبيا: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2015.
- 93- سكوت بوريتشل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صغار، القاهرة: مركز القومي للترجمة، 2014.
- 94- سفيان نجيب، العدالة الانتقالية في الجزائر: بين العفو والعدالة، الجزائر: دار النشر العالمية، 2009.
- 95- سوفي حسن، الجزائر: من الحرب الأهلية إلى المصالحة الوطنية، الجزائر: دار التنوير، 2016.
- 96- سعيداني كمال، قانون الرحمة وأثره في الحلول السياسية للأزمة الجزائرية، القاهرة: مؤسسة البحوث الإستراتيجية، 2020.

- 97- السعدي نادية، الاستقرار المجتمعي ودور المصالحة الوطنية في الجزائر، الجزائر: دار الآداب، 2016.
- 98- سعيد محمود، صراع القوى في ليبيا: القوى المحلية والتدخلات الدولية، دمشق: دار الحوار للنشر، 2018.
- 99- سعيد عادل، الانتفاضات العربية في القرن الواحد والعشرين: دراسات في الحركات الشعبية، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2012.
- 100- السيد أحمد، الأزمة الليبية وتداعياتها الاقتصادية على أسواق الطاقة العالمية، قطر: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2018.
- 101- السواح رفيق، الدولة الليبية بين الواقع والتحديات، ط3، الجزائر: دار المعارف، 2019.
- 102- الشاذلي عبد القادر، الجغرافيا السياسية للأزمة الليبية، المغرب: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2015.
- 103- الشامي وليد، العقوبات الاقتصادية وأثرها على الأزمات الداخلية، د.ب.ن: دار النهضة العربية، 2019.
- 104- الشاوي فؤاد، الجامعة العربية: بين التحديات الراهنة وآفاق الإصلاح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020.
- 105- شريف سعيد، الجزائر: حرب العشرية السوداء، باريس: دار النشر العالمية، 2008.
- 106- شحادة عبد الله، الشرق الأوسط والتحولت السياسية، ط2، القاهرة: دار النشر الجامعية، 2016.
- 107- الشمري عادل، الصراع الليبي: من الثورة إلى الفوضى، بيروت: دار الفارابي، 2013.
- 108- صالح أحمد محمود، التدخلات الدولية والإقليمية في ليبيا بعد 2011، الجزائر: دار الحكمة، 2017.
- 109- صالح محمد، الأزمات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي، د.ب.ن: دار المستقبل، 2017.
- 110- الصلابي علي محمد، ليبيا: تاريخ موجز، السعودية: دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع،

د.س.ن.

- 111- طه يوسف، العشرية السوداء: السياسات الحكومية في مواجهة الإرهاب، ط2، بيروت: دار اليمامة، 2018.
- 112- الطيب أحمد، الهجرة غير الشرعية في شمال إفريقيا: دراسة تحليلية، الجزائر: دار الحكمة، 2017.
- 113- العابد فوزي، التحديات الأمنية في منطقة شمال أفريقيا، الأردن: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2020.
- 114- عبد الله عيسى، الأزمة الليبية: قراءة في أبعادها وتحدياتها، الأردن: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2018.
- 115- عبد المجيد علي، السلم الأهلي والمصالحة الوطنية: مقاربات نظرية وتجارب دولية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2012.
- 116- عبد الرحمن فؤاد، المصالحة الوطنية في الجزائر ودورها في تعزيز الاستقرار السياسي، الجزائر: دار الجيل الجديد، 2015.
- 117- عبد الهادي فريح القيسي، التسامح و أثره في بناء المجتمع، جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية، 2015.
- 118- عبد الله أحمد، التحولات السياسية في ليبيا بعد القذافي، القاهرة: دار الفكر العربي، 2013.
- 130- عبد الله محمد، الجزائر: من الاستقلال إلى الأزمات الكبرى، الجزائر: دار النشر الجامعية، 2007.
- 119- عبد الله يوسف أحمد، الثورات العربية وتأثيراتها على الأزمات الإقليمية، مصر: دار الفكر العربي، 2014.
- 120- عبيدي مصطفى، ديناميكية الصراع في ليبيا: دراسة في أبعاد التدخل الإقليمي والدولي، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

- 121- العربي سعيد، التهديدات الأمنية العابرة للحدود في منطقة شمال أفريقيا: دراسة حالة الجزائر، الأردن: المركز العربي للدراسات الأمنية، 2017.
- 122- العربي محمد، تحديات الأمن الإقليمي في شمال أفريقيا، د.ب.ن: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2021.
- 123- العربي نور الدين، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 124- العريفي إبراهيم، المنظمات الدولية ودورها في حماية اللاجئين: دراسة تطبيقية على منطقة الشرق الأوسط، الرياض: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2017.
- 125- عرفة خديجة ومحمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.
- 126- عمارة حسام، إشكالية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- 127- عطا محمد صالح، في الأمن القومي العربي، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1988.
- 128- عطية عبد القادر، التعددية السياسية في الجزائر، ط2، القاهرة: دار النهضة، 1997.
- 129- عيساوي نور الدين، الجزائر والعنف السياسي، بيروت: دار الفكر، 2000.
- 130- العشماوي يوسف، الأمن الاجتماعي والتنمية المستدامة، ط2، القاهرة: مركز دراسات الأمن والتنمية، 2010.
- 131- عمراني عبد المجيد، نداء إلى حضارة واحدة عالم واحد، بيروت: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020.
- 132- عواد فاطمة، التدخلات الخارجية في ليبيا، ط2، القاهرة: دار المستقبل العربي، 2016.
- 133- العساف محمود، السياسة الدولية وتأثيرها على التوترات الداخلية: تحليل للأزمات الحديثة، د.ب.ن: دار الطليعة، 2016.

- 134- العماري عبد الكريم، التدخلات الخارجية في ليبيا وتأثيرها على التوازنات الجيو-سياسية، بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، 2021.
- 135- عيسى عبد الله، الصراع الليبي بعد سقوط النظام، الجزائر: منشورات الجامعة، 2018.
- 136- عمران يوسف، أثر الأزمات الإقليمية على الأمن الحدودي: دراسة حالة الحدود الجزائرية الليبية، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2018.
- 137- العويني أحمد، أزمة اللاجئين في ليبيا: دراسة في الأبعاد الإنسانية والسياسية، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2019.
- 138- عمر محمد، الآليات الأفريقية لحفظ السلام والأمن: دراسة تحليلية نقدية، الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2020.
- 139- عليان سامر، الأزمة الليبية: قراءة في الأسباب والتداعيات، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2021.
- 140- عمراني محمد، الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي: دراسة تحليلية، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2019.
- 141- عبد السلام هشام، الصراع الدولي والإقليمي في ليبيا: دراسة تحليلية، ط4، عمان: دار الكتب العلمية، 2021.
- 142- العتيبي سالم، التدخلات الأجنبية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، 2018.
- 143- العسالي علي، الأبعاد الدولية للصراعات في الشرق الأوسط، ط2، بيروت: دار النهضة العربية، 2020.
- 144- غسان سلامة، التحولات السياسية والاجتماعية في ليبيا بعد الثورة، لبنان: دار العلم للملايين، 2014.
- 145- غسان سلامة، الدولة الفاشلة: دروس من ليبيا وسوريا، بيروت: دار الساقي للنشر والتوزيع،

2017.

146- فاطمة زينب، التحولات الأمنية في العالم العربي: ليبيا نموذجًا، د.ب.ن: دار الفكر العربي،

2020.

147- فراد محمد الأمين، المصالحة: تحليل سوسيولوجي للمسار الجزائري، المغرب: مركز الدراسات والبحوث في العلوم الاجتماعية، 2012.

148- فرج فؤاد، الثورات العربية والنظام الدولي: تحليل الأزمة الليبية، لندن: دار النشر الأكاديمي، 2014.

149- فرحاتي عمر ويسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2016.

150- قارة عبد الكريم، المصالحة الوطنية في الجزائر، الجزائر: دار الأمة، 2007.

151- قاسم عبد الله، التعامل مع الإرهاب: الجزائر نموذجًا، الجزائر: دار ابن رشد، 2017.

152- الفقيه فؤاد، الاقتصاد الليبي بعد القذافي: التحديات والفرص، بغداد: دار المدى للنشر، 2018.

153- قنديل محمد، الهجرة والتنمية في العالم العربي: دراسة في الآثار والتحديات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.

154- القعود يوسف، أحداث ليبيا في عام 2011: سياسة القمع وانفجار الثورة، ط2، عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2017.

155- قطيش نواف، الأمن الوطني-الأزمات-، الأردن: دار الراية، 2011.

156- الكبيسي حامد، الثورات العربية: دراسة في التأثيرات السياسية والاجتماعية، عمان: دار الروافد، 2014.

157- الكبيسي رياض، الأزمة الليبية وتأثيرها على الأمن الأوروبي، بغداد: دار الجبل للنشر، 2020.

158- كريم محمود، الاقتصاد الليبي في مرحلة ما بعد القذافي، تونس: دار الكتاب الحديث، 2014.

- 159- كواسي أحمد، الأزمات الإقليمية وتأثيرها على الأمن والاستقرار، مصر: دار النهضة العربية، 2019.
- 160- مزهود يوسف، العشرية السوداء والمصالحة في الجزائر، الجزائر: منشورات جامعة الجزائر، 2011.
- 161- محمد بومدين، مفهوم المصالحة الوطنية في الجزائر: دراسة تاريخية سياسية، الجزائر: دار الشهاب، 2015.
- 162- محمد بومدين، الأمن الإقليمي في شمال إفريقيا: التحديات والآفاق، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- 163- محمد العربي ولد خليفة، الجزائر: من الحزب الواحد إلى التعددية، الجزائر: دار الأفق، 1995.
- 164- محمد مدحت عبد العزيز إبراهيم، الصلح والتصالح في قانون الإجراءات الجنائية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004.
- 165- محمد شفيق، الأمن السياسي في الجزائر بعد العشرية السوداء، الجزائر: دار الفجر، 2010.
- 166- محمد حسنين هيكل، النظام الدولي الجديد وانعكاساته، مصر: دار الشروق، 2006.
- 167- محمد عبد الله، النفط في ليبيا: من الثروة إلى الصراع، تونس: دار النشر الجامعي، 2016.
- 168- محمد سامي جمال، الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، ط2، لبنان: دار النهضة، 2016.
- 169- محمود شاكر، مواطن الشعوب الإسلامية في ليبيا الأفريقية، بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، 1972.
- 170- محمود عبد الرحمن، الأزمات السياسية في ليبيا: دراسة تحليلية، مصر: دار الفكر العربي، 2016.
- 171- منصور نصر الدين، مصالحة أم تصفية حسابات؟ دراسة في قوانين العفو الجزائرية، الجزائر: دار الكتب، 2017.

- 172- منصوري عبد النور، المصالحة الوطنية في الجزائر بين الحل الأمني وأفق الأمن الإنساني، الجزائر: دار التنوير، 2013.
- 173- ملاح سعيد، الجزائر بعد بوضياف: صراع من أجل البقاء، القاهرة: دار الفكر العربي، 2006.
- 174- مقام عبد القادر، ثقافة السلام: قانون استعادة الوئام المدني في الجزائر نموذجا، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2005.
- 175- مصطفى سمية، العدالة الانتقالية والمصالحة في الجزائر، ط2، الجزائر: دار الشروق، 2011.
- 176- المولدي الأحمر، الجذور الاجتماعية للدولة الليبية الحديثة: الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- 177- مراد محمود، الحروب الأهلية في الشرق الأوسط: أزمات وحلول، دمشق: دار الفكر، 2015.
- 178- المرسي محمد، التحولات الإقليمية وتأثيرها على الأمن القومي العربي: دراسة حالة الأزمة الليبية، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2021.
- 179- مروان أحمد، إدارة أزمات اللاجئين: دراسة مقارنة بين النماذج الإقليمية والدولية، بيروت: دار الكتب العلمية، 2020.
- 180- المصري حسين، الاستقطاب السياسي وأثر التدخلات الخارجية في الأزمات الداخلية، د.ب.ن: دار المعارف، 2018.
- 181- مصطفى كريم، ليبيا بين الفوضى والانقسام: دراسة في التحولات الأمنية، د.ب.ن: دار الكتاب الجامعي، 2019.
- 182- الملي أحمد، تداعيات الصراع الليبي على دول الجوار: دراسة حالة الجزائر وتونس، عمان: المركز العربي للدراسات الأمنية، 2020.
- 183- المومني أحمد، الهجرة واللجوء في العالم العربي: التحديات والحلول، القاهرة: مؤسسة الدراسات والبحوث العربية، 2017.

- 184- المنصوري أحمد، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في ليبيا على دول الجوار، قطر: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2020.
- 185- مداح مصطفى، استراتيجيات مكافحة الجريمة العابرة للحدود: دراسة مقارنة، مصر: دار الكتاب للنشر والتوزيع، 2021.
- 186- المنشاوي إبراهيم، الأزمة الليبية: دراسة في الأبعاد الداخلية والخارجية، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2018.
- 187- الميلاد سفيان، ليبيا: الفوضى والتدخلات الخارجية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017.
- 188- ناصر عبد الله، التحولات السياسية في الجزائر: من الاستقلال إلى العنف السياسي، باريس: دار النشر العالمية، 2011.
- 189- النجار سامي، التأثيرات الاجتماعية للتدخلات الدولية في النزاعات الداخلية، د.ب.ن: دار النشر العربي، 2017.
- 190- نور الدين فرحات، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمات الإقليمية: دراسة تحليلية مقارنة، قطر: المركز العربي للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2020.
- 191- الوكالة الوطنية للتراث الثقافي، التقرير السنوي للوكالة الوطنية للتراث الثقافي، الجزائر: وزارة الثقافة، 2018.
- 192- الهاشمي حسين، الربيع العربي وأثره على ليبيا: من الاحتجاجات إلى الحرب الأهلية، بيروت: دار نشر دراسات الشرق الأوسط، 2015.
- 193- الهاشمي كريم، الاستقرار الوطني في العالم العربي، عمان: دار الفكر العربي، 2012.
- 194- _____، إعادة بناء الهوية الوطنية في الجزائر، الجزائر: دار الشروق، 2012.
- 195- هدام أنور نصر الدين، المصالحة الوطنية في الجزائر: خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية، جنيف: معهد الهوقار، 2007.

196- الهندي عبد الرحمن، إدارة الصراع وبناء السلام: مفاهيم وأدوات، القاهرة: دار النهضة العربية، 2021.

197- الهواري مصطفى، الأزمات السياسية في العالم العربي، ط3، القاهرة: دار الفكر العربي، 2019.

198- يوسف أحمد، العلاقات الجزائرية الليبية: دراسة في المحددات والمتغيرات، القاهرة: دار النهضة العربية، 2010.

● المقالات

199- أو شيخ إلياس، "السياسة الجزائرية اتجاه الأزمة الليبية 2011-2018"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 46، العدد 02، 2018.

200- الأمين إسماعيل، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في تأجيج الصراعات السياسية: دراسة حالة الثورات العربية"، مجلة دراسات الإعلام والاتصال، المجلد 24، العدد 1، 2020.

201- بوزيان أحمد، "فعالية الوساطة الدولية في إدارة النزاعات الداخلية: دراسة مقارنة بين حالتي اليمن وليبيا"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، المجلد 15، العدد 4، 2021.

202- بوقرة عبد القادر، "دور الوساطة الجزائرية في حل الأزمة الليبية: دراسة تحليلية"، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 45 العدد 3، 2018.

203- برهان أحمد، "مسارات التحول الديمقراطي في الجزائر: دراسة في التحولات السياسية والاجتماعية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8، العدد 2، 2011.

204- إقبال أحمد، "المصالحة الوطنية في رواندا: دروس وعبر، مجلة الدراسات الإفريقية، 2010.

205- بن براهيم أحمد، "المصالحة الوطنية في الجزائر: مقارنة تحليلية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 2، 2015.

206- بن عيسى أحمد، "المصالحة الوطنية في الجزائر: بين ضرورات الأمن السياسي ومتطلبات الديمقراطية"، مجلة الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 3، 2017.

- 207- بن ساسي يوسف، "دور الثقافة في تعزيز المصالحة الوطنية في الجزائر، *مجلة الدراسات الاجتماعية*، العدد 12، 2019.
- 208- بن عمار نور الدين، "الهوية الوطنية في الجزائر: تحديات وآفاق"، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، العدد 12، 2017.
- 209- بن عمور خالد محمد، "العيوب الجيوبوليتيكية للدولة الليبية وأثرها على إنشاء التقسيمات الإدارية: دراسة في الجغرافيا السياسية"، *مجلة الآداب، جامعة طنطا*، العدد 27، 2014.
- 210- بن ناصر عبد الرحمن، "الذاكرة والتاريخ في الجزائر: مقاربات نقدية"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد 42، 2018.
- 211- بن سعيد فوزية، "الاستقرار الأمني في الجزائر بعد العشرية السوداء"، *مجلة الأمن والتنمية*، العدد 28، 2014.
- 212- _____، "الحد من العنف والإرهاب في الجزائر بعد العشرية السوداء"، *مجلة الأمن والتنمية*، العدد 18، 2015.
- 213- بن سعيد فريد، "السلام المجتمعي في الجزائر بعد المصالحة الوطنية: دراسة حالة"، *مجلة الدراسات الاجتماعية*، العدد 22، 2015.
- 214- بن عيسى محمد، "إعادة دمج المقاتلين السابقين في الجزائر: تحليل لنجاحات المصالحة الوطنية"، *مجلة الأمن الاجتماعي*، العدد 21، 2014.
- 215- _____، "المجتمع المدني ودوره في تحقيق المصالحة الوطنية في الجزائر: دراسة تحليلية"، *مجلة العلوم السياسية*، العدد 12، 2019.
- 216- بن عمار نور الدين، "الهوية الوطنية في الجزائر: تحديات وآفاق"، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، العدد 12، 2020.
- 217- بن ناصر عبد الرحمن، "الذاكرة والتاريخ في الجزائر: مقاربات نقدية"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد 42، 2018.

- 218- بوعزة نور الدين، "الجزائر والمصالحة الوطنية: التأثيرات السياسية والأمنية"، *مجلة دراسات عربية*، 2014.
- 219- بوعمامة زهير، "بناء السلام في مالي: بحث في الشروط و المستلزمات من منظور إعادة بناء الجماعة الوطنية"، *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، المجلد 05، العدد 02، 2021.
- 220- بوحجر حسن، "الجيو-بوليتيكا الإقليمية وتأثيرها في الأزمة الليبية"، *مجلة الدراسات الإستراتيجية*، العدد 3، 2021.
- 221- بوزيتونة لينة وأيوب لحرش تومي، "التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب"، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، العدد 7، ديسمبر 2019.
- 222- بوحامد محمد، "دور الإعلام في بناء السلام"، *مجلة الإعلام والاتصال*، العدد 5، 2019.
- 223- بومعزة سليمان، "أثر التهريب على الاقتصاد الوطني: دراسة حالة الجزائر"، *مجلة الباحث الاقتصادي*، العدد 12، 2020.
- 224- بولا ميجيا، "ثورة ملعونة ليبيا: انتهت مظالم القذافي وبقيت سوء الإدارة"، *المجلة*، العدد الثامن، 2012.
- 225- جودي عادل، "تأثير المصالحة الوطنية على الأمن الداخلي في الجزائر"، *المجلة الجزائرية للدراسات الأمنية*، العدد 14، 2014.
- 226- حاج محمد فضيلة، "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور عولمة الأمن و تحولات القوة العالمية"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، العدد 10، جانفي 2017.
- 227- حمادي محمد، "مفهوم المواطنة في الجزائر: دراسة تحليلية"، *مجلة الدراسات السياسية والقانونية*، العدد 10، 2018.
- 228- حمودي رشيد، "أثر البرامج التربوية على تعزيز قيم التسامح والسلام"، *مجلة الدراسات التربوية*، العدد 6، 2020.

- 229- دروش عبد المجيد، "خيار المصالحة الوطنية لمواجهة العنف السياسي في الجزائر"، *مجلة حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية*، العدد 01، المجلد 10، 2018.
- 230- رياض عبد القادر، "العدالة الانتقالية في الجزائر: تجارب ومشكلات"، *مجلة الدراسات السياسية*، العدد 9، 2007.
- 231- زيتوني حسام، "المصالحة الوطنية في الجزائر: قراءة في الأبعاد السياسية والاجتماعية"، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*، المجلد 1، العدد 4، د.س.ن.
- 232- زقلي نور الدين، "المصالحة الوطنية في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية"، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد 2، 2020.
- 233- زين الدين فريدة، "دور المصالحة الوطنية في بناء الثقة بين الدولة والمجتمع في الجزائر"، *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية*، العدد 22، 2016.
- 234- زروقي أمينة، "إسهامات التعليم في بناء ثقافة السلام في الجزائر"، *مجلة التربية والتعليم*، العدد 7، 2021.
- 235- زغدي إلياس، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمات الإقليمية: دراسة حالة الأزمة الليبية"، *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*، المجلد 5، العدد 2، 2018.
- 236- زكي محمد، "دور الوساطة في حل النزاعات الإقليمية: دراسة حالة الأزمة السورية"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، المجلد 30، العدد 2، 2020.
- 237- سعيد مصطفى، "دور المرأة الجزائرية في تحقيق المصالحة الوطنية"، *مجلة الدراسات الاجتماعية*، العدد 15، 2020.
- 238- سعود الطاهر، "المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب"، *مجلة سياسات عربية*، العدد 34، سبتمبر 2018.
- 239- السنوسي حسان، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمات العربية: دراسة حالة الأزمة الليبية 2011-2014"، *مجلة دراسات الشرق الأوسط*، المجلد 21، العدد 07، 2016.

- 240- شربال مصطفى، "المصالحة الوطنية في الجزائر: تحديات وعقبات"، *المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية*، المجلد 4، العدد 1، 2011.
- 241- شريفي نادية، "القوانين الجزائرية والمصالحة الوطنية: قراءة نقدية"، *مجلة القانون والدولة*، العدد 9، 2018.
- 242- طه عابدين طه حمد، "الصلح في ضوء القرآن الكريم"، *مجلة الجامعة الإسلامية*، المجلد 1، 2009.
- 243- عبد الكريم سعاد، "الدعم النفسي كآلية لترميم النسيج الاجتماعي"، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد 14، 2018.
- 244- عبد الكريم ياسين، "التعاش السلمي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، *مجلة البحوث الاجتماعية*، العدد 10، 2020.
- 245- عبد النور سمير، "دور الإعلام في تعزيز المصالحة الوطنية: الحالة الجزائرية"، *مجلة الإعلام والمجتمع*، العدد 15، 2020.
- 246- العمراني فريد، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتهديب السلع في ليبيا"، *مجلة الدراسات الاقتصادية*، العدد 12، 2021.
- 247- عمراوي خديجة وحشوف لبنى، "الوئام المدني والمصالحة الوطنية كآليتان لتحقيق الاستقرار في الجزائر"، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، المجلد 2، العدد 1، جانفي 2020.
- 248- عطية إدريس، "الظاهرة الإرهابية في زمن ما بعد الحداثة: دراسة تحليلية في الأشكال و الأساليب والإجراءات المضادة"، *المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب*، المجلد 21، العدد 63، 2015.
- 249- علوي خديجة، "الشباب والمصالحة: أدوار وتحديات"، *مجلة الشباب والتنمية*، العدد 64، 2020.
- 250- علاق جميلة، "الأمن المجتمعي: مقاربة في المفهوم والعناصر"، *مجلة البحوث السياسية والإدارية*، العدد 10، د.س.ن.

- 251- العلايلي نور الدين، "التدخل الأجنبي في ليبيا وتداعياته على الأمن الإقليمي"، *مجلة الدراسات الإستراتيجية*، العدد 3، 2020.
- 252- العيادي عبد العزيز، "جدلية الوطنية والمواطنة: هاجس الانتماء وحضور الهوية في الفكر الإصلاحى الباديسى"، *مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية*، المجلد 6، عدد خاص، 2022.
- 253- عيسى إسماعيل عطية، "دور المصالحة الوطنية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية"، *مجلة دراسات دولية*، العدد 44، 2010.
- 254- العماري فريد، "بناء السلام والمصالحة في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات: دور المجتمع المدني"، *مجلة البحوث الاجتماعية*، المجلد 25، العدد 01، 2019.
- 255- غالي فاطمة، "دور منظمات المجتمع المدني في بناء السلام في الجزائر: دراسة حالة"، *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، المجلد 8، العدد 01، 2018.
- 256- مالكي أحمد، "عن أهمية المصالحة الوطنية في البلاد العربية: المغرب مثالا"، *مجلة المستقبل*، العدد 3720، 2010.
- 257- مسالتي ليلي، "المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الأمن والسلام"، *مجلة صوت القانون*، المجلد 9، العدد 01، 2022.
- 258- مصيطفى بدر الدين، "الدولة والمجتمع في الجزائر: بحث في أزمة الثقة"، *مجلة الدراسات الاجتماعية*، العدد 1، 2014.
- 259- مغزيلي نوال، "التجربة الجزائرية الرائدة وتساؤلات في مبادرات بلدان الربيع العربي"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، المجلد 1، العدد 5، ديسمبر 2017.
- 260- ميرزا سامي، "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في الجزائر: أي مصالحة بعد العشرية السوداء؟"، *مجلة المفكر*، العدد 12، 2013.

261- منى حسين عبيد، "أبعاد النظام السياسي في ليبيا"، مجلة دراسات دولية، العدد 51، 2012، ص 33-34.

262- يونس بدر الدين، "دور العدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، 2018.

● فصل في كتاب

263- جلال سامي، "دور التعليم في المصالحة الوطنية"، في: مفاهيم السلام في العصر الحديث، تحرير: أحمد سليمان، الجزائر: دار النور، 2018.

● الرسائل والأطروحات

264- أبو دية إبراهيم، "تأثيرات الأزمة الليبية على دول الجوار: دراسة حالة مصر وتونس"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2019.

265- إدريس فاطمة، "دور الإعلام في بناء السلام والمصالحة في الجزائر: دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراه، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2021.

266- أحمد عبد الرحمن، "دور الحوار الوطني في تحقيق الانتقال الديمقراطي: دراسة مقارنة لحالات عربية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، 2020.

267- بابا علي رضا، "الطبيعة القانونية لإجراءات قانون الوئام المدني"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013/2014.

268- بوخالفه مراد، "الأمن القومي الجزائري في ظل الأزمات الإقليمية: دراسة حالة الأزمة الليبية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019.

269- بوتلجة محمد، "تأثير الصراعات الإقليمية والدولية على الأزمة الليبية"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2019/2020.

270- بوعزة محمد، "الأمن الإقليمي الجزائري في ظل التحديات المعاصرة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018/2019.

- 271- بوسنة نورالدين، "الأزمة الليبية وتأثيراتها على الأمن الإقليمي في منطقة المغرب العربي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2020.
- 272- بلعربي عبد الرحمن، "الجريمة المنظمة وتأثيرها على الأمن الإقليمي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018.
- 273- بوخاتم أحمد، "أثر الأزمات الإقليمية على الأمن الجزائري"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017.
- 274- بوكروح ناصر، "إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب: دراسة تحليلية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019.
- 275- بوزيان محمد، "ديناميكية الحركات الجهادية في منطقة الساحل: دراسة حالة مالي والجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019.
- 276- بومليك نوال، "الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على الأمن الإقليمي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر 3، 2021/2022.
- 277- بوعزة نور الدين، "التحولات الجيو-سياسية في منطقة شمال إفريقيا وتداعياتها على الأمن الإقليمي: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، 2018، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017.
- 278- بوعلام فاطمة الزهراء، "السياسة الأمنية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016/2017.
- 279- بوعزة نبيل، "التحولات الجيو-سياسية في منطقة شمال إفريقيا و تداعياتها على الأمن الإقليمي: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2016.
- 280- بن عيسى رشيد، "العنف السياسي والتحول الديمقراطي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017.

- 281- بثة الطيب، "دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي: 1999 - 2011"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2012-2013.
- 282- بن صديق أمينة، "آليات مكافحة الجريمة الإرهابية في التشريع الجزائري"، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر، 2006-2009.
- 283- بلحاج عبد القادر، "دور التشريع في بناء الهوية الوطنية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2014/2016.
- 284- بركان إكرام، "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.
- 285- بوعزيز محمد الأمين، "الأمن الإقليمي في شمال أفريقيا: دراسة حالة الجزائر وليبيا"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015.
- 286- بوخاري إسماعيل، "أثر النزاعات المسلحة على حقوق الإنسان: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015/2016.
- 287- بوعمامة زكريا، "دور المجتمع المدني في بناء الثقة بين الدولة والمجتمع: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2018.
- 288- بوعمامة زهرة، "دور المجتمع المدني في بناء الثقة بين الدولة والمجتمع: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2018.
- 289- بن عيسى رشيد، "العنف السياسي والتحول الديمقراطي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017.
- 290- بلعيد سمية، "النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010.

- 291- بشكيط خالد، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011.
- 292- بومدين رشيد، "دور المصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر: دراسة تحليلية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2018.
- 293- جعداوي فاطمة، "مفهوم المصالحة في الخطاب السياسي الجزائري المعاصر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017.
- 294- حمادة مصطفى، "الأبعاد الجيو-سياسية للأزمة الليبية وتأثيرها على الأمن الإقليمي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017/2018.
- 295- حمزاوي مصطفى، "إعادة تشكيل مسارات التجارة في شمال أفريقيا في ظل الأزمات الإقليمية: دراسة حالة ليبيا"، أطروحة دكتوراه، جامعة المنار، تونس، 2020.
- 296- حمودة عبد الكريم، "الدور الجزائري في حل الأزمات الإقليمية"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2017.
- 297- حموم فريدة، "الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004.
- 298- الحواطي نعيمة، "دور المتغير الإثني القبلي في تغذية الصراع الداخلي الليبي منذ احتجاجات 17 فبراير 2011"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019/2018.
- 299- خضر ريم، "آثار اللجوء على التنمية المستدامة في الدول المضيفة"، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2021.

- 300- رعاش سرحان، "تجارب المصالحة الوطنية في العالم المعاصر دراسة مقارنة بين الجزائريين جنوب إفريقيا"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2021-2022.
- 301- رمضان مفتاح، "الآليات السياسية لمعالجة العنف السياسي في الجزائر 1992-2007"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011.
- 302- زردومي علاء الدين، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012/2013.
- 303- سعدي محمد، "العدالة الانتقالية في الجزائر: مقارنة حقوقية"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1، د.س.ن.
- 304- سالم أحمد، "أثر الصراعات الداخلية على قطاع الطاقة في ليبيا"، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2020.
- 305- شعبان صلاح، "دور الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية: حالة ليبيا"، أطروحة دكتوراه، جامعة المنار، تونس، 2016/2017. - كربوش أحمد، مكانة الأساليب السلمية في معالجة الأزمة الأمنية في الجزائر: الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017/2018.
- 306- العايب خير الدين، "الأمن في حدود البحر المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة"، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995.
- 307- عبد اللاوي محمد، "دور الجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012.
- 308- عبد الرزاق باخالد، "المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قسنطينة، 2009/2010.

- 309- عديلة محمد الطاهر، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس"، **أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014-2015.
- 310- قادري سامي، "أثر العدالة الانتقالية على المصالحة الوطنية في دول شمال إفريقيا"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2021.
- 311- قاسم نادية، "الإرهاب بين التشريع الجزائري والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب"، **أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2014/2015.
- 312- قنوفي وسيلة، "حق الإنسان في الأمن بين مقاربة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي"، **أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة سطيف 2، 2017.
- 313- كريوش أحمد، "مكانة الأساليب السلمية في معالجة الأزمة الأمنية في الجزائر: الواقع والآفاق"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية، 2017/2018.
- 314- كيردودي عبد الرزاق، "الجزائر والتهديدات الأمنية العابرة للحدود: مقاربة في الأمن الإنساني"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019.
- 315- محمد أحمد وعلي العيدودي، "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة"، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية و الإدارة العامة، جامعة أسيوط، د.س.ن.
- 316- مصطفى خالد، "آثار الجريمة المنظمة على الأمن القومي: دراسة حالة دول شمال إفريقيا"، **رسالة دكتوراه**، جامعة القاهرة، 2020.
- 317- مسعودي فريد، "تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار: دراسة حالة الجزائر"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر 3، 2020/2021.
- 318- مغارية أمين، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار المغاربي: دراسة حالة العلاقات الجزائرية الليبية"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011.

319- موساوي عبد الكريم، "الأزمة الليبية وتأثيراتها على الأمن الإقليمي والدولي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 1، 2021.

320- نعاس عطية، "المصالحة الوطنية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2015/2014.

321- النعيمي علي، "الإعلام والصراع في ليبيا: دراسة تحليلية لتأثير الإعلام في تفاقم الأزمة"، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2019.

● قوانين ومراسيم

322- المرسوم التشريعي رقم: 95-12 المؤرخ في: 25 فبراير 1995 المتضمن القانون الأساسي الذي شكل الإطار القانوني لقانون الرحمة في الجزائر.

323- المرسوم التشريعي رقم: 95-12 المؤرخ في: 25 فبراير 1995 المتضمن القانون الأساسي الذي شكل الإطار القانوني لقانون الرحمة في الجزائر.

324- تنص المادة 87 مكرر³ من قانون العقوبات ما يلي: يعاقب بالسجن المؤبد كل من ينشئ أو يؤسس أو ينظم أو يسير أية جمعية أو تنظيم أو جماعة منظمة، يكون غرضها أو تقع أنشطتها تحت طائلة أحكام المادة 87 مكرر من هذا الأمر.

325- رئاسة الجمهورية، القانون رقم: 99-08 المؤرخ في: 09 ربيع الأول 1420 هـ - الموافق ل: 13 يوليو 1999 والمتعلق باستعادة الوثام المدني.

326- رئاسة الحكومة، المرسوم التنفيذي رقم: 99-142 المؤرخ في: 7 ربيع الثاني 1420 هـ الموافق ل: 20 يونيو 1999 المحدد لكيفيات تطبيق المادة 08 من القانون رقم: 99-08 المؤرخ في: 13 جويلية 1999 والمتعلق باستعادة الوثام المدني.

327- رئاسة الحكومة، المرسوم التنفيذي رقم: 99-143 المؤرخ في: 7 ربيع الثاني 1420 هـ الموافق ل: 20 يونيو 1999 المحدد لكيفيات تطبيق أحكام المواد 14-16-31-32-35 من القانون رقم: 99-

08 المؤرخ في: 13 جويلية 1999 والمتعلق باستعادة الوئام المدني ، **الجريدة الرسمية**، العدد 48 الصادر في: 20 يوليو 1999.

328- رئاسة الجمهورية، الفصل الأول من الأمر رقم: 06-01 المؤرخ في: 28 محرم عام 1427 الموافق لـ: 27 فيفري 2006، العدد 11، المتضمن الفصل الأول من ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، **الجريدة الرسمية**.

329- رئاسة الجمهورية، الفصل الثاني من الأمر: 06-01 المواد من 04 إلى 09 المؤرخ في: 28 محرم 1427 هـ الموافق لـ: 27 فيفري 2006م، **الجريدة الرسمية**، العدد 11، المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

330- المادة 5 من الأمر رقم: 06-01 المؤرخ في: 28 محرم عام 1427 هـ، الموافق لـ: 27 فيفري 2006، يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، **الجريدة الرسمية**، العدد 11.

331- المرسوم الرئاسي رقم: 06-18 المؤرخ في: 20 يناير 2006، يتضمن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، **الجريدة الرسمية**، العدد 5.

● التقارير

332- الجمعية العامة للأمم المتحدة، **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، القرار رقم 217 أ، 1948.

333- عبد الرحمان فميم، "الأزمة الليبية ومؤتمر باليرمو الدولي بايطاليا: الخلفية والدلالات والتداعيات"، في قضايا ونظرات تجدد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري، **تقرير ربع سنوي**، العدد 14. 2019.

● المواقع الإلكترونية

334- الأمر الرئاسي رقم: 95-12 الصادر في: 1995/02/25، **الجريدة الرسمية**، ورد على الرابط:
<http://www.jordp.dz/har/indesc.htm>

335- الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة، في
 2024/10/4، مقال على الرابط:
<https://www.facebook.com/permalink.php?>

336- البنك الدولي، "إحصاءات تعداد سكان ليبيا"، [على الرابط:](#)

<https://tinyurl.com/5yp4jwes>

337- _____، "ليبيا: عدد السكان"، مقال على الرابط:

<http://ar.tradingeconomics.com>

338- عادل زقاع، "تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية: فحص افتراضات وإسهامات المداخل

النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني، المؤسسات والبنائي"، [ورد على الموقع:](#)

http://geocities.com/Adel_zeggagh

339- عادل ماجد، "أصول المصالحة الوطنية"، [مقال على الموقع:](#) <http://episs-egorg.com>

340- عبد الحميد مهري، "يجب أن يستمر البحث عن طريق المصالحة الوطنية"، [ورد في الموقع:](#)

<http://www.algeria-voice.org/errai2140/hauptteil-errai310.htm>

341- عبد الغاني أبو العزم، "معجم الغني"، [ورد على الموقع:](#) <http://www.almaarif.com>

358- عبد الله حسين، "المصالحة الوطنية في الجزائر: الآفاق والتحديات"،

[مقال على الموقع:](#) 2020/04/25

<https://www.elshorouk.com>

342- كلمة رئيس الجمهورية، "خطاب إلى الأمة"، الجزائر: السبت 29 ماي 1999، [على الرابط:](#)

http://www.et_mouradia.dz/arab/president_recherche/reccherche.htm

343- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، [مقال على الرابط:](#)

<http://www.aoad.org>

344- شبكة سيادة، "ليبيا: انهيار القطاع الزراعي في غياب الدولة"، 11 سبتمبر 2024، [مقال على](#)

[الرابط:](#)

<http://www.siyada.org>

345- منظمة حقوق الإنسان، "ليبيا وقف التدفق: الانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين"،

<http://www.hrw.org.ar/report>

12 سبتمبر 2006، مقال على الرابط:

346- <https://arabic.mapsofworld.com/libya>

347- <http://www.libyanyouths.com/vb/t137135.html>.

ثانياً: باللغات الأجنبية

● القواميس والمعاجم

348- Dictionnaire, **la rousse**, tome 06, paris, librairie Larousse, 1979.

349- Larousse, Dictionnaire de la langue Française, Bardas, Paris, 1998.

● المؤلفات

350- Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics**, Uk: Cambridge University Press, 1999.

351-Barry Buzan, **From International to World Society? English School Theory and the Social Structure of Globalization**, UK: Cambridge University Press, 2004.

352- Barry Buzan, **The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars**, UK: Cornell University Press, 1984.

353- Ben lamma Mohamed, **The tribal structure in libya: factor for fragmentation or cohesion**, fondation of reserch strategie.

354- Bloomfield and David Barnes and other, **Reconciliation after violent conflict: A handbook**, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2003.

- 355- Brownlee Jason, **Authoritarianism in the Arab World: Trapped in the Past?**, UK: Cambridge University Press, 2007.
- 356- El-Kikhia Mansour Omar, **Libya's Qaddafi: The Politics of Contradiction**, USA: University Press of Florida, 1997.
- 357- Fisher Roger, Ury William, & Patton Bruce, **Getting to Yes: Negotiating Agreement Without Giving In (3rd ed)**, Penguin Books, 2011.
- 358- Jean fleury, **Crise libyenne: la nouvelle donne géopolitique**, Paris: jean picollec, 2012.
- 359- Hanieh Adam, **Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East**, Haymarket Books, 2013.
- 360- Lacher Wolfram, **Libya's fragmented security landscape: Actors, challenges and perspectives**, SWP Research Paper, 2012.
- 361- Lamine Almezoughi, **The Political economy of State-building in Libya: Dealing with the rentier state**, Routledge, 2019.
- 362- Lisa Anderson, **The State and Social Transformation in Tunisia and Libya: 1830-1980**, Princeton University Press, 1986.
- 363- Paffenholz Thania, **Peacebuilding and Social Movements: Dialogue and Transformations**, Paradigm Publishers, 2015.
- 364- Pargeter Alison, **Libya: The Rise and Fall of Qaddafi**, Yale University Press, 2015.
- 365- Pierre Bourdieu, **The Logic of Practice**, Stanford University Press, 1990.

- 366- Robert Rotberg, **When States Fail: Causes and Consequences**, Princeton University Press, 2004.
- 367- Salameh Ghassan, **Quand l'État devient l'ennemi**, paris :Recherches Publications, 1987.
- 368- Stephen Walt, **The Origins of Alliances**, Cornell University Press, 1987.
- 369- Stora Benjamin, **La gangrène et l'oubli: La mémoire de la guerre d'Algérie: La Découverte**, 1991.
- 370- Simon fisher, dekha Ibrahim abdi and jawed ludin (eds), **Working with confits: Skills and stratigies for action**, first edition, UK: 7 ed book press, london, 2004.
- 371- Shaw Martin, **Genocide and Modernity: The Social Origins of the Holocaust**, London: Yale University Press, 1996.
- 372- St John and Ronald Bruce, **Libya and the United States: Two Centuries of Hostility**, Boydell & Brewer, 2007.
- 373- Trudy Govier, **Forgiveness and revenge: first edition**, New York: routledge taylor and francis group press, 2002.
- 374- Vandewalle Dirk, **A History of Modern Libya**, U K: Cambridge University Press, 2006.
- 375- Wehrey Frederic, **Libya: Chaos and Foreign Intervention**, United Kingdom: Oxford University Press, 2018.
- 376- William I. Zartman, **Preventive Negotiation: Avoiding Conflict Escalation**, Rowman & Littlefield Publishers, 2000.

377- Zartman I. William, **Preventive Negotiation: Avoiding Conflict Escalation**, Rowman & Littlefield Publishers, 2000.

● المقالات

378- Aliprandini Andrea, "Italy, Algeria and Libya: A difficult triangle", **The International Spectator**, Vol.52, N° 03, 2017.

379- Al-Werfalli Mahmoud, "The Libyan crisis: Causes and Solutions", **Journal of North African Studies**, Vol.19, N° 05, 2014.

380- Ayadi Rym, "Regional integration in North Africa: what role for economic factors?", **Mediterranean Politics**, 2018, Vol.18, N° 03, 2018.

381- Bellal Annyssa, "Transitional justice and reconciliation after civil wars: Analysis of the political role of international criminal justice and the International Criminal Court in the Democratic Republic of Congo, Uganda and Sudan", **International Journal of Transitional Justice**, Vol.03, N° 03, 2009.

382- Bourmeli Lahcen, "Les modèles de développement en Afrique du Nord: Étude comparative Algérie-Maroc-Tunisie", **Alternatives Economiques**, Vol.347, N° 01, 2015.

383- David K.Androff, "Adaptations of truth and reconclation commissions in the north american con tesct: LocalEsc ansles of a global restorative Justice Intervention", **Advences in social work**, Vol .13, N° 2, summer 2012.

384- Entelis John, Algeria in the twenty-first century: political evolution and socio-economic dynamics, **Middle East Policy**, Vol.14, N° 03, 2007.

385- Foret François, "The European Union's Fight Against Terrorism: Discourse,

- Policies, and Impact", *Studies in Conflict & Terrorism*, Vol.41, N° 01, 2018.
- 386- John Ishiyama, "Conceptualizing party adaptation: Institutionalism, evolutionary theory and niche theory", **Party Politics**, Vol.09, N° 02, 2003.
- 387-Hachad Nouredine, "Transitions démocratiques et réformes constitutionnelles: le cas algérien", **Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Politiques et Economiques**, Vol.51, N° 02, 2012.
- 388- Huys Luc, "Justice after transition: On the choices successor societies make in dealing with the past", **Law and Social Inquiry**, Vol.28, N° 03, 2003.
- 389- Guenna Mohammed, "Algérie- Libye: Enjeux et défis d'une relation complexe", **Les Cahiers de l'Orient**, N° 131, 2018.
- 390- Michael Willis, "Politics and Symbols of the Algerian Decade of Crisis", **The Journal of North African Studies**, Vol.13, N° 02, 2008.
- 391- Plantin Marie- Anne, "The Challenges of Reconciliation in Post-Qaddafi Libya", **Mediterranean Politics**, Vol.20, N° 01, 2015.
- 392- Toaldo Mattia, "External actors and conflict dynamics in Libya", **Mediterranean Politics**, number 23, 2018.
- 393- Zoubir Yahia, "Algerian Foreign Policy: Continuity and Change", **Journal of North African Studies**, Vol.15, N° 01, 2010.
- Toaldo Mattia, "External actors and conflict dynamics in Libya", **Mediterranean Politics**, Vol.23, N° 02, 2018.

● فصل في كتاب

394-Ekaterina Stepanova, " Russia's Approach to the Conflict in Libya, the East-West Dimension and the Role of the OSCE", in **The Search For Stability In Libya Osce's Role Between Internal Obstacles And External Challenges**, By Dessì Andrea And Greco Ettore, Istituto Affar iInternazionali, Roma, 2018 .

● الأطروحات

395- Bouazza Abdelkader, "The Role of Algerian Diplomacy in Resolving Regional Crises", **doctorat of Thèses**, Faculty of Political Sciences and International Relations, University of Algiers 3, 2018.

396- Meziane Abdelkader, "Politiques de réforme économique en Algérie: Étude des défis et des perspectives", **Thèse Doctorat**, Faculté de Sciences Politique et Relations International, Université d'Alger 3, 2018.

● التقارير

397- Dodge Toby," Libya: From revolution to chaos", **Chatham House Briefing Paper**, 2012.

398- Human Rights Watch, **The Rwanda Genocide: An Overview of the Genocide and the International Response**, Washington, DC: Human Rights Watch, 2004.

399- Lacher Wolfram, "Libya's fragmented security landscape: Actors, challenges and perspectives", **SWP Research Paper**, 2012.

400- South African Truth and Reconciliation Commission, **The Final Report of the Truth and Reconciliation Commission**, Pretoria: TRC, 1998.

401- **National Reconciliation in Algeria: The 'Civil Concord' Law**, Algeria: Algerian Ministry of Justice, 2006.

● المواقع الإلكترونية

402- Lederach John Paul, Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies, US Institute of Peace, 1997, **In Website:**

<https://www.jstor.org/stable/48608703>

403- M. Hill, Thomas, The Conflict in Libya: "Testimony before the House Foreign Affairs Subcommittee on Middle East, North Africa, and International Terrorism" ,united states institute of peace making peace possible,15/05/2019,

In web Site: <https://www.usip.org/publications/2019/05/conflict-libya>.

404- Lakhdar Brahimi, "Report of the Panel on United Nations Peace Operations", United Nations, 2011, **In Website:**

<https://undocs.org/en/A/55/305>.

405- Ottaway Marina & Hamzawy Amr, Rebuilding Arab States: When and How, Carnegie Endowment for International Peace, 2011, P 48, **In Web Site:**

https://carnegieendowment.org/files/rebuilding_arab_states.pdf

406- <https://al-ain.com/article/libyan-tribes-national-project-country>.

• الأشكال _____ الصفحة

- 01- : أعمدة بيانية توضح حجم إنتاج الحبوب في ليبيا مقارنة بدول أخرى (طن/1000 نسمة) 158

• الخرائط

- 01- خريطة تبين الحدود الجغرافية لدولة ليبيا 156
- 02- خريطة توضح توزيع آبار وأنابيب نقل النفط بدولة ليبيا 161
- 03- خريطة ليبيا السياسية 166
- 04- خريطة تبين التوزيع الجغرافي للقبائل الليبية 170

فهرس المحتويات

العنوان-----	الصفحة
مقدمة.....أ	
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للمصالحة الوطنية.....17	17
المبحث الأول: المصالحة الوطنية: مقارنة معرفية.....17	17
المطلب الأول: الوثام المدني والمصالحة الوطنية لغة واصطلاحا.....17	17
المطلب الثاني: أهداف وشروط المصالحة الوطنية.....28	28
المطلب الثالث: أنواع المصالحة الوطنية.....35	35
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للمصالحة الوطنية.....39	39
المطلب الأول: النظرية الليبرالية.....39	39
المطلب الثاني: مقارنة الأمن الإنساني.....44	44
المطلب الثالث: النظرية البنائية.....49	49
الفصل الثاني: تجربة المصالحة الوطنية في الجزائر بين النظرية والتطبيق.....56	56
المبحث الأول: المصالحة الوطنية في المنظور السياسي والاجتماعي والثقافي الجزائري.....56	56
المطلب الأول: الأبعاد السياسية للمصالحة الوطنية.....56	56
المطلب الثاني: الأبعاد الاجتماعية للمصالحة الوطنية.....64	64
المطلب الثالث: الأبعاد الثقافية للمصالحة الوطنية.....72	72
المبحث الثاني: الإطار التاريخي للأزمة الجزائرية وفكرة تبني المصالحة الوطنية.....80	80
المطلب الأول: الإطار التاريخي للأزمة الجزائرية.....80	80
المطلب الثاني: فكرة تبني المصالحة الوطنية.....97	97
المبحث الثالث: أبجديات المصالحة الوطنية في الجزائر من قانون الرحمة إلى المصالحة الوطنية.....101	101
المطلب الأول: قانون الرحمة.....101	101
المطلب الثاني: قانون الوثام المدني.....109	109

المطلب الثالث: قانون المصالحة الوطنية.....	119
المبحث الرابع: المصالحة الوطنية ودورها في تحقيق الأمن والاستقرار الوطني.....	132
المطلب الأول: المصالحة الوطنية كخيار استراتيجي لتحقيق الأمن الوطني.....	134
المطلب الثاني: دور المصالحة الوطنية في تحقيق الأمن الداخلي.....	139
المطلب الثالث: دور المصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.....	143
الفصل الثالث: الأزمة الليبية :قراءة في الأسباب والتداعيات.....	153
المبحث الأول: الخلفيات الداخلية والخارجية للأزمة الليبية.....	154
المطلب الأول: الخلفيات الداخلية للأزمة الليبية.....	154
المطلب الثاني: الخلفيات الخارجية للأزمة الليبية.....	171
المبحث الثاني: توصيف الأزمة الليبية وأسبابها.....	180
المطلب الأول: توصيف الأزمة الليبية.....	178
المطلب الثاني: أسباب الأزمة الليبية.....	183
المبحث الثالث: التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية.....	196
المطلب الأول: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي.....	198
المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية للأزمة الليبية.....	207
المطلب الثالث: التدخلات الإقليمية في الأزمة الليبية.....	223
المطلب الرابع: المواقف الإقليمية تجاه الأزمة الليبية وأثرها على دول الجوار.....	231
المبحث الرابع: التداعيات الدولية للأزمة الليبية.....	234
المطلب الأول: انعكاسات الأزمة الليبية على مصالح القوى الإقليمية الكبرى في منطقة الساحل (الجزائر).....	235
المطلب الثاني: التدخلات الدولية في الأزمة الليبية.....	243

المطلب الثالث: المواقف الدولية حيال الأزمة الليبية وأثرها على دول الجوار.....	250
المطلب الرابع: الجهود الدولية لحل الأزمة الليبية- ضرورة المصالحة الوطنية.....	252
الفصل الرابع: معالم وقيم السلام والسلم والمصالحة الوطنية.....	263
المبحث الأول: المكونات الجوهرية والعناصر الفاعلة في تحقيق المصالحة الوطنية.....	263
المطلب الأول: المكونات الأساسية للسلم والمصالحة الوطنية.....	264
المطلب الثاني: العناصر الداعمة للمصالحة الوطنية.....	271
المطلب الثالث: التجارب التاريخية: الاستفادة من الدروس المستخلصة من تجارب المصالحة الوطنية السابقة.....	278
المبحث الثاني: أهداف مشروع المصالحة الوطنية بالجزائر.....	281
المطلب الأول: الأهداف السياسية لمشروع المصالحة الوطنية.....	283
المطلب الثاني: الأهداف الاجتماعية لمشروع المصالحة الوطنية.....	288
المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية لمشروع المصالحة الوطنية.....	292
المبحث الثالث: دور الجزائر في ترسيخ مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا.....	297
المطلب الأول: الأسس التاريخية للعلاقات الجزائرية الليبية وأثرها على مساعي المصالحة الوطنية.....	297
المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية في دعم المصالحة الوطنية الليبية: المبادئ والأهداف.....	304
المطلب الثالث: الوساطة الجزائرية: الآليات والدور الدبلوماسي في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية.....	311
المطلب الرابع: التحديات الإقليمية والدولية أمام الجزائر في دعم المصالحة الوطنية الليبية.....	318
المبحث الرابع: أوجه التشابه والاختلاف بين المصالحتين الجزائرية والليبية.....	331
المطلب الأول: مقارنة الخلفيات التاريخية والسياسية لكل من المصالحتين.....	332
المطلب الثاني: تحليل نقاط التقاء التجربتين من حيث الأدوات والأساليب المستخدمة.....	340

المطلب الثالث: استعراض الاختلافات المتعلقة بالخصوصية الثقافية والسياسية لكل دولة.....	346
المطلب الرابع: الدروس المستفادة من التجريتين لتعزيز المصالحات الإقليمية.....	353
المطلب الخامس: النتائج المتوقعة للدور الجزائري في إنجاح مشروع المصالحة الوطنية الليبية.....	358
الخاتمة.....	367
الملاحق.....	373
قائمة المراجع.....	383
قائمة الأشكال والخرائط.....	421
الفهرس.....	423
الملخص	

عنوان الأطروحة: "مبدأ السلم والمصالحة الوطنية في سياسة الجزائر الإقليمية:

الأزمة الليبية أنموذجا (2011 - 2025)"

إعداد الطالبة: وفاء حامدي الشريف تحت إشراف: أ.د. امربوريشة

الملخص

تتناول هذه الأطروحة دراسة معمقة لمكانة مبدأ السلم والمصالحة الوطنية في السياسة الخارجية الجزائرية، خاصة في تعاملها مع الأزمة الليبية. تنطلق الدراسة من الإشكالية المركزية التي تساءلت عن مدى تأثير تجربة المصالحة الوطنية الجزائرية في تشكيل مقاربة دبلوماسية تجاه محيطها الإقليمي، وتحديدًا في ليبيا التي عرفت اضطرابات حادة منذ عام 2011.

في الفصل الأول، تمت معالجة الإطار المفاهيمي للمصالحة الوطنية، بتحديد جذورها الفكرية والسياسية، وارتباطها بمفاهيم السلم، الأمن، العدالة الانتقالية، والحوار الوطني. أما الفصل الثاني، فخصص لدراسة تجربة المصالحة الوطنية في الجزائر، من حيث الإطار النظري والتطبيقي، مع التركيز على أبعادها السياسية والأمنية والاجتماعية، وإبراز دورها في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي، مما جعل منها مرجعية دبلوماسية في تعامل الجزائر مع النزاعات الإقليمية.

الفصل الثالث خصص لتحليل الأزمة الليبية، قراءة في الأسباب البنوية والتاريخية والسياسية التي أدت إلى اندلاعها، مع إبراز تداعياتها على المستوى الداخلي والإقليمي، وتأثيرها المباشر على أمن واستقرار الجزائر. أما الفصل الرابع، فتناول المعالم القيمية والسياسية لمبدأ السلم والمصالحة، ومدى تجلي هذه المبادئ في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا، عبر مبادرات الوساطة، الحوار الشامل، ورفض التدخلات الخارجية.

خلصت الأطروحة إلى أن الجزائر، استناداً إلى تجربتها الخاصة، تبنت مقاربة ناعمة قائمة على الحوار والمصالحة، كأداة لتحقيق الأمن الإقليمي، وكمسار بديل عن التدخل العسكري أو الاصطفافات الدولية، ما يعكس خصوصية الدبلوماسية الجزائرية في بيئة إقليمية معقدة.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية، الوثام المدني، ليبيا، الأمن الإقليمي.

Title of Thèse: " The Principle of Peace and National Reconciliation in Algeria's Regional Policy: The Libyan Crisis as a Case Study (2011–2025)"

Student: Ouafa Hamdi Cherif

Professor: Omar Bouricha

Abstract -----

This doctoral thesis, titled “The Principle of Peace and National Reconciliation in Algeria’s Regional Policy: The Libyan Crisis as a Case Study (2011–2025)”, presents an in-depth analysis of the role of national reconciliation as a guiding principle in Algeria’s foreign policy, with a particular focus on its approach to the Libyan crisis. It seeks to answer the central question of how Algeria’s own reconciliation experience has influenced its regional diplomatic strategy.

The first chapter outlines the conceptual framework of national reconciliation, exploring its philosophical and political foundations, and its connection to peace, security, transitional justice, and national dialogue. The second chapter examines Algeria’s reconciliation experience from both theoretical and practical perspectives, emphasizing its political, security, and social dimensions, and its role in restoring internal stability.

The third chapter provides an analytical reading of the Libyan crisis, exploring its root causes, internal dynamics, and regional repercussions—particularly its implications for Algerian national security. The fourth chapter highlights the values and principles of peace and reconciliation as reflected in Algeria’s regional diplomacy, focusing on mediation efforts, the promotion of inclusive dialogue, and the rejection of foreign intervention.

The thesis concludes that Algeria, drawing on its own historical experience, has adopted a diplomatic approach rooted in dialogue and reconciliation as a preferred path to conflict resolution, showcasing the uniqueness of its foreign policy in a complex regional landscape.

Key Words: Nationale Réconciliation, Concorde Civile, Libye, Régionale Security

Titre du thèse: " Le principe de paix et de réconciliation nationale dans la politique régionale de l'Algérie : le cas de la crise libyenne (2011 - 2025) "
Etudiant: Ouafa Hamdi Cherif **Professeur:** Omar Bouricha
Résumé -----

Cette thèse intitulée « Le principe de paix et de réconciliation nationale dans la politique régionale de l'Algérie : le cas de la crise libyenne (2011 - 2025) », constitue une étude approfondie du rôle du principe de réconciliation nationale dans la politique étrangère algérienne, notamment dans son approche de la crise libyenne. Elle s'articule autour d'une problématique centrale qui interroge l'impact de l'expérience algérienne en matière de réconciliation sur l'élaboration d'une stratégie diplomatique régionale.

Le premier chapitre est consacré au cadre conceptuel de la réconciliation nationale, à travers ses fondements philosophiques, politiques et ses liens avec les notions de paix, de sécurité, de justice transitionnelle et de dialogue national. Le deuxième chapitre explore l'expérience algérienne en matière de réconciliation, à la fois sur les plans théorique et pratique, en mettant en valeur ses dimensions politiques, sécuritaires et sociales, ainsi que son rôle dans le rétablissement de la stabilité interne.

Le troisième chapitre présente une lecture analytique de la crise libyenne, en identifiant ses causes profondes, ses dynamiques internes et ses répercussions régionales, notamment sur la sécurité de l'Algérie. Le quatrième chapitre met en lumière les valeurs et les principes de paix et de réconciliation dans l'action diplomatique algérienne, en s'intéressant particulièrement aux efforts de médiation, à la promotion du dialogue inclusif et au rejet des ingérences étrangères.

La thèse conclut que l'Algérie, forte de sa propre expérience, adopte une approche diplomatique fondée sur le dialogue et la réconciliation comme voie privilégiée pour la résolution des conflits, ce qui illustre la spécificité de sa diplomatie dans un environnement régional complexe.

Mots clés: Réconciliation nationale, Concorde civile, Libye, Sécurité régionale.